

تبصرة القراء

بتلخيص

أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء

تأليف

أبي عبد الله الهوساوي

عبد العزيز بن إبراهيم السوداني

أصلح الله سيرته

تبصرة القراء

بتلخيص

أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء

تأليف: أبي عبد الله الهوساوي عبد العزيز بن إبراهيم السوداني

تقديم فضيلة الشيخ الفضال

أبي اليمان عدنان الصقري



تبصرة القراء

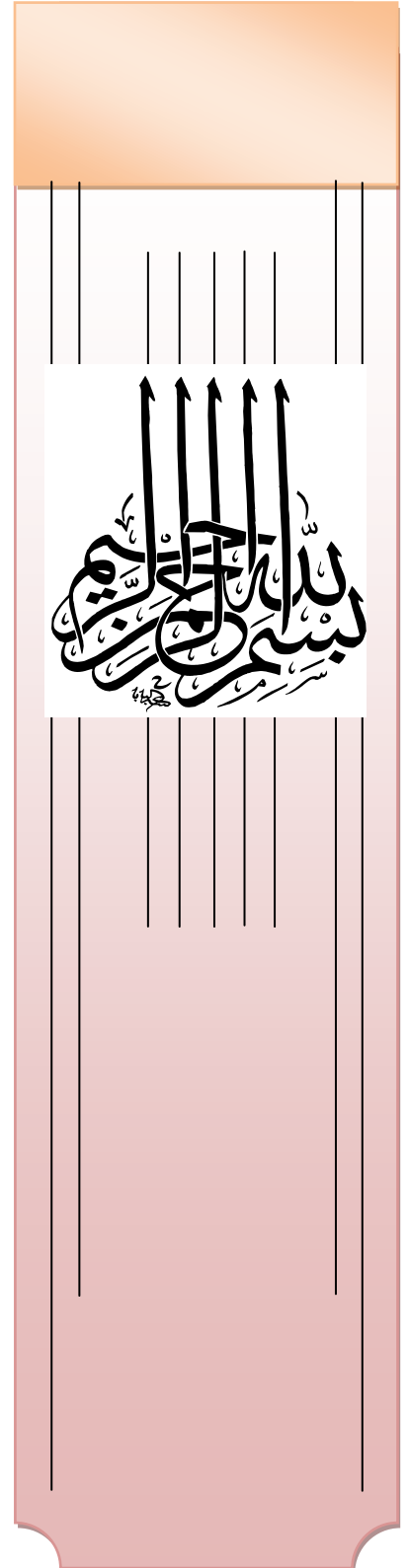
بتأليف أصول قراءة

أبي عمرو بن العلاء

قال الإمام الشافعي **رحمته الله** :
«من تعلم القرآن عظمت قيمته» .
[انظر: نزهة الفضلاء (٢ / ٧٣٤)] .

وقال الحافظ ابن حجر **رحمته الله** :
لا شك أن الجامع بين
تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره
جامع بين النفع القاصر
والنفع المتعدي ولهذا كان أفضل .
[انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩ / ٧٦)] .

يَعْدُ رَفِيعَ الْقَوْمِ مَنْ كَانَ عَالِمًا
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْمِهِ بِحَسِيبٍ
وَإِنْ حَلَّ أَرْضًا عَاشَ فِيهَا بِعِلْمِهِ
وَمَا عَالِمٌ فِي بَلَدَةٍ بِغَرِيبٍ .



النَّاسُ فِي جِهَةِ التَّمَثِيلِ أَكْفَاءُ

أَبُوهُمْ أَدَمُ وَالنَّامُ حَوَاءُ

نَفْسٌ كَنَفْسٍ وَأَرْوَاحٌ مُشَاكِلَةٌ

وَأَعْظَمُ خُلِقَتْ فِيهِمْ وَأَعْضَاءُ

فَإِنْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ أَصْلِهِمْ حَسَبٌ

يُفَاخِرُونَ بِهِ فَالطَّيْنُ وَالْمَاءُ

مَا الْفَضْلُ إِنَّا لَأَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّهُمْ

عَلَى الْهُدَى لِمَنْ اسْتَهْدَى أَدْنَاءُ

وَقَدَرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يُحْسِنُهُ

وَلِلرِّجَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ أَسْمَاءُ

وَصِدُّ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يَجْهَلُهُ

وَالْجَاهِلُونَ لَأَهْلِ الْعِلْمِ أَعْدَاءُ^(١)

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٠٩)، والفقيه والمتفقه (١/ ٤٢٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة شيخنا المفضل أبي اليمان عدنان المصقري حفظه الله

الحمد لله وكفى وصلاةً وسلاماً على نبيه المصطفى ورسوله
المجتبى صلى الله عليه وعلى آله ومن اقتفى وسلم عليه في
الآخرة والأولى.

أما بعد:

فيقول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». رواه البخاري
برقم (٤٧٣٩) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وفي رواية: «إِنْ
أَفْضَلَكُمْ».

فتعلم القرآن يعتبر من أجل الأعمال والعبادات الموصلة إلى
الخيرية، ومن اشتغل بالقرآن تعلماً وتعليماً ودعوةً وعملاً بارك
الله له لقول الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ
وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وإن من خدمة القرآن تسهيل معانيه حتى يفهمها الناس، وتسهيل
قراءته وحفظه حتى يسهل على الناس ذلك، وهو من باب قول

النبي ﷺ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». رواه مسلم برقم (٢٦٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن التعاون مع طلبة العلم وقراء القرآن لهي هذه الرسالة الطيبة المفيدة الجميلة بعنوان: «تبصرة القراء بتلخيص أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء» لأخينا الفاضل المجتهد أبي عبد الله عبد العزيز ابن إبراهيم السوداني حفظه الله، ونسأل الله تعالى أن يبارك فيه وفي رسالته وأن ينفع به، وأن يثبتنا وإياه على الكتاب والسنة على منهج السلف حتى نلقاه، وأن يجعلنا من خدام كتابه وسنة رسوله ﷺ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله.

كتبه:

أبو اليمان عدنان بن حسين المصقري

١٠ شعبان ١٤٤٣ هجرية .

مُتَكَلِّمًا

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن العلم بحر زخّار، لا يُدرَكُ له من قرار، وطود شامخ لا يُسلَكُ إلى قُتْبِهِ ولا يَصَار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخلقه: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإن كتابنا القرآن لهو مَفْجَرُ العلوم ومنبُعُها، ودائرةُ شمسِها ومطلَعُها، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء، وأبان فيه كلَّ هدىً وغيٍّ، فترى كلَّ ذي فنٍّ منه يستمدُّ، وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام، وفيه من القصص والأخبار ما يُذكّر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به

أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها، هذا؛ مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب. ^(١)

والعلم - كما هو معلوم - يتفاوت ويتفاضل، والعلماء تتبارى وتتناضل، وإن كان لكل مرتبة وقدر وفضل؛ فلحملة القرآن سنام وغارب وصدر، يعرف لهم ذلك أهل الإيمان، ولا ينكره مقر بالرحمن؛ لأنهم لكلام الله تعالى منتدبون، وبنجوم الوحي مقتدون، ولأمانته مؤدون، وبما عند الله مكتفون، ولأثر رسوله ﷺ مقتفون.

فأولى ما صُرفت فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خُص بمزيد من الاهتمام: الاشتغال بالعلوم الشرعية، المتلقاة عن خير البرية، ولا يرتاب عاقل في أن مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى ﷺ، وأن باقي العلوم إما آلات لفهمهما وهي الضالة المطلوبة، أو أجنبيةٌ عنهما وهي الضارة المغلوبة. ^(٢)

ومكانة أي علم من العلوم تنبع من موضوع ذلك العلم، وإذا كانت القراءات أو علم القراءات دورانها حول كلمات القرآن الكريم، وكيفية

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٥).

(٢) انظر: هدي الساري (ص ٥).

أدائها، بالنقل الصحيح، والإسناد المتصل، فلا شك أن تكون مكانة هذا العلم عظيمة، ومنزلته بين سائر العلوم في أعلى المنازل، وبالتالي يكون أهله والحاملون له العاملون بما فيه المعلمون لهذا العلم مع الملائكة المقربين، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهِدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ»، متفق عليه وهذا لفظ البخاري **ولفظ مسلم:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ»^(١).
الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ: أي: الحاذق بها، يقال: مَهَرَ في العلم وغيره يَمْهَرُ بفتحين مُهَوْرًا ومهارةً، فهو ماهرٌ؛ أي: حاذقٌ عالمٌ بذلك، ومَهَرَ في صناعته، ومَهَرَ بها، وَمَهَرَهَا: أَتَقَنَهَا معرفة^(٢).

(١) رواه البخاري برقم (٤٩٣٧)، ورواه مسلم برقم (٧٩٨)، قال المَهْلَبُ رحمه الله: المهارة في القرآن: جَوْدَةُ التَّلَاوَةِ، بِجَوْدَةِ الْحِفْظِ، وَلَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَسِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، كَمَا يَسِرُهُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا فِي الْحِفْظِ وَالدرْجَةِ، وَالسَّفَرَةِ: جَمْعُ سَافِرٍ، وَهُمْ مَلَائِكَةُ الْوَحْيِ، سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْفِرُونَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ... وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ وَجْهُ كَوْنِهِمْ مَعَ الْمَلَائِكَةِ: أَنَّ حَمَلَةَ الْقُرْآنِ يَبْلُغُونَ كَلَامَ اللَّهِ إِلَى خَلْقِهِ، فَهُمْ سَفَرَاءُ بَيْنَ رَسْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ خَلْقِهِ. انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٤٢٤).

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٥٨٢).

وعن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، أَنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ بَيْنَمَا هُوَ لَيْلَةً يَقْرَأُ فِي مَرْبِدِهِ، إِذْ جَالَتْ فَرَسُهُ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أُخْرَى، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، قَالَ أَسِيدٌ: فَخَشِيتُ أَنْ تَطَّأَ يَحْيَى، فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجْتُ فِي الْجَوِّ حَتَّى مَا أَرَاهَا، قَالَ: فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيْنَمَا أَنَا الْبَارِحَةَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مَرْبِدِي، إِذْ جَالَتْ فَرَسِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ» قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ» قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ» قَالَ: فَانْصَرَفْتُ، وَكَانَ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، خَشِيتُ أَنْ تَطَّأَهُ، فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجْتُ فِي الْجَوِّ حَتَّى مَا أَرَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْتَمِعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَرَاهَا النَّاسُ مَا تَسْتَرُ مِنْهُمْ»^(١).

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ، أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِثْمٍ، وَلَا قَطْعٍ رَحِمٍ؟»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحِبُّ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ، أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنْ

(١) رواه مسلم برقم (٧٩٦)، وعلقه البخاري برقم (٥٠١٨).

كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ»^(١).

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ، لَقِيَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي، فَقَالَ: ابْنُ أَبْزَى، قَالَ: وَمَنْ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: مَوْلَى مِنْ مَوَالِينَا، قَالَ: فَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلَى؟ قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ، قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ»^(٢). يعني: يُشرف، ويكرم في الدنيا والآخرة، وذلك بسبب الاعتناء به، والعلم به، والعمل بما فيه، وأطلق الكتاب على القرآن؛ لثبت الكمال؛ لأن اسم الجنس إذا أطلق على فرد من أفرادهِ يكون محمولاً على كماله، وبلوغه إلى حدِّ هو الجنس كله، كأن غيره ليس منه.

(١) انفرد به مسلم برقم (٨٠٣)، قال الإمام ابن حبان في صحيحه بعد أن أخرج الحديث ما نصه: هَذَا الْخَبَرُ أَضْمَرَ فِيهِ كَلِمَةٌ وَهِيَ: (لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا) يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: فَيَتَعَلَّمُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ نَاقَتَيْنِ وَثَلَاثٍ لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا لِأَنَّ فَضْلَ تَعَلُّمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ فَضْلِ نَاقَتَيْنِ وَثَلَاثٍ وَعِدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا إِذْ مُحَالٌ أَنْ يُشَبَّهَ مَنْ تَعَلَّمَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فِي الْأَجْرِ بِمَنْ نَالَ بَعْضَ حُطَامِ الدُّنْيَا فَصَحَّ بِمَا وَصَفْتُ صِحَّةً مَا ذَكَرْتُ. اهـ

(٢) انفرد به مسلم برقم (٨١٧).

ويضع: يعني: يحقر ويصغر في الدنيا والآخرة، وذلك بسبب إغراضه تركه، وعدم العناية به، والجهل به، وترك العمل به، وتضييع حدوده، كما قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].^(١)

وعن عبد الله بن عمرو **رضي الله عنهما** عن النبي ﷺ، قال: يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ وَارْقُ وَرَتِّلْ؛ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا.^(٢)

(١) قاله الطيبي، راجع المرعاة (١٧٩/٧)، وشرح صحيح مسلم للعلامة الإتيوبي (٤٥٦/١٨).

(٢) رواه أبو داود برقم (١٤٦٤) والترمذي برقم (٢٩١٥)، وأحمد (١٩٢/٢)، عن عبد الله بن عمرو، ورواه ابن ماجه برقم (٣٨٢٥) عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث حسن، فقد حسنه شيخ مشايخنا الإمام الوادعي في الصحيح المسند برقم (٧٩٢)، والإمام الألباني في صحيحته برقم (٢٢٤٠)، وقال **رحمه الله عقبه**: واعلم أن المراد بقوله: «صاحب القرآن»، حافظه عن ظهر قلب على حد قوله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ..»، أي أحفظهم، فالتفاضل في درجات الجنة إنما هو على حسب الحفظ في الدنيا، وليس على حسب قراءته يومئذ واستكثاره منها كما توهم بعضهم، ففيه فضيلة ظاهرة لحافظ القرآن، لكن بشرط أن يكون حفظه لوجه الله تبارك وتعالى، وليس للدنيا والدرهم والدينار، وإلا =

وقد عرف السلف الصالح هذه المكانة العظيمة للقرآن الكريم وفضل تعلمه تعليمه، فحافظوا عليها، ووقفوا حياتهم لتلاوة القرآن الكريم تعلمًا وتعليمًا، فنالوا بذلك أعظم المنازل، واستحقوا ما قاله عنهم رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ» قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَهْلُ الْقُرْآنِ، هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ»^(١).

= فقد قال ﷺ: «أكثر منافقي أمتي قراؤها». اهـ وسئل الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله عن قوله ﷺ: (يقال لصاحب القرآن يوم القيامة اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية) من المخصوص بهذه الفضيلة هل هم من يحفظ القرآن في الدنيا عن ظهر قلبه ومات كذلك، أم يستوي فيه هو ومن يقرأ في المصحف...؟ فأجاب رحمه الله بقوله: الخبر المذكور خاص بمن يحفظه عن ظهر قلب لا بمن يقرأ في المصحف؛ لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها، ولا يتفاوتون قلة وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه كذلك هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تفاوتت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم، ومما يؤيد ذلك أيضا، أن حفظ القرآن عن ظهر قلب فرض كفاية على الأمة، ومجرد القراءة في المصحف من غير حفظ لا يسقط بها الطلب فليس لها كبير فضل كفضل الحفظ، فتعين أنه أعني الحفظ عن ظهر قلب هو المراد في الخبر، وهذا ظاهر من لفظ الخبر بأدنى تأمل، وقول الملائكة له (اقرأ وارق) صريح في حفظه عن ظهر قلب كما لا يخفى. اهـ انظر: الفتاوى الحديثية (ص ١١٣).

(١) رواه أحمد (١٢٧/٣)، والدارمي في سننه برقم (٣٣٢٩) والنسائي في فضائل القرآن من الكبرى برقم (٥٦) وابن ماجه برقم (٢١٥)، من حديث أنس بن مالك، وهو حديث صحيح. وقوله ﷺ: (هُم أَهْلُ الْقُرْآنِ) أي حفظته، الذين يقرءونه آناء الليل وأطراف النهار،

ومن ثمَّ حَرَصَ السلف من الصحابة والتابعين على قراءة القرآن الكريم وإِقْرَائِهِ، وكانوا لا يعدلون بإِقْرَائِهِ شيئاً، كان أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل **رحمه الله** يقول: إذا سمع أو حدث بحديث عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ **رضي الله عنه**، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» ^(١)، ذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا.

فتعلم وتعليم القرآن الكريم، وعلومه، وما يتعلق به من كيفية تلاوته، ووجوه قراءاته، من أفضل الأعمال، التي تقرب العبد من ربه جل وعلا، كما أن علم القراءات والبحث فيه من أجل العلوم قدرًا، وأعلاها منزلة؛ لتعلقه بأشرف الكتب السماوية على العموم، وأفضلها على الإطلاق؛ وهو القرآن الكريم والكتاب المبين الذي أنزله الله - **عز وجل** - هداية للخلق، وتشريعًا واضحًا، ومنهجًا متكاملًا للحياة البشرية جمعاء، وقد

ويعملون به هم أهل الله **(وَخَاصَّتُهُ)** أي: الذين اختصهم بمحبته، والعناية بهم، كاختصاص الإنسان بأهل بيته. **انظر:** مشارق الأنوار الوهاجة، (٤ / ٢٨٥).

(١) انفرد به البخاري برقم (٥٠٢٧)، وفي رواية: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»، والحديث يدل أن قراءة القرآن أفضل أعمال البر كلها؛ لأنه لما كان من تعلم القرآن أو علمه أفضل الناس وخيرهم دل ذلك على ما قلناه؛ لأنه إنما وجبت له الخيرية والفضل من أجل القرآن، وكان له فضل التعليم جاريًا ما دام كل من علمه تاليًا. اهـ من شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٢٩٥).

فضله الله - عز وجل - على غيره من الكتب، وجعله مهيمناً عليها، وهو مصدر جميع علوم العربية عمومًا، وعلوم الشريعة خصوصًا، يحتاج إليه: المقرئ، والمفسر، والمحدث، والفقيه، واللغوي على السواء.

وبهذا العلم المبارك تتعلق علوم أخرى مباشرة: كعلم تراجم القراء، وعلم توجيه القراءات، وعلم رسم المصحف، وعلم الضبط، وعلم الفواصل، وعلم التجويد، وغيرها من العلوم، ومن هنا تأتي أهميته وتنشكف جليًا مكانته، وفي هذا يقول الإمام شهاب الدين القسطلاني رحمه الله: «... وبعد: فإن القرآن ينبوع العلوم ومنشؤها، ومعدن المعارف ومبدؤها، ومبنى قواعد الشرع وأساسه، وأصل كل علم ورأسه، والاستشراف على معانيه لا يتحقق إلا بفهم رصفه ومبانيه، ولا يطمع في حقائقها التي لا تنتهى لغرائبها ودقائقها، إلا بعد العلم بوجوه قراءاته، واختلاف رواياته؛ ومن ثم صار علم القراءات من أجَلِّ العلوم النافعات، وإذا كان كل علم يشرفُ بشرف متعلقه، فلا جرم خُصُّ أهله، الذين هم أهل الله وخاصته بأنهم المصطفون من بريته، والمجتبون من خليقته، وناهيك بهذا الشرف الباذخ، والمجد الراسخ، مع ما لهم من

الفضائل اللاحقة، والمنازل السابقة، فمناقبتهم أبداً تُتلى، ومحاسنهم على طول الأمد تُجلى». اهـ.^(١)

ومكانة علم القراءات تتجلى واضحاً من خلال قراءتنا لخصائص هذا العلم وفوائده؛ فبالقراءات ترجح بعض الأوجه التفسيرية، وبعض الأحكام الفقهية، ومنها تتجلى وجوه إعجاز القرآن الكريم، ويبرز سمو بلاغته، واشتمال القرآن الكريم على القراءات المتعددة ميزة لا نظير لها في الكتب السماوية السابقة.^(٢)

(١) انظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات (١ / ٦)، وهو: كتاب عظيم النفع، لا يغادر صغيرة ولا كبيرة في فنون القرآن إلا أحصاها، والكتاب من الكتب التي تناولت موضوعات عديدة في علوم القرآن، ففيه الحديث المستفيض حول القراءات العشر والأربع الشواذ والعناية بإعرابها، والوقف والابتداء، والرسم العثماني، وعدد الآي والكلمات والحروف، ولطائف من أسرار التنزيل ودقائق من أنوار التأويل، وقد أمضى المؤلف في جمع هذا الكتاب وتأليفه نحو خمسة عشر عاماً، وقد طبع الكتاب بتحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين بالقاهرة (سنة ١٣٩٢هـ) الجزء الأول منه، وبعد وفاة عامر، واصل د. عبد الصبور شاهين في إكماله ويصدر قريباً إن شاء الله الكتاب كاملاً كما أخبرت بذلك.

(٢) راجع: مقدمة كتاب «التبصرة في القراءات السبع» لمحمد غوث الندوي (ص ٤١ - ٤٧)، وسيأتي تفصيل وذكر ذلك في المقدمة الأولى.

هذا، ولقد حظيت القراءات القرآنية باهتمام المسلمين منذ نزول القرآن الكريم في عهده الأول، وكان هذا الاهتمام من لدن رسول الله ﷺ، وصحابته الكرام، واستمر تلقي المسلمين له بالقبول ولقراءاته بالتمحيص، إلى يومنا هذا، وقد تجرد عدد كبير من العلماء لخدمة كتاب الله سبحانه، وأفنوا أعمارهم بتتبع كل صغيرة وكبيرة حول هذا العلم، وسطروا كل ما جادت به عقولهم في مؤلفات، ومصنفات، حتى أصبحت مفخرة للمسلمين، ومقصداً للدارسين من بعدهم في التدريس والتأليف، وإنّ قراءة أبي عمرو بن العلاء -وقد وردت عنه هذه القراءة بروايتي الدوري والسوسي- انتشرت انتشاراً واسعاً في أصقاع العالم -خاصة رواية الدوري فهي أكثر انتشاراً، وقراءها أكثر عدداً-، ولم يعد عامة المسلمين إلا ويعرفونها، بل ويحفظونها بإتقان، وخاصة في بلادنا السودان -أعزها الله بالتوحيد والسنة-، وأيضاً في الصومال، وتشاد، والسنغال، وبعض البلاد الإسلامية الأخرى.

وحينما أنعم الله عليّ بتلقي هذه القراءة وغيرها من القراءات المتواترة الثابتة، على يد مشايخ أفاضل، وحفظتُ ودرستُ الشيء الكثير من متون القراءات، علمت عظم هذا العلم، وعلمت كذلك فائدته الجليلة، في خدمة كتاب رب البرية، كما علمت السر في نزول القرآن على سبعة

أحرف؛ وذلك ليتحقق الغرض الإلهي من التعبد بتلاوته؛ حيث إنه يصعب جمع ألسنة الناس مع تباينها على قراءة واحدة، وصدق ربنا تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]؛ فأحببت أن أسهم بما يسره الله من إيضاح وبيان لأصول هذه القراءة^(١)، عسى الله أن يجعل في ذلك النفع والبركة، ومنه عز وجل أستمدُّ العون، فإياه نعبد وإياه نستعين، وسميت هذه الرسالة: —

(١) لأن لكل قراءة قرآنية قواعد وضوابط، وأسس وثوابت، لا بد من إتقانها؛ لمن يريد أن يقرأ قراءة صحيحة مضبوطة ترضي ربه، ويطمئن إليها قلبه، ولا يستطيع المسلم أن يقرأ أي قراءة من قراءات القرآن الكريم قراءة صحيحة إلا بتلقيه عن شخص متخصص، وملم بها؛ ليقوم له لسانه، ويصحح له نطقه، ويجود بيانه، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة أصول القراءة التي يقرأ بها، والتلقي من أفواه الشيوخ الذي هو الأصل في نقل القرآن الكريم، وما تسطير قواعد هذا الفن في بطون الأسفار وكتب القراءة والتجويد القديمة والحديثة إلا للاستئناس بها، وأما إحكام النطق بألفاظ القرآن فمرده أولاً وآخراً إلى المشافهة والأخذ من أفواه المتقنين من مشايخ الإقراء؛ ولذلك لأن في القراءة ما لا يحكم إلا بالمشافهة؛ حيث يتلقى القارئ القرآن عن المقرئ، والمقرئ قد تلقاه عن شيخه، وشيخه عن شيخه، وهكذا... حتى تنتهي السلسلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال صاحب المحرر في علوم القرآن (ص ٢٩٣): قولهم: «من أفواه المشايخ»: هذا فيه إشارة إلى أن الضبط لا يغني عن المشافهة، وما الضبط في مثل هذا إلا دلالة على وصف المقرء، لا على كيفية نطقه التي لا تُعرف إلا بالتلقي. اهـ

«تبصرة القراء بتلخيص أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء»^(١)، عمدت فيها إلى سهولة العبارة، وسلامة التركيب، وتجنبت فيها الحشو، والفضول ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وجعلت قبل الشروع في بسط الأصول خمس مقدمات تعتبر الأهم، وكالمدخل لهذا العلم، وتوسعت فيها؛ لطلب بعض مشايخي وإخواني القراء لذلك، ولخصتها من كتابي: «المقدمات الممهدة لعلم القراءات»؛ فإن كنت قد وفقت فيما رُمت فهو

(١) وهذه الرسالة ملخصة من أصلها، والملخص والأصل للفقيه إلى عفو ربه (الكاتب) غفر الله له، والهدف من هذا التلخيص تقريب الأصل للمتعلمين؛ لأن من أهم الوسائل المعينة على تحصيل العلم الملخصات، والتلخيص: التبيين والتقريب والاختصار، لخصت الكتاب: اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن للملخصات فوائد منها: ١- اختصار الوقت، والجهد؛ إذ يمكن الرجوع للملخص بدلاً من النص المطول. ٢- تساعد على التركيز على المعلومات الهامة والأساسية وترك الحشو الزائد عن الحاجة، فقد يتوسع الكاتب في كتابه نوعاً ما من الإكثار من الأدلة والشواهد والتعليقات في المسألة الواحدة، وهذا يشق على القارئ أو الدارس استيعابه، فيأتي الملخص فيقتصر على أهم الأدلة والشواهد وأظهرها دلالة ويترك الباقي؛ فإذا أراد الطالب أو القارئ التوسع رجع إلى الأصل. ٣- هناك فوائد ليس لها تعلق كبير بهذا الفن فيقوم الملخص بترتيب المادة والمواضيع وحذف ما يحتاج إلى حذفه، وتمييز المهم من غيره. ٤- سهولة فهم واستيعاب المعلومات الموجودة في الكتاب.

بتوفيق من البارئ تبارك وتعالى وفضل منه، وإن كان غير ذلك؛ فهو من نفسي ومن الشيطان الرجيم.

وأقول هنا كذلك كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى - في قصيدته:

أَقُولُ لِحُرِّ وَالْمَرْوَةِ مَرْوَهَا	لِاخْوَتِهِ الْمِرْأَةِ ذُو النُّورِ مَكْحَلَا
أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ	يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلَا
وَقُضِّنَ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحَ نَسِيجَهُ	بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلَا
وَسَلَّمَ لِأَخْدَى الْحُسْنَيْنِ إِصَابَةً	وَالْأُخْرَى اجْتِهَادًا رَامَ صَوْبًا فَأَمَحَلَا
وَأِنْ كَانَ خَرَقُ فَادْرَكَهُ بِفَضْلَةٍ	مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولَا
وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَنَامُ وَرُوحُهُ	لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَا

والله أسأل، أن يجنّبني زلة اللسان، وعثرة القلم، ويرزقني الإخلاص الدائم لخدمة كتابه المجيد، ويجعله شفيعًا لي يوم الدين، نفعنا الله وإياكم بما يسر إليه، وأعان عليه، وجعله ذخراً زاكياً لديه، فذلك بيديه، لا رب سواه، ولا حسنى إلا حسناه.

وناديت اللهم يا خير سامع * أعذني من التسميع قولاً ومفعلاً**

وكتبه /

أبو عبد الله الهوساوي

عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله

السوداني الدارفوري

وقبل الشروع في المقصود، لابد من ذكر مقدمات تكون مدخلاً إلى معرفة المطلوب، نقدّم بعض أمورٍ كليّة، تزيد الناظر بصيرة، فنقول وبالله التوفيق والسداد:

المقدمة الأولى: في ذكر المبادئ العشرة؛

اعلم رحمك الله: أنه لا بُدَّ لكل شارح في فن من الفنون، أو علم من العلوم، أن يتعرف على مبادئه، وأن يتصوره قبل الشروع فيه؛ ليكون على بصيرة فيه؛ وإلا صار كمن ركب متن عمياء، وخبطَ خبطَ ناقةٍ عشواء، ويحصل التعرف والتصور المطلوب بالوقوف على المبادئ العشرة التي جمعها الناظم محمد بن علي الصبان عليه رحمة الله بقوله: **إِنَّ مَبَادِيَّ كُلِّ عِلْمٍ عَشْرَةٌ * * *** الحدُّ والمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ وَفَضْلُهُ وَنَسْبُهُ وَالْوَاضِعُ * * * وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى * * * وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَ^(١) فهذه هي المبادئ العشرة، التي ينبغي أن تتعرف عليها قبل الشروع في أي: فن وعلم، بحسب ترتيبها التسلسلي: {الاسم، الحد، الموضوع،

(١) [انظر: فتح رب البرية (ص ٣)].

المسائل، الاستمداد، النسبة، الفضل، الثمرة، حكم الشارع،
الواضع^(١).

(١) ووجه هذا الترتيب أن الشخص إذا أراد أن يدرس هذا العلم؛ فأول ما يعرف عنه هو: (اسمه)، فإذا عرف اسمه؛ فإنه بحاجة إلى تصور ماهية هذا العلم، وحقيقته؛ فيحتاج إلى معرفة (حده)، ثم بعد ذلك يحتاج أن يعرف ما الذي يتم بحثه في هذا العلم إجمالاً؟ وهذا هو: (موضوع) العلم، ثم بعد ذلك يحتاج لمعرفة ذلك تفصيلاً وهو: الكلام على (مسائل) الفن، ثم يحتاج بعد ذلك أن يعرف إن كان هذا العلم يستمد بعض مسائله من علوم أخرى، وما هي هذه العلوم وهذا ما يعرف بـ (استمداد) العلم، ويتعلق به الكلام على ما إذا كانت هنالك علوم أخرى تستمد من هذا العلم، وهو ما يعرف بـ (إمداد) العلم، ثم بعد ذلك يحتاج إلى أن يعرف موقع هذا العلم من العلوم، ونسبته إلى الشرع أو غيره، وهذا ما يعرف بـ (نسبة) العلم، ثم بعد ذلك يحتاج إلى أن يعرف (فضل) هذا العلم، وشرفه من بين سائر العلوم؛ فإن العلوم المنسوبة للشرع تتفاضل - وإن كانت كلها فاضلة -، ثم بعد ذلك يحتاج أن يعرف (ثمرة) هذا العلم، وفائدته، كي تتشوق النفس إلى تعلمه، وتشجع على دراسته، وبعد ذلك يحتاج أن يعرف (حكم الشارع) في تعلم هذا العلم، كي لا ينشغل بعلم مندوب قبل الواجب، ولا ينشغل بعلم تعلمه فرض كفاية، عن علم تعلمه فرض عين عليه، وأخيراً يحتاج أن يعرف من أخرج هذا العلم من الصدور إلى السطور، بأن يعرف أول من ألف فيه، وهو ما يعرف بالكلام على (الواضع)، فهذه هي المبادئ العشرة للعلم التي من علمها جميعاً؛ فقد أحاط بالعلم، وتصوره تصوراً جيداً، مما يؤهله للدخول في دراسته دراسة متمكنة.

أولاً: الاسم: فما اسم هذا الفن؟ اسمه: **علم القراءات**، جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به.

ثانياً: الحد: أي: التعريف، فما تعريف علم القراءات؟

القراءات: جمع قراءة **والقراءة** في اللغة: مشتقة من مادة (ق ر أ)، وهي مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ يقرأ قرآنًا وقراءة، فكل منهما مصدر للفعل، وهو على وزن «فَعَالَة»، وهذا اللفظ يُستعمل للمعاني التالية:

(١) - **الجمع والضم:** أي: جمع وضم الشيء إلى بعضه، ومنه قولهم: «وما قرأت الناقة جنيًا» أي: ما جمعت أو ضمت في رحمها جنيًا.

(٢) - **التلاوة:** وهي ضم الألفاظ بعضها إلى بعض في النطق، ومنه قوله

تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] - ١٨. أي: تلاوته.

وقيل: النطق بالكلمات المكتوبة، ومنه قولهم: «قرأت الكتاب» أي: تلوته، وسميت التلاوة قراءة؛ لأنها ضم لأصوات الحروف في الذهن، لتكوين الكلمات التي ينطق بها. (١)

(١) [انظر: المعجم الوسيط، ولسان العرب، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ومعجم

المقاييس لابن فارس مادة (ق ر أ)].

والقراءات في الاصطلاح: لعلماء القراءات تعريفات متعددة، وليس بينها

كبير فرق أذكر منها ما يلي:

أ - تعريف الإمام الزركشي (ت ٧٩٤هـ) قال: «هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كُتْبة الحروف أو كَيْفِيَّتِها، من تخفيف، وتثْقيل، وغيرها»^(١).

ب - تعريف الإمام المحقق ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) قال في تعريفه للقراءات: «علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزّوًا لناقله»^(٢).

ج - وقال البنا الدميّاطي (ت ١١١٧هـ) في تعريف القراءات هي: «علم يُعَلِّم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع»^(٣).

د - وقال الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) معرفًا القراءات بقوله: «هو مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم،

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).

(٢) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص ٣)، وهذا التعريف اعتمده كثير من المؤلفين في علم القراءات.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر (١/ ٦٧).

مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيئاتها^(١).

من خلال ما ذكر من التعريفات حول مفهوم علم القراءات يتضح أن للعلماء في هذا مذهبين:

المذهب الأول: يعتبر أن القراءات ذات مدلول واسع، فهي تشمل الحديث عن ألفاظ القرآن المتفق عليها، والمختلف فيها، ومن أصحاب هذا المذهب: ابن الجزري، وتابعه البنا الدمياني، كما سبق.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أن مفهوم القراءات مقصور على ألفاظ القرآن المختلف فيها، وممن ذهب هذا المذهب الزركشي في «البرهان»، والزرقاني في «مناهل العرفان».

وكلا المفهومين وارد ومراد، لا تنافي بينهما؛ فلفظ القراءات يطلق تارة ويراد به العلم المشهور كمعرفة القراء من الصحابة ومن بعدهم، وكتب القراءات وأسماء مؤلفيها إلى غير ذلك مما يسمى بعلم الدراية، ويطلق تارة أخرى ويراد به أوجه الخلاف في اللفظة القرآنية من حيث النطق بها،

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٤١٠).

وهو ما يسمى بعلم الرواية، والضابط في التمييز بين المفهومين هو السياق.^(١)

وخلاصة هذه التعريفات والمذاهب: أن يقال أن علم القراءات يدور حول أمرين:
الأمر الأول: كيفية أداء الكلمات القرآنية، سواء أكان ذلك الأداء متفقاً عليه بين الناقلين لهذه الكيفية، أم مختلفاً فيه.

الأمر الثاني: النقل الصحيح عن الأئمة، الذين تلقوا هذه الكيفية بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ.

لذلك كان من شروط القراءة: التلقي عن أهل العلم، ولا يكفي الأخذ من الكتب.^(٢)

ثالثاً: الموضوع: ما موضوع علم القراءات؟

موضوعه: دراسة ما نقل من الخلاف الأصولي والفرشي من أئمة القراءات بأسانيد متصلة ومتواترة إلى الرسول ﷺ في الكلمات القرآنية؛ من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها.

(١) انظر: علم القراءات لنبيل بن محمد آل إسماعيل (ص ٢٨).

(٢) انظر: المدخل إلى علم القراءات لشعبان بن محمد بن إسماعيل (ص ٣١).

وما دام أن «القراءة سنة متبعة» -كما أثر ذلك عن أكثر من صحابي-
فيعني ذلك أن القراءات هي ما نقل من ألفاظ القرآن الكريم من
الرسول ﷺ تلاوة أو تقريرًا.^(١)

رابعاً: المسائل: ما مسائل علم القراءات؟

مسائله: قواعده الكلية كقولهم: كل ألف منقلبة عن ياء يميلها حمزة
والكسائي وخلف، ويقللها ورش - بخلف عنه -، وكل راء مفتوحة أو
مضمومة وقعت بعد كسرة أصلية أو ياء ساكنة يرققها ورش، وهكذا.

خامساً: الاستمداد: من أي شيء يستمد مسائله وأحكامه وقواعده؟

استمداده: من الكتاب والسنة والإجماع؛ حيث إنه مأخوذ من النقول
الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات المتصل سندهم برسول الله
ﷺ.

سادساً: النسبة: إلى أي شيء ينتسب؟ علم القراءات جزء من القرآن

الكريم، ومصدرها توقيفي من الوحي الإلهي الذي نزل به جبريل الأمين
عليه السلام على النبي ﷺ عن طريق النقل الصحيح المتواتر، قال الله عز

وجل عن النبي ﷺ في تلقيه القرآن والقراءات: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ﴾

﴿٢﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴿النجم: ٣ - ٥﴾، وليست

(١) انظر: القراءات القرآنية (ص ٦٣-٦٥).

القراءات القرآنية مأخوذة من خط العرب، أو رسم المصحف، أو اجتهاد الصحابة أو التابعين، فلا مجال للرأي والاجتهاد في تحديد قرآنية الرواية، ونسبة وإضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، ودوام عليه ولزمه، حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، ورواية واشتهار لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد،^(١) ونسبته إلى غيره من العلوم التباين.

سابعاً: الفضل: أي: ما فضله؟ إن فضل علم القراءات عظيم وكبير، وهو داخل في جملة فضائل العلم؛ بل هو من أشرف العلوم الشرعية؛ لتعلقه المباشر بكلام رب العالمين؛ فإن من المسلمات أن شرف كل علم بشرف المعلوم، ولا أشرف من كتاب الله عز وجل؛ فالقرآن حوى كل العلوم، من العقيدة والتوحيد والفقه والتفسير وغيرها من العلوم، ولعلم

(١) لخص الإمام أبو عمرو الداني جملة ما يجب على المسلم اعتقاده في الأحرف السبعة والقراءات القرآنية وتاريخ المصحف، مبينا أهم القضايا في هذه المسألة الهامة والحساسة والحاسمة في موضوع القرآن الكريم، في كتابه الأحرف السبعة للقرآن، (ص ٦٠ - ٦٣).

القراءات مكانة ومنزلة، وفضائل وخصائص كثيرة، يتسع نطاقها، وينبسط مجالها، فيستشكل اقتناصها قاطبة في سجن الإحصائيات، ويتعذر انخراطها كاملة في سلك الأعداد، ولكن نحاول نبذل المجهود لنستخرجها من كوامن الكتب التي كتبت في هذا الفن، فاعتصامًا بعون الله واستمدادًا منه نقول: إن من خصائص وفضائل القراءات ما يلي:

(١) - أنها أصل من أصول التفسير؛ بحيث لا يستغني عنها أحد من المفسرين، بل هي كالأساطين لما يُبتنى عليه علم التفسير، حتى قال بعض أهل العلم: من الأمور التي يحتاجها التفسير أو المفسر علم القراءات؛ لأنه بها يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات ترجح الوجوه المحتملة على بعض^(١)، فهذا نص صريح وبرهان قاطع على مكانة ومنزلة علم القراءات من التفسير، فلذلك عني بها أهل التفسير، فما إن تتصفح كتابًا من كتب التفسير نحو: معالم التنزيل، وجامع البيان، والجامع لأحكام القرآن، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، وفتح القدير،

(١) ذكره السيوطي في الإتقان (٥١٢/٢) وغيره، وذكره أيضًا شيخنا الوالد أبو عمرو الحنجوري وفقه الله وسدده في كتابه علوم القرآن (ص ٢٠٨)، وكتابه هذا الموسوم: بدلائل الجوهر والتيجان على علوم القرآن) من أنفس الكتب المختصرة في هذا الباب، صغير الحجم غير أنه غزير المادة في موضوعه، مشتمل على الفوائد القيمة الكثيرة.

وأضواء البيان وغيرها من كتب التفسير إلا وتجد فيها الالتزام بذكر اختلاف القراءة، وما ينشعب منها من دقائق المعاني والترجيحات.

(٢) - ومنها أيضًا: التيسير والتخفيف على هذه الأمة في تلاوة كتاب ربها سبحانه وتعالى؛ لأن الأمة العربية كانت متعددة اللهجات، فلو كُلفت القراءة على حرف واحد لشق ذلك عليها، وهذا ما جاء موضحًا في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، ومن الأمثلة الواضحة في ذلك: اختلاف القراء في لفظ ﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿صِرَاطِ﴾ المعروف، والمنكر، فمعظم القراء يقرؤونه بالصاد وهي لغة قريش، والبعض يقرأ بالسين، وهي لغة عامة العرب، والبعض يقرأ بالإشمام، وهي لغة قيس.^(١)

(٣) - ومنها: أن من القراءات ما يبين ويوضح بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة الصحيحة، وأكتفي هنا بذكر مثال واحد يؤيد ويبرهن على كلامي، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤].

(١) [انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٣٤)].

قرأ الجمهور: ﴿تَبَيَّنَتْ الْجَنُّ﴾ على البناء للفاعل، وقرأ رويس عن يعقوب ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ الْجَنُّ﴾، بالبناء على المفعول. فقراءة الجمهور تفيد أن الجن عرفت أنها لا تعلم الغيب، أما قراءة رويس فتفيد أنه تبين للإنس أن الجن لا يعلمون الغيب. فهذه القراءة تعالج قضية من أهم القضايا العقدية، وتكشف اللثام عن مسألة طالما أفسدت عقيدة أكثر جهلة المسلمين الذين يعتقدون أن الجن يعلمون الغيب.^(١)

(٤) - ومنها: أن لها دخلاً تاماً في استنباط المسائل الفقهية، وما يتفرع منها من الخلاف، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ الآية [المائدة: ٦]. ففي الأرجل ثلاث قراءات: واحدة شاذة، واثنان متواترتان:

أما الشاذة: فالرفع ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وهي قراءة الحسن والأعمش.^(٢)

(١) انظر: المحتسب لابن جني (١/ ١٠٤)، والمدخل إلى علم القراءات (ص ١٢٧).

(٢) انظر: المبسوط، لابن مهران (ص ٣٢٦)، والقراءات الشاذة (ص ٧٩) للقاضي،

وإعراب القراءات الشواذ (١/ ٥٦٧).

وأما المتواترتان: **فالنصب، ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾** وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، وحفص عن عاصم.

والجر، ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وخلف، وشعبة عن عاصم^(١).

ومن هنا اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما، **قال الإمام القرطبي في تفسيره (١٤٣/٧):** «وبحسب هذه القراءات اختلف الصحابة والتابعون؛ فمن قرأ بالنصب جعل العامل «اغسلوا»، وبني على أنَّ الفرض في الرَّجْلَيْنِ الغَسْلُ دون المسح، وهذا مذهب الجمهور والكافة من العلماء، وهو الثابت من فعل النبي ﷺ، واللازم من قوله في غير ما حديث...، ثم إنَّ الله حدَّهما، فقال: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^ج، كما قال في اليدين: «إِلَى الْمِرَافِقِ»، فدَلَّ على وجوب غَسْلِهِمَا؛ والله أعلم.

ومن قرأ بالخفض جعل العامل الباء^(٢). قال ابن العربي المالكي: اتفقت العلماء على وجوب غسلهما. اهـ بتصرف

(١) انظر: حجة القراءات، لابن زنجلة (٢٢٢)، ومعاني القرآن، للنحاس (٢٧٢/٢).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (١٦٣/٢)، وروح المعاني (٣٤٦/٦).

فهذا يشكل ويبين لنا مدى أهمية علم القراءات وتوجيهها للأحكام الفقهية، ولولا خوف السامة لسردت نماذج أخرى كثيرة، ولكن ما ذكر فيه كفاية، وقد توسعت في «الأصل» وذكرت نماذجاً كثيرة، وتوسعت أكثر في «الفوائد».

(٥) - أن لها اليد الطولى في ازدهار اللغة العربية مع جميع أنواعها؛ فهي ملاك الفنون كلها ومبناها، وهذه خصوصية كفى بها شرفاً وكرامةً، فللقراءات تأثير واضح في وضع القواعد والأسس النحوية، فمن القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها، وهي قواعد عامة مثل:

قاعدة: نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملاً للرجاء على التمني، وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، بنصب «أطلع»، كما أخذت كذلك من قول القائل:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا *** تُدِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب تستريح بعد الفاء، على مذهب الكوفيين، وقد منع البصريون ذلك، وتأولوه بما فيه بُعد وأقره الفراء؛^(١) وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُكَ إِلَّا لَئَلَّهٗ يَظُنُّ ۖ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَىٰ﴾ [عبس: ٣ - ٤].

ومن القواعد التي بنيت من القراءات ابتداء:

قاعدة: نصب أو رفع المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان.

وأخذت هذه القاعدة من قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا ۖ إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٥].

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/٣١٢)، ومعاني القراءات للأزهري (٣/١٢١).

(٢) انظر: شرح شواهد الأشموني للصيني (٣/٣١٢)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٤).

[٧١]، فقد قرأها^(١) أبو عمرو وحمزة، والكسائي برفع «تكون» كما قرأها غيرهم بالنصب.^(٢)

قاعدة: إعمال «إن» المخففة من الثقيلة إعمال «إن» الثقيلة.

وهي قاعدة بناها البصريون من قراءة نافع، وابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا يُؤَقِّنْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]، بإسكان النون المخففة.^(٣)

وقد تبنى قاعدة مشتركة بين البصريين والكوفيين من القراءة، وذلك مثل:

قاعدة: إعمال «إن» عمل ليس، إذا دخلت على الجملة الاسمية، فهذه قاعدة بناها الكسائي على قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتخفيف «إن»، ونصب عباداً وقد وافقه عليها معظم الكوفيين، وطائفة من البصريين.^(٤)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٥).

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٨٣)، ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ٢٣١).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٠).

(٤) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٢٥٥)، ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٣٠).

ومن القواعد التي حظيت بتأييد القراءات لها:

قاعدة: حذف المضاف إليه مع «قبل وبعد» دون نيته لا لفظاً ولا تقديرًا، وقد أُيِّدت بقراءة قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بتنوين كلمتي: «قبل وبعد» على اعتبار أنهما قد قطعتا عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهما في هذه الحالة نكرتان لتنوينهما.^(١)

وقاعدة: رفع المضارع الدال على الحال بعد «حتى»، أُيِّدت هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وذلك برفع الفعل المضارع لدلالته على الحال، وذلك حسب قراءة نافع.^(٢)

وغيرها من القواعد، وبذلك يتضح لنا أهمية القراءات، وتأثيرها وتأيدها وبنائها، لقواعد اللغة العربية، وأيضًا يتضح لنا أن مجال القراءة كان أوسع من أن يستدل بها على قاعدة مشهورة بل تعداه إلى بناء وتأيد قواعد تعتبر في حقيقتها من الغرابة بمكان، ولقد كان من القراءات كذلك ما تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية، وهي في واقعها ليست بغريبة، وقد كانت

(١) انظر: المقتضب المبرد (٤/ ٢٣٤)، وشرح الألفية للأشموني (٤/ ٢١٤)، ومعجم

القراءات (٥/ ٦٤).

(٢) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام (١/ ١٢٦)، ومعجم القراءات (١/ ١٦٥).

أيضاً سبباً في الجدل والنقاش حولها، فلقد كان للنحويين إزاءها مواقف متعددة ويختلفون فيما بينهم حتى سجلت لهم قراءات كثيرة دار حولها نقاش عريض، مما يدل على أنهم بالفعل يقضون أوقاتهم للنظر فيها^(١)، ومن هذه القراءات التي ليست فيها غرابة ولكنها تبدو كذلك: **كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ﴾ [طه: ٦٣]** قرئت هذه الآية بوجهين:

أحدهما: ما تقدم. **﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ﴾.**

والآخر: بنصب «هذين» بالياء ولعل القراءة الثانية وهي قراءة أبي عمرو، لا خلاف في توجيهها، فهي واضحة من حيث الإعراب والمعنى. **أما الإعراب** فـ «هذين» اسم «إن» وعلامة نصبه الياء، و«لساحران» خبرها، ودخلت اللام توكيدا.

وأما من حيث المعنى: فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكدي من طرفيه، ولكنهم -أي: الأئمة- استشكلوها من حيث خط المصحف؛ وذلك أن رسمه «هذن» بدون ألف ولا ياء، فإثباته بالياء، زيادة على خط المصحف، فردها بعضهم لذلك، وهذا لا ينبغي أن يرد به على الإمام أبي عمرو، كيف

(١) انظر: أثر القرآن والقراءات، لسمير اللبدي (ص ٣٣٦).

وقد رويت هذه القراءة عن عثمان، وعائشة، وغيرهما من الصحابة، وبها قرأ الحسن، وسعيد بن جبير، والنخعي، وغيرهم من التابعين، وبها قرأ عاصم الجحدري، وعيسى ابن عمر، كما حكاه النحاس.

ولكن القراءة الأولى وهي تخفيف «إن» ورفع «هذان» هي القراءة التي دار حول توجيهها خلاف كبير بين النحاة، ومما قيل في توجيهها:

أ- أن «إن» بمعنى نعم و «هذان» مبتدأ، ضعف بوجود اللام مع الخبر.

ب- أن «إن» المخففة من الثقيلة فأهملت، ولما أهملت كما هو الأفصح من وجهيها خيف التباسها بالنافية، فجيء باللام فارقة في الخبر، ف «هذان» مبتدأ، و «لساخران» خبره.

ج- أن «إن» نافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، على مذهب الكوفيين، وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم «ما هذان إلا ساخران».

د- قيل كذلك إن هذا الاستعمال جار على لغة بني الحارث بن كعب التي تستعمل المثنى بالألف في كل حالاته، كقولهم:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

ومما يؤيد هذا تصريح سيبويه، والأخفش، وأبي زيد، والكسائي، والفراء: إن هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب، وحكى أبو عبيدة، عن أبي الخطاب: أنها لغة بني كنانة، وحكى غيره: أنها لغة خثعم، واختار هذا الوجه ابن مالك، وجماعة.^(٢)

ثامناً: الثمرة: ما ثمرة وفائدة علم القراءات ؟ ثماره وفوائده كثيرة منها:

(١) - العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية.

(٢) - صيانة كلمات القرآن عن التحريف والتغيير.

(٣) - العلم بما يُقرأ به كل إمام من أئمة القراءة.

(٤) - التمييز بين ما يُقرأ به، وما لا يُقرأ به.

(٥) - التسهيل والتخفيف على الأمة.

(١) هذا البيت حفظته من فيّ مدرسي النبيل الأستاذ الجليل أبي بشير محمد بن بشير

الجزائري رفع الله قدره، وجزاه الله خير الجزاء، فقد استفدت منه استفادة كبيرة، وفوائد كثيرة، ومنافع وفيرة، أسأل الله أن يشبهه ويجزل أجره.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦١)، وتفسير الطبري (١٦/ ١٠٠)،

وتفسير السمعاني (٣/ ٣٣٤)، ومغني اللبيب لابن هشام (١/ ١٤٧)، الشر في القراءات

العشر (٢/ ٣٢١)، ومعجم القراءات (٤/ ٨٩).

(٦) - استنباط الأحكام الفقهية نتيجة لاختلاف القراءات.^(١)

تاسعاً: حكم الشارع: حكمه: فرض كفاية تعلمًا وتعليمًا.

عاشراً: الواضع: أي: من واضع هذا العلم؟ بمعنى الذين قعدوا قواعده، وأصلوا أصوله، فبهذا المعنى نقول: واضع هذا العلم هم أئمة القراءة، وأول من جمع فيه أبو عبيد بن سلام، **قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ:** «... فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان من ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، أبو عبيد القاسم ابن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً، مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي، نزيل أنطاكية جمع كتاباً في قراءات الخمسة، من كل مصر واحد، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي، صاحب قالون ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جمع كتاباً حافلاً سماه «الجامع» فيه؛ نيف وعشرون قراءة، وكان بعده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر

(١) [انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي (ص ١٠)].

الداجوني، جمع كتابًا في القراءات، وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وقام الناس في زمانه وبعده، فألفوا في القراءات أنواع التواليف، كأبي بكر أحمد بن نصر الشذائي، وأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران مؤلف كتاب «الشامل»، و«الغاية»، وغير ذلك في قراءات العشرة، والإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي مؤلف «المنتهى»، جمع فيه ما لم يجمعه من قبله، وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات؛ بحسب ما وصل إليهم، وصح لديهم، كل ذلك ولم يكن بالأندلس ولا ببلاد الغرب، شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة، فرحل منهم من روى القراءات بمصر ودخل بها، وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله مؤلف «الروضة» أول من أدخل القراءات إلى الأندلس، ثم تبعه أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي مؤلف «التبصرة»، و«الكشف»، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»، وهذا كتاب جامع البيان له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق.

ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها، بحسب ما وصل إليهم، أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم، بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وما علمنا أحدا أنكر شيئاً قرأ به الآخر». اهـ بتصرف.^(١)

ومن أهم وأشهر المؤلفات في علم القراءات^(٢)، وأكثرها شيوعاً وانتشاراً وتداولاً ما يلي:

١ - «كتاب السبعة في القراءات»: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤)، وكتابه هذا من أنفس الكتب التي ألفت في هذا الفن، وابن مجاهد حين اختار السبعة لم يسقط رواية من سواهم ولم يبطلها ولم يعتقد أن قراءات هؤلاء السبعة هي الحروف السبعة الوارد في الحديث، وإنما قصد أن ما سوى قراءات هؤلاء السبعة يأتي وراء السبعة في عدد من يقرؤون بها في

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٣).

(٢) وقد يسر الله لي بإفراد رسالة في ذلك، وذكرت أهم وأشهر المصنفات في هذا العلم، وأنصح كل شارح في دراسة هذا العلم أن يعتني بهذه الكتب مذاكرة ودراسة وجرداً؛ فهي من أحسن ما كتب في هذا العلم.

الأمصار، واهتم بضبط الروايات وتحرير أوجه الخلاف والتمييز بين الطرق ووضوح العبارة والتلخيص.^(١)

٢- «كتاب التبصرة في القراءات»: للإمام المقرئ مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمجودين، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق جيد الدين والعقل كثير التأليف في علوم القرآن محسنًا مجودًا عالمًا بمعاني القراءات، توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.^(٢)

ذكر في كتابه هذا أصول القراءة، وذكر ما اختلف فيه المشهورون من القراء، وخرّج في الكتاب أربع عشرة رواية معتمد على ما قرأ به على شيخه أبي الطيب ابن غلبون الحلبي، وقلّ ما ذكر ما قد قرأ به على غيره، ونبه على قول مخالفه في بعض رواياته واختياراته، وقلل فيه الروايات الشاذة وترك التكرار، لكنه جمع من أصول ما فرّق في الكتب، ويمتاز مكي بأنه لا يستطرد في كتبه مما يجعل لموضوعه اتساقًا يقف القارئ فيه على المراد، وبدأ كتابه هذا بخطبة ثم ذكر أسماء القراء، وذكر السند

(١) انظر: جمال القراء (ص ٤٢٣).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٠٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣٩٥).

المتصل إلى رسول ﷺ ، ثم ذكر الاستعاذة والبسملة واختلاف القراء فيهما، وذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب، واختلافهم في سورة البقرة، وفي المد والقصر، وما اختلف فيه من المد، واختلافهم في اجتماع الهمزتين، ثم ذكر اختلافهم في ما قل دوره من الحرف، ويتابع ذكر الاختلاف في السور على ترتيبها المعهود إلى آخر القرآن.^(١)

٣- «كتاب التيسير في القراءات السبع»: للإمام العلامة الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي، ولد سنة (٣٧١هـ)، وبدأ بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، وكان آية في علم قراءة القرآن وطرقه ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وإعرابه، ولم يكن في عصره من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه، ونقل عنه أنه كان يقول: ما رأيت شيئاً قط إلا كتبته، وما كتبه إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته، وكان بارعاً بعلوم الحديث وطرقه وأسماء رجاله وكذلك في الفقه وسائر أنواع العلوم، توفي سنة (٤٤٤هـ).^(٢)

وبهذا الكتاب اشتهر المؤلف وهو أحسن مصنفاته، يشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق، قيل: أنه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم،

(١) انظر: مقدمة محقق التبصرة في القراءات السبع محي الدين رمضان (ص ٧-١٢).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٠٦)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٣).

والحق أنه من أصح الكتب المؤلفة في علم القراءات وضبطها كما قال ابن الجزري -رحمه الله- وقد نظمته الإمام أبو محمد القاسم بن فيره الشاطبي تسهيلاً لحفظه وتعليمه في القصيدة الموسومة بـ «حرز الأمان» ووجه التهاني» والمعروفة بـ (الشاطبية)، فصار الفرع أشهر من الأصل وأكثر شروحا منه؛ لأن المنظوم أسهل للحفظ.

وكتاب التيسير منقسم من حيث ذكر خلاف القراء قسمين:

القسم الأول: يبحث في اختلاف القراء السبعة ومذاهبهم التي يكثُر دورها في السور ويجري القياس عليها، نحو: الاختلاف في الإظهار والإدغام، والمد والقصر، والهمزتين، والفتح والإمالة وغير ذلك، وهو مرتب على أبواب وفصول.

وأما القسم الثاني: فيحتوي على ذكر الحروف التي يقل دورها في القرآن الكريم ولا يقاس عليها، واختلاف القراء في هذا الباب أكثر توسعاً من القسم الأول، كمثّل اختلافهم في القراءة بالجمع والتوحيد وبالاستفهام والخبر وبالخطاب والأخبار إلى غير ذلك.^(١)

وللإمام أبي عمرو الداني كتاب جليل آخر وهو كتاب «جامع البيان في القراءات السبع» الذي اشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق عن

(١) انظر: مقدمة ناشر كتاب التيسير للداني ص: (ط، ي).

الأئمة السبعة، قال الإمام ابن الجزري في هذا الكتاب: «كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله»^(١)

٤- «كتاب حرز الأمانى ووجه التهاني» المعروفة بـ (الشاطبية)، أو

اللامية: للعلامة القاسم ابن فيره بن خلف الشاطبي الرعيني، الضرير، العلامة، أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار، إمام القراء، ولد سنة (٥٣٨هـ) بشاطبة، قرية من قرى الأندلس، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، ونظم أيضاً قصيدته الرائية المسماة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف، وقصيدة أخرى تسمى ناظمة الزهر في عد الآي، وقصيدة دالية (خمسمائة بيت) لخص فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر، وكان إماماً كبيراً أعجوبة في الذكاء كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية القراءات حافظاً للحديث بصيراً بالعربية، رأساً في الأدب مع الزهد والعبادة، توفي رحمه الله سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.^(٢)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٦١)، علم القراءات نشأته - أطواره - أثره في العلوم لنبييل آل إسماعيل (ص ١٢٤).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٥٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١) والبداية والنهاية (١٣/ ١١).

أما منظومته - حرر الأمازي - فمن أحسن المؤلفات المنظومة في علم القراءات؛ فإنها جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة بمضمن كتاب «التيسير» للداني، قصد بها المؤلف تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وقد بلغ عدد أبياتها ألفاً ومائة وثلاثة وسبعين بيتاً، وتعتبر هذه القصيدة من عيون النظم، بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وجمال المطلع والمقطع، وروعة المعنى، وسمو التوجيه، وبديع الحكم وحسن الإرشاد، فلا عجب أن يتلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، ويعتنوا بها أعظم عناية، ويتوافروا على شرح ألفاظها وحل رموزها، وكشف أسرارها، واستخراج دررها وجواهرها.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله في وصفها: «...ومن وقف على قصيدته علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها؛ فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن؛ فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به، ولقد تنافس الناس فيها

ورغبوا من اقتناء النسخ الصحاح بها إلى غاية حتى إنه كانت عندي نسخة باللامية والرائية بخط الحجيج صاحب السخاوي مجلدة فأعطيت بوزنها فضة فلم أقبل، ولقد بالغ الناس في التغالي فيها، وأخذ أقوالها مسلمة واعتبار ألفاظها منطوقاً ومفهوماً حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم وتجاوز بعض الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع، وأن ما عدا ذلك شاذ لا تجوز القراءة به...»^(١).

وإنما شهرها بين الناس شرحها؛ وبين معانيها وأوضحها، ونبه على قدر ناظمها، وعرف بحال عالمها، شيخنا الإمام العلامة علم الدين، بقية مشايخ المسلمين، أبو الحسن علي بن محمد هذا الذي ختم به الله العلم مع علو المنزلة في الثقة والفهم، جزاه الله عنا أفضل الجزاء، وجمع بيننا وبينه في دار النعيم والبقاء.

فلما تبين أمرها وظهر سرها تعاطى جماعة شرحها، ولم ينصفوا من أباحهم شرحها، ورقاهم صرحها، وهي أول مصنف وجيز حفظته بعد الكتاب العزيز، وذلك قبل بلوغ الحلم وجريان القلم، ولم أزل من ذلك الزمان إلى الآن طالبا إتقان باب، ومن معانيها ما لم يكن في حساب. وكنت سمعت شيخنا أبا الحسن علي بن محمد المذكور، يحكي عن

(١) انظر: طبقات القراء (٢/٢٣).

ناظمها شيخه الشاطبي رحمها الله مرارا أنه قال كلاما ما معناه: لو كان في أصحابي خير أو بركة لاستنبطوا من هذه القصيدة معاني لم تخطر لي. اهـ من كلام الإمام أبي شامة المقدسي رحمه الله.^(١)

أبدع فيها غاية الإبداع فصارت عمدة الفن، ولها شرح كثيرة من أحسنها وأدقها:

(١) - «فتح الوصيد في شرح القصيد» للإمام علم الدين أبي الحسن علي ابن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) أجل تلميذ الناظم وصاحبه وهو أول من شرحها، واشتهرت بسببه، ومن أبرز مميزاته أنه أول شرح لحرز الأمان، وأنه اهتم بالتصريف والإعراب ومعاني الأبيات، وتناول الشاطبية بالشرح والتحليل، ونقل عن (٣٧) مصدرا بشكل مباشر، ونقل أقوال (٥٧) عالما، وقد كان ينقل عنهم ويناقش أقوالهم، ويبين خطأهم كما فعل مع أبي القاسم محمود الزمخشري المعتزلي.^(٢)

(٢) - «الدرة الفريدة في شرح القصيدة» لأبي يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمداني (ت: ٦٤٣).

(٣) - «كنز المعاني شرح حرز الأمان»: للإمام محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بـ «شعلة» (ت ٦٥٦هـ)، ويمتاز هذا الشرح بحسن

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٨) ط / دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: مقدمة فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٣)، ط / مكتبة الرشد.

النظام وجمال الترتيب ويتكلم على البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى.^(١)

(٣) - «إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع»: للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ)، وهو تأليف متوسط لا بأس به ثم اختصره، وكان من أسباب تأليفه: كثرة الفوائد التي وقف عليها في متن الحرز، ولم يجد أحداً قبله قد ذكرها، واعتنى بذكر مسائل الإعراب واللغة إضافة إلى القراءات، قال عن كتابه: ثم إن الله تعالى فتح عليّ من مراجعته ومحاضراته معاني لم يودعها كتابه (يريد السخاوي في شرحه) ولم يعرفها أصحابه، فأردت تدوينها مع استقصاء شرح للأبيات معنى ولفظاً، وذكر ما يتعلق بها مما رأيت لها منه قسماً وحظاً، فابتدأت ذلك في كتاب كبير بلغت فيه «باب الهمزتين من كلمة» في نحو مجلدة بخطي محكمة، ثم إني فكرت في قصور الهمم، وتغيير الشيم وطولبت بتتيممه فاستقصرت العمر عن تلك الهممة مع ما أنا بصدد من تصانيف مهمة،

(١) بنى الإمام الموصلي المعروف بـ «شعلة» في شرحه كلامه على ثلاث قواعد: مباد، ولواحق، ومقاصد. **فالأول**: في اللغة. **والثاني**: في الإعراب. **والثالث**: في المقصود من الكلام، وجرى على ذلك في شرح كل بيت. انظر: كشف الظنون (١/٦٤٦).

فشرعت في اختصار ذلك الطويل واقتصرت مما فيه على القليل، فلا تهملوا أمره لكونه صغيراً حجماً، فإنه كما قيل: كنيف ملئ علماً، وسميته: «إبراز المعاني من حرز الأمانى». اهـ

(٤) - «كنز المعاني» لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت ٦٣٢هـ)، وهو شرح، مفيد، مشهور، وصفه الإمام القسطلاني بأنه: «شرح عظيم لم يصنف مثله»^(١) وعلق عليه شمس الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، تعليقاً مختصراً مفيداً.

(٥) - «سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي»: للإمام أبي القاسم علي بن عثمان ابن القاصح البغدادي (ت ٨٠١هـ)، وهو شرح نفيس، فقد جاء الشرح كافياً شافياً وافياً، وأصبح مصدراً مهماً في علم القراءات، قام مؤلفه بحل ألفاظ القصيد، واستخرج القراءات منها، بعبارة سهلة يفهمها المبتدئ، لهذا لم يتعرض للتعاليل المطولة، واختصر هذا الكتاب من شرح السخاوي، والفاسي، وأبي شامة، والجعبري وغيرهم، وزاد عليه فوائد ليست من تلك الشروحات، فخرج لنا بهذا الكتاب.

(١) انظر: لطائف الإشارات (١/ ٨٩).

٦) - «الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، وأكثر قراء العصر يعتمدون عليه؛ لسهولة وتوفره، فهو يحل رموزه، ويبرز كنوزه، ويفتح مغلقه، ويقيد مطلقه، ويفصل مجمله، ويوضح مشكله، ويميط اللثام عن عباراته، ويكشف النقاب عن إشارات، وضعه لطلاب المعاهد الدينية المقررة عليهم تدريس متن الشاطبية.

فهذه الشروح للشاطبية هي أم الشروح، وغيرها من الشروح عالية عليها، ومستندة إليها، وفي هذه الشروح بغية الطلاب أجمعين فشرح شعلة وابن القاصح، والقاضي للمبتدئين، وشرح السخاوي وأبي شامة للمتوسطين، وشرح الهمداني والجعبري للمتتهين.^(١) وقد ذكر العلماء من شروح الشاطبية أكثر من ٤٠ مؤلفاً.^(٢)

ومن أشهر مختصرات الشاطبية:

(١) ومن أم الشروح التي ليست عالية على غيرها: المهند القاضي في شرح قصيدة الشاطبي، لابن السكن الأندلسي (ت ٦٤٠)، وقد حققه كرسالة علمية د. يوسف الراداي للحصول على الدكتوراه من جامعة أم القرى، وهو شرح مختصر، ويمكن اعتباره مناسباً للمبتدئين.

(٢) انظر: كشف الظنون مادة «حرز الأمان».

١ - «الشمعة» قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية: أحسن نظمها واختصارها الإمام أبو عبد الله محمد الموصلي المعروف بـ (شعلة) (ت ٦٥٦هـ).

٢ - مختصر عبد الصمد التبريزي (ت ٧٦٥) في خمسمائة بيت.

وللشاطبية تتمات منها:

١ - (التكملة المفيدة) لحافظ القصيدة نظم الإمام المقري أبي الحسن علي بن إبراهيم الكناني الفيحاطي المتوفى : (سنة ٧٢٠)، وهي قصيدة محكمة النظم في وزنها ورويها في مائة بيت نظم فيها ما زاد عليها من (التبصرة)، و(الكفاية)، و(الوجيز).

٢ - و(تكملة في القراءات الثلاث) للشيخ المقري شهاب الدين أحمد بن محمد بن سعيد اليميني الشرعبي، وكان حيا في حدود : (سنة ٨٣٠)، توفي: (سنة ٨٣٩)، زادها بين أبيات الشاطبية في مواضعها بحيث امتزجت بها فصارا كأنهما لشخص واحد.

٣ - و(تكملة): لمحمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدي المقدسي الشافعي، سماها : (الدر النضيد في زوائد القصيد) ذكر فيه أنه طالع ما

زاد عليه من كتب القراءات السبع فوجد أشياء زائدة على ما في حرز الأمانى فأوردها.^(١)

٥- «كتاب النشر في القراءات العشر»: للإمام العلامة محمد بن محمد ابن محمد بن الجزري، شيخ القراء وحجة المحققين، ولد في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وكان حياته عامرة بالتأليف والإقراء حيثما ارتحل، ويعتبر كتابه هذا سيفاً جلّ قدره، وفاح بين الأنام عطره، وعز على الزمان أن يأتي بمثله، وعجزت الأقلام عن حصر فضله؛ فهو كتاب حقيق أن تشد إليه الرحال، لما حواه من صحيح النقول، وفصيح الأقوال، جمع فيه مؤلفه رحمه الله تعالى من الروايات والطرق ما لا يعتريه وهن، ولا يتطرق إليه شك ولا طعن، على تواتر محكم، وسند متصل معلم؛ فهو البقية المغنية في القراءات، بما حواه من محرر طرق الروايات، وهو البستان الجامع والروضة الزاهية، والإرشاد النافع والتذكرة الواقية، هذا إلى ما انطوى في ثناياه من علوم الأداء، الجارية في فقه اللغة العربية، مجرى الأساس من البناء، فمن علم مخارج الحروف وصفاتها، إلى علم الوقوف وأحكامها،

(١) انظر: كشف الظنون (١/٦٤٦).

إلى بحوث في الإدغامين، والهمزات والياءين، والفتح والإمالة والرسم، وفني الابتداء والختم، إلى غير ذلك.^(١)

وله أيضًا: «كتاب طيبة النشر في القراءات العشر» ذكر غير واحد من أهل العلم أن الإمام ابن الجزري عندما ألف كتاب «النشر» واستقاه من أمهات المصادر الأصيلة في علم القراءات، وضمّن فيه قراءات الأئمة العشرة، ورواتهم المشهورين المذكورين في الشاطبية والدرة، وتوسّع في الطرق وفصلها في نشره تفصيلاً؛ عنّ له أن ينظم هذا السفر الجليل في نظم أصيل، يقتصر فيه على صحيح النقول، وفصيح الأقوال، فنظم بذلك منظومة يسيرة أطلق عليها «طيبة النشر في القراءات العشر» ولقد اقتفى فيها أثر الشاطبي في استخدام مصطلحات الكتاب؛ ليسهل على كلّ طالب استحضار قواعد هذا الفن، وتحصيل مسأله، وهي قليلة الألفاظ كثيرة المعاني، جمع فيها طرق القراء ورواياتهم، واعتمد ما في الشاطبية، وكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وزاد عليهما الضعف من القراءات والروايات والطرق التي تصل إلى الثمانين طريقاً تحقيقاً، وتتشعب هذه الثمانون إلى تسعمائة وثمانين طريقاً، حيث لم يعد الناظم

(١) انظر: مقدمة كتاب النشر (١/٢)، ولطائف الإشارات (١/٩١).

للشاطبي وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحد، حيث قال في نشره: «فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف». كما أنها حوت على بُذّة من علم التجويد، وبُذّة من علم الوقف والابتداء، وباب أفراد القراءات وجمعها، فحوت على أصول هذا الفن وقواعده، وعلى مسائل وفرائد عزيزة، وتبرز أهميتها أيضاً أنها من المصادر الأصلية المقرّوء بها اليوم، ومرجع لمن أراد القراءة بالعشر.

ومن أحسن وأشهر الشروح لطيبة النشر:

(١) - «شرح طيبة النشر في القراءات العشر» للإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي محب الدين النُّوَيْري، أبو القاسم عالم مصري مالكي المذهب، فقيه أصولي مقرئ قرأ القراءات على ابن الجزري وغيره (ت ٨٥٧هـ).^(١)

(٢) - «شرح طيبة النشر في القراءات العشر» لابن ناظمها أحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٥٩هـ).

(٣) - «غنيمة الطلبة بشرح الطيبة» لمحمد بن محفوظ الترمسي.

(٤) - «الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر» لمحمد بن محمد بن محمد بن سالم.

(١) انظر: الضوء اللامع (٩/٢٤٦)، ومعجم المؤلفين (١١/٢٨٦).

(٥) - «الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري» لمحمد الصادق قمحاوي.^(١)

* متن «الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر»: لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد الدمشقي المتوفى ب (شيراز) سنة ٨٣٣ هـ، منظومة في (٢٤٠) بيتا على بحر الشاطبية ورويّها، ذكر فيها قراءات كل من أبي جعفر المدني ويعقوب البصري وخلف الكوفي، واستخدم رموز الشاطبي في العزو لهؤلاء القراء، فجعل رمز نافع وراوييه لأبي جعفر وراوييه، ورمز أبي عمرو وراوييه ليعقوب وراوييه، ورمز حمزة وراوييه لخلف وراوييه، وكان منهجه أن جعل قراءة نافع أصلا لقراءة أبي جعفر، وقراءة أبي عمرو أصلا لقراءة يعقوب وقراءة حمزة أصلا لقراءة خلف، فإن اتفقا لم يذكر القراءة وإن اختلفا فقرأ كل منهما بوجه ذكر ذلك الخلاف، وللدرّة المضيئة شروح كثيرة منها: شرح الزبيدي وشرح السمنودي.^(٢)

(١) انظر: مقدمة كتاب النشر (٢/١).

(٢) تنبيه: تلقي القراءات من طريق الشاطبية والدرّة، أو التيسير والتجوير عرف عند القراء باسم (القراءات العشر الصغرى) والمقصود بذلك قلة الطرق المؤدية إلى هذه القراءات، وتلقي القراءات من طريق طيبة النشر، والنشر عرف عند القراء باسم (القراءات العشر الكبرى) وذلك لكثرة الطرق التي حواها هذا الكتاب.

المقدمة الثانية: في التعريف بأشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات وتبيينها وإيضاحها:

أول قضية ومسألة ينبغي أن يعرفها طالب علم القراءات، بعد معرفته للمبادئ العشرة السابقة الذكر، أن يعرف المصطلحات؛ لأن معرفة مصطلحات الفن أو العلم وتحديداتها، وبيان مفهوماتها، أساس يُبنى عليه ما يتبعه من خطوات؛ لأن الأحكام مبنية على التعريف الصحيح؛ فإذا لم نفهم التعريف الصحيح لمصطلحاتهم وقواعدهم بوضوح؛ فلن نتفق ابتداءً على فهم مرادهم منها.

المصطلح: هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

ومصطلحات علم القراءات يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: مصطلحات قديمة، وما زالت مستعملة إلى يومنا هذا بمعناها القديم، مثل مصطلح: الأحرف السبعة، والعرضة الأخيرة، والرواية، والتلقي، والحرف.

القسم الثاني: مصطلحات قديمة، وبقيت مستعملة في زماننا، ولكن معناها قد تغير مثل مصطلح: الاختيار، فقد كان يعني به في الأزمنة الأولى، اختيار رواية، وتلق وأداء، بخلاف معنى هذا المصطلح في

زماننا؛ فإنه يعني أصل الأخذ بالرخصة الواردة في الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة، وأنه اختيار أداء وقراءة، لا اختيار رواية.

القسم الثالث: مصطلحات قديمة، واندثرت، ولم يبق لها وجود، كقراءة العامة.

القسم الرابع: مصطلحات لم تكن موجودة من قبل، ولكنها نشأت متأخرة نظراً لنشوء المصطلحات في كافة الفنون، ومنها: مصطلح توجيه القراءات، تحرير القراءات، وغيرهما كثير، مما يتطلب من الكاتبين في تراجم القراء أن يحلّلوا كل مصطلح من هذه المصطلحات، ويوضحوا معناها، وموقع هذا المصطلح من علم القراءات قديماً وحديثاً.^(١)

(١) انظر: مقدمات في علم القراءات، لمحمد بن أحمد بن مفلح (١ / ٢١٢).

أشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات، والمستعملة بين القراء^(١)؛

(١) - الأحرف السبعة؛

الأحرف: جمع حرف، وهو: لفظ مشتق من مادة (ح ر ف) وهذا اللفظ

يُستعمل في اللغة بمعنى الوجه والطريقة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ

مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. أي: على وجه واحد.^(٢)

وفي الاصطلاح: صوت مُعتمد على مقطع محقق، أو مقدر، وهو ما

يتألف منه الكلام، وهي: (أ، ب، ت .. إلخ، والمشهور في عدتها تسعة

وعشرون حرفاً، منها عشرة أحرف زائدة، وتسعة عشر حرفاً أصلياً.

أما الحروف الزائدة: فمجموعة في: «سألتمونيها»، وهي: التي لا يقع في

كلام العرب حرف زائدة في اسم، ولا فعل، إلا من هذه الأحرف العشرة؛

والمقصود بالزيادة: أن يأتي زائداً على وزن «فعل» أي: ليس بفاء الكلمة،

(١) سأذكر أبرز المصطلحات، كما أني سأقتصر على ذكر التعريف الاصطلاحي دون

اللغوي - إلا فيما لا بد منه - خوفاً من الإطالة، وأخذت هذه المصطلحات من مصادر

متعددة تفوق الخمسين، وقد ذكرتها في «الأصل»، وذكرت بعضها هنا، وإذا ذكرت

التعريف ولم أذكر مصدره فهو مأخوذ من مختصر العبارات لمعجم مصطلحات

القراءات، لإبراهيم الدوسري فتنبه، ألهمك الله.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمفردات للراغب، والقاموس المحيط مادة

(ح ر ف).

ولا عينها، ولا لامها، نحو: «استكبر»، وتقع هذه الزوائد في مواضع أخرى أصلاً، ولذلك تلقب بـ «الحروف المذبذبة».

وأما الحروف الأصلية: فهي ما عدا الحروف الزائدة المذكورة، وعدّها تسعة عشر حرفاً، وإنما سميت بذلك؛ لأنها لا تقع في كلام العرب إلا أصولاً.

وثمة خمسة حروف فرعية زائدة على التسعة والعشرين مستعملة في كلام العرب، ونزل بها القرآن الكريم، وهي: النون الخفيفة، والألف الممالة، والألف المغلظة، - كما في طريق الأزرق، عن ورش في تخطيط اللامات - والصاد المشمة صوت الزاي - كما في: «صراط» وما أشبه عن حمزة -، والهمزة المسهلة بَيْنَ بَيْنَ، ويقال لها: «الحروف المشربة»، و«الحروف المشوبة»، و«الحروف المخالطة»؛ لأنها مشربة بغيرها، وتتخالط في اللفظ مع غيرها^(١).

والسبعة: لفظ مشتق من مادة (س ب ع)، وهذا اللفظ يُستعمل في اللغة في أحد معنيين:

(١) - العدد الذي يلي الستة في العدد المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ

يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ٥٧).

(٢) - التعدد والكثرة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ

تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

فلا يفهم من هذا النص بأن النبي ﷺ لو استغفر لهم فوق السبعين لغفر الله لهم، فليس المراد في الآية حقيقة العدد المذكور ولكن المراد كثرة العدد.^(١)

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في الفتح (٩/ ٢١): (قوله-أي

البخاري-: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف)..... ليس المراد بالسبعة

حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير، ولفظ السبعة يطلق على إرادة

الكثرة في الأحاد، كما يطلق السبعين في العشرات، والسبعمائة في المئين،

ولا يراد العدد المعين، وإلى هذا جنح القاضي عياض، ومن تبعه). اهـ

الأحرف السبعة اصطلاحًا: لقد اتفق العلماء على أن القرآن نزل على

سبعة أحرف، وهذا الذي صرحت به الأحاديث، كقوله ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ

أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».^(٢)

(١) انظر: معالم التنزيل للإمام البغوي (٢/ ٣١٥)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٣٢).

(٢) رواه البخاري برقم (٢٤١٩) واللفظ له، ورواه مسلم برقم (٨١٨) عن عمر، وجاء

عن هشام بن حكيم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم؛

ولكنهم اختلفوا في المفهوم أو المعنى المراد منها على خمسة وثلاثين قولاً ذكرها أبو حاتم محمد بن حبان البستي وغيره.

فمنهم: من ذهب إلى أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل، وتعال وهلم، وهذا القول هو الذي عليه أكثر أهل العلم كسفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، والطبري، والطحاوي، وغيرهم.

ومنهم: من قائل المراد بها سبع لغات في القرآن، على لغات العرب كلها، يَمْنِها ونَزَارِها؛ لأن رسول الله ﷺ لم يجهل شيئاً منها، وكان قد أوتي جوامع الكلم، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وإلى هذا القول - أي إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، على سبع لغات - ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام واختاره ابن عطية.

ومنهم: من قال: إن المراد بالأحرف السبعة معاني كتاب الله تعالى، وهي أمر ونهي ووعد ووعيد وقصص ومجادلة وأمثال. قال ابن عطية وهذا

= فالحديث متواتر، وذكر الإمام السيوطي في كتابه «الإتقان» واحداً وعشرين صحابياً رَوَوْا أحاديث الأحرف السبعة.

ضعيف؛ لأن هذا لا يسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحليل حلال ولا في تغير شي من المعاني.

وقد قيل: إن المراد بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»: القراءات السبع التي قرأ بها القراء السبعة؛ لأنها كلها صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه. انتهى كلام القرطبي ببعض تصرف. ^(١)

وقيل غير ذلك، وفي اختلاف أهل العلم في المراد بالأحرف السبعة، أفردت عدة مصنفات، ولعل آخر من أفرد فيه الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم الشافعي المعروف بأبي شامة ^(٢)، وأقدم وأقوى ما كتب في هذا - حسب ما رأيت - كتاب الإمام المقرئ عبد الرحمن بن أحمد الرازي المسمى بمعاني الأحرف السبعة. ^(٣)، وقد بسطت اختلاف أهل العلم في المراد بالأحرف السبعة في كتابي «الفوائد» وتوسعت في بسطه، وذكرت أقوال الأئمة الكبار كأمثال الإمام أبي عمرو الداني، والإمام القرطبي،

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٤٢-٤٦).

(٢) في كتاب قيم ماتع أسماء: (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز).

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/١٨٠)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي

(١/٣٠٨)، ومقدمة تفسير ابن جرير (١/٢١).

والحافظ ابن حجر- وقد طول في تحقيق هذه المسألة في «فتحه» -، والطبري، وابن عبد البر المالكي، والسيوطي، وغيرهم من الأعلام.^(١)

والراجع في المسألة بعد التحقيق فيها والنظر هو قول من قال: إن المراد بالأحرف السبعة في الحديث هي أوجه القراءة التي تؤدي بها المعاني المتفقة بالفاظ مختلفة، وقد يكون ذلك في لغة واحدة، والله تعالى أعلم.

تنبيه: وهم بعض الناس في فهم المراد بالأحرف الواردة في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وظن أنها قراءات الأئمة السبعة التي هي: قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ولقد كان مبعث هذا التوهم؛ أنه لما صنف الإمام ابن مجاهد كتاب «السبعة في القراءات»^(٢)، واقتصر على سبع قراءات عفواً

(١) ولعلي أفردته في جزء مستقل.

(٢) يقول الإمام أبو العباس بن عمار لائماً ابن مجاهد ويقسو عليه في تعبيره: لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو =

من غير تعمد منه لعدد السبعة، فقد اشترط على نفسه ألا يروي إلا عمّن
اشتهر بالضبط، والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة، واتفاق الآراء
على الأخذ عنه، والتلقي منه، فأفرد من كل مصر إمامًا واحدًا.
فالقراءات السبعة اختيرت حسب شروط معينة؛ لا على أن كلاً منها
حرف من الأحرف السبعة، ولا أنها وحدها القراءات المتواترة؛ فالعشر
متواترة أيضًا.

قال أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز": ظن قوم
أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث: هو
خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. اهـ
قال الإمام أبو عبد الله القرطبي رحمه الله في مقدمة تفسيره (١ / ٧٩): «قال
كثير من علمائنا كالداؤدي، وابن أبي صُفرة، وغيرهما: هذه القراءات
السبع التي تُنسبُ لهؤلاء القراء السبعة، ليست هي الأحرف السبعة التي
اتسعت الصحابة في القراءة بها، وإنما هي راجعةٌ إلى حرف واحد من
تلك السبعة، وهو الذي جمعَ عليه عثمانُ المصحفَ، ذكره ابن النحاس
وغیره.

= كفر. اهـ انظر في البرهان (١ / ٣٢٩)، وكذا قال غير واحد منهم: مكي بن أبي طالب،
وأبو العلاء الهمداني، وغيرهم من أئمة القراء. انظر: فتح الباري (ج ٩ / ص ٢٥).

وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار - فيما روى، وعلم وجهه من القراءات - ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه وأقرأ به، واشتهر عنه، وعُرف به، ونُسب إليه، فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختار الآخر، ولا أنكره بل سوَّغَه وجَوَّزه، وكلُّ واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختاران، أو أكثر، وكلُّ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحَّ عن هؤلاء الأئمة مما رَوَوْه ورأَوْه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنفات، فاستمرَّ الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون والفضلاء المحققون، كالقاضي أبي بكر بن الطَّيِّب والطبري وغيرهما». اهـ.

وقال ابن السمعاني في «الشافى»: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل أحد إنه لا تجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه. اهـ.

(٢) - الروايات:

الروايات في اللغة: جمع رواية، وهي كلمة مشتقة من مادة (روي)، وهذا اللفظ يُستعمل للدلالة على:

(١) - **حمل الشيء**: تقول العرب، إن فلاناً لرواية الديات أي: حاملها، ويروي الماء أي: يحمله، وهم رواة الأحاديث أي: حاملوها.

(٢) - **النقل**: رويت على أهلي: نقلت لهم الماء.^(١)

وفي الاصطلاح: هي كل خلاف مختار ينسب للراوي عن الإمام مما اجتمع عيه الرواة.^(٢)

ومصدر الروايات هو الوحي، فليس للقراء في الروايات إلا النقل.

(٣) - الطرق:

الطرق في اللغة: جمع طريق، وهي كلمة مشتقة من مادة (طرق)، وهذا اللفظ يُستعمل للدلالة على السبيل الواسع، الذي يمر عليه الناس.^(٣)

وفي الاصطلاح يقصد به أحد أمرين:

(١) **انظر**: مادة (روي) في لسان العرب، والمعجم الوسيط، والصحاح في اللغة والعلوم.

(٢) **انظر**: سراج القارئ (ص ١٣)، والإتحاف (ص ١٧)، والاختلاف بين القراءات (ص ٨٥)، ولطائف الإشارات (ص ١٨٤).

(٣) **انظر**: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمعجم الوسيط مادة (ط ر ق).

الأول: كل خلاف مختار ينسب للآخذ عن الراوي، وإن نزل.^(١) ومصدرها الوحي أيضًا.

الثاني: ما يطلق على طريق تلقي القراءات، كطريق الشاطبية، والدرية، وطريق طيبة النشر، وهذه الطرق هي التي تؤخذ منها القراءات المتواترة.

(٤) - الأوجه:

الأوجه في اللغة: جمع وجه، وهو: لفظ مشتق من مادة (و ج هـ)، وهو يستعمل للدلالة على الظهور والبدور، أو الجانب، أو الجهة والناحية، أو النوع والقسم.^(٢)

وفي الاصطلاح: هو كل خلاف ينسب لاختيار القارئ، ويسمى بالخلاف الجائز^(٣)، وهو خلاف الأوجه التي تكون على سبيل التخيير

(١) انظر: طيبة النشر في القراءات العشر (٢/١٩٩)، وسراج القارئ (ص ١٣)، والقراءات القرآنية (ص ٧٣).

(٢) انظر: معجم المقاييس، ومختار الصحاح للرازي، ولسان العرب، مادة: (و ج هـ).

(٣) لابد لمن أراد القراءة أن يعرف الخلاف الواجب من الخلاف الجائز، وأن يعرف أيضًا: الفرق بين القراءات، والروايات، والطرق، والفرق بينها، فتقول مثلاً: إثبات البسملة قراءة المكي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، فهذه القراءات، والروايات، والطرق هي الخلاف الواجب، فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك =

والإباحة، فبأي: وجه أتى القارئ أجزاءه، كأوجه البسمة، والوقف، والروم، والإشمام، والطول، والتوسط، والقصر، ونحوها. ^(١)

فالمخالصة: أن كل ما نسب للإمام فهو قراءة، وكل ما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية، وكل ما نسب للآخذ عن الراوي - وإن سفل - فهو طريق، والوجه ما كان للتخير. ^(٢)

(٥) - الاختيار:

الاختيار في لغة: لفظ مشتق من مادة (خ ي ر)، وهو يُستعمل للدلالة على الاصطفاء والانتقاء والتفضيل. ^(٣)

وفي الاصطلاح: الصورة، أو الوجه الذي يختاره القارئ من بين مروياته، أو الراوي من بين مسموعاته، أو الآخذ عن الراوي من بين محفوظاته، وكل واحد مجتهد في اختياره. ^(٤)

=ولو أخل بشيء منه كان نقصاً في روايته. اهـ وقال السيوطي: على مريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراءة وتميز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز. اهـ انظر: الإتيان (ص ٣١).

(١) انظر: الإتيان (١ / ٢٠٩)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ١٧).

(٢) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص ٢٠).

(٣) انظر: مختار الصحاح للرازي، والمعجم الوسيط، مادة (خ ي ر).

(٤) انظر: القراءات القرآنية (ص ١٠٥)، وصفحات في علم القراءات (ص ١٨٥).

وقيل: ملازمة إمام معتبر وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد، ويسمى ذلك الاختيار (حرفاً) و (قراءة) و (اختياراً)، كله بمعنى واحد، فيقال: اختيار نافع، وقراءة نافع، وحرف نافع، كما يقال: قرأ خلف البزار (عن نفسه) و (في اختياره)، كلاهما بمعنى واحد: أي في قراءته، وفيما اختاره هو، لا فيما يرويه عن حمزة^(١).

❖ **المقرئ:** هو العالم بالقراءات الذي رواها مشافهة عن مثله، وأجازه بالقراءة والإقراء، قال ابن الجزري: ولو حفظ التيسير مثلاً، ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع.

❖ **والقارئ:** على ثلاثة أقسام: مبتدئ، ومتوسط، ومتم، فالمبتدئ من أفرد إلى ثلاث روايات، والمتوسط إلى أربع أو خمس، والمتمهي من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها^(٢).

(١) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ١٥).

(٢) انظر: منجد المقرئين (ص ١٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ج ١ / ص ٧).

(٦) - الانفراد: ما يعزى من أوجه القراءات إلى قارئ واحد من الأئمة، أو أحد روايتهم، أو أحد طرقهم، ومنها ما هو في عداد الشاذ، ومنها ما هو في عداد المتواتر، ويُعبر عنها بـ (التفرد) و (الانفراد) و (الأفراد)^(١).

(٧) - الأداء: يطلق ويراد به:

❖ تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عمّن قبلهم.

❖ ما جاء صحيحاً مستفاضاً متلقى بالقبول، كمراتب المد الزائدة على القدر المشترك، وهذا وأمثاله ملحق بالقراءة المتواترة حكماً.

(٨) - أهل الأداء: أئمة نقل القرآن الكريم وقراءاته، وحذاقهم^(٢).

❖ **أهل البصرة:** يُطلق على أبي عمرو البصري من القراء السبعة، ويعقوب الحضرمي البصري القارئ الثامن ويُعبر عنهما بـ (بصري) و (البصريان)، وإذا انضم إليهما الحسن البصري وأيضاً يحيى اليزيدي البصري من القراء الأربعة عشر أطلق عليهم (البصريون).

(١) انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ٣٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ١٧).

❖ **أهل الحجاز:** يقصد به من القراء السبعة ابن كثير المكي، ونافع المدني، ويقال لهما: (الحجازيان)، ومن القراء العشرة أبو جعفر المدني ومن القراء الأربعة عشر ابن مُحَيِّصِن المكي، ويقال لهم: (الحجازيون) و (حجازي)، ويستعمل (حجازي) عند بعض القراء لأبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي البصري، إذا وافقا أهل الحرمين؛ لأن أبا عمرو ولد بمكة ويعقوب تابع له لأن مادة قراءته منه.

❖ **أهل العالية:** يُطلق على ابن عامر الشامي إذا وافق أهل الحرمين، نسبته إلى العالية، وهي الحجاز وما والاها، ويقال لهم: (عُلوي).

❖ **أهل العراق:** يُطلق على أهل الكوفة وأهل البصرة، ويقال لهم: (العراقيون) و (عراقي).

❖ **أهل الكوفة:** يقصد به من القراء السبعة عاصم ابن أبي النجود، وحمزة الزيات، والكسائي، ومن القراء العشرة خلف البزار، ومن القراء الأربعة عشر الأعمش الكوفي، ويقال لهم: (كوفي) و (الكوفيون) و (كوف).

❖ **أهل المدينة:** يقصد به من القراء السبعة نافع المدني، ومن القراء العشرة أبو جعفر المدني، ويقال لهما: (مدني) و (المدنيان).

❖ **المكي** ويقال: (مكي)، ويقصد به من القراء السبعة ابن كثير المكي، فإذا انضم إليه من القراء الأربعة عشر ابن مُحِيسَن المكي أطلق عليهما (المكيان) و (أهل مكة).

(٩) - الأسانيد:

الطرق الموصلة إلى القرآن الكريم ووجوه قراءاته، وهي تتكون من سلسلة من نقلة القرآن الذين تصدوا لنقل القرآن الكريم، وضبط حروفه، ولا تزال أسانيد القراء متصلة، ولاسيما في القراءات العشر المتواترة، وأعلى ما وقع بين قراء العصر الحاضر وبين النبي ﷺ ستة وعشرون، أو سبعة وعشرون رجلاً^(١).

(١) أسانيد القرآن الكريم بمعنى أن الراوي قرأ القرآن على شيخه، وشيخه قرأ على شيخه، وهكذا حتى يصل إلى الصحابي الذي قرأ على النبي ﷺ، وسمع منه القرآن، فأسانيد القرآن اليوم كلها تمر بابن الجزري، وقد ذكر ابن الجزري في النشر (١/ ١٥٤): أن أعلى أسانيد القراءات المتصلة بالتلاوة عنده إسناد رواية حفص عن عاصم من طريق كتاب الكفاية لسبط الخياط، وإسناد رواية ابن ذكوان عن ابن عامر، وبينه وبين النبي ﷺ في كل من هاتين الروايتين (١٣) رجلاً كلهم من الأئمة الثقات، وقد تبين لي ولغيري من إخواننا الفضلاء، بعد البحث الشديد في مقارنة الإجازات والأسانيد، والتباحث مع عدد من علماء القراءات المهتمين بهذا الأمر، أن أعلى قراء العالم سندا اليوم هو الشيخ محمد بكري بن عبد المجيد الطرابيشي الدمشقي، وبينه وبين ابن الجزري في القراءات السبع (١١) رجلاً كلهم من الأئمة الثقات المشاهير، ومعناه أن أعلى إسناد اليوم يكون فيه بين =

(١٠) - القراءة سنة؛

تلقي الأواخر عن الأوائل القراءات بالأسانيد المتواترة عن رسول الله ﷺ وهي القراءات الموافقة لرسم المصاحف، المتضمنة ما استقرت عليه في العرصة الأخيرة، عن رسول الله ﷺ كما عرضها على جبريل أمين الوحي عليه السلام.

أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال القراءة سنة متبعة قال البيهقي أراد اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة أو أظهر منها.

قال الإمام ابن الجزري في النشر: روي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن ابن المنكر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه ولذلك كان الكثير من

=المقرئ وبين النبي ﷺ ٢٥ أو ٢٦ أو ٢٧ راويا ، وإنما قلت أو (٢٦) لأن الشيخ الطرابيشي قرأ من طريق الشاطبية وليس من طريق الكفاية وطريق الشاطبية أنزل ، وأما أسانيد الطيبة المارة بكتاب الكفاية فأعلاها أسانيد الزيات ومحمد عبد الحميد وعبد الباسط هاشم وبينهم وبين ابن الجزري ١٢ راويا ، [١٣ + ١ وهو ابن الجزري + ١٢ = ٢٦]. انظر: إقراء القرآن الكريم منهجه وشروطه وأسالبيه وآدابه.

أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا.

(١١) - القراءات المتواترة^(١): ما اجتمعت فيها أركان صحة القراءة، وهي:

موافقة اللغة القراءات ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وثبوت سندها، وجمهور العلماء على اشتراط التواتر فيها، ويلحق بالقراءات المتواترة (القراءات المشهورة) و (القراءات الصحيحة)، وهي: ما صح سندها بنقل العدل الضابط كذا إلى منتهاه، ولا يقرأ إلا بما استفاض نقله، وتلقته الأئمة بالقبول، كمقادير المد الزائدة على القدر المشترك بين أهل الأداء، غير أنه ملحق بالمتواتر حكماً؛ لأنه من القرآن المقطوع به، والقراءات التي توفر لها شروط التواتر هي القراءات العشر، التي عليها عمل القراء إلى وقتنا الحاضر.

(١٢) - القراءات الشاذة: ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة

المتواترة، ومصطلح الشذوذ عند القراء مصطلح خاص، ويقصد به كل ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة، وما يلحق بهما من القراءات الصحيحة، فيدخل في القراءات الشاذة ما يسمى بـ (القراءات الضعيفة)، و (القراءات الموضوعة)، و (القراءات المدرجة)،

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٩٠)، ومقدمات في علم القراءات (ص ١٧٩).

و(القراءات المنكرة)، و(القراءات الغريبة)، و(القراءات الباطلة)، كلها عند القراء من قبيل الشاذ، كما يطلق على (القراءات الأحاد) شاذة أيضاً، على وجه التجوز، وبعبارة أخرى؛ فإن كل ما خرج عن القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم عن القراء العشرة، فهي: (قراءة شاذة).

(١٣) - القراءات العشر: القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الثلاثة، وهم: ابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ)، وابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧هـ)، وأبو عمرو البصري (ت ١٥٤هـ) وحمزة الزيّات (ت ١٥٦هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والثلاث الذين يكتمل بهم العشرة، وهم: أبو جعفر المدني (١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)، وخلف البزار (ت ٢٢٩هـ)، وهي القراءات العشر المتواترة عند المسلمين يتلقاها جيل إثر جيل، حتى وقتنا الحاضر.

(١٤) - القراءات العشر الصغرى: القراءات المتواترة التي تضمنتها الشاطبية في القراءات السبع، والدرّة في القراءات الثلاث المكملّة للقراءات العشر، وقد وردت من عشرين طريقاً، وسميت بذلك؛ لقلة طرقها بالنسبة للقراءات العشر الكبرى الواردة من زهاء ألف طريق.

(١٥) - القراءات العشر الكبرى: القراءات المتواترة التي تضمنتها طيبة النشر في القراءات العشر، وقد وردت من زهاء ألف طريق، وسميت بذلك؛ لكثرة طرقها بالنسبة للقراءات العشرة الصغرى.

(١٦) - القراءات الأربع: تطلق على القراءات المروية عن الأئمة الأربعة، وهم: الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وابن مُحَيِّصِن المكي (ت ١٢٣هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨هـ)، ويحيى اليزيدي البصري (ت ٢٠٢هـ)، وهي من القراءات الشاذة، وتعد من أشهر القراءات بعد القراءات العشر، وبعض العلماء يجعلها في عدد الآحاد، إذ لم تبلغ حد التواتر.

(١٧) - القراءات الثلاث: تطلق على نوعين من القراءات وهما:

❖ القراءات الثلاث المتواترة التي بعد القراءات السبع، وهي: قراءة أبي جعفر المدني (ت ١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ) وخلف البزار (ت ٢٢٩هـ)، وذلك هو الأشهر.

❖ القراءات الثلاث التي بعد القراءات العشر، وهي قراءة الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وابن مُحَيِّصِن المكي (ت ١٢٣هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨هـ).

(١٨) - تركيب القراءات:

التنقل بين القراءات أثناء التلاوة، من غير إعادة لأوجه الخلاف، ودون الالتزام برواية معينة، كأن يقرأ (وهو) في موضع بضم الهاء وفي موضع آخر بإسكانها (وهو)، ويُعَبَّر عنه بـ (الخلط) وبـ (التلفيق)، وفي جوازه خلاف بين العلماء^(١).

(١٩) - السماع:

أحد أنواع طرق التحمل والأخذ عن المشايخ، وهو السماع من لفظ الشيخ، ومنع القراء الاقتصار عليه في تلقي القرآن الكريم، إذ ليس كل من سمع من لفظ المقرئ يقدر على الأداء، ولذلك اشترطوا قراءة الطالب على الشيخ.

(١) **التلفيق إطلاق الأصوليين**، والخلط إطلاق بعض القراء، وهذان الإطلاقان فهما نظر، والصواب والله أعلم أن يقال الاختيار بين القراءات كما كان السلف يسمونه، وهي مترددة في كتب أهل الأداء: والأصل أن يعتمد الإنسان قراءة واحدة، وأي قارئ من القراء السبعة قلده، وقرأ بقراءته أصاب؛ لأن جميع هذه القراءات يحتملها الرسم العثماني، وهي ثابتة بطريق التواتر قطعية؛ فهي قراءات على كل حال، فبأي قراءة منها شئت فقرأ، لكن **الاختيار** بين قراءة وقراءة لا يستحسنه أهل العلم؛ لأن القرآن لا يوجد بهذه الكيفية، إنما يوجد على وتيرة واحدة بقراءة واحدة، وكون الإنسان يقرأ بالقراءات كلها، ويضبط القراءات كلها هذا منقبة له بلا شك، لكن ما يقرأ في الصلاة، وسيأتي تحرير المسألة.

(٢٠) - الجمع: القراءة بأكثر من رواية في ختمة واحدة، ويعمل به في مقام التعليم، بشروط وأحكام مفصلة في مواضعها، ويسمى عند المغاربة بـ(الإرداف)؛ لأنه يتبع الوجه تلو الوجه، وفي كيفية الأخذ به طرق عدة وهي:

❖ **الجمع بالحرف:** وهو أن يشرع القارئ في القراءة؛ فإذا مر بموضوع فيه اختلاف أعاده حتى يستوفي ما فيه؛ فإن كان مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف ما بعدها، وإلا وصله بآخر وجه انتهى إليه.

❖ **الجمع بالوقف:** وهو أن يستوفي وجوه الاختلاف وجهًا وجهًا حسب الوقوف، كل قارئ على حدة، بحيث يستمر على الوجه الذي يقرأ به حتى ينتهي إلى وقف سائغ يصلح الابتداء بما بعده، فيقف ثم يعود على القارئ الذي بعده إن لم يكن اندرج مع ما قبله.

❖ **الجمع بالآية:** وهو أن يستوفي وجوه الاختلاف وجهًا وجهًا، مثل الجمع بالوقف لكن كل آية على حدة؛ بحيث يشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يعيدها لقارئ آخر حتى ينتهي الاختلاف.

❖ **الجمع بالتوافق:** وهو أن يشرع القارئ في رواية، ثم ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة لها، فإذا وصل إلى كلمة بين الراويين

فيها خلف وقف وأخرجه معه، ثم يصل حتى ينتهي إلى وقف سائع جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

❖ **الجمع بالتناسب:** وهو أن يشرع القارئ في رواية، فإذا ابتدأ بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه، ثم كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المد، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالإمالة الصغرى، ثم الإمالة الكبرى، وهكذا في كل نوع يأتي بما يناسبه طرداً وعكساً.

فائدة: ذكر المقرئ أبو الحسن علي بن عمر القيحاوي في قصيدته وشرحها: لجامع القراءات شروطاً سبعة حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

رابعها: عدم التركيب، فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يُتَمَّ ما فيها، فإن فعل؛ لم يدعه الشيخ، بل يشير إليه بيده، فإن لم يتفطن؛ قال: لم تصل؟ فإن لم يتفطن؛ مكث حتى يتذكر، فإن عجز؛ ذكر له.

الخامس: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

تعبه الإمام ابن الجوزي رحمه الله _ في هذا الشرط فقال: والصواب أن هذا ليس بشرط، بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأستاذين لا يعدون الماهر إلا من يلتزم تقديم شخص بعينه، وبعضهم كان يراعي في الجمع التناسب، فيبدأ بالقصر، ثم بالرتبة التي فوقه... وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبع، ثم بما دونه... إلى القصر، وإنما يُسلك ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أما غيره فيُسلك معه ترتيب واحد. اهـ^(١)

وقال رحمه الله: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل؛ اكتفي منه بوجه، وما لم يُمكن فيه نُظر:

* فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب؛ اعتمده.

* وإن لم يحسن عطفه؛ رجع إلى موضع ابتدأه حتى يستوعب الأوجه كلها؛ من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل؛ فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب..

* وأما القراءة بالتلفيق وخلط قراءة بأخرى؛ فسيأتي بسطه في النوع الذي يلي هذا.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٤).

* وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه؛ فليس للقارئ أن يدع منها شيئاً أو يخل به؛ فإنه خلل في إكمال الرواية؛ إلا الأوجه؛ فإنها على سبيل التخيير، فأى وجه أتى به؛ أجزأه في تلك الرواية.

* وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ؛ فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشر آيات لكائن من كان، وأما من بعدهم؛ فرأوه بحسب قوة الآخذ.^(١)

(٢١) - الأصول (أصول القراءات) ^(٢):

الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يُبنى عليه غيره، فما بُنى عليه غيره فهو أصل.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٩)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ٦٤٨).

(٢) لطيفة تشد لها الرحال: الأصول الدائرة على اختلاف القراءات سبعة وثلاثون أصلاً، حسبما تضمنتها «الشاطبية»، و«الدرة» وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، والصلة، والمد، والقصر، والتوسط، والإشباع، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال-بنوعيه-، والإسقاط، والنقل، والتخفيف، والفتح، والإمالة، والتقليل، والترقيق، والتفخيم، والتغليظ، والاختلاس، والتتميم، والإرسال، والتشديد، والوقف، والسكت، والقطع، والإسكان، والروم، والإشمام، والحذف، والإثبات، وياءات الإضافة، وياءات الزوائد، وصلة ميم الجمع، وهاء الكناية، وأغلب هذه الأصول يرجع الاختلاف فيها إلى وجوده في اللغة العربية، وثبوته من حيث القراءة. [انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، لمحمد الضباع (ص ١٢)، وصفحات في علوم القراءات، للسندي (ص ٣٠٧)].

واصطلاحًا: مسائل علم القراءات التي لها قاعدة معينة تدرج فيها الجزئيات، مثل: الإدغام، والمد، والإمالة، ونحوها، وقد يخالف بعض القراء القاعدة في كلمات يسيرة.

وقيل: كل حكم كلي جارٍ في كل ما تحقق فيه شرطه، فهي تطلق على الأحكام الكلية، والخلافات المطردة التي تدرج تحتها الجزئيات المتماثلة؛ كصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، والمدود، وتسهيل الهمزات أو تغييرها، أو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ثم حذفها، والفتح والإمالة... وما إلى ذلك، وكلاهما حسن، وبمعنى.

(٢٢) - الفرش: لغة: (ف ر ش) أصلٌ صحيح يدلُّ على تمهيد الشيء وبسطه.^(١)

اصطلاحًا: الألفاظ القرآنية التي اختلف فيها القراء، والتي لا تدرج ضمن قواعد ومسائل أصول القراءة، فهو ما قلَّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسميت بالفرش؛ لانتشارها وتفرقها في السور، فإن فرش الشيء: نشره وبثه، وسماه بعضهم (الفروع) من حيث

(١) انظر: معجم المقاييس (٤٨٦/٤)، ومختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، لإبراهيم الدوسري (ص ١٢٥).

مقابلته (الأصول)، ويقال: له (فرش الحروف) عند الأكثرين، ويقال له: (فرش السور) عند بعضهم.

(٢٣) - الابتداء: مصطلح يطلق ويراد به إما:

❖ الابتداء الحقيقي، وهو أول ما يظهر من المتكلم، وليس قبله شيء، ويكون عند بدء القراءة فقط.

❖ معاودة القراءة بعد وقف، وعليه جرى عمل العلماء في تسمية (علم الوقف والابتداء)، حيث قدموا اسم (الوقف) على اسم (الابتداء)؛ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، وفي الابتداء الناشئ عن الوقف وهو يستأنف بعده، ولذلك يُطلق على الابتداء: (الاثناف)، وبذلك سمى أبو جعفر النحاس كتابه (القطع والاثناف).

(٢٤) - الأربع الزهر: أربع سور، وهي: القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة، وهي التي ورد فيها عن بعض أئمة القراء الفصل بينها وبين التي قبلها بالبسملة في المواضع الأربعة؛ لمن له السكت، واختار بعضهم السكت للواصل إذا لم ييسمل، وإنما اختاروا ذلك تجنباً لقبح معنى الوصل عندها، ففصلوا بذلك بين تتابع (لا) و (ويل) في أوائل هذه السور مع ما قبلها من السور المختومة بلفظ: ﴿المَغْفِرَةِ﴾ في آخر

سورة المدثر قبل سورة القيامة، ولفظ الجلالة: ﴿لِلَّهِ﴾ في آخر الانفطار قبل المطففين، و﴿جَنَّتِي﴾ في آخر الفجر قبل سورة البلد، و﴿بِالصَّبْرِ﴾ في آخر سورة العصر قبل سورة الهمزة، وسميت الزهر؛ لشهرتها بين أهل هذا الشأن، ويقال لها: (الأربع الغر)، وأكثر القراء على عدم التفرقة بين هذه السور وغيرها في أحكام البسملة، والوصل، والسكت.

(٢٥) - القبائل الثلاثة: الهمزتان المتفتحتان من كلمتين: المفتوحتان، والمكسورتان، والمضمومتان، مثل قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ﴾، ﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾.

(٢٦) - الاستفهام المكرر: أن تجتمع همزتان في كلمة، وبعدها كلمة أخرى ذات همزتين، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَعِنَّا﴾.

(٢٧) - التحقيق: النطق بالهمزة على صورتها كاملة الصفات من مخرجها الذي هو أقصى الحلق.

(٢٨) - التسهيل: هو النطق بالهمزة بحالة متوسطة بين الهمزة المحققة، وبين حرف المد المجانس لحركتها، فتسهل الهمزة المفتوحة بجعلها بين الهمزة والألف، وتسهل الهمزة المضمومة بجعلها بين الهمزة

والواو، وتسهل الهمزة المكسورة بجعلها بين الهمزة والياء، ولا يُضبط ذلك إلا بالمشافهة وهو أشهر معاني التسهيل وأكثرها استعمالاً.

(٢٩) - الإبدال:

إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً عنها، دون أن يبقى فيها شائبة من لفظ الهمز، ويُعبر عنه بـ (تحويل الهمزة)، فتبدل الساكنة بعد فتح ألفاء، نحو: ﴿البَّاسِ ، البَّاسِ﴾ ، وتبدل الساكنة بعد كسر ياء، نحو: ﴿لَبِئْسَ ، لَبِئْسَ﴾ ، وتبدل الساكنة بعد ضم واوا، نحو: ﴿مُؤْمِنٌ، مُؤْمِنٌ﴾ ، وتبدل الهمزة المتحركة حسب حركة ما قبلها؛ فتبدل المفتوحة بعد ضم واوا، نحو: ﴿مُؤَدِّنٌ ، مُؤَدِّنٌ﴾ وتبدل المفتوحة بعد كسر ياء، نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ ، وتبدل المفتوحة بعد الفتح ألفاء، مثل: ﴿مِنْسَاتُهُ﴾ .

❖ ويراد به أيضاً: جعل حرف مكان آخر، ويوقف بالإبدال في حالتين:

(١) - المنصوب المنون: يبدل تنوينه ألفا حال الوقف نحو: سَمِيعًا بَصِيرًا.

(٢) - تاء التأنيث المرسومة هاء في الأسماء نحو: «الْجَنَّةُ، رَحْمَةٌ» فيوقف عليها بإبدالها هاء، وإن كانت منونة حذف تنوينها، وهذا الوجه

من أوجه الوقف يرجع إلى الإسكان، فالموقوف عليه فيه يسكن للوقف بعد إبداله، وبعض القراء يملئها بعد إبداله.

(٣٠) - النقل: تحريك الحرف الواقع قبل الهمزة بحركتها، ثم تحذف الهمزة من اللفظ.

(٣١) - الحذف = الإسقاط: هو إزالة الهمزة بحيث لا يبقى لها صورة ولا أثر، ويكون بحذف إحدى الهمزتين المتلاصقتين نحو: ﴿جآ أمرنا﴾.

(٣٢) - بَيْنَ بَيْنَ: نطق الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها، فتجعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة المحققة والياء الممدودة، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو الممدودة.

(٣٣) - مد الحجز: إدخال ألف بمقدار حركتين بين الهمزتين المتتاليتين، نحو: (أأنت) عند بعض القراء، وسمي بذلك؛ لأنه يحجز بين الهمزتين، ويبعد إحداهما عن الأخرى، ويسمى (المد الفاصل)، وهو المعروف بـ (الإدخال).

ويطلق أيضًا على: المد الحاجز بين الساكن والمتحرك، وهو المد اللازم، نحو: (دابة).

(٣٤) - الفتح: استقامة النطق بالحرف، بحيث يفتح القارئ فاه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ومعناه: أن تخرج الألف من مخرجها من غير أن يُخلط بصوت الياء أو الواو، ولذلك يُعبر عنه بـ (إخلاص الفتح)، وكيفية ذلك: النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة إلى مصاف الكسر، وتحديدده: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثاله: (كان) تركب صوت الألف على فتحة الكاف، وهي خالصة لا حظ للكسر فيها ويُعبر المتقدمون عن هذا الفتح -الذي هو ضد الإمالة-: بـ (التفخيم) و (النصب) و (الفتح المتوسط) و (الترقيق) و (الفغر).

(٣٥) - الإمالة: هي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه.

وتسمى: الإمالة الكبرى، والإضجاع، والبطح، والإمالة المحضنة، و إمالة شديدة، وإمالة خالصة، وإمالة تامة، وإشمام الكسر، عند بعض المتقدمين تطلق على إشمام حركة بحركة نحو: (قيل) في قراءة من أشم.

(٣٦) - التقليل: هو النطق بالألف بحالة بين الفتح والإمالة.

ويسمى: بين بين، وبين اللفظين، والتلطيف، والتوسط والإمالة الصغرى، ويُعَبَّرُ عنها عند المتقدمين بـ (والمُلَطَّف) و (الترقيق) و (إمالة متوسطة) و (إمالة وسطى)، و (إمالة يسيرة)، و (إمالة ضعيفة) و (إمالة لطيفة)، و (بين الكسر والتفخيم)، و (بين الكسر والفتح) و (بين الإمالة والفتح) و (بين الإمالة والتفخيم) و (إمالة غير خالصة).

(٣٧) - الإشمام: هو ضمّ الشفتين كمن يريد النطق بضمّة من غير أن يظهر لذلك أثر في النطق، كالإشمام في قوله تعالى: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]^(١)، وهذا هو تعريفه إذا أطلق، وخاصة في التجويد.

والإشمام يقع عند علماء القراءات بمعنى آخر غير هذا، منها:

(١) - خلط حرف الصاد بحرف الزاي، فيتولد منهما حرفاً جديداً ليس بصاد ولا بزاي،^(٢) وذلك في نحو: «الصَّراطُ * يَصْدُرُ» وبأيهما عند من قرأ به.

(١) قرأ الجمهور ذلك بالإشمام، وهو هنا عبارة عن ضمّ الشفتين، إشارة إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح... وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله. وسيأتي تحرير المسألة في آخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) وقد ذكرت في «القلم السوداني بتلخيص قراءة الكسائي» أن هذا الحرف يشبه صوت الظاء عند عوام الناس بمصر وبلادنا الحبيبة السودان حرسهما الله وسائر بلاد المسلمين نحو قولهم: «أظلم، والظالمين، والظن، ظالم».

(٢) - خلط الكسرة بالضمة، أو إشرابُ الكسرة شيئاً من الضم، وذلك في نحو «قِيلَ ، وَغِيضَ» وبابه عند من قرأه بالإشمام، وكيفيته هنا أن يتلفظ القارئ الحرف الأول من الكلمة بحركة مركبة من حركتين الضمة والكسرة، وجزء الضمة مقدم، وهو الأقل، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر.

(٣٨) - الاختلاس: النطق بمعظم الحركة، ويقدر بثلاثيها، وكيفيته أن يسرع القارئ حال النطق بالحركة حتى يذهب شيء منها، على أن يكون الثابت منها أكثر من الذاهب.

وقيل: هو الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف لـ (الإخفاء)، و(الاختطاف).

(٣٩) - الروم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

وقيل: هو الإتيان ببعض الحركة بحيث يسمعها القريب المصغي دون البعيد، ويقدر الباقي من الحركة بثلاثيها، ويكون الروم في المرفوع والمجرور.

(٤٠) - الإشارة:

❖ عند الجمهور: تكون الإشارة رومًا وإشمامًا.

❖ وعند البصريين: بمعنى (الإشمام)، بحيث لا يظهر للحركة أثر في النطق.

❖ وعند الكوفيين: بمعنى (الروم)، وهو النطق ببعض الحركة.

❖ الإشارة إلى الكسر: التقليل بين الفتح والإمالة.

(٤١) - **الإتمام = الإشباع**: إتمام الحكم المطلوب في المدود الفرعية الزائدة على مقدار المد الطبيعي.

المد بمقدار ثلاث أَلِفَات (ست حركات).

❖ أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أخذت منه.

❖ صلة هاء الكناية بواو أو ياء لفظيتين.

❖ أن يؤتى بالضمّة والكسرة والفتحة كوامل على هيئتهن غير

منقوصات ولا مختلصات، ويعبر عنه بـ (الإتمام).

(٤٢) - **الإدغام**: هو اللفظ بالحرفين كالثاني مشدداً، يُعَبَّرُ به عند بعض

المتقدمين عن الإخفاء، على وجه التجوز في العبارة، وفائدته تخفيف

اللفظ؛ لثقل النطق بحرفين متفقين في المخرج أو متقاربين.

وينقسم الإدغام إلى: كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أول الحرفين فيه محرّكاً، وسمي كبيراً؛ لكثرة وقوعه، إذ

الحركة أكثر من السكون.

وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، **وقيل:** لما فيه من الصعوبات.

وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: ما كان أولهما فيه ساكناً، **وينقسم إلى كامل وناقص:**

فالإدغام الكامل هو: ذهاب ذات الحرف وصفته.

والإدغام الناقص: وهو ذهاب ذات الحرف وبقاء صفته.

وأسباب الإدغام ثلاثة: التماثل، والتجانس، والتقارب.

فالتماثل: أن يتفق الحرفان مخرجا وصفة، أو أن يتحدا اسما ورسما.

والتجانس: أن يتفق الحرفان مخرجا ويختلفا صفة أو عكسه.

والتقارب: أن يتقارب الحرفان مخرجا أو صفة.

(٤٣) - الإظهار: قطع الحرف الأول من الحرف الذي يليه قطعاً يبينه منه

من غير سكت عليه، وبعبارة أخرى هو: أن يؤتى بالحرفين منطوقاً بكل

واحد منهما على صورته؛ موفّياً جميع صفته مخلصاً إلى كمال بنيته،

ويعبر عنه بـ (البيان)، و (التبيين)، و (المبين).

(٤٤) - الترقيق: نحول يعترى الحرف فلا يملأ صداه الفم.

وتنقسم الحروف الهجائية بالنسبة للنفخيم والترقيق إلى ثلاثة أقسام:

(١) - ما يفخم قولاً واحداً: وهي حروف الاستعلاء السبعة، المجموعة في «قط خص ضغط».

(٢) - ما يرقق تارة ويفخم أخرى لسبب من الأسباب، وهي «اللام والراء والألف».

(٣) - ما يرقق قولاً واحداً، وهي بقية الحروف.

(٤٥) - **التفخيم**: سمن يعتري الحرف فيمتلئ الفم بصداه، ويسمى التخليط، إلا أنه كثر استعمال التفخيم في الرءاءات، والتخليط في اللامات.

وللتفخيم مراتب أربعة هي:

(١) - المفتوح وبعده ألف، نحو: ﴿طَابَ ، الضَّالِّينَ﴾ .

(٢) - المفتوح نحو: ﴿يُضْرَبَ ، غَفَرَ﴾ ، والساكن بعد فتح نحو: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ .

(٣) - المضموم نحو: ﴿يَظُنُّونَ ، غَلَبَتْ﴾ ، والساكن بعد ضم نحو: ﴿مُقَمَّحُونَ﴾ .

(٤) - المكسور نحو: ﴿ضِرَاراً خِلَالُ﴾ ، والساكن بعد كسر نحو: ﴿إِطْعَامُ﴾ .

- (٤٦) - الاعتبار:** قصر المد المنفصل، ذلك أن بعضهم يعتبر حرف المد واللين مع الهمزة؛ فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على المد الطبيعي.
- (٤٧) - الحركة:** نصف الألف، وبها تقدّر -عند المتأخرين- مقادير المدود، وهي بمقدار نصف المد الطبيعي، ويقدر زمنها بمعدل قبض الإصبع أو بسطه، من غير سرعة ولا بطء، ويُعبر عنه بـ (فويق) و (فوق)، يقال: قرأ بـ (فويق القصر) و (فوق القصر) أي بمقدار ثلاث حركات، وقرأ بـ (فويق المتوسط) و (فوق المتوسط) أي بمقدار خمس حركات.
- (٤٨) - الإسكان:** تفرغ الحرف من الحركات الثلاث ومن أبعاضهن، ويُعبر عنه بـ (التسكين) و (الجزم).
- (٤٩) - ألف التانيث:** كل ألف زائدة -رابعة فصاعداً- دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، وتكون في (فعلى) بضم الفاء أو كسرهما أو فتحها، نحو (نجوى) و (دنيا) و (إحدى).
- (٥٠) - ذوات الراء:** الألف المتطرفة وقبلها راء نحو (بشرى).
- (٥١) - ذوات الواو:** الألف المنقلبة عن واو، وتعرف في الأسماء بالتثنية، وفي الأفعال برد الفعل إليك، نحو صفا: صفوان، دعا: دعوت، فهذه وأمثالها لا إمالة فيها.

(٥٢) - ذوات الياء: الألفات المتطرفة المنقلبة عن ياء، وتعرف في الأسماء بالتثنية، وفي الأفعال برد الفعل إليك، نحو مَوْلَى: مَوْلِيَان، رمى: رَمَيْتُ، فهذه وأمثالها تدخلها الإمالة.

(٥٣) - هاء التانيث: الهاء التي تكون في الوصل تاءً آخر الاسم، نحو نعمة، وتسمى تاء التانيث باعتبار وصلها، وتسمى (هاء التانيث) باعتبار الوقف عليها.

(٥٤) - هاء السكت: هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة، وحقها أن تسقط في الإدراج، غير أن القراء اختلفوا فيها نحو: ﴿ مَا هِيَ ﴾ فمنهم من يثبتها وصلًا ووقفًا اتباعًا لرسم المصحف، ومنهم من يثبتها وقفًا ويحذفها وصلًا اتباعًا للأصل اللغوي، وهم في ذلك كله متبعون للرواية والنقل، وتسمى: (هاء الاستراحة)؛ لأن محلها أصلًا الوقف، وهو مظنة استراحة القارئ.

(٥٥) - هاء الكناية: الهاء الزائدة التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وتسمى بـ (هاء الضمير)، مثل: (به) و (له)، وكما في نحو قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ ﴾ .

(٥٦) - صلة هاء الكناية: هي: هاء الضمير المكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وصلتها: أن يلحق بها حرف مد لفظي يناسب حركتها، فإذا

وقعت بين متحركين، فتوصل المضمومة بواو، نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾،
وتوصل المكسورة بياء، نحو: ﴿بِعِبَادِهِ خَيْرًا﴾، إلا ما استثنى لبعض
القراء، ويلحق بهاء الكناية هاء: «هذه» فتوصل إن وقعت قبل متحرك
نحو: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وتكون الصلة كبرى إن كانت
قبل همزة، نحو: ﴿هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وتقتصر إذا وقعت قبل
ساكن نحو: ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾ [البقرة: ٣٥].

(٥٧) - صلة ميم الجمع: ميم الجمع هي: ميم زائدة تدل على جمع
المذكرين، وصلتها: أن تضم وتلحق بواو لفظية حالة الوصل إذا وقعت
قبل متحرك، وهي لبعض القراء.

(٥٨) - ياء الإضافة: ياء زائدة تدل على المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل
والحرف، نحو: ﴿فَطَرَنِي﴾، ﴿إِنِّي﴾، وخلاف القراء فيها دائر بين الفتح
والإسكان وصلًا، ولذلك تسمى بـ (الياء المتحركة) كما تسمى بـ
(ياءات المتكلم) لدلالاتها على الواحد المتكلم، وتسمى أيضًا بـ
(الياءات المضافات).

وعلامتها: إمكان حذفها وأن يحل محلها الكاف والهاء، فنقول في
عِلْمِي: علم، وعلمك، وعلمه.

(٥٩) - الياء الزائدة: هي الياء المتطرفة المحذوفة رسمًا للتخفيف لفظًا، مثل الياءين في (الداعي) و (دعاني) من قوله تعالى: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، وخلاف القراء في إثباتها وحذفها وصلًا ووقفًا، أو وقفًا فقط، وسميت زائدة بالنظر إلى من أثبتها، ويقال لها: (الياءات المحذوفة).

(٦٠) - الإرسال: عند المتقدمين إسكان ياء الإضافة، وما ذكره بعض المؤلفين من أن مصطلح الإرسال عند المتقدمين هو تحريك ياء الإضافة بحركة الفتح مخالف لما جاء في نصوص المتقدمين وفي مصنفاتهم، بل مخالف للأصل اللغوي، يقال في اللغة: أرسل الشيء أطلقه وأهمله، والإسكان هو إهمال الحرف من الحركة، والله أعلم.

(٦١) - السكت: قطع الصوت عن الساكن زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس بنية العود إلى القراءة في الحال، ويعبر عنه بـ (سكتة خفيفة) و (سكتة قصيرة) و (سكتة لطيفة) و (سكتة مختلصة) و (سكتة يسيرة) و (وقفة يسيرة) و (وقفة خفيفة) و (وقيفة)، يُعبر به عند المتقدمين عن الوقف.

(٦٢) - القطع: الكف عن القراءة والانتقال منها إلى غيرها، ولا يكون إلا على رءوس الآي.

(٦٣) - الوقف: قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، وهو المقصود إذا أطلق، ولا يراد به غير الوقف إلا مقيداً، ويجمع على (وقوف) و (أوقاف)، يُعَبَّرُ به عند المتقدمين عن الإسكان، وربما عبروا به عن السكت.

(٦٤) - المراقبة في الوقف: ما يكون بين الوقفين من مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، فمن أجاز الوقف على (لَا رَيْبَ)؛ فإنه لا يجيزه على (فِيهِ)، والذي يجيزه على (فِيهِ) لا يجيزه على (لَا رَيْبَ)، ويعرف بـ (تعانق الوقف).

(٦٥) - الوقف التام: الذي ليس له تعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى، ولذلك يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يقع في أواخر السور وتمام القصص، ويُسمى بـ (وقف التمام) و (الوقف المختار)، وعند المتقدمين يتجاوز فيه فيشمل جميع أنواع الوقف الجائز كالكافي والحسن والجائز.

الوقف الكامل: أعلى درجات الوقف التام، كالوقف على أواخر السور.

الوقف الكافي: ما له تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ، ويكون في كل كلام قائم بنفسه مستغن بعامل ومعمول فيه، مثل الوقف على

﴿ مِنَّْا ﴾ و ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ ﴾ ، والوقف عليه جائز، وكذلك الابتداء بما بعده، ويسمى هذا النوع بـ (الوقف الصالح) و (المفهوم) و (الجائز)، ومن العلماء - في غير المشهور - من يُطلق الوقف الكافي على الوقف الحسن ويعتبرهما بمعنى، ومنهم من يعد الوقف الكافي أدنى مرتبة من الحسن.

الوقف الواجب: - الوجوب الأدائي - وهو: ما يتأكد استحباب الوقف عليه لبيان المعنى المقصود، وهو: ما لو وصل لأوهم معنى غير المراد، ويُعبر عنه بـ (الوقف اللازم)، وليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يستحق العقاب تركه، وعلامته في أكثر المصاحف المشرقية المتداولة الآن (م) أي: الوقف لازم.

الوقف الجائز: - الجواز الأدائي - وهو: الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة.

الوقف الحسن: ما تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وهو الذي لا يحتاج إلى ما بعده؛ لأنه مفهوم دونه، ويحتاج ما بعده إليه لجريانه في اللفظ عليه، مثل الوقف على لفظ الجلالة الله في سورة الفاتحة: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حيث يجوز الوقف هنا؛ لأن المراد مفهوم، لكن لا يجوز الابتداء بـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ؛ لأنه تابع لما قبله، وكذلك كل وقف

حسن فإنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده
 للتعلق اللفظي، ويسمى هذا النوع بـ (الوقف المستحسن)، ومن العلماء
 -في غير المشهور- من يُطلق الوقف الحسن على الوقف الكافي
 ويعتبرهما بمعنى، ومنهم من يعد الوقف الحسن أعلى مرتبة من الكافي.
الوقف القبيح: ما لا يفهم منه المراد، نحو: الوقف في سورة الفاتحة على
 ﴿الْحَمْدُ﴾ وهذا النوع لا يُعتمد الوقف عليه إلا للضرورة من انقطاع
 نفس ونحوه؛ إما لنقص المعنى أو لفساده، فنقص المعنى نحو: المثال
 السابق، وفساده أو تغييره نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَحْيِ﴾
 ، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ﴾ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا
 فَوْقَهَا ﴿البقرة: ٢٦﴾، ويُسمى بـ (الوقف الناقص) و (الوقف الممنوع).
وقف البيان: ما يقصد منه بيان معنى لا يظهر إلا بالوقف عليه، ويعرف
 بـ (وقف التمييز)، ويمثلون له بالوقف على: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
 وَتُعْزِزُوهُ وَتُقَرِّبُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والابتداء بـ ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً
 وَأَصِيلًا﴾ ؛ لأن التسييح لا يكون إلا لله جل جلاله فلو وصل؛ لأوهم
 اشتراك الرسول ﷺ فيه، ونحو ذلك من الوقف، وغالب ما مثلوا به لا
 تساعده اللغة، لذلك لم يعده أكثر العلماء ضمن أنواع الوقف، ففي

المثال المذكور قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ﴾، معطوف على ما قبله قد حذفت منه النون للنصب، فكيف يتم الكلام على ما قبله، وذلك يقتضي الوصل من جهة نحوية، ومعنوية، وبلاغية أيضاً؛ لأن هذه الآية من قبيل اللف والنشر، كما هو مقرر في فن البديع، فغاية ما يقال في هذا المثال ونحوه: إنه من الوقف الحسن، ومما مثلوا به قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]، حيث اعتبر الوقف على (مُؤْمِنٌ) وقف بيان، على معنى أنه ليس من آل فرعون ولكنه يكتُم إيمانه من آل فرعون، وفيه نظر، وغايته أنه من الحسن أيضاً.

الوقف الاختباري: ما يُطلب من القارئ لقصد امتحانه، ويستعمل ذلك بكثرة في الوقف على مرسوم الخط، وفي وقف حمزة وهشام على الهمز، ويسمى بـ (وقف الابتلاء).

الوقف الاختياري: ما يقصده القارئ لذاته من غير عروض سبب من الأسباب، ومنه الوقف التام والكافي والحسن.

الوقف الاضطراري: ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه.

الوقف التعريفي: ما تركب من الوقف الاضطراري والاختباري، كأن يقف لتعليم قارئ أو لإجابة ممتحن، أو لإعلام الغير بكيفية الوقف.

الوقف على رؤوس الآي: في السورة بقصد الإعلام بفواصلها.

الوقف المتعسف: ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يمكن أن يقتضي وقفاً يوقف عليه، ويسمى بـ (الوقف المتكلف) وهذا منعه القراء ونهوا عنه أشد النهي، ومنه وقف بعضهم على قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ والابتداء بعده بـ ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، على معنى القسم.

فهذه مصطلحات مهمة لا ينبغي لأحد قصد علم القراءات أن يجهلها بل لابد من معرفتها، وحفظها^(١)، وذكرت أشهرها، وأكثرها استعمالاً^(٢).

(١) لأن مصطلحات الفنون إنما وضعت لتقريب معاني كل فن، وضبط قواعده وأصوله ومباحثه، وهذا من أصدق دلالة على عظيم الجهود المبذولة في خدمة العلم وتذليل صعابه، وتقريب بعيدة، وجمع متفرقة من أهل العلم في كل عصر ومصر، ومما يدل ويبين أهمية تعلم وفهم المصطلحات العلمية عناية أهل العلم بها، ووضعهم واستعمالهم لها، **قال فخر الدين الرازي:** «لا نزاع في أن لكل قوم من العلماء اصطلاحات مخصوصة يستعملونها في معان مخصوصة إما لأنهم نقلوها بحسب عرفهم إلى تلك المعاني أو لأنهم استعملوها فيها على سبيل التجوز ثم صار المجاز شائعاً والحقيقة مغلوبة». اهـ من المحصول (٤/ ٤٥٨).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٣٢): «لا ننكر أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيما أرباب كل صناعة، فإنهم يضعون آلات صناعتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب، ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة =

وبعد هذه الوقفة حول هذه المصطلحات والتعريفات التي ينبغي أن نكون على علم بمدلولها ومفهومها وإطلاقها^(٢) تجدر الإشارة إلى ذكر أهم العلوم المتعلقة والمتصلة بعلم القراءات وهي كثيرة نذكر أهمها كالتجويد والرسم والضبط وعلم التحريات والوقف والابتداء، وعلم توجيه القراءات، وطبقات القراء، وعلم الفواصل، مع بيان أهم الكتب في كل علم من هذه العلوم، وكل ذلك في المقدمة الثالثة إن شاء الله تعالى.

= مقترحة أو غير مقترحة، بل أهل كل علم من العلوم قد اصطَلَحُوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهم. اهـ، إلا أنه يحسن أن ينضبط الاصطلاح والإطلاق بما ضبطه أهله - سواء كانوا من المتقدمين أو من المتأخرين.

(١) وقد أفردت في مصطلحات القراءات الشائعة جزءاً، وقسمته على حسب البلدان، وبينت إطلاق كل مصر من الأمصار، وفرقت بين المصطلحات القديمة والحديثة، نسأل الله أن ييسر بوقت لتهذيبه وترتيبه.

(٢) وأزمة المصطلحات لا تكاد تنفك عن علم من العلوم، ونحن بحاجة إلى النظر فيها لتحريـر محلّ النزاع، أو لما قد يترتب عليها من معلومات فيها خلل، لذا فإن ما يقال: إنه لا مشاحة في الاصطلاح؛ فإنه ليس على إطلاقه، نعم، لا مشاحة في الاصطلاح إذا كان لا يغيّر حقائق الأمور، ولا يترتب عليه معلومات علمية خاطئة. انظر: الإعجاز العلمي إلى أين؟ (ص ١٥٩).

المقدمة الثالثة : في ذكر أهم العلوم المتصلة بالقراءات :

من أهم العلوم التي لها صلة وثيقة بعلم القراءات ما يلي :

أولاً : علم التجويد :

التجويد لغة : مصدر جود تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، وهو في اللغة: التحسين يقال جوّد الرجل الشيء إذا أتى به جيداً ويستوي في ذلك القول والفعل.

ويقال لقارئ القرآن الكريم المحسن لتلاوته: «مجوّد» بكسر الواو إذا أتى بالقراءة مجوّدة الألفاظ بريئة من الجور والتحريف حال النطق بها.

وفي الاصطلاح : علم بقواعد وأحكام لكيفية النطق بالكلمات القرآنية على الكيفية التي أنزل بها على النبي الكريم ﷺ^(١).

وأشهر تعريف له : إخراج كل حرف من مخرجه، وإعطاؤه حقه ومستحقه من الصفات.

فحق الحرف من الصفات: أي: الصفات اللازمة الثابتة التي لا تنفك عنه بحال، كالجهر، والشدة، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والقلقلة، إلى غير ذلك.

(١) فمسائل علم التجويد هي قواعده التي انبنى عليها، من أحكام الاستعاذة، والبسملة، والنون الساكنة والتنوين، والمدود، وغيرها.

ومستحقّه، أي: من الصفات العارضة التي تعرض له في بعض الأحوال وتنفك عنه في البعض الآخر لسبب من الأسباب كالترقيق والتفخيم، - فإن الأول: ناشئ عن صفة الاستفال، والثاني: ناشئ عن صفة الاستعلاء، - وكالإظهار، والإدغام، والإخفاء، والمد والقصر، إلى غير ذلك.^(١)

وعلم التجويد علم ينبنى على الممارسة والتطبيق، والأخذ من أفواه المشايخ؛ فإن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا يتأتى هذا إلا بالتلقي، والمشافهة عن القراء.

قال العلامة الضباع: «والحاصل أنه لا بد من التلقي من أفواه المشايخ الضابطين المتقنين، ولا يعتمد الأخذ من المصاحف بدون معلم أصلاً، ولا قائل بذلك وحينئذ فأخذ القرآن من المصحف بدون موقف لا يكفي، بل لا يجوز، ولو كان المصحف مضبوطاً».^(٢)

أهمية علم التجويد: تظهر أهمية علم التجويد في الأمور التالية:

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (١/٤٦)، والفوائد المفهومة في شرح

المقدمة الجزرية (ص ٧)، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية (ص ٦٣).

(٢) تذكرة الإخوان (ص ١٠).

الأمر الأول: أنه طريق لصون اللسان عن اللحن في لفظ القرآن الكريم حال الأداء.

الأمر الثاني: أنه طريق لتدبر معاني كتاب الله عز وجل، والتفكر في آياته، والتبحر في مقاصده، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لَيْدَبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

الأمر الثالث: أنه طريق لتقويم اعوجاج اللسان، وتدريبه على النطق بالعربية الفصحى، وفي هذا إحياء للغة العربية، وفيه حث على تعلمها؛ فكثير من مباحث علم التجويد والقراءات هي مباحث لغوية كالبحث في همزتي الوصل والقطع، والإمالة، وغيرها، ولا يتم فهمها والعمل بها إلا بالتمرس في اللغة، نحواً وصرفاً، والله در القائل:

لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ مَعْشَرٌ *** وَبَاعُهُمْ فِي النَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شِبْرِ
فَإِنْ قِيلَ: مَا إِعْرَابُ هَذَا وَوَجْهُهُ *** رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِثْرِ^(١)
وعلم التجويد مكمل لعلم القراءات؛ لأنه لا يمكن للقارئ تلاوة القرآن بصورة صحيحة ما لم يعرف قواعد التجويد، مهما كانت القراءة التي يتلو بها القرآن، ومن ثمَّ كان واجباً على قارئ القرآن أن يعرف قواعد

(١) مقدمة إبراز المعاني شرح الشاطبية لإبراهيم بن عطوة (ص ١٣) والقائل هو أبو الحسن الحصري، وقيل غيره.

هذا العلم، وأن تكون لديه المقدرة على تطبيق تلك القواعد في القراءة؛
ليجري لسانه بالنطق الصحيح الفصيح، فيكون بذلك مستوفياً لشروط
القراءة، راجياً ثوابها، **متجاوزاً** لإثم التقصير فيها، وقد قال ابن الجزري
في المقدمة الجزرية:

وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَا زِمٌ *** مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمُ

قال شارح المقدمة: «إن مراعاة قواعد التجويد والأخذ بذلك، -أي:
العمل به- فرض عين لازم لكل قارئ قرأ القرآن، ثم أخبر أن من لم
يصحح القراءة آثم، أي: من لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاص آثم
بعضيانه، والإثم معاقب عليه». اهـ^(١).

وقد بين ابن الجزري هذا الموضوع في كتابه «النشر» على نحو أكثر من
فصل يطول ذكره هاهنا راجعه إن شئت.^(٢)

فقال رحمه الله: «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن
وإقامة حدوده تعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة

(١) أبو بكر أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة (ص ٢٢)، واللثالي السنية للقسطلاني:
(ص ١٤).

(٢) **انظر:** النشر في القراءات العشر (١/ ٢١١)، ولطائف الإشارات (١/ ٢٠٩) وقد
ذكرت شيئاً منه في الأصل.

المتلقة عن أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه واستبدادا برأيه وحده واتكالا على ما ألف من حفظه، واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: (الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم). أما من لم يطاوعه لسانه أو لا يجد من يهديه إلى الصواب فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها»^(١).

وتتلخص موضوعات علم التجويد وأركانها في أربعة أمور:

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠ - ٢١١)، ولطائف الإشارات (١/ ٢٠٩)، وقد أشار ابن الجزري في النشر (١/ ٢١١ - ٢١٢) إلى قول نصر بن علي الشيرازي: «على أن العلماء اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئا من القرآن كيفما كان؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلا إليه إلا عند الضرورة» وصحح ابن الجزري هذا الرأي الأخير.

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار.^(١)

ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟

علم التجويد - كما تقدم - هو: «علم بقواعد وأحكام لكيفية النطق بالكلمات القرآنية على الكيفية التي أنزل بها على النبي الكريم ﷺ».

وتقدم: أن علم التجويد يعتني بتحسين وتجويد الألفاظ القرآنية؛ من حيث إخراج كل حرف من مخرجه، ورده إلى أصله، وترتيبه، وإعطاؤه حقه ومستحقه من الصفات، وبعض المسائل التجويدية المتعلقة بتحسين اللفظ، إضافة إلى الوقف والابتداء الصحيح.

وخلاصة القول: أنه العلم الذي يعتني بتصحيح النطق بالكلمات القرآنية بلا تعسف ولا إفراط ولا تكلف، والتجويد؛ وإن كان صناعة علمية لها قواعد التي تعتمد على إخراج الحروف من مخرجها مع مراعاة صلة

(١) انظر: المفيد (ص ٣٩)، وشرح الواضحة، للمرادي (ص ٢٩).

كل حرف بما قبله وما بعده في كيفية الأداء ؛ فإنه لا يكتسب بالدراسة بقدر ما يكتسب بالممارسة والمران ومحاكاة من يجيد القراءة.^(١)
أما علم القراءات فهو: «العلم الذي يعتني بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزواً إلى ناقله»، وهو: العلم الذي يعتني بنقل الروايات القرآنية المروية عن النبي ﷺ.

وهذا لا يعني أن علم القراءات منفصل عن علم التجويد، بل إن علماء القراءات ينقلون هذه الروايات ويعلمونها طلابهم على وفق الكيفية المجودة المروية عن النبي ﷺ، ولكن جُلُّ اهتمامهم هو الاعتناء بهذه الروايات ونقلها، وضبطها؛ وإن كانت تروى مجودة.

مما سبق يمكن القول بأن علمي التجويد والقراءات يشتركان فيما يلي:

- (١) - أن كليهما يرتبط بألفاظ القرآن من جهة يختلف فيها عن الآخر.
- (٢) - أن القراءات القرآنية المعزوة إلى ناقلها لا يمكن قراءتها منفكة عن الكيفية المجودة التي أنزل القرآن بها، بمعنى أن الأوجه المنقولة نقلت مجودة.

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن (ص ١٨٨).

(٣) - أن علم التجويد يعدّ جزءاً من علم القراءات على اعتبار أن علم القراءات على ما تقدم ينقسم إلى قسمين: الأصول والفرش، وأن علم التجويد في كثير من مباحثه يعتبر من الأصول التي بحثها القراء.

ويتضح أيضاً أن علمي القراءات والتجويد يختلفان في أمرين:

الأمر الأول: من حيث الموضوع؛ فإن علم التجويد لا يعنى باختلاف الرواة، وعزو الروايات لناقليها، بقدر عنايته بتحقيق الألفاظ وتجويدها وتحسينها، وهو مما لا خلاف في أكثره بين القراء؛ فإن القراء عموماً متفقون على موضوعات مخارج الحروف والصفات، والقضايا الكلية للمد والقصر، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة، وغيرها.

الأمر الثاني: من حيث المنهج؛ فإن منهج كتب القراءات هو المنهج النقلي؛ فإن كتب القراءات كتب رواية، بخلاف كتب التجويد فلا تعني بالرواية، ولكنها كتب دراية، تعتمد على درجة مقدرة القارئ في ملاحظة أصوات اللغة، وتحليلها، ووصفها حال إفرادها أو تركيبها، وقد بين محمد المرعشي في كتابه (جهد المقل، ص ١١٠): الفرق بين علمي التجويد والقراءات بقوله:

«إن قلت: ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟ قلت: علم القراءات علم يعرف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها، فإذا ذكر فيه شيء من ماهية صفات الحروف، فهو تتميم، إذ لا يتعلق الغرض به، وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذكر فيه شيء من اختلاف الأئمة، فهو تتميم؛ كذا حقق في الرعاية».

وقال أيضًا: «اعلم أن علم القراءة يخالف علم التجويد؛ لأن المقصود من الثاني معرفة حقائق صفات الحروف مع قطع النظر عن الخلاف فيها، مثلاً يعرف في علم التجويد أن حقيقة التفخيم كذا، وحقيقة الترقيق كذا، وفي القراءة- أي علم القراءات- يعرف فخمها فلان، ورققها فلان، وبهذا يندفع ما عسى أن يقال: علم القراءة يتضمن مباحث صفات الحروف، كالإدغام والإظهار والمد والقصر والتفخيم والترقيق، وهي مباحث علم التجويد»^(١)

(١) استفدت الفرق بين علمي التجويد والقراءات من نصوص وردت في كتاب: «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة»، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ص ٥١)، والفرق بين علمي التجويد والقراءات، لمناع القطان (ص ١٨٨)، ومباحث في علوم القرآن (ص ١٩٠).

من أهم المراجع والمؤلفات في علم التجويد: ^(١)

يذكر المؤرخون أن أول مؤلف مستقل في علم التجويد هو القصيدة التي نظمها أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي المتوفى سنة (ت ٣٢٥ هـ)، في حسن أداء القرآن، وعدة أبياتها واحد وخمسون بيتاً، وأول كتاب معروف اليوم ألف بعد قصيدة أبي مزاحم هو كتاب: «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي» لأبي الحسن علي بن جعفر السعدي «ت ٤١٠ هـ» لكنه كتاب صغير الحجم، على الرغم من أهميته العلمية ^(٢).

(١) قام باستقصاء المصنفات والمؤلفات في علم التجويد معاصري في أطروحته للدكتوراه بعنوان: «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد»، وقد أوصل المصنفات القديمة إلى تسعة وأربعين مصنفاً ما بين مطبوع ومخطوط، وقيد ذلك ما بين القرن الرابع، وهو بداية التأليف في هذا العلم، وأواخر القرن الثالث عشر من الهجرة النبوية الشريفة، وذكر كذلك جملة من المصنفات الحديثة ذكرًا سريعاً، انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص (٢٣ - ٥٩).

(٢) انظر: «الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية»، حيث ذكر مؤلفه في عجالة نشأة علم التجويد، ومراحله، وأطواره التي مر بها، وبسبب عجلته لم يعط الكتاب حقه! والله المستعان.

وتتابع التأليف في علم التجويد منذ مطلع القرن الخامس الهجري إلى عصرنا هذا، فظهرت عشرات الكتب التي تنوعت مناهجها وأساليب تأليفها^(١) وتتصدر تلك الكتب في عشرة مؤلفات، وهي:

(١) - «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة»، لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي «ت ٤٣٧هـ».

(٢) - «التحديد في الإتيان والتجويد»، للإمام أبي عمرو الداني «ت ٤٤٤هـ».

(٣) - «الموضح في التجويد»، لعبد الوهاب القرطبي «ت ٤٦٢هـ».

(٤) - «التجويد لبغية المريد»، لعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام «ت ٥١٦هـ».

(٥) - «عمدة المفيد وعدة المجيد»، المعروفة بـ «النونية للسخاوي ت ٦٤٣هـ».

(٦) - «نهاية الإتيان في تجويد القرآن»، لشريح الاشبيلي «ت ٥٣٩هـ».

(٧) - «الإنباء في تجويد القرآن»، لابن الطحان الاشبيلي «ت ٥٦٠هـ».

(٨) - «الترشيد في علم التجويد»، «ت ٦٧٩هـ».

(١) انظر: جمال القراء (٢ / ٥٤٤ - ٥٤٦).

(٩) - «التمهيد في علم التجويد»، لإمام الحفاظ، ابن الجزري
«ت ٨٣٣هـ».

(١٠) - «نهاية القول المفيد في علم التجويد»، لمحمد مكي نصر وهو من
أحسن ما كتب في التجويد^(١).

ومن أشهر المنظومات في التجويد:

(١) - «تحفة الأطفال» ناظمها سليمان بن حسين الجمزوري **مرحمه الله**
كان حيا سنة (١١٩٨ هـ)، ولم يعثر له على تاريخ وفاة، **ومنظومته هذه**
من أوجز وأسهل ما نظم في تجويد القرآن الكريم، ولذا سميت تحفة
الأطفال والغلمان؛ لأن الطلبة الصغار عادة يبدءون بحفظها ودرسها،
وهي واقعة في ستين من الأبيات، وحرى بكل طالب لهذا العلم أن يبادر
إلى حفظها، وفهمها، والعناية بها.

ومما امتازت به هذه المنظومة:

- * سهولة أسلوب المؤلف، ووضوح معانيه.
- * الاختصار في المتن، والشرح أيضًا وعدم الإطالة الزائدة.
- * أنها لعالم معروف متقن في هذا العلم؛ كما يدل على ذلك كتابه:
«الفتح الرحماني».

(١) انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، (ص ٣٥).

* اهتمام العلماء بهذا النظر حفظًا، وتدريسًا، وشرحًا.

ومما ينبه عليه: أن منظومة تحفة الأطفال لم تعرض لمباحث التجويد كلها بل لمباحث محدودة من مباحث التجويد، وهي: أحكام النون الساكنة والتنوين، وأحكام الميم الساكنة، واللامات، وأحكام المثلين والمتقاربين والمتجانسين، وأقسام المد وأحكامه^(١).

ولقد نالت هذه المنظومة شهرة واسعة بين أهل العلم وطلابه؛ لميزاتها العديدة، فتناولها الحذاق من أهل الفن بشروح كثيرة من أحسنها:

- (١) - «فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال»، لناظمها.
- (٢) - «أقرب الأقوال على فتح الأقفال حاشية على شرح تحفة الأطفال»، لعلي الضباع.
- (٣) - «فتح الملك المتعال بشرح تحفة الأطفال»، لمحمد الميهي الشافعي الأحمدي.
- (٤) - «منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال»، لعلي محمد الضباع.
- (٢) - «المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه»، وتعرف «بالمقدمة الجزرية»، وهي نظم يتألف من (١٠٧) أبيات، ومطلعها:

يَقُولُ رَاجِي عَفُورٍ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ

(١) انظر: معجم علوم القرآن، لمحمد الجرمي، (ص ٨٤).

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ
وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ
إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا

«وقد أرسيت مقدمة ابن الجزري قواعد علم التجويد، وحددت معالمه وأطره في أربع حلقات: مخارج الحروف، وصفاتها، والمسائل التجويدية، والوقف والابتداء»^(١)

والمقدمة الجزرية من أشهر كتب التجويد في العصور المتأخرة، وأكثرها تداولاً وعناية فقد عني علماء القرآن وطلابه بها عناية فائقة فحفظت واستظهرت وأجيز بها سلسلة عن ناظمها، وقد شرحت شروحاً عدة، وسأذكر أهم المطبوع منها على النحو التالي:

أ- «الحواشي المفهومة في شرح المقدمة»: لأبي بكر أحمد بن محمد الجزري، ولد «ت ٨٣٥ هـ».

ب- «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية»: لخالد الأزهرى «ت ٩٠٥ هـ».

(١) انظر: الفوائد التجويدية، (ص ٧).

ج- «العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية»، لأحمد بن محمد القسطلاني «٩٢٣هـ».

د- «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة»، للقاضي زكريا الأنصاري «ت ٩٢٦هـ».

هـ- «المنح الفكرية على متن الجزرية»، لعلي بن سلطان محمد القاري «ت ١٠١٤هـ».

وتأتي أهمية الجزرية في أنها فاقت كل ما نظم في التجويد من أمثال النونية للسخاوي والرائية للخاقاني، وذلك أنها استوعبت جل أبواب التجويد، فهي أبوابها: باب مخارج الحروف، باب الصفات، باب معرفة التجويد، باب الترقيق، باب استعمال الحروف، باب الراءات، باب اللامات، باب الضاد والظاء، باب التنوين والنون الساكنة، باب المد والقصر، باب الوقف، باب المقطوع والموصول وحكم التاء، باب همزة الوصل.^(١)

ولشيخنا الوالد أبي عمرو عبد الكريم الحجوري حفظه الله ورعاه ملخص مفيد لخص فيه أهم أحكام ومسائل التجويد باختصار وإيجاز، مع توضيح وبيان ضمن كتابه الممتع الموسوم: بـ «قلائد الجواهر

(١) انظر: معجم علوم القرآن (ص ١١١) لإبراهيم محمد الجرمي.

والتيجان على علوم القرآن (من ص ٣٤٦ إلى ص ٣٥٨)، فارجع إليه تجد ما يسر خاطرك ويثلج صدرك، أما كتب المعاصرين في علم التجويد فما أكثرها، وقد ألف فيه كل من هب ودب، وجمع وصب، وإلى الله المشتكى.

وقد أفرد العلماء بعض أبواب هذا الفن بالتصنيف، كمخارج الحروف وصفاتها ومن أشهر الكتب فيها الرعاية لمكي، وكالفرق بين الضاد والظاء، والممدود والمقصور، والوقف والابتداء، وأحكام النون الساكنة والتنوين.

ثانياً: علم الرسم وعلم الضبط:

الرسم: أصله الأثر. أي: أثر الكتابة في اللفظ.

وعلم الرسم: هو العلم الذي يبحث في معرفة خط المصاحف العثمانية، وطريقة كتابتها، والقواعد المتبعة فيها خلافاً للرسم القياسي الإملائي، وقد اتفق أئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً واضطراراً؛ فيوقف على الكلمة الموقوف عليها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر.^(١)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٢٨).

وقال بعضهم: «هو علم يُبحث فيه كيفية كتابة الألفاظ القرآنية بقواعد، وقد حصرها العلماء في: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل، وما فيه قراءتان متواترتان وكتب على إحداهما»^(١).

أما علم الضبط: فهو العلم الذي يبحث في طريقة نقط الكلمات والحروف القرآنية نقط إعراب، ونقط إعجام، وما يتعلق بذلك من رموز وحركات.

وعرفه بعضهم بقوله: «هو علم يُعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشد والمد، ونحو ذلك».

وموضوعه: العلامات الدالة على تلك العوارض من حيث وضعها وتركها وكيفية محلها ولونها وغير ذلك»^(٢).

وهذا الفن له أهمية إذ أنه ضابط من ضوابط القراءة الصحيحة، وتظهر أهميته في نقطتين:

(١) **انظر:** تفصيل هذه القواعد في: الإتيان (٤ / ١٤٧)، ولطائف الإشارات: (١ / ٢٨٨)، وإيقاظ الأعلام لوجوب إتباع رسم المصحف الإمام (٤١)، ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص ٣٧).

(٢) **انظر:** سمير الطالين، (ص ١١٩).

(١) - كونه متعلقًا ومتصلاً بكتاب الله تعالى؛ وكلما كان العلم أقرب إلى

كتاب الله تعالى كلما كانت له مكانة ومنزلة على غيره من العلوم.

(٢) - أن القارئ والمقرئ والمفسر لا يستغني عنه.

قال الإمام المقرئ علي بن عثمان ابن القاصح رحمه الله: «ويحتاج القارئ إلى

معرفة الرسم في ذلك، فيقف بالحذف، وبالإثبات على ما رسم

بالإثبات» اهـ^(١)

وقال الإمام أبو العباس المهدوي رحمه الله: «الحاجة إليه كالحاجة إلى سائر

علوم القرآن، بل أهم، ووجوب تعليمه أشمل وأعم، إذ لا يصح معرفة

بعض ما اختلف القراء فيه دون معرفته»^(٢).

وقد أُلّف في هذا العلم كتب كثيرة على امتداد العصور، ولا ريب بأن هذا

العلم الجليل أهلٌ لأن يُفرد بمصنّف مختصّ به، فلذلك قام العلماء

الأجلاء الحذاق من أهل هذا الفن، باستقراء ما كتب في المصاحف

العثمانية، واستخرجوا منها ما كان مخالفًا للإملاء المعتاد، وجمعوا

ذلك في مصنفات بديعة، ومؤلفات جليّة، حضّا على الاقتداء والاتباع،

وتحذيرًا من الاختراع والابتداع.

(١) انظر: سراج القارئ (ص ١٢٧).

(٢) انظر: هجاء مصاحف الأمصار له (ص ٧٥).

من أهم هذه المصنفات التي تعتبر المراجع الأساسية لهذا الفن؛^(١)

(١) - كتاب «اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق»، لعبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ).

(٢) - كتاب «المقطوع والوصول في القرآن»، لعبد الله بن عامر الشامي (ت ١١٨هـ).

(٣) - كتاب في «هجاء المصاحف» ليحيى بن الحارث الذماري (١٤٥هـ).

(٤) - كتاب «مرسوم المصحف»، لأبي عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ).

(٥) - كتاب «المقطوع الموصول في القرآن»، لحمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ).

(٦) - كتاب «مقطوع القرآن وموصوله»، لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

(٧) - كتاب «اختلاف المصاحف»، لخلف بن هشام (٢٢٩هـ).

(١) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي (ص ٤٠)، والرسم القرآني ضابطاً من ضوابط القراءة الصحيحة (ص ٨٢) وما بعدها، وقد ذكرت في الأصل نبذة موجزة عن كل كتاب من هذه الكتب، وعن مؤلفه ومحتواه.

- (٨) - كتاب «رسم المصحف»، لنصير بن يوسف النحوي (ت ٢٤٠هـ).
- (٩) - كتاب «اختلاف المصاحف»، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ).
- (١٠) - كتاب «المصاحف» للحافظ أبي بكر بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ).
- (١١) - كتاب «البدیع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان»، لابن معاذ الجهني (ت ٤٤٢هـ).
- (١٢) - كتاب «الاقتصاد في رسم المصحف»، و«المقنع في رسم مصاحف أهل الأمصار» وهما: من أهم وأوثق وأشهر كتب الرسم على الإطلاق، وكلاهما للإمام أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني (٤٤٤هـ)، وله كتاب آخر أيضًا نفيس بعنوان: «المحكم في نقط المصاحب».
- (١٣) - «منظومة في الرسم»، لعلي بن عبد الغني الحصري (ت ٤٨٨هـ).
- (١٤) - «عقلية أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، للإمام أبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠هـ).

(١٥) - «مرسوم خط المصحف» للإمام أبي طاهر إسماعيل بن ظافر العقيلي المصري (ت ٦٢٣هـ). ذكر الإمام ابن الجزري أنه من أحسن ما ألف في هذا العلم.^(١)

ثالثاً: علم التحريرات:

هو علم يعنى بعزو أوجه طرق القراءات المختلف فيها إلى من رواها من أصحاب الطرق وأمّهات مصادر القراءات، ويهتم بتمييز الطرق وتنقيحها وبيان الجائز منها والممنوع وما يترتب عليها من الأوجه.

والمقصود بالتحرير عند علماء القراءات: العناية بتنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل كالتركيب أي: خلط وجه بوجه، وهو ما يسمى بالتلفيق - عند البعض - ، وقد نص كثير من العلماء على أن التلفيق حرام، وقال آخرون: إنه خطأ، وفرّق ابن الجزري بين ما يجوز لغة وما لا يجوز مبيناً أن ما يجوز لغة إذا حصل فيه تلفيق بين بعض الوجوه فهو جائز ولكنه معيب لا يحسن من القراء.

والتركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية ومكروه كراهة تحريم على ما حققه أهل الدراية، وعلى هذا يكون المقصود من التحرير: التدقيق في

(١) انظر: طبقات القراء (١/ ١٦٥).

القراءات وتقويمها والعمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة وعدم خلطها برواية أخرى^(١).

وقد كانت عادة السلف أفراد كل قارئ أو راو بختمة كاملة للقرآن الكريم، فكان الطالب لا ينهي أخذ القراءات السبع أو العشر إلا بسبع أو عشر ختمات أو أكثر، وهذا يستلزم وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، فنشأ ما يسمّى بجمع القراءات، ووضعت له الشروط التي تضمن سلامة القراءة

وعدم تركيب الوجوه، وقد نص ابن الجزري على ذلك بقوله^(٢):

وَقَدْ جَرَى مِنْ عَادَةِ الْأَنَمَةِ	إِفْرَادُ كُلِّ قَارِئٍ بِخَتْمِهِ
حَتَّى يُؤْهَلُوا لِجَمْعِ الْجَمْعِ	بِالْعَشْرِ أَوْ أَكْثَرٍ أَوْ بِالسَّبْعِ
وَجَمَعْنَا نَخْتَارُهُ بِالْوَقْفِ	وَعَيْرُنَا يَأْخُذُهُ بِالْحَرْفِ
بِشَرْطِهِ فَلْيَرْعَ وَقْفاً وَابْتِدَاءً	وَلَا يَرْكَبْ وَلْيَجِدْ حُسْنَ الْأَدَا
فَالْمَاهِرُ الَّذِي إِذَا مَا وَقَفَا	يَبْدَأُ بِوَجْهِ مَنْ عَلَيْهِ وَقَفَا
يَعْطِفُ أَقْرَبًا بِهِ فَأَقْرَبًا	مُخْتَصِرًا مُسْتَوْعِبًا مُرْتَبًا
وَلْيَلْزِمِ الْوَقَارَ وَالتَّأَدُّبَا	عِنْدَ الشُّيُوخِ إِنْ يَرِدُ أَنْ يَنْجَبَا

(١) انظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة (ص ٩)، والقرآن

والقراءات والأحرف السبعة، (ص ١٠٤).

(٢) انظر: طيبة النشر في القراءات العشر (ص ٦١).

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: وتلقى الناس الجمع بالقبول، وقرأ به

العلماء وغيرهم، لا نعلم أحداً كرهه. ^(١)

وبعد أن استقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة في حال التلقي، تشعبت الطرق وكثرت الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات والتنبيه على عدم التركيب فيها؛ لأن من شروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة، وتمييز بعضها عن بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل، وهذه هي مهمة المحررين الذين قاموا بحصر الآيات التي تحتاج إلى تحرير وبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والممنوعة ^(٢).

والعلماء الذين عنوا بعلم التحريرات يقوم على مراعاة كتاب النشر وأصوله، ورد كل خلاف بين القراء إلى أصله؛ لأن كتاب النشر أول كتاب استوعب خلاصة ما في كتب القراءات السابقة بأسانيدھا ومتونها حيث جمع نحو ألف طريق، وصفها ابن الجزري رحمه الله بقوله: هي أصح ما وجد في الدنيا وأعلاه، ولم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت

(١) انظر: منجد المقرئين، (ص ١٢).

(٢) انظر: غيث النفع، (ص ٦٧)، وتأملات حول تحريرات العلماء للقراءات (ص ١١).

معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم، ثم قال: وفائدة ما عيّناه وفصلناه من الطرق وذكرنا من الكتب هو عدم التركيب- يعني التلفيق-؛ فإنها إذا ميزت وبيّنت ارتفع ذلك.^(١)

* من فوائد علم التحريرات:

❖ العمل على منع التركيب والتلفيق في قراءات القرآن.

❖ ومن فوائده أيضًا: بالنسبة لمتن الشاطبية، والدرّة، وطيبة النشر أنه مفصل لمجمل هذه المتون، وموضح لألفاظها ومقيد لمطلقها، وموفّ لشروطها ومنبه على ضعفها.^(٢)

وعلم التحريرات يحتاج إلى اطلاع واسع، وذهن ثاقب، وانتباه لدقائق المسائل، ومع هذا فقد ألّف فيه جملة من العلماء، واعتنوا به أتمّ عناية حتى ميّزوا ما يجوز القراءة به مما لا يجوز، وبينوا كل ما يحتاج إليه القراء.

من أهم المؤلفات والمصنفات في علم التحريرات؛^(٣)

(١) انظر: النشر (١/ ١٩٣).

(٢) انظر: الفتح الرحمانى، (ص ١٩).

(٣) انظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات (ص ١١).

- (١) - «منظومة كنز المعاني بتحرير حرز الأمانى»: لسليمان الجمزوري (كان حيا سنة ١٢٠٩ هـ)، وقام الجمزوري نفسه بشرح هذا النظم في كتاب سماه: «الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمانى».
- (٢) - «فتح القدير شرح تنقيح التحرير»: ألفه عامر السيد عثمان شرح فيه تنقيح التحرير للمتولي، وبيّن مؤلفه أنه ألفه استجابة للحاجة الشديدة عند طلبة تخصص القراءات ببعض الجامعات.
- (٣) - «فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم» وشرحه الفوز العظيم، ورسائل متعددة في تحرير مسائل متنوعة، جميعها للعلامة محمد المتولي (ت ١٣١٣ هـ)، الذي يعدّ من أوائل العلماء المحررين المدققين، وعمدة المصنفين المتأخرين في القراءات.
- (٤) - «حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات»: لمحمد الخليجي.

(٥) - «مختصر بلوغ الأمنية على نظم تحرير مسائل الشاطبية»: للضباع.

رابعاً: علم التوجيه القراءات:

وهو علم يعتني ببيان وجوه القراءات في اللغة والتفسير، وبيان المختار منها ويسمى بـ «علل القراءات»، «حجج القراءات»، «الاحتجاج للقراءات»، لكن الأولى التعبير بالتوجيه، بحيث يقال: وجه كذا؛ لئلا

يوهم أن ثبوت القراءة متوقف على صحة تعليلها، فغايته بيان وجوه القراءات القرآنية، واتفاقها مع قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقاً للشرط المعروف «موافقة اللغة العربية ولو بوجه»، كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات.

بدأ هذا العلم منذ وقت مبكر حيث كانت مسائله تبحث على شكل جزئيات متناثرة في كتب اللغة والتفسير، وكتب معاني القرآن، ثم كان ابن جرير الطبري المفسر (ت ٣١٠ هـ) من أوائل من تتبعوا القراءات القرآنية توجيهاً وبياناً من خلال تفسيره - «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» - حيث اعتنى رحمه الله بذكر وجوه القراءات المختلفة، وبيان وجه كل منها من حيث اللغة، والاستشهاد لها بما يحضره من شواهد الشعر والنثر، ولكنه في أثناء ذلك تعرض بالانتقاد والردّ لبعض وجوه القراءات الصحيحة زاعماً أنها خالفت مقاييس اللغة وقواعد النحو، وجاعلاً ما قرره النحاة واللغويون هو الأصل الذي تحاكم إليه القراءات، ولا ريب أن هذا خطأ منهجي؛ لأن القراءات التي تواتر نقلها، وقطع بصحتها، لا يجوز ردّها بحال، مع أن الدراسة المستفيضة أثبتت

أن ما قرره النحاة من قواعد قاصر عن استيعاب جميع ما جاء في لغة العرب^(١).

ولابن جرير رحمه الله هنة أخرى في موضوع التوجيه، وهي أن كان يوجه القراءتين أحياناً ويختار إحداها على الأخرى، والحق أن القراءة ما دامت ثابتة في النقل مقطوعاً بصحتها فهي معتمدة لا يفضل غيرها عليها، ويبدو أن مسألة التفضيل هذه أيضاً نابعة من مقياس الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، وبعد الطبري جاء كثير من العلماء الذين اعتنوا بهذا الجانب عناية فائقة وأفردوا له كتباً مستقلة ومن هؤلاء:

(١) - الإمام أبو علي الفارسي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ)، له كتاب بعنوان: «الحجة للقراء السبعة» أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد.

والكتاب اهتم بتوجيه فرش الحروف؛ فأبان عن علل القراءات، ووجوه اختلافها، يمتاز أسلوبه بالاستطراد الكثير؛ فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له، إلى تفسير الآية فيغوص في الأعماق مستخرجاً من كنوز المعاني ودرر الحقائق، ما ينتزع إعجاب القارئ بسعة علمه ونفاذ فكره، ويتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معان

(١) انظر: مقدمات في علم القراءات، لمفلح القضاة (ص ٢٠٢).

ودلالات، مبيّنًا هذه المعاني وشواهدا من اللغة، ثم الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك، ويحشد له الشواهد والأدلة فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد.^(١)

(٢) - مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) له كتاب: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها».

موضوع الكتاب: الكشف عن وجوه القراءات مع نسبة كل قراءة إلى من قرأ بها من السبعة، وبيان الوجه اللغوي، أو العلة النحوية التي تتجه عليها كل قراءة، والكتاب جعله المؤلف شرحًا لكتابه التبصرة الذي اكتفى فيه بذكر القراءات، ومن قرأ بها؛ فهو يتتبع في الكشف كتاب التبصرة فيشرحه، وفي هذا يقول: «وها أنا ذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف؛ إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ومن قرأ به، وعلته، وحجة كل فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف، وأنبه على علة اختياري لذلك؛ كما فعل من تقدّمنا من أئمة المقرئين،

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان، (ص ٢٣٠).

فهذا الكتاب كتاب فهم، وعلم، ودراية، والكتاب الأول كتاب نقل ورواية»^(١).

(٣) - «الحجة للقراءات السبع»: لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) وهو كتاب مختصر يورد كل قراءة ويوجهها بإيجاز.

(٤) - «حجة القراءات»: لأبي زرعة بن زنجلة (ت ٤١٠ هـ) وهو في مجلد كبير، ومؤلفه يوجه قراءات السبعة، وينتصر لها، ويستشهد بالشواهد الشعرية، وأقوال العرب، وقواعد اللغة.

(٥) - «الموضح في القراءات الثمان وعللها»: لابن أبي مريم الشيرازي (ت بعد ٥٦٥ هـ).

وهذه الكتب توجه القراءات القرآنية في ثانيا التفسير، عند التعرض للكلمة التي فيها أكثر من قراءة على نحو ما فعل الطبري، ولكن مع اختلافات في المنهج وطريقة العرض.

ومن كتب التوجيه كتب اعتنت بالقراءات الشواذ، واهتمت ببيان إعرابها ووجهها في اللغة، وانسجامها مع الفصح من كلام العرب، ومن هذه الكتب:

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/٦).

(١) - «المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها»: لأبي الفتح عثمان بن جني، وهو في توجيه القراءات الشاذة ونسبتها، وتخريجها والتماس عللها وحججها.

(٢) - «إعراب القراءات الشواذ»: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، وهو يتناول إعراب القراءات الشاذة في القرآن كله، من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، آية آية، وسورة سورة، وهو لا يقتصر على إعراب القراءات الشاذة؛ وإنما يعرب كذلك القراءات السبع والعشر، ويستعين بالآراء النحوية التي يجوز تخريج تلك القراءات عليها، ويستشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال والحكم، وكانت مهمته في هذا الكتاب تحليل القراءات، والتماس وجوها في العربية^(١)

خامساً: الوقف والابتداء^(٢):

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ (ص ٦٤)، مقدمة التحقيق بقلم محمد السيد أحمد عزو.

(٢) لخص شيخنا أبو عمرو عبد الكريم الحجوري وفقه الله هذا الباب ضمن كتابه: «قلائد الجواهر والتيجان على علوم القرآن» (ص ٣٥٩) بتلخيص ممتع مفيد، ذكر فيه تنبيهات مفيدة قل من يتفطن لها.

وهو العلم الذي يَبْحَثُ في معرفة ما يوقف عليه، وما يبدأ به من الكلام، ويلحق به أيضًا: ما يتعلق بكيفيات الوقف على الكلمة وكيفية الابتداء بها، وأهمية هذا العلم كبيرة؛ إذ به يعرف تفسير القرآن، وفهم كثير من معانيه، قال الحافظ الهذلي: «هو حلية التلاوة وتحلية الدراية زينة القارئ وبلاغة التالي وفهم المستمع وفخر العالم... يعلم به الفرق بين المعنيين المختلفين والحكمين المتقاربين»^(١).

ولأهمية العلم بمواضع الوقوف وكيفياته اشترط عدد من الأئمة على المجيز أن لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء.^(٢)

وقد اعتنى علماؤنا بهذا العلم، وأولوه رعايتهم واهتمامهم، وحرصوا على تبين مواضع الوقف في القرآن الكريم؛ لإعانة القارئ على اختيار أماكن الوقف، واصطلحوا على تقسيم الوقف الاختياري إلى أنواع، وعلى إعطاء كل نوع منها رمزًا يدل عليه؛ للاختصار والتخفيف على القارئ، وإن اختلفوا في تحديد أنواع الوقف الاختياري، رغبة من بعضهم في زيادة التفرع والتنويع فجعلوها أنواعًا كثيرة، ورغب آخرون في تقليل هذه الأنواع واختصارها، فمنهم من جعل مراتب الاختياري

(١) انظر: الكامل في القراءات الخمسين، (ص ٣٣).

(٢) انظر: النشر (١/ ٢٢٥).

ثمانية، هي: التام، فالحسن، فالكافي، فالصالح، فالمفهوم، فالجائز، فالبيان، فالقيح، ومنهم من جعلها ثلاثة: تام مختار، وكاف جائز، وقبيح متروك^(١).

وعلى القارئ التمكن من معرفة كيفية الوقف على الألفاظ التي فيها أكثر من وجه، أو التي وقع بين القراء خلاف فيها، أو التي يوقف عليها بموافقة الرسم تقديرًا أو تحقيقًا، بإثبات حروف أو حذفها، وهذا باب واسع دقيق، ومنه مثلاً: الألفاظ المرسومة بالتاء المفتوحة، وتقرأ بالافراد، نحو: ﴿رَحِمْتَ * وَجَنَّةٌ﴾ وغيرها، يقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، ويقف عليها الباقون بالتاء، ومنه الوقف بإثبات الياء في نحو: ﴿وَإِخْشَوْنَ * وَصَالِ الْجَحِيمِ﴾ ليعقوب، وفي نحو: ﴿هَادٍ وَبَاقٍ﴾ لابن كثير^(٢).

من أشهر المؤلفات في الوقف والابتداء:

(١) - «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل»: لأبي بكر بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ).

(١) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، لزكريا الأنصاري، (ص ٦).

(٢) انظر: النشر (٢: ١٢٤)، وأحكام قراءة القرآن الكريم، (ص ٢٤١).

- (٢) - «القطع والائتناف»: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) وهو كتاب نفيس قيم .
- (٣) - «المكتفى في الوقف والابتداء»: لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ).
- (٤) - «المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان في تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها»: للحسن بن علي بن سعيد العماني (ت بعد ٥٠٠ هـ)، وقد اختصره زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) بكتاب أسماه: «المقصد بتلخيص ما في المرشد».
- (٥) - «الوقف والابتداء»: لأبي الحسن علي بن أحمد الغزال (ت ٥١٦ هـ).
- (٦) - «الوقف والابتداء»: واشتهر باسم: «وقوف القرآن، أو: علل الوقوف» لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠ هـ).
- (٧) - «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء»: لعبد الله بن محمد النكزاي (ت ٦٨٣ هـ).
- (٨) - «الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء»: لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ).
- (٩) - «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء»: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر).

(١٠) - «شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل» لمكي بن أبي طالب القيسي.

سادساً: علم الفواصل:

الفاصلة: هي آخر كلمة في الآية، ويعبر عنها برأس الآية.^(١)

وعلم الفواصل: هو العلم الذي يبحث في أحوال آيات القرآن الكريم من حيث عدد الآيات في كل سورة، وما هي رأس الآية أو خاتمتها، وقد اعتنى العلماء عناية بالغة بتتبع الفواصل في القرآن الكريم؛ حيث كانت المصاحف القديمة خالية من تحديد مواضعها، حتى تطور الأمر إلى وضع ثلاث نقط عند رأس الآية، ثم تطورت النقط الثلاث فصارت دائرة، ثم كتب رقم الآية في داخلها.

علاقة علم العدد بعلم القراءات:

يحتاج القارئ إلى أن يكون على اطلاع على علم العدد، خاصة في الألفاظ التي يختلف حكمها باختلاف عدّها أو عدمه، وذلك في باب الإمالة، حيث أمال بعض القراء رءوس أي إحدى عشرة سورة، ومنهم من قلّلها، وفي هذه السور ألفاظ تختلف في عدّها، وهي ممالة أو مقللة إن كانت من رءوس الآي، وليست كذلك إن لم تكن معدودة، وقد

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٢٩٠).

جرى اعتماد القراء في العدّ على العدد المشهور في بلدانهم؛ ففي قراءة نافع يعتمد العدد المدني الأخير، وفي قراءة أبي عمرو يعتمد العدد البصري، وفي قراءة الكوفيين يعتمد العدد الكوفي.

ومما يجدر التنبيه عليه: أن الاختلاف في عدد وآيات السور أمر شكلي لا يؤثر على نص القرآن شيئاً، ولا يزيد فيه كلمات أو ينقصها منه، إنما هو خلاف في تحديد مواقع انتهاء الآيات، كسورة الزلزلة: ثمان آيات عند عدد من علماء العدد وتسع آيات عند باقيهم، والمختلف فيه لفظ: ﴿أَشْنَأْنَا﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن عده آية كانت عدد الآيات عنده تسعاً، ومن لم يعده كان عدد الآيات عنده ثمانية.^(١)

ويدلّ اختلاف العلماء في عدد آي القرآن الكريم على أن في تحديدها مجالاً للاجتهاد، وليست كلها توقيفية، ولذا لخص عدد من الأئمة في هذا العلم إلى جعله قسمين: قسم توقيفي، وآخر قياسي، ووضعوا بناء عليه طرق التعرف إلى رأس الآية وهي:

- (١) - مساواة الآية لما قبلها وما بعدها طولاً وقصرًا.
- (٢) - مشاكلة الفاصلة لغيرها مما هو معها في السورة في الحرف الأخير منها أو فيما قبله.

(١) انظر: مرشد الخلان إلى معرفة عدّ آي القرآن (ص ٣٠).

(٣) - الاتفاق على عدّ نظائرها في القرآن الكريم.

(٤) - انقطاع الكلام عندها.^(١)

واعتمد معظم المؤلفين في عدد آيات القرآن الكريم على نسبة الخلاف في العدد إلى سبعة مذاهب، هي:

١ - المدني الأول: وهو: ما يرويه نافع عن شيخه أبي جعفر، وشيبة، وعدد الآيات فيه (٦٢١٧).

٢ - المدني الأخير: هو ما يرويه إسماعيل بن جعفر، عن سليمان بن جمار، عن أبي جعفر وشيبة، وعدد الآيات فيه (٦٢١٤).

٣ - العدد المكي: هو ما يرويه أبو عمرو الداني، عن ابن كثير، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ، وعدد الآيات فيه (٦٢١٠).

٤ - العدد البصري: هو ما يرويه الداني، عن عاصم الجحدري، وعطاء بن يسار، وعدد الآيات فيه (٦٢٠٤).

٥ - العدد الدمشقي: هو ما يرويه الداني، عن يحيى الذماري، عن ابن عامر، عن أبي الدرداء، وعدد الآيات فيه (٦٢٢٧) وقيل: (٦٢٢٦).

(١) انظر: نفائس البيان، لعبد الفتاح القاضي (ص ٢٤)، ومرشد الخلان إلى معرفة عدّ آي القرآن، لعبد الرازق بن علي (ص ٣٤).

٦ - العدد الحمصي: هو ما أضيف إلى شريح بن يزيد الحمصي، وعدد الآيات فيه (٦٢٣٢).

٧ - العدد الكوفي: هو ما يرويه حمزة وسفيان، عن علي بن أبي طالب، وعدد الآيات فيه (٦٢٣٦).^(١)

من أهم المؤلفات والمراجع في علم الفواصل:

١ - «البيان في عد آي القرآن»: لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ).
٢ - «ناظمة الزهر في أعداد آيات السور»: للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) منظومة، ولها شروح كثيرة منها:

أ - «القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز»: لأبي عيد رضوان بن محمد المخللاتي (ت ١٣١٣ هـ)، وهو مطبوع بتحقيق عبد الرازق بن موسى علي.

ب - «بشير اليسر شرح ناظمة الزهر»: لعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، وللقاضي عناية كبيرة بكتب الإمام الشاطبي.

٣ - «أقوى العدد في معرفة العدد»: لأبي الحسن السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، جعله ضمن كتابه: «جمال القراء وكمال الإقراء».

٤ - «المدد في معرفة العدد»: لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ).

(١) انظر: البدور الزاهرة، (ص ٣٣٧).

٥ - «أرجوزة في علم الفواصل»: لمحمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣ هـ) ولها شرح اسمه: «المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز» لعبد الرازق بن علي بن إبراهيم بن موسى.

٦ - «الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن» منظومة لعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ) وشرحها الناظم باسم: «نفائس البيان». وشرحها عبد الرازق بن علي بن إبراهيم بن موسى باسم: «مرشد الخلان إلى معرفة عدّ آي القرآن».

٧ - «الفاصلة في القرآن» لمحمد الحسناوي، وهو كتاب مختلف في منهجه عن الكتب السابقة، حيث بحث في: أركان الفاصلة، وأبنيته، وجمالها، وإيقاعها، وفي علاقة الفاصلة بالمقطع وبالسورة وأنواع الفواصل وختم بعضها بأسماء الله الحسنى ودلالات ذلك^(١).

سابعا: علم تراجم القراء (طبقات القراء):

وهو العلم الذي يعتني بالترجمة لمشاهير القراء، وبيان نبذة عن الحياة الشخصية لكل قارئ منهم من حيث سنة ولادته، ووفاته، ورحلاته في

(١) انظر: المنهاج في الحكم على القراءات (١/ ٨)، ومقدمات في علم القراءات، لمحمد مفلح (١/ ١٩٥).

طلب العلم، ونشأته العلمية، ونشاطاته العلمية في التأليف والتدريس، وذكر أهم المواقف المؤثرة في حياة كل قارئ منهم.

ومن أحسن وأبرز المؤلفات في تراجم القراء على سبيل الأفراد:

(١) - كتاب: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»: للإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وعني بالقراءات من صغره، وتميز في دراسة القراءات وبرع فيها براعة جعلت شيخه يتنازل له عن حلقة بالجامع الأموي، فكان هذا أول منصب علمي يتولاه الذهبي، وأصبح إماماً في القراءات، فألف كتابه «التلوينات في علم القراءات» وكتابه هذا «معرفة القراء»، واشتغل بالحديث وأسماء الرجال في آخر حياته توفي بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق.^(١)

وكتاب «معرفة القراء» رتب مؤلفه على الطبقات، فجعله في ثماني عشرة طبقة حسب اللقيا بين القراء الكبار، بدءاً بالصحابة وانتهاءً بعصره، ولم يعتن بتفصيل أخبار المترجمين في هذا الكتاب مما ليس له علاقة بفن القراءة، وإنما اقتصر على إبراز المهم المتعلق بهذا الأمر ففصل فيه، وأبان عن دقائقه ونكته.

(١) انظر: غاية النهاية (٢/ ٧١)، والأعلام (٥/ ٢٢٦).

(٢) - وكتاب «غاية النهاية في طبقات القراء»: للإمام المحقق شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، اختصر فيه كتابه طبقات القراء الكبير الذي سماه: «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات» وجمع في كتابه هذا - «غاية النهاية» - جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني، وأبي عبد الله الذهبي وزاد عليهما نحو الضعف.

وقد رمز في كتابه رموزاً يقصد بها ذكر الكتب التي أوردت ذلك؛ فإن كان في كتابه «النشر» رمز له بـ (ن)، وإن كان في كتاب «التيسير» للإمام أبي عمرو الداني (ت)، وكتاب «جامع البيان» للداني أيضاً (ج)، وكتاب «الكامل» للإمام القاسم بن يوسف الهذلي (ك)، وكتاب «المبهبج» للإمام سبط الخياط (مب)، وكتاب «المستنير» للإمام أبي الطاهر البغدادي (س)، وكتاب «الكفاية الكبرى» للإمام أبي العز القلانسي (ف)، وكتاب «الغاية» لأبي العلاء الهمداني (غا)، ولهؤلاء الجماعة (ع)،^(١) ويذكر في الترجمة الاسم الكامل وشيء من علمه وفضله، ثم

(١) وقد أورد المصنف في أثناء كتابه حرف (الضاد) المعجمة، ولم يذكر المصنف في مقدمته دلالة هذا الرمز، ولكن بالبحث في الوارد منه في التراجم اتضح أنه لكتاب «الروضة في القراءات الإحدى عشرة» لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي (ت ٤٣٨هـ). انظر: مقدمة الكتاب بتحقيق جمال الدين / ومجدي السيد ط. دار الصحابة للتراث (ص ١٣).

يذكر عمن أخذ من الشيوخ، ثم يذكر تلامذة المترجم له، ثم يختم بتاريخ وفاته، ويتوسع في الترجمة أحياناً، ويقتصر أحياناً بذكر الاسم ومن روي عنه في سطر واحد، وقد ترجم لما يقرب من أربعة آلاف قارئ، فهو بحق كتاب قيم ضخم^(١).

ويجدر بقاصد هذا العلم أن يعرف طرفاً من سيرة هؤلاء الأعلام الكبار الذين اتفق العلماء على اختيارهم من بين مئات بل ألوف القراء؛ لأن كلاً منهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان، إضافة إلى اشتهارهم بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، وإجماع أهل عصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، والثقة فيما قرءوا ورووا، ولم تخرج قراءاتهم عن خط المصحف، وانتهى علم القراءات إلى الأئمة القراء العشرة ورواتهم، ونتحفك هنا بنبذة قصيرة عن كل واحد منهم باختصار وإيجاز:

(١) - ابن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي، أبو عمران الشامي المقرئ، إمام أهل الشام في القراءة، والذي انتهت

(١) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٣).

إليه مشيخة الإقراء بها، وهو أحد القراء السبعة، توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة.^(١)

أشهر الرواة عنه:

هشام: هو هشام بن عمار بن نصير، أبو الوليد السلمي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، وأحد راويي ابن عامر، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، حدث عنه: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب، وهما من شيوخه، والبخاري في صحيحه، وأبو داود، والنسائي، وخلق لا يحصون، قال البخاري وغيره: مات في آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين.^(٢)

وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو الدمشقي المقرئ، أحد راويي ابن عامر، روى عنه: أبو داود وابن ماجه في سننهما، قال الذهبي عليه **رحمه الله**: كان ابن ذكوان أقرأ من هشام بكثير، وكان هشام أوسع علمًا من ابن ذكوان بكثير، وقيل: إن هشامًا كان الخطيب، وكان ابن ذكوان يؤم الناس في الصلوات أو لعله كان نائب

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٤٤٩/٧)، ومعرفة القراء (٨٢/١)، وسير أعلام النبلاء

(٥/٢٩٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٢٣).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/١٩٥)، وغاية النهاية (٢/٣٥٤).

هشام، توفي ابن ذكوان يوم الاثنين من شوال سنة اثنتين وأربعين ومائتين.^(١)

وفي ابن عامر ومراويه يقول الإمام القاسم بن فيره^(٢) صاحب الشاطبية:-

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا
هَشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ انْتِسَابُهُ لِذِكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

(٢) - ابن كثير المكي: هو عبد الله بن كثير بن عمرو الداري، أبو معبد المكي، من التابعين، كان إمام المكيين في القراءة، وهو أحد الأئمة السبعة، قرأ على عبد الله بن السائب، وعلى مجاهد، وتصدر للإقراء، وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن، قال جرير بن حازم: رأيت عبد الله ابن كثير، فصيحًا بالقرآن، توفي سنة عشرين ومائة من الهجرة.^(٣)

أشهر الرواة عنه:

البزي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم، أبو الحسن البزي المكي المقرئ، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ١٩٨)، وغاية النهاية (١/ ٤٠٤).

(٢) بكسر الفاء، بعدها ياء مثناة تحتية ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة، بعدها هاء؛ ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد.

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٧)، وغاية النهاية (١/ ٤٤٤).

ومائة، أذن في المسجد الحرام أربعين سنة، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، توفي سنة خمسين ومائتين.^(١)

وقنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو عمر المكي، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وجود القراءة وأتقنها، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين.^(٢)

وفي ابن كثير وراويه يقول صاحب الشاطبية:

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَثُرَ الْقَوْمُ مُعْتَلًا
رَوَى أَحْمَدُ الْبَزِّيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبَلًا

(٣) - عاصم الكوفي: هو عاصم بن بهدلة أبي النجود، أبو بكر الكوفي الإمام المقرئ، شيخ القراء بالكوفة، وأحد السبعة، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وهو معدود من التابعين، ولما هلك أبو عبد

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ١٧٣)، وغاية النهاية (١/ ١١٩).

(٢) انظر: معرفة القراء (١/ ٢٣٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٦٥).

الرحمن، جلس عاصم يقرئ الناس، وكان عاصم أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي عاصم في آخر سنة سبع وعشرين ومائة.^(١)

أشهر الرواة عنه:

حفص: هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الأسدي الكوفي القارئ، والقاضي بالكوفة، كان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر ابن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ بها على عاصم، وهو في القراءة ثقة ثبت ضابط، قرأ على عاصم بن أبي النجود وكان ابن امرأته، وكان أعلم الناس بقراءة عاصم، أقرأ الناس دهرًا، وكان القراءة التي أخذها عن عاصم، ترتفع إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، مات سنة ثمانين ومائة.^(٢)

شعبة: هو أبو بكر بن عياش بن سالم الكوفي الإمام، أحد الأعلام اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحابها شعبة، ولد سنة خمس وتسعين، قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرات عمّر طويلاً، ولكنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين، وكان إمامًا كبيرًا عالمًا عاملاً، كثير العلم،

(١) انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦)، غاية النهاية (١/ ٣٤٦).

(٢) انظر: ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ١١)، وغاية النهاية (١/ ٢٥٤).

وكان من أئمة السنة، قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش.

ومن أقواله: الدخول في العلم سهل، لكن الخروج منه إلى الله شديد، توفي رحمه الله في جمادي الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة.^(١)

وفي عاصم وراويه يقول صاحب الشاطبية:

وَبِالْكُوفَةِ الْغَرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًّا وَقَرْنُفَلًا
فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا
وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَا وَحَفْصٌ وَبِالْإِثْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا

(٤) - أبو عمرو بن العلاء البصري:^(٢) هو زبَّان بن العلاء بن عمَّار النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة.

أشهر الرواة عنه: يحيى بن المبارك اليزيدي وعنه أخذ:

حفص الدوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر الدوري النحوي، والدوري نسبة إلى الدور، موضع ببغداد.

والسوسي: هو صالح بن زياد بن عبد الله، أبو شعيب السوسي، مقرئ ضابط محرر ثقة.

(١) انظر ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ١٣٤)، وغاية النهاية (١/ ١٨٣).

(٢) ستأتي ترجمته، وترجمة راوييه، وهو صاحب القراءة المقصودة في هذا الرسالة.

وفي أبي عمرو ورواويه يقول صاحب الشاطبية:

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَا
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيْبَهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ الشُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

(٥) - حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل الإمام، أبو عُمارة الكوفي التميمي الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، أدرك الصحابة بالسن لا بالأخذ، ولعله رأى بعضهم كأنس، وابن أبي أوفى، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش، ومحمد بن أبي ليلي، ومنصور، وغيرهم، وتصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كثير، وكان إماماً حجة، قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث بصيراً بالفرائض والعربية، عابداً خاشعاً قانتاً لله، قال أبو حنيفة لحمزة: شيئان غلبتنا عليهما، لسنا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض، وقال يحيى ابن معين: سمعت محمد ابن فضيل يقول: ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة، وقال سفيان الثوري: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض. مات رحمه الله سنة ست وخمسين ومائة.^(١)

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١١)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٩٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٥٤).

أشهر الرواة عنه :

خلف: هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البزار، أبو محمد الأسدي البغدادي، أحد القراء العشرة^(١)، ولد سنة خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ بطلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة، وكان ثقة، كبيراً، زاهداً، عابداً، عالماً، وثقه ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: كان عابداً فاضلاً، حدث عنه مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه، وأحمد بن حنبل، وعدد كثير، توفي في جمادي الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين.^(٢)

خلاد: هو خلاد بن خالد الشيباني الكوفي، أبو عيسى، ولد سنة ثلاثين ومائة، وأخذ القراءة عن سليم بن عيسى، عن حمزة، وكان أضبط أصحابه وأجلهم، وكان تقياً، عارفاً، محققاً، مجوداً، ضابطاً، متقناً، وكان إماماً في القراءة، توفي سنة عشرين ومائتين.^(٣)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية:

(١) روى عن الإمام حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة اشتهر بها.

(٢) انظر: الطبقات لابن سعد (٧/ ٣٠٤)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٥٧)، وغاية النهاية (٢٧٢/ ١).

(٣) انظر: النشر لابن الجزري (١/ ١٦٥)، والأعلام (٢/ ٣٥٦).

وَحَمْزُهُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا
رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُثَقِّنًا وَمُحَصِّلًا

(٦) - نافع المدني: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو زُوَيْم الليثي، ويقال أبو الحسن الإمام حبر القرآن، أصله من أصبهان، ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بضع وسبعين، وجود كتاب الله على جماعة من التابعين، وهو القائل: قرأت على سبعين من التابعين، كان أسود البشرة شديد السواد، قال الليث بن سعد^(١) رحمه الله: حجبت سنة ثلاث عشرة ومائة، وإمام الناس في القراءة بالمدينة نافع بن أبي نعيم. وقال الإمام مالك: نافع إمام الناس في القراءة، وقال أيضًا: قراءة نافع سنة. توفي رحمه الله تسع وستين ومائة، قبل الإمام مالك بعشر سنين^(٢).

أشهر الرواة عنه:

ورش: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله، أبو سعيد المصري المقرئ، وورش لقب له لقبه شيخه نافع به لشدة بياضه، قرأ القرآن وجوده على

(١) وهو أول من تتلمذ على نافع، وكان إمام مصر في زمانه في القراءة، والفقه، والحديث والعربية. انظر: غاية النهاية : (٢ / ٣٤).

(٢) انظر: معرفة القراء (١ / ١٠٧)، وطبقات القراء (٢ / ٣٣٠).

نافع عدة ختمات، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة.^(١)

وقالون: هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، وقالون لقب له، لقبه نافع لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها: جيد، ولم يزل يقرأ على نافع حتى مهرَ وحذقَ، قرأ على نافع فأكثر سئل: كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة إلا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة، وتفرغ لإقراء القرآن والعربية، وطال عمره وشاع صيته، توفي سنة عشرين ومائتين، وله نيف وثمانون سنة.^(٢)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرِّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأَثَّلَا

(٧) - الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكوفي المقرئ النحوي، أحد الأعلام، وأحد القراء السبعة، ولد في حدود سنة عشرين ومائة، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء، وسمع من جعفر

(١) انظر: معرفة القراء (١/١٥٢)، وطبقات القراء (١/٥٠٢).

(٢) انظر: معرفة القراء (١/١٥٦)، وطبقات القراء (١/٦١٥)، وسير أعلام النبلاء

(١٠/٣٢٦).

الصادق، والأعمش، وجماعة، وقرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات، ورحل إلى البصرة، فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد، حتى قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي^(١).

أشهر الرواة عنه:

الليث: هو أبو الحارث الليث بن خالد المروزي البغدادي، من أجل أصحاب الكسائي، كان ثقة حاذقاً، ضابطاً للقراءة، محققاً لها، توفي سنة أربعين ومائتين^(٢).

الدوري: هو حفص بن عمر الدوري، روى عن الكسائي، وعن أبي عمرو بن العلاء البصري، مقرئ حاذق متقن.

وفي الكسائي ومراويه يقول صاحب الشاطبية:

وَأَمَّا عَلِيُّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبًا
رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضَا وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا
(٨) - أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع، الإمام المدني المخزومي ،
أحد القراء العشرة، تابعي جليل مشهور كبير القدر، عرض القرآن على

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٢٣١)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٥).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٣)، وتاريخ القراء العشرة (ص ٣٦).

مولاه عبد الله بن عياش وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة وروى عنهم، قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة فسمى القارئ بذلك، وكان ثقة قليل الحديث، توفي سنة ثلاثين ومائة.^(١)

أشهر الرواة عنه:

ابن وردان: هو عيسى بن وردان المدني، أبو الحارث الحذاء، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر، عرض القرآن على أبي جعفر، وشيبة، ثم عرض على نافع، قال الداني: هو من جلة أصحاب نافع وقدمائهم، وقد شاركه في الإسناد، وهو مقرئ حاذق، وراوٍ محقق ضابط، توفي في حدود الستين ومائة.^(٢)

ابن جَمَّاز: هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جَمَّاز، أبو الربيع الزهري المدني، روى القراءة عرضاً على أبي جعفر، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، وهو مقرئ جليل، ضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع، وأبي جعفر، توفي بعد سنة سبعين ومائة.^(٣)

وفي أبي جعفر وراويه يقول الإمام ابن الجوزي في طيبة النشر:

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ٧٢)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٣).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٥٩)، والأعلام (٩/ ٢٤١)، والنشر (١/ ١٧٨).

(٣) انظر: النشر (١/ ١٧٩)، وتاريخ القراء العشرة (ص ٣٩).

ثُمَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَبْرُ الرَّضَى *** فَعَنْهُ عَيْسَى وَابْنُ جَمَّازٍ مَضَى

(٩) - يعقوب الحضرمي: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها، كان إمامًا كبيرًا ثقة عالمًا صالحًا، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد الإمام أبي عمرو بن العلاء.

قال الإمام أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن ولحديث الفقهاء، توفي سنة خمس ومائتين، وله ثمانون سنة.^(١)

أشهر الرواة عنه:

رئيس: هو محمد بن المتوكل، أبو عبد الله البصري، مقرئ حاذق، وإمام في القراءة ماهر، مشهور بالضبط والإتقان، توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين.^(٢)

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٣٠٤/٧)، ومعرفة القراء (١٥٧/١)، وغاية النهاية (٣٨٦/٢).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١٧٧/١)، والنشر في القراءات العشر (١٨٦/١).

وَرَوْح: هو رَوْح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي البصري النحوي، كان من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم، توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.^(١)

وفي يعقوب ومراويه يقول الإمام ابن الجزمري في طيبة النشر:

تَاسِعُهُمْ يَعْقُوبٌ وَهُوَ الْحَضْرَمِيُّ *** لَهُ رُوَيْسٌ ثُمَّ رَوْحٌ يَنْتَمِي

(١٠) - خلف العاشر: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي، الذي تقدمت ترجمته باعتباره راوياً عن حمزة، وقد اختار لنفسه قراءة اشتهر بها.

أشهر الرواة عنه:

إسحاق: هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان المروزي، ثم البغدادي، أبو يعقوب الورّاق، وهو الراوي الأول عن خلف في اختياره، قرأ على خلف اختياره، وقام به بعده، وكان قيماً بالقراءة ثقة فيها، ضابطاً لها، وإن كان لا يعرف من القراءات إلا اختيار خلف، توفي سنة ست وثمانين ومائتين.^(٢)

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١ / ١٧٥)، والنشر (١ / ١٨٧).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (١ / ١٩١).

وإدريس: هو إدريس بن عبد الكريم الحداد، أبو الحسن البغدادي، قرأ على خلف البزار روايته واختياره، وهو إمام متقن ثقة، سئل عنه الدارقطني فقال: هو ثقة، وفوق الثقة بدرجة، توفي سنة اثنتين وتسعين، عن ثلاث وتسعين سنة.^(١)

وفي خلف العاشر ومراويه يقول الإمام ابن الجزري في طيبة النشر:

وَالْعَاشِرُ الْبَزَارِيُّ وَهُوَ خَلْفٌ *** إِسْحَاقُ مَعَ إِدْرِيسَ عَنْهُ يُعْرَفُ

فقراءة هؤلاء الأئمة مقبولة وأجمعت الأمة على تلقيها، وردوا ما سواها وحكم عليها بالشذوذ.

من أشهر القراءات الشاذة أربعة^(٢):

(١) - **قراءة الإمام ابن مَحْيَصِن:** هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن مَحْيَصِن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ثقة، ضابط، وقراءته شاذة منقولة في كتاب «المبهبج» للإمام أبي محمد وفي غير ما

(١) انظر: تحبير التيسير (١١٣)، وغاية النهاية (٢/ ٢٣٤)، والنشر (١/ ١٦٦).

(٢) الشاذ مأخوذ من قولهم: شذ الرجل يَشْذُ وَيَشْذُ شذوذاً، إذا انفرد عن القوم واعتزل عن جماعتهم، وكفى بهذه التسمية تنبيهاً على انفرد الشاذ وخروجه عما عليه والجمهور، والذي لم تزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدثين وأئمة العربية توقير القرآن واجتناب الشاذ واتباع القراءة المشهورة ولزوم الطرق المعروفة في الصلاة وغيرها. انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/ ١٧٩).

مصنف، وهو في الحديث ثقة احتج به مسلم وغيره. توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.^(١)

(٢) - **قراءة يحيى اليزيدي:** هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي اليزيدي.^(٢)

(٣) - **قراءة الحسن البصري:** هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري، إمام زمانه علمًا وعملاً، قرأ على: حطان بن عبد الله الرقاشي، عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي بن كعب، وزيد وعمر، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وسلام بن سليمان الطويل، ويونس بن عبيد، وعاصم الجحدري، توفي سنة عشر ومائة.^(٣)

(٤) - **قراءة الأعمش:** هو سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي الكوفي، رأي أنس بن مالك يصلي، وروى عن ابن أبي أوفى، وأبي وائل، وزيد بن وهب، ومجاهد، وسعيد بن جبير وغيرهم، كان أقرأ الناس لكتاب الله، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، وكان يلقب بالمصحف،

(١) انظر: كتاب السبعة (ص ٦٥)، معرفة القراء (١/ ٢٢١)، غاية النهاية (٢/ ١٦٧).

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٢٦٦)، وتهذيب الكمال (٦/ ٩٥)، وسير أعلام النبلاء

(٤/ ٥٦٣)، وغاية النهاية (١/ ٢٣٥).

وقراءة الأعمش منقولة في «كامل» للهذلي، وفي «المبهج» لأبي محمد سبط الخياط، معدودة في الشاذ عند الجمهور؛ لأنها لم تتواتر عنه، توفي في ربيع الأول، سنة ثمان وأربعين ومائة، عن سبع وثمانين سنة.^(١)

ومما ينبغي أن يعلم أن رواية القراءات الشاذة ينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: الذين رووا القراءات الشاذة بصورة عامة، وهم كثير حتى روي عن بعض الأئمة العشرة رواية بعض القراءات الشاذة، ومنهم بعض الصحابة كابن مسعود (ت ٣٢ هـ)، ومسروق بن الأجدع بن مالك (ت ٦٢ هـ)، وعبد الله بن الزبير (ت ٧٣ هـ) رضي الله عنهم، ومن التابعين: كنصر بن عاصم الليثي البصري (ت ٩٩ هـ)، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣ هـ)، وأبان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥ هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥ هـ)، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ)، وقتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي (ت ١١٧ هـ)، وغيرهم.

القسم الثاني: وهم أشهر أصحاب القراءات الشاذة، وهم هؤلاء الأربعة الذين سبق ذكرهم، وجمعهم بعض العلماء كالباقبي في «إيضاح الرموز

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦)، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٢١٤/١)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٣١٥/١).

ومفتاح الكنوز»، والدمياطي في «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»^(١).

وأن يعلم أيضاً: أن القراءات الشاذة أنواع؛

النوع الأول: ما ورد آحاداً وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف أو خالف قواعد العربية أو لم يشتهر الاشتهار الذي اشترطه مكّي بن أبي طالب القيسي وابن الجزري رحمهما الله تعالى، وغيرهما من أئمة الشأن.

ومثال هذا النوع: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: «متكئين على رفارف خضر، وعباقرى حسان».

وأخرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قرأ: «فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين»، وغيرها من الأمثلة.

النوع الثاني: ما لم يصح إسناده، ومن ذلك قراءة «ملك يوم الدين» بصيغة الماضي، ونصب «يوم»، و «إياك يعبد» ببنائه للمفعول.

النوع الثالث: وهو الموضوع المختلف.

(١) انظر: القراءات، أحكامها ومصدرها، لشعبان محمد إسماعيل، (ص ١٢٨).

النوع الرابع: القراءات التفسيرية، وهي التي سقت على سبيل التفسير وهو يشبه من أنواع الحديث المدرج^(١)، مثل قراءة سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم»، وقراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج»، وغيرها، وقد كانوا يدخلون هذا النوع في التفسير؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهم الذين حضروا التنزيل وهم أولى الناس بتأويله.^(٢)

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله: «المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها كقراءة عائشة، وحفصة رضي الله عنهما: «والصلاة الوسطى، صلاة العصر»، وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فاقطعوا أيمانهم»، وقراءة جابر رضي الله عنه: «فإن الله من بعد إكراهن لهن غفور رحيم»، فهذه الحروف، وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير

(١) المدرج عند المحدثين: أن تزداد لفظة في متن الحديث، أو سنده من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، وهو محرم إذا كان المدرج متعمدا إلا أن يكون على سبيل التفسير والتوضيح فلا بأس به، والأولى أن ينص الراوي على الكلمات التي أدرجها. انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، (ص ٦٩ - ٧٣).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١ / ١٦٨)، والإبانة عن معاني القراءات (ص ٨٥ - ٨٩)، ونشر البنود على مراقبي السعود (١ / ٨٣).

فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل»^(١).

وقد اتفق القراء جميعاً بعد ذلك: على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ، أي: غير متواتر، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به.

حكم القراءات الشاذة:

القراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولذلك لا تجوز قراءتها في الصلاة وفي خارجها، ولكن يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب.

قال شيخ المالكية رحمه الله: «لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها، عالماً كان بالعربية أو جاهلاً، وإذا قرأ بها قارئ فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به وأمر بتركها، وإن كان عالماً أدب بشرطه، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك».

وقال الإمام النووي رحمه الله: «نقل الإمام أبو عمر بن عبد البر الحافظ إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يصلّي خلف

(١) نقلاً عن: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦٨).

من يقرأ بها، قال العلماء: من قرأ بالشاذ إن كان جاهلاً به أو بتحريمه عرّف بذلك، فإن عاد إليه أو كان عالماً به عزّر تعزيراً بليغاً إلى أن ينتهي عن ذلك، ويجب على كلّ متمكّن من الإنكار عليه ومنعه الإنكار والمنع»^(١).

للقراءات الشاذة مصنفات خاصة بها، ومن أهمها:

- ١ - الشواذ في القراءات: لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ولابن جني توجيه القراءات التي فيه بكتابه: المحتسب.
- ٢ - البديع في القراءات، ومختصره، وقد نشر المختصر بعنوان: مختصر في شواذ القرآن، كلاهما لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ).
- ٣ - التعريف بالقراءات الشواذ لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ).
- ٤ - نهاية البررة فيما زاد على العشرة لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ).

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع، (ص ١٨)، التبيان (ص: ٤٨ - ٤٩)، وانظر في حكم القراءات الشاذة: التمهيد لابن عبد البر (٨ / ٢٩٣)، وفتاوى ابن الصلاح (١ / ٢٣١ - ٢٣٣)، والمرشد الوجيز (ص ١٨٣ وما بعدها)، ومنجد المقرئين (ص ٨٢ وما بعدها)، ومجموع الفتاوى (١٣ / ٣٨٩ وما بعدها)، وهو المفهوم من قول الفقهاء والأصوليين، وانظر مثلاً: ابن عابدين، رد المحتار (: ٤٨٦)، وابن السبكي، جمع الجوامع، ومعه حاشية العطار عليه (١ : ٢٩٩).

- ٥ - الفوائد المعتمدة في القراءات الأربعة الزائدة على العشرة، منظومة، وشرحها: موارد البررة كلاهما للمتولي (ت ١٣١٣ هـ).
- ٧ - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ).

طريقة معرفة القراءة الشاذة:

يمكن لطالب العلم أن يتعرف على القراءات الشاذة عن طريق مراجعة الكتب الصحيحة المؤلفة في القراءات السبع أو العشر المتواترة، فإن ما سواهما شاذ، أو مراجعة الكتب المتخصصة في البحث في القراءات الشاذة أو مراجعة كتب التفسير التي تعني ببيان القراءات إجمالاً كتفسير الطبري والزمخشري وأبي حيان الأندلسي، وأخيراً مراجعة أئمة القراءة المعروفين الضابطين المتقنين.^(١)

(١) انظر: القراءات أحكامها، ومصدرها، (ص ١٠٥) للدكتور شعبان بن محمد بن إسماعيل.

المقدمة الرابعة : في ذكر أسئلة وأجوبة حول القراءات :

السؤال الأول : حول القراءات المنسوبة إلى الأئمة أو القراء السبعة، وصلتها
بحديث : أنزل القرآن على سبعة أحرف :

فإن سأل سائل، فقال : هل القراءات التي يقرأ بها الناس اليوم، وتنسب إلى
الأئمة السبعة، كنافع، وعاصم، وأبي عمرو، وشبههم^(١) هي السبعة، التي
أباح النبي ﷺ القراءة بها، وقال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقراءوا
بما شئتم » ؟ أو هي بعضها ؟ أو هي واحدة ؟ .

فالجواب عن ذلك : إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم،
وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل
بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان بن عفان
الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف
خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيئاً منها عن خط
المصاحب التي نسخها عثمان رضي الله عنه وبعث بها إلى الأمصار^(٢)، وجمع
المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك

(١) أي : من القراء السبعة : حمزة، والكسائي، وابن كثير، وابن عامر، وقد سبق ذكرهم.

(٢) مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشام.

زهراء^(١) اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت.^(٢)

السؤال الثاني: حول مصطلح قرأ فلان بالأحرف السبعة:

فإن سأل سائل فقال: ما معنى: قرأ فلان بالأحرف السبعة، أو بحرف فلان؟

فالجواب: قول الناس: قرأ فلان بالأحرف السبعة، فمعناه أن قراءة كل إمام تسمى حرفاً، كما يقال: قرأ بحرف نافع، وبحرف أبي وبحرف ابن مسعود، وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفاً، فهي أكثر من سبعمائة حرف لو عددنا الأئمة، الذين نقلت عنهم القراءة من الصحابة فمن بعدهم، فليس المراد بقولك: قرأ فلان بالأحرف السبعة، أو بحرف فلان هي التي نص عليها رسول الله ﷺ هذا شيء لم يتأوله أحد، ولا تعاطاه أحد، ولا يقدر على ذلك.^(٣)

(١) أي: قدر اثني عشر ألفاً.

(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٣٢).

(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٤١).

السؤال الثالث: سبب اختلاف القراءة فيما يحتمله خط المصحف:

فإن سأل سائل فقال: ما السبب الذي أوجب أن تختلف القراءة، فيما يحتمله خط المصحف، فقرأوا بألفاظ مختلفة في السمع والمعنى واحد، نحو: «جذوة وجذوة، وجذوة»^(١)، وقرأوا بألفاظ مختلفة في السمع وفي المعنى نحو: «يُسِيرُكُمْ، وَيَنْشُرُكُمْ»^(٢)، وكل ذلك لا يخالف الخط في رأي العين؟

فالجواب عن ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقراءوا بما شئتم»^(٣)، فكان كل واحد منهم يقرأ كما علم، وإن خالف قراءة صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم: «اقرأوا كما علمتم»،

(١) في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيْ ءَاتِيْكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ اَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُوْنَ﴾ [القصص: ٢٩]، قرأ عاصم: **جذوة** بفتح الجيم، وقرأ حمزة وخلف بضمها **جذوة**، والباقون بكسرها **جذوة**، وهي لغات ثلاث في الفاء كالرشوة والربوة. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص ٤٣٢).

(٢) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، قرأ ابن عامر، وأبو جعفر **يَنْشُرُكُمْ** ضد الطي، أي: يفرقكم. وقرأ الباقر، **يُسَيِّرُكُمْ**، أي: يحملكم على السير ويمكنكم منه. انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر (ص ٣١١).

(٣) تقدم قريباً.

وحديث عمر مع هشام بن حكيم مشهور، إذ تخاصم معه إلى النبي ﷺ في قراءة سمعه يقرؤها، فأنكرها عمر عليه، وقاده إلى النبي ﷺ ملبيًا بردائه^(١)، فاستقرأ النبي ﷺ كل واحد منها، فقال له: «أصبت»، ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراءوا بما شئتم»، فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحد على أحد قراءته، وكان النبي ﷺ قد وجه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين، ولما مات النبي ﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار؛ ليعلموا الناس القرآن والدين؛ فعلم كل واحد منهم أهل مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم، فلما كتب عثمان المصاحف، وجهها إلى الأمصار^(٢)، وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها، مما يخالف خط

(١) أي: جمع ثيابه عند نحره ثم جره مخاصمًا له؛ لئلا يتفلت مني.

(٢) البصرة، والكوفة، ومكة، والشام، واليمن، والبحرين وأمسك لنفسه مصحفا الذي

يقال له الإمام. انظر النشر في القراءات العشر: (ص ٨).

المصحف: فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف لخط، ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر، فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك، فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، لم يخرج واحد منهم عن خط المصحف فيما نقل، كما لم يخرج واحد من أهل الأمصار عن خط المصحف، الذي وجه إليهم، **فلهذه العلة اختلفت رواية القراء فيما نقلوا**، واختلفت أيضًا قراءة من نقلوا عنه لذلك، واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء، أن يأخذ مما قرأ ويترك، فقد قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة، فهذا سبب الاختلاف الذي سألت عنه.^(١)

السؤال الرابع: في معرفة القراءات المقبولة والمردودة:

فإن سأل سائل فقال: فما الذي يقبل من القراءات الآن، فيقرأ به؟ وما الذي لا يقبل، ولا يقرأ به؟ وما الذي يقبل، ولا يقرأ به؟

فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم: يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي:

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٤٩).

(١) - أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ.

(٢) - ويكون وجهه في العربية، التي نزل بها القرآن شائعاً.

(٣) - ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحدته.^(١)

(١) فهذه ثلاثة أركان للقراءة المقبولة، والتي يصح أن يقرأ بها:

(١) - موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية ولو ضعيفاً. (٢) - موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً. (٣) - صحة السند.

وإلى هذه الأركان أشار الإمام ابن الجزري في طيبة النشر في البيت رقم (١٤ - ١٦) بقوله:

فَكُلُّ مَا وَاَفَقَ وَجْهَ نَحْوٍ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادُهُ هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ شُدُودَهُ لَوْ أَنَّه فِي السَّبْعَةِ

وزاد بعضهم التواتر: وهذا الركن اختلف فيه العلماء - قديماً وحديثاً - اختلافاً كبيراً، وأوردوا فيه من الأقوال والآراء والمناقشات ما يطول ذكره هاهنا، وقد بسطت المسألة وذكرت آراء العلماء في كتابي «الفوائد»، قال الإمام الشوكاني رحمه الله: وقد ادعى تواتر كل واحدة من القراءات السبع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وعاصم، وحمزة والكسائي، وابن كثير، وابن عامر دون غيرها، وادعى أيضاً تواتر القراءات العشر، وهي هذه مع قراءة يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، وليس على ذلك أثارة من علم؛ فإن هذه القراءات كل =

= واحدة منها منقولة نقلاً آحادياً، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع، فضلاً عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول، وأهل الفن أخبر بفنهم، والحاصل: أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن، وما اختلفوا فيه؛ فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي قرآن كلها، وإن احتمل بعضها دون بعض؛ فإن صح إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقة للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي الشاذة، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها، وسواء كانت من القراءات السبع أو من غيرها. وأما ما لم يصح إسناده مما لم يحتمله الرسم فليس بقرآن، ولا منزل منزلة أخبار الآحاد. أما انتفاء كونه قرآناً فظاهر، وأما انتفاء تنزيله منزلة أخبار الآحاد، فلعدم صحة إسناده، وإن وافق المعنى العربي والوجه الإعرابي فلا اعتبار بمجرد الموافقة، مع عدم صحة الإسناد. اهـ من إرشاد الفحول (ص ٥٣).

والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري وأبي شامة وغيرهم، وأحسن من تكلم على هذا إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير محمد بن الجزري في أول كتابه النشر، وفي منجد المقرئين (ص ٥٧)، بكلام وتفصيل ممتع قيم، واضعاً للحق في نصابه دافعاً للخطأ وشبهاته، فقرأه واصبر على الإكثار والتطويل فإن المقام دقيق وجليل ﴿وَلَا يُبَيِّنُكَ مِثْلَ خَبِيرٍ﴾. والأصل المعتمد عليه - أي في قبول القراءة - صحة السند في السماع، واستقامة الوجه في العربية، وموافقة الرسم، وأصح القراءات سنداً نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائي. [انظر: الإتيقان في علوم القرآن (١/ ٢١٦)].

والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به؛ لأنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.

قال الإمام الطبري رحمه الله: كل ما صح عندنا من القراءات، أنه علمه رسول الله ﷺ لأئمة من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرأوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف؛ فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه. اهـ^(١)

السؤال الخامس: سبب اشتهاار القراء السبعة بالقراءة دون غيرهم:

فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبت إليهم هذه القراءات السبعة وصاروا أشهر من غيرهم، ممن هو أعلى درجة منهم، وأجل قدرًا؟

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات ص (٥٧).

فالجواب: أن الرواة عن الأئمة من القراء، كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات، التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراء به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفًا إمامًا هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان **أبو عمرو** من أهل البصرة، **وحمزة وعاصم** من أهل الكوفة وسوادها، **والكسائي** من أهل العراق، **وابن كثير** من أهل مكة، **وابن عامر** من أهل الشام، **ونافع** من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان، ولم يترك الناس مع هذا نقل، ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف، ولا القراءة بذلك. وأول من اقتصر على هؤلاء^(١): أبو بكر بن مجاهد، وتابعه على ذلك من أتى بعده. ^(١)

(١) أي: القراء السبعة، وقد ألحقت بهذه السبعة ثلاث قراءات فأصبحت عشر قراءات متواترة اتفق عليها من يعتبر.

السؤال السادس: سبب جعل القراء سبعة:

فإن سأل سائل فقال: لم جعل القراء الذين اختيروا للقراءة سبعة؟ ألا كانوا أكثر أو أقل؟

فالجواب: أنهم جعلوا سبعة لعلتين:

إحداهما: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف، ووجه بها إلى الأمصار، فجعل عدد القراء على عدد المصاحف.

والثانية: أنه جعل عددهم على عدد الحروف، التي نزل بها القرآن، وهي سبعة على أنه لو جعل عددها أكثر أو أقل لم يمنع ذلك أن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى.

وقد ألف ابن جبير المقرئ، كان قبل ابن مجاهد، كتابا في القراءات، وسماه: كتاب الثمانية، وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي.

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٨٣) وسبب عدم إيراد ابن مجاهد لقراءة يعقوب في كتابه رغم أنها كانت القراءة الأغلب على أهل البصرة في زمنه؛ أنه لم يكن لديه إسناد بها، فأورد بدلها قراءة الكسائي الكوفي رغم إيراده قارئين كوفيين هما عاصم وحمزة، ورغم أنها كانت أقل شهرة في الكوفة منهما لتوفر إسنادها لديه.

وهذا باب واسع، وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العريية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين أو مجتمعين. فهذا هو الأصل، الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابن عليه^(١).

السؤال السابع: فائدة تعدد القراءات:

فإن سأل سائل، فقال: ما الذي تفيد قراءة على أكثر من حرف لمن قرأ على أكثر من حرف؟

فالجواب: أن الله عز وجل لم يجعل على عباده حرجاً في دينهم، ولا ضيق عليهم فيما افترض عليهم، وكانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان كل صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغة أخرى إلا بعد تكلف، ومؤونة شديدة، فيسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن بمعان متفقة ومختلفة؛ ليقراً كل قوم على لغتهم، على ما يسهل عليهم من لغة غيرهم، وعلى ما جرت به عادتهم، فقوم جرت عادتهم بالهمز، وقوم بالتخفيف، وقوم بالفتح، وقوم بالإمالة، وكذلك

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ٨٣).

الأعراب واختلافه في لغاتهم، والحركات، واختلافها في لغاتهم، وغير ذلك.

فتفصح كل قوم، وقرءوا على طبعهم ولغتهم ولغة من قرب منهم، وكان في ذلك رفق عظيم بهم، وتيسير كثير لهم^(٨).

ونظير هذا في القرآن، مما رفق الله به عباده، ويسر عليهم نزول الفرائض والأحكام، والأوامر والنواهي لشيء بعد شيء في أكثر من عشرين سنة، فكانوا لذلك أقبل، وهو عليهم أسهل، إذ لو نزل كله مرة واحدة لصعب عليهم واشتد، وللحقهم في ذلك عنت وصعوبة؛ فمن الله عليهم بنزول شيء من الفرائض، فإذا أنسوا بالفرض، وعملوا به، وطال الأمر، وصار عندهم عادة نزل فرض آخر، حتى أكمل الله دينه في يسر على عباده، فنعمة الله لا تحصى.

ونظير ذلك أيضًا في القرآن: أن الله جل ذكره علم أن القرآن لا يجمعه كل إنسان في وقت نزوله، ولا يقف على ما نص فيه جميع العباد، فكرر القصص، والتحذير والتخويف، والتوحيد والإخبار عن البعث والنشر والحجج على جوازه، وغير ذلك في أكثر سور القرآن؛ ليكون من بلغه بعض السور وقف على ذلك أجمع، ومن بلغه البعض الآخر وقف فيه

(٨) انظر: المصدر السابق (ص ٨٠).

على نحو ذلك، ومن بلغه سورة واحدة وقف على أكثر ذلك، فلا يفوت أحداً منهم ما به الحاجة إليه، مما أراد الله إعلامه لخلقه، فكان في التكرير رفق عظيم، وهداية ظاهرة للحق، وذلك بلطف الله لخلقه، وهذا كثير من نعم الله على خلقه، ورفقه بهم، ولو تتبعنا ذلك أوجدت منه عدداً كبيراً.

السؤال الثامن: العلة في كثرة اختلاف المروي عن الأئمة القراء:

فإن سأل سائل، فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هذه الأئمة، وكل واحد منهم قد انفرد بقراءة اختارها مما قرأ به على أئمتهم؟
فالجواب: أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانا في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردده عنه، إذا كان ذلك مما قرءوا به على أئمتهم.

ألا ترى أن نافعا قال: قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته؟ يريد، والله أعلم، مما خالف المصحف؛ فكان مما قرأ عليه بما اتفق فيه اثنان من أئمتهم لم ينكر عليه ذلك، وقد روى عنه أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت.

وهذا قالون ربيبه وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحملين إليه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع وهمز، وتخفيف، وإدغام وشبيهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك؛ لأن ورشا قرأ عليه بما تعلم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره، وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء، وقد روي عن غير نافع أنه كان يرد على أحد ممن يقرأ عليه، إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك اقرأ بذلك^(١)

السؤال التاسع: حكم من يقوم بالتغيير بين القراءات السبعة المتواترة في الصلاة:

فإن سأل سائل، فقال: ما حكم تلاوة سورة في الصلاة في ركعة واحدة؛ فأتلو في آية كلمة برواية، ثم أتلو كلمة في آية بعدها برواية أخرى كلاهما قراءة سبعة؟.

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٨٤)، ومقدمات في علم القراءات (من ص ١٨١ إلى ص

فالجواب: القراءات السبع أو العشر كلها قراءات متواترة ثابتة واردة قرأ بها النبي ﷺ وهذا معلوم وعليه فإنه يجوز القراءة بكل منها. أما الجمع بين قراءتين أو أكثر في الصلاة أو في ركعة واحدة أو في غير الصلاة فقد اختلف فيه كلام أهل العلم على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب من أجازاه مطلقا احتجا بما أن الكل من عند الله سبحانه، **قال ابن العربي في «أحكام القرآن (٦١٣/٢)»: «** إِذَا ثَبَتَتْ الْقِرَاءَاتُ، وَتَقَيَّدَتْ الْحُرُوفُ فَلَيْسَ يَلْزَمُ أَحَدًا أَنْ يَقْرَأَ بِقِرَاءَةِ شَخْصٍ وَاحِدٍ، كَنَافِعٍ مِثْلًا، أَوْ عَاصِمٍ؛ بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ فَيَتْلُو حُرُوفَهَا عَلَى ثَلَاثِ قِرَاءَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ قُرْآنٌ. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤٤٥/٢٢): عندما سُئِلَ : عَنْ رَجُلٍ يُصَلِّي بِقَوْمٍ وَهُوَ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو فَهَلْ إِذَا قَرَأَ لَوَرَشٍ أَوْ لِنَافِعٍ بِاخْتِلَافِ الرَّوَايَاتِ مَعَ حَمْلِهِ قِرَاءَتَهُ لِأَبِي عَمْرٍو يَأْتُمُّ أَوْ تَنْقُصُ صَلَاتُهُ أَوْ تُرَدُّ؟

فَأَجَابَ: يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْضُ الْقُرْآنِ بِحَرْفِ أَبِي عَمْرٍو وَبَعْضُهُ بِحَرْفِ نَافِعٍ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ وَسَوَاءٌ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَوْ دَاخِلَهَا. اهـ.

المذهب الثاني : مذهب من أجاز به بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية غير مرتبط بما قرأه بالأولى **قال الإمام النووي في المجموع شرح المذهب (٣/٣٩٢):** وإذا قرأ بقراءة من السبع استحسب أن يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها غيرها من السبع جاز بشرط أن لا يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالأولى. اهـ

وقال ابن الجوزي في القراءات العشر (١٨ / ١): وَقَالَ الْحَبْرُ الْعَلَّامَةُ أَبُو زَكْرِيَّا النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّبَيَّنِ : وَإِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ بِقِرَاءَةِ شَخْصٍ مِنَ السَّبْعَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَزَالَ عَلَى تِلْكَ الْقِرَاءَةِ مَا دَامَ لِلْكَلامِ ارْتِبَاطٌ، فَإِذَا انْقَضَى ارْتِبَاطُهُ فَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِقِرَاءَةِ آخَرٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَالْأُولَى دَوَامُهُ عَلَى تِلْكَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ. اهـ

وقد مرجح ابن الجوزي - رحمه الله - هذا المذهب حيث قال في النشر في القراءات العشر (١٩/١): وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَالْعُدُولُ بِالتَّوَسُّطِ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، فنقول: إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَرْتِبَةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعٌ تَحْرِيمٌ، كَمَنْ يَقْرَأُ (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أَوْ بِالنَّصْبِ أَخِذًا رَفَعَ آدَمُ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَفَعَ كَلِمَاتٍ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوِ (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ، وَنَحْوِ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ وَشَبَّهَهُ مِمَّا يُرْكَبُ بِمَا لَا

تُجِزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّا نُنْفِرُ فِيهِ
بَيْنَ مَقَامِ الرَّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرَّوَايَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرَّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النُّقْلِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ
مَقْبُولٌ لَا مَنَعَ مِنْهُ وَلَا حَظَرَ، وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ
بِاخْتِلَافِ الرَّوَايَاتِ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّ ذَلِكَ
مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ، إِذْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ
الْمُرْسَلِينَ تَخْفِيفًا عَنِ الْأَيْمَةِ، وَتَهْوِينًا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا
عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ
وَأَنعَكَسَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّخْفِيفِ وَعَادَ بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ. اهـ

المذهب الثالث: وهو مذهب من منع ذلك من أهل العلم ؛ قال ابن
الجزري في النشر في القراءات العشر (١ / ١٨): وَلِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ
تَرْكِيبَ الْقِرَاءَاتِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ وَخَطَأَ الْقَارِئِ بِهَا فِي السُّنَّةِ وَالْفَرَضِ،
قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ جَمَالِ الْقُرَّاءِ :
وَخَلَطُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ خَطَأً. اهـ

ويظهر لي - **والله أعلم** - أن الراجح في هذه المسألة التفريق بين من
يصلي منفردًا فله أن يجمع بين قراءتين أو أكثر في الصلاة بالشرط الذي

ذكره النووي وابن الجزري -رحمهما الله-، وبين من يصلي إمامًا بالناس فحينئذ لا ينبغي له أن يفعل ذلك؛ لأن قراءته في الركعة الواحدة بأكثر من قراءة من شأنه أن يشوش على المصلين ويوقع بينهم الفتنة والخصومة بل إن قراءته بقراءة غير القراءة المعهودة التي اعتادها الناس قد يحدث فتنة وبلبلة، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢٦/٤) السؤال الثالث من الفتوى رقم (٧٣٣٩): هل يجوز قراءة القرآن في الصلاة برواية ورش، علما بأننا تداولنا القراءة برواية حفص عن عاصم؟

فكان الجواب: القراءة برواية ورش عن نافع صحيحة معتبرة في نفسها لدى علماء القراءات، لكن القراءة بها لمن لم يعهدها، بل عهد غيرها - كالقراءة برواية حفص مثلاً - تثير بلبلة في نفوس المأمومين، فتترك القراءة بها لذلك، أما إذا كان القارئ بها في صلاته منفردا فيجوز؛ لعدم المانع. اهـ والله أعلم.^(١)



(١) وتراجع هذه المسألة في كتب القراءات ومن أحسنها النشر في القراءات العشر (١/١٨)، وقد شرعت في تحريرها وترجيح الصواب فيها، ونسأل الله الإعانة والتوفيق.

المقدمة الخامسة : في ذكر آداب معلم القرآن ومتعلمه :

وهي آداب كل معلم علماً شرعياً، أو عالم بعلم من هذه العلوم الشرعية؛ لأن علوم الشرع مشتملة على العلم بالقرآن كلياً أو جزئياً، وهي مستمدة منه وخادمة له، والله سبحانه تعالى لما أنزل القرآن على رسوله ﷺ ليقوم به في العالمين، أرشد فيه ﷺ إلى آداب كثيرة، يجب أن يتحلى بها كل من يقرأ القرآن، وهذا بعض ما يجب أن يتأدب به حامل القرآن، ومعلمه، إذ أن الأدب هو الثمرة، وهو حلقة الوصل بين المعلم والمتعلم، فمتى كانت السلسلة بينهما صحيحة سليمة كان النفوذ خلالها سهلاً ويسيراً ومفيداً وصحيحاً.

وأحسن من تكلم عن آداب معلم القرآن ومتعلمه - من أهل الفن - هو الإمام المحقق ابن الجزري بكلام مائع نفيس، نصه قال **رحمهُ الله** : وأول ما يجب على كل مسلم:

❖ أن يخلص النية لله تعالى في كل عمل يقربه إليه، وأن يقصد به

رضا الله تعالى لا غير قال تعالى: ﴿ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة: ٥] و ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ

الْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، وعلامة صدق المخلصين ما قاله ذو

النون المصري: ثلاث من علامات الإخلاص: استواء المدح

والذم من العامة، ونسيان رؤية الأعمال في الأعمال، واقتضاء ثواب الأعمال في الآخرة.

والذي يلزم المقرئ أن يتخلق به من العلوم قبل أن يُنصب نفسه للاشتغال:

❖ أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، ولا بأس من الزيادة في الفقه بحيث إنه يُرشد طلبته، وغيرهم إذا وقع لهم شيء.

❖ ويعلم من الأصول قدر ما يدفع به شبهة من يطعن في بعض القراءات.

❖ وأن يحصل جانباً من النحو والصرف؛ بحيث إنه يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه، وإلا يخطئ في كثير مما يقع في وقف حمزة، والإمالة، ونحو ذلك من الوقف والابتداء وغيره.

❖ وليحصل طرفاً من اللغة والتفسير، ولا يشترط أن يعلم الناسخ والمنسوخ كما اشترطه الإمام الجعبري.

❖ ويلزمه أيضاً أن يحفظ كتاباً مشتملاً على ما يقرئ به من القراءات أصولاً وفرشاً، وإلا داخله الوهم والغلط في كثير، وإن أقرأ بكتاب وهو غير حافظ له؛ فلا بد أن يكون ذاكرة كيفية تلاوته به حال تلقئه من شيخه مستصحباً ذلك؛ فإن شك في شيء فلا يستنكف أن

يسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب حتى يتحقق بطريق القطع أو غلبة الظن؛ فإن لم - أي: فإن لم يتحقق ذلك - وإلا فلينبه على ذلك بخطه في الإجازة، وأما من نسي أو ترك فلا يعدل إليه إلا لضرورة، ككونه انفرد بسند عال أو طريق لا توجد عند غيره، فعند ذلك والحالة هذه لا يخلو: إما أن يكون القارئ عليه مُستحضرًا ذاكرًا عالمًا بكيفية ما يقرأ أو لا، فإن كان - أي: فإن كان القارئ عالمًا - فسائق جائز وإلا فحرام ممنوع^(١).

(١) هذه المسألة خطيرة جدًا: وهي أن يذهب الطالب المبتدئ الذي لم يتقن القراءة إلى شيخ مُسند - لكنه كبر في السن أو نسي - ليُجيزه في القرآن أو القراءات؛ فهذه الصورة هي التي حرمها أهل العلم؛ لأن الطالب سيحصل على الإجازة بدون وجه حق، وإنما الواجب على المبتدئ أن يبحث عن شيخ يُعلمه ويصبر عليه، فإذا أحكم القراءة، وحفظ الأوجه وضبط الأداء فلا حرج حينئذ أن يبحث عن السند العالي طلبًا لشرف القرب من النبي ﷺ، أما من يريد الإجازة بأي طريقة، ولا يهتم بالضبط، فليس من أهل القراءة ولا من أهل القرآن في قليل ولا كثير، ولا يستحق الإجازة، بل ينصح بأن يتدارك نفسه قبل فوات الأوان فما أعظم حسرته يوم يقوم الناس لرب العالمين كما في صحيح الإمام مسلم وعند ابن خزيمة واللفظ له، عن أبي هريرة رضي الله عنه في شأن الثلاثة الذين تسعربهم النار يوم القيامة... إنما قرأت القرآن ليقال قارئ فقد قيل.. فاحذر وانتبه لنتيك، وتعلم الله وحده لا للشهرة ولا للمال ولا لغير ذلك من الأغراض الزائلة، والأمور الفانية، وإن كنت قد أجزت بغير حق، فتعلم واضبط العلم أولاً، ثم ابدأ في الإقراء، وإلا صرت من الآثمين، وفي الآخرة من الخاسرين، نسأل الله السلامة والعافية.

- ❖ وأن يحذر الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل أو وجه إعراب أو لغة دون رواية، ونقل أبو القاسم الهذلي، عن أبي بكر بن مجاهد أنه قال: لا تغتروا بكل مقرئ إذ الناس على طبقات:
- * **فمنهم** من حفظ الآية والآيتين والسورة والسورتين، ولا علم له غير ذلك، فلا تؤخذ عنه القراءة، ولا تُنقل عنه الرواية، ولا يُقرأ عليه.
- * **ومنهم** من حفظ الروايات، ولم يعلم معانيها ولا استنباطها من لغات العرب، ونحوها فلا تؤخذ عنه؛ لأنه ربّما يُصحّف.
- * **ومنهم** من يعلم العربية، ولا يتبع الأثر والمشايخ في القراءة فلا تنقل عنه الرواية؛ لأنه ربما حسّنت له العربية حرفاً ولم يُقرأ به، والرواية متبعة والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.
- * **ومنهم** من فهم التلاوة وعلم الرواية، وأخذ حظاً من الدراية من النحو واللغة، فتؤخذ منه الرواية ويُقصد للقراءة؛ وليس الشرط أن تجتمع فيه جميع العلوم إذا الشريعة واسعة والعمر قصير، وفنون العلم كثيرة ودواعيه قليلة، والعوائق ملعومة تُشغل كل فريق بما يعنيه.
- قلت: أي: ابن الجزمري رحمه الله:** فحسبك تمسكاً بقول هذا الإمام-ابن مجاهد رحمه الله- في المقرئ الذي يؤخذ عنه ويقصد.
- وشرط المقرئ وصفته:**

❖ أن يكون مع ما ذكرناه حرًا عاقلًا مسلمًا مكلفًا ثقة مأمونًا ضابطًا متنزهًا عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة، أما إذا كان مستورًا وهو أن يكون ظاهر العدالة، ولم تعرف عدالته الباطنة؛ فيحتمل أنه يضره كالشهادة، والظاهر أنه لا يضره؛ لأن العدالة الباطنة تعسر معرفتها على غير الحكام ففي اشتراطها حرج على الطلبة والعوام.

❖ وينبغي للمقرئ أن لا يحرم نفسه من الخلال الحميدة المرضية من الزهد في الدنيا، والتقلل منها، وعدم المبالاة بها وبأهلها، والسخاء، والحلم، والصبر، ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه من غير خروج إلى حد الخلاعة، وملازمة الورع، والخشوع، والسكينة، والوقار، والتواضع، والخضوع، وليجتنب الملابس المكروهة، وغير ذلك مما لا يليق به، وليحذر كل الحذر من الرياء، والحسد، والحققد، والغيبة، واحتقار غيره؛ وإن كان دونه، والعجب وقل من يسلم منه.

❖ وينبغي له أيضًا: أن لا يقصد بذلك توصلاً إلى غرض من أغراض الدنيا من مال، أو رياسة، أو جاهة، أو ثناء عند الناس، أو صرف وجوه الناس إليه، أو نحو ذلك.

❖ وينبغي له إذا أراد التصنيف أن يبدأ بما يعم النفع به، وتكثر الحاجة إليه بعد تصحيح النية، والأولى أن يكون شيئاً لم يسبق إلى مثله، وليحذر ما استطاع، وليحسن الثناء على من يذكره من الأئمة والشيوخ.

وأما القارئ: فتقدم حكمه، وما يجب عليه من الإخلاص وحسن النية ثم يجد في قطع ما يقدر عليه من العلائق والعوائق الشاغلة عن تمام مراده، وليبادر في شبابه، وأوقات عمره إلى التحصيل، ولا يغتر بخدع التسويف؛ فهذه آفة الطالب، وأن لا يستنكف عن أحد وجد عنده فائدة، وليقصد شيخاً كملت أهليته، وظهرت ديانتته؛ جامعاً لتلك الشروط المتقدمة أو أكثرها؛ فإذا دخل عليه فليكن كامل الحال متنظفاً متطهراً متأدباً، وعليه أن ينظر شيخه بعين الاحترام، ويعتقد كمال أهليته، ورجحانه على نظرائه، قال الربيع صاحب الشافعي: ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر إلي هيبة له. فإن وقع منه نقص فليجعل النقص من نفسه بأنه لم يفهم قول الشيخ، كان بعض أهل العلم إذا ذهب لشيخه تصدق بشيء، وقال: اللهم استر عيب معلمي عني، ولا تذهب بركة علمه مني.

❖ وينبغي أن لا يذكر عند شيخه أحدًا من أقرانه، ولا يقول: قال فلان: خلافًا لقولك، وأن يرد غيبة شيخه إن قدر؛ فإن تعذر عليه ردها قام وفارق ذلك المجلس، وإذا قرب من حلقة الشيخ فليسلم على الحاضرين، وليخص الشيخ بالتحية، ولا يتخطى رقاب الناس بل يجلس حيث انتهى به المجلس إلا أن يأذن له الشيخ في التقدم، ولا يقيم أحدًا من مجلسه؛ فإن أثره لم يقبل.

❖ وينبغي أن لا يقرأ على الشيخ في حال شغل قلب الشيخ، وممله، وغمه، وجوعه، وعطشه، ونعاسه، وقلقه، ونحو ذلك مما يشق على الشيخ، أو يمنعه من كمال حضور القلب، وأن يحرص كل الحرص على أن يقرأ على الشيخ أولًا؛ فإنه أفود له وأسهل على الشيخ.

❖ وينبغي أن يفرد القراءات كلها؛ فإن أراد الجمع فلا بد من حفظ كتاب جامع في القراءات، وعليه أن يحفظ كتابًا في الرسم، وليعلم حقيقة التجويد ومخارج الحروف وصفاتها، وما يتعلق بها علمًا وعملاً.

❖ والذي ينبغي أن القارئ لا يقصد بتكراره وجه الرواية فقط، وإنما يقصد التدبر والتفكر وتكثير الأجر، وأن له بكل حرف عشر حسنات.

❖ وينبغي أن لا يقف إلا على وقف أجازته العلماء، ولا يبتدئ إلا بما تظهر به الفائدة، وليكرر الوجه بعد الوجه من الابتداء إلى الوقف، وأما ما أخذ به بعض المتأخرين من أنهم يقرؤون الجمع كلمة كلمة فبدعة، وحشة تخرج القرآن عن مقصوده ومعناه، ولا يحصل منها مراد السامع، والله تعالى أعلم بما على من يتعمد ذلك.

ولا حرج على القارئ أن يبتدئ في حالة الجمع بما شاء من القراءات في تقديم وتأخير إذ المقصود قراءة جميع الأوجه لكن الأسهل أن يقرأ بالترتيب كما رتبته صاحب كتابه.

والأولى أنه إذا وقف على قراءة يبتدئ بها؛ فإنه أقوى في الاستحضار، وأبعد من التركيب وأما ما يتعلق بذلك؛ فمعنى قولنا فيما تقدم: (أن يكون ذاكرًا كيفية تلاوته به...) إلخ، إنما هو المذكور في الكتاب من فرش وأصول ونحوه، مما لا حرج فيه إذ غيره لا ينضبط؛ لأن كل كلمة وصلها أو فصلها على شيخه متى فصل الموصولة أو وصل المفصلة خالفه كما لو ابتداء بهمزة الوصل في نحو: ﴿لِقَاءَنَا أَتَتْ﴾ [يونس: ١٥]

أو وقف على حرف مبدل نحو: ﴿نعمة * رحمة﴾، أو حرف مد نحو: ﴿قَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ونحو: ﴿قَالُوا الْآنَ﴾ [البقرة: ٧١]، و ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [القرة: ٢٦٩]؛ فإن ادعى أحد ضبط كيفية تلاوته على شيخه بذلك، وقال أصل ما وصلت وأفصل ما فصلت، فجوابه: أن سوعدت على ذلك، وتحريت وضبطت؛ فأقرأت به جعلت الجائز واجباً، لكن نقول: النقل على قسمين: مقروء ومروى، **فالأول:** المقروء على معرفة كيفية تلاوته وضبطها، **والثاني:** نحو ما مثلنا به آنفاً فينبغي للمجيز أن يقول: أذنت أو أجزت له أن يقرأ بما قرأه عليّ وما لا حرج فيه، ويقول المجاز في الأول قرأته، وفي الثاني رويته، وأعلى ما يكتب للمجاز الإذن والأهلية لا يكتب إلا لذلك، وذاك ثم كذلك، ويجوز له أن يقول: أجزت له أن يقرئ بكذا عند تأهله لذلك، ولا بد من سماع الأسانيد على الشيخ والأعلى أن يحدث الشيخ بها لفظه، فأما من لم يسمع الأسانيد على شيخه فأسانيده من طريقه منقطعة، وأما ما جرت به العادة من الإشهاد على الشيخ بالإجازة والقراءة فحسن يدفع التهمة، ويسكن القلب، وأمر الشهادة يتعلق بالقارئ يشهد على الشيخ من

يختار، والأحسن أن يشهد أن أقرانه النجباء من القراء المنتهين؛ لأنه أنفع له حال كبره.^(١) اهـ بتصرف
وكلامه نفيس، وقد أفردت رسالة في هذا، وذكرت كلامه هذا كاملاً،
ونقلت عن الإمام مكي ابن أبي طالب، والآجري والنووي من التبيان،
والخطيب البغدادي، وغيرهم من الأعلام.

ونختم هذه المقدمة بكلام مائع قيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، قال رحمه الله
كما في مجموع الفتاوى (٥٠/١٦): «... وَإِذَا سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
وَعُلُومِهِمْ عَرَضَهُ عَلَى الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ شَهِدَ لَهُ بِالتَّزَكِّيَةِ قَبْلَهُ وَإِلَّا رَدَّهُ وَإِنْ لَمْ
يَشْهَدْ لَهُ بِقَبُولٍ وَلَا رَدٍّ وَقَفَهُ وَهَمَّتْهُ عَاكِفَةٌ عَلَى مُرَادِ رَبِّهِ مِنْ كَلَامِهِ. وَلَا
يَجْعَلُ هِمَّتَهُ فِيمَا حُجِبَ بِهِ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنَ الْعُلُومِ عَنْ حَقَائِقِ الْقُرْآنِ إِمَّا
بِالْوَسْوَسَةِ فِي خُرُوجِ حُرُوفِهِ وَتَرْقِيقِهَا وَتَفْخِيمِهَا وَإِمَالَتِهَا وَالنُّطْقِ بِالْمَدِّ
الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا حَائِلٌ لِلْقُلُوبِ قَاطِعٌ
لَهَا عَنْ فَهْمِ مُرَادِ الرَّبِّ مِنْ كَلَامِهِ وَكَذَلِكَ شَغْلُ النُّطْقِ بـ ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾
وَضَمُّ الْمِيمِ مِنْ (عَلَيْهِمْ) وَوَضْلُهَا بِالْوَاوِ وَكَسْرُ الْهَاءِ أَوْ ضَمُّهَا وَنَحْوُ
ذَلِكَ.

(١) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص ١٧).

وَكَذَلِكَ مُرَاعَاةُ النَّعْمِ وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ، وَكَذَلِكَ تَتَّبَعُ وَجُوهَ الْإِعْرَابِ
وَاسْتِخْرَاجُ التَّأْوِيلَاتِ الْمُسْتَكْرَهَةِ الَّتِي هِيَ بِالْأَلْغَازِ وَالْأَحَاجِيِّ أَشْبَهُ
مِنْهَا بِالْبَيَانِ، كَذَلِكَ صَرَفُ الذَّهْنِ إِلَى حِكَايَةِ أَقْوَالِ النَّاسِ وَنَتَائِجِ
أَفْكَارِهِمْ، وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَلَّدَ دِينَهُ أَوْ مَذْهَبَهُ فَهُوَ
يَتَعَسَّفُ بِكُلِّ طَرِيقٍ حَتَّى يَجْعَلَ الْقُرْآنَ تَبَعًا لِمَذْهَبِهِ وَتَقْوِيَةً لِقَوْلِ إِمَامِهِ
وَكُلُّ مَحْجُوبُونَ بِمَا لَدَيْهِمْ عَنْ فَهْمِ مُرَادِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ
أَوْ أَكْثَرِهِ.

وَكَذَلِكَ يَظُنُّ مَنْ لَمْ يُقَدِّرِ الْقُرْآنَ حَقَّ قَدْرِهِ أَنَّهُ غَيْرُ كَافٍ فِي مَعْرِفَةِ
التَّوْحِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا يَجِبُ لِلَّهِ وَيُنْزَعُ عَنْهُ؛ بَلْ الْكَافِي فِي
ذَلِكَ عُقُولُ الْحَيَارَى وَالْمَتَهَوِّكِينَ الَّذِينَ كُلُّ مِنْهُمْ قَدْ خَالَفَ صَرِيحَ
الْقُرْآنِ مُخَالَفَةً ظَاهِرَةً. وَهَؤُلَاءِ أَغْلَظُ النَّاسِ حِجَابًا عَنْ فَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ

فهذه جملة من الآداب العظيمة التي لو تحلى بها كل قارئ أو مقرئ لفاض
برضى الله تعالى، ولا استطاع أن يحقق مركزاً فريداً بين أقرانه، ففي أيامنا
هذه يندر من يتحلى ببعض هذه الآداب، وهناك آداب أخرى، راجعها
في كتاب «التيان في آداب حملة القرآن» للنووي.

وقد أسهم علماء القراءة في إيراد بعض الآداب والصفات في مقدمات أو ثانيا كتبهم؛ لتكون أنموذجاً يحتذى في الآداب والسلوك والتربية، مثلما فعل أبو مزاحم الخاقاني (ت: ٣٢٥ هـ) - وهو أول من أَلَفَ في علم التجويد - في قصيدته الرائية في التجويد؛ إذ ضمنها عشرين بيتاً في الآداب، ومثل مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ)؛ إذ جعل في مقدمة كتابه (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة) عدة أبواب في الآداب الحميدة، وكالشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ)؛ إذ طَعَمَ مقدمة وخاتمة قصيدته اللامية في القراءات السبع (حرز الأمان) ببعض الصفات التربوية، وكابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) الذي ذكر في مطالع كتابه (منجد المقرئين ومرشد الطالبين) جملة من الآداب والصفات التي تلزم مدرّس القراءة، وكذلك فعل الصفاقسي (ت: ١١١٧ هـ) في مقدمة كتابه (غيث النفع في القراءات السبع).

وبالله والتوفيق والسداد.

وهذا أوامُ الشروع في المقصوص

بحوق الملك المحبوس.

□

ترجمة موجزة للإمام أبي عمرو بن العلاء

توطئة وتمهيد:

إن الهمم لتخمدُ، وإن الرياح لتسكنُ، وإن النفوس ليعترها الملل، ويتتابها الفتور، وإن سير الصالحين من العلماء والحكماء والعباد والزهاد لمن أعظم ما يُذكي الأوار، ويبعث الهمم، ويرتقي بالعقول، ويوحي بالاقتداء، وكم من الناس من أقبل على الجد، وتداعى إلى العمل، وانبعث إلى معالي الأمور، وترقى في مدارج الكمالات - بسبب ترجمة قرأها أو حادثة رُويت له^(١).

وبعد هذه التوطئة والتمهيد إليك الترجمة باختصار وإيجاز، وقد استخلصتها من كثير من الكتب التي ترجمت له، وسأذكر بعضاً منها في آخر الترجمة.

اسمه: زَبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث، أبو عمرو التميمي المازني، المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، وأحد القراء السبعة، وقد اختلف في اسمه على أكثر

(١) تراجع لتسعة من الأعلام (ص ٣).

من عشرين قولاً^(١) ، لا ريب أن بعضها تصحيف من بعض وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه زَبَّان، وهذا هو الصحيح الذي عليه الحذاق من النساب، قال الذهبي: والذي لا أشك فيه أنه زَبَّان بالزاي، وقيل: اسمه كُنيتُه.

مولده: ولد سنة ثمان وستين **وقيل:** سنة سبعين **وقيل:** سنة خمس وستين **وقيل:** سنة خمس وخمسين.

وله ثلاث إخوة سفيان ومعاذ وأبو حفص.

توجه مع أبيه لما هرب من الحجاج، فقرأ القرآن بمكة والمدينة، وقرأ أيضاً بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة فليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه، عرض **بمكة** على مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة بن خالد مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن كثير، وغيرهم، وعرض **بالمدينة** على أبي جعفر، ويزيد بن رومان، وشيبة، وعرض **بالبصرة** على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، والحسن البصري وغيرهم.

(١) وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يُسأل عنه. انظر: معرفة القراء الكبار (١/٢٢٤).

مرؤى عن: أنس بن مالك، وإياس بن جعفر البصري، وبديل بن ميسرة العقيلي، وجعفر بن زيد العبدي، وجعفر بن محمد الصادق، والحسن البصري، وداود بن أبي هند، وذكوان أبي صالح الزيأت، وذي الرمة الشاعر واسمه غيلان بن عقبة، وصخر بن جويرية - وهو من أقرانه -، وعطاء بن أبي رباح، وأبيه العلاء بن عمار، ومجاهد، ومحمد بن سيرين، وهشام ابن عروة، ويونس بن عبيد، وغيرهم.

مرؤى عنه: إسحاق بن مرار، وأبو عمرو الشيباني النحوي، والحسين بن واقد المروزي، ومعتمر بن سليمان، ومعمار بن راشد، وأبو أسامة حماد ابن أسامة، وحماد بن زيد، ووكيح ابن الجراح، ويحيى بن حفص الأسدي الرازي المقرئ النحوي، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وغيرهم.

مرؤى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: أحمد بن محمد بن عبد الله الليثي المعروف بختن ليث، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وحماد بن زيد، وشجاع البلخي، وعبد الله بن المبارك، وعبيد الله بن موسى، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وعبد الوارث التنوري، ومسعود بن صالح، ومعاذ بن مسلم النحوي، ومعاذ بن معاذ، ويعلى بن عبيد، ويونس بن حبيب النحوي، وخلق كثير.

ومروى عنه الحروف: محمد بن الحسن بن أبي سارة، وسيبويه، وأبو عبيدة، والأصمعي، وشبابة، والعباس بن الفضل، ومعاذ بن معاذ، ومعاذ بن مسلم النحوي، وعبيد بن عقيل، وعلي بن نصر الجهضمي، ومحبوب بن الحسن، وسلام أبو المنذر، وطائفة.

علمه وصفاته: كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد، برز في الحروف، وفي النحو، وتصدر للإفادة مدة، واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

❖ **قال تلميذه يحيى بن المبارك اليزيدي رَحِمَهُ اللهُ:** «كان أبو عمرو قد

عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من لغة النبي ﷺ، وجاء تصديقه في كتاب الله».

وروى اليزيدي عن أبي عمرو أنه قال: سمع سعيد بن جبير قراءتي فقال: «الزم قراءتك هذه».

❖ **وقال الأصمعي رَحِمَهُ اللهُ:** قال لي أبو عمرو بن العلاء: «لو تهيأ لي

أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت، وقال: لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا وكذا وذكر حُرُوفًا».

❖ وقال أيضًا: سمعت أبا عمرو يقول: «كنت رأسًا والحسن البصري حي».

❖ وقال أيضًا: «أنا لم أر بعد أبي عمرو أعلم منه، وكان إذا دخل شهر رمضان لم يتم فيه بيت شعر، وكنت إذا سمعته يتكلم، ظننته لا يعرف شيئًا، كان يتكلم كلامًا سهلاً».

❖ وقال أبو عبيدة رحمته الله: «كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فاحرقها، وتفرد للعبادة، وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث، فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه».

❖ وقال الإمام أبو بكر بن مجاهد رحمته الله: «كان أبو عمرو مُقَدِّمًا في عصره، عالمًا بالقراءة ووجوهها، قدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية مُتَمَسِّكًا بالآثار لا يكاد يُخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله، متواضعًا في علمه. قرأ على أهل الحجاز، وسلك في القراءة طريقهم، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تَقَدُّمه وتُحَرُّر له بفضلِهِ، وتأتم في القراءة بمذاهبه».

وكان حسن الاختيار، سهّل القراءة، غير مُتكلّف، يُؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل. وكان في عصره بالبصرة جماعة من أهل العلم بالقراءة لم يبلغوه منهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي صباح الجحدري أبو المجشر، وعيسى بن عمر الثقفي، وكلُّ هؤلاء أهل فصاحة أيضًا، ولم يُحفظ عنهم في القراءة ما حُفظ عن أبي عمرو، وإلى قراءة أبي عمرو صار أهل البصرة أو أكثرهم». اهـ

ثناء أهل العلم عليه:

❖ قال ابن معين: أبو عمرو ثقة.

❖ وقال أبو حاتم: لا بأس به.

❖ وقال الدوري عنه: ثقة.

روى له أبو داود في «القدر» وابن ماجه في «التفسير».

❖ وقال الذهبي: قليل الرواية للحديث، وهو صدوق حجة في

القراءات؛ وكان نقش خاتمه:

وَإِنْ امْرَأً دُنِيَاهُ أَكْبَرُ هَمِّهِ *** لَمْسْتَمِسْكَ مِنْهَا بِحَبْلِ غُرُورٍ

قيل: ليس له من الشعر إلا قوله:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت *** من الحوادث إلا الشيب والصلعا

❖ **مر الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ** بأبي عمرو وحلقته متوافرة والناس عكوف فقال: من هذا؟ فقالوا: أبو عمرو، فقال: «لا إله إلا الله، كادت العلماء أن تكون أرباباً كل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل يؤول».

❖ **قال وهب بن جرير رَحِمَهُ اللهُ**: قال لي شعبة: «تمسك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسناداً».

❖ **وقال: نصر بن علي رَحِمَهُ اللهُ**: قال لي أبي: قال شعبة: «انظر ما يقرأ أبو عمرو مما يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسناداً، قال نصر: قلت: لأبي كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو، وقلت للأصمعي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو، قلت -أي: ابن الجزري- وقد صح ما قاله شعبة - رَحِمَهُ اللهُ - فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تكاد تجد أحداً يلحن القرآن إلا على حرفه خاصة في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة فتركوا ذلك لأن شخصاً قدم من أهل العراق، وكان يلحن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو، فاجتمع عليه خلق واشتهرت هذه القراءة عنه، أقام سنين كذا

بلغني وإلا فما أعلم السبب في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر وأخذهم بقراءة أبي عمرو، وأنا أعد ذلك من كرامات شعبة» اهـ.

❖ وقال عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ ذَكْوَانَ الْعَنْبَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حججت

سنة من السنين مع أبي عمرو بن العلاء، وكان رفيقي، فمررنا ببعض المنازل فقال: قم بنا، فمشيت معه فأقعدني عند ميل، وقال: لي لا تبرح حتى أجيئك، وكان منزل قفر لا ماء فيه، فاحتبس علي ساعة، فاغتممت قفمت أقفيه الأثر، فإذا هو في مكان لا ماء فيه، فإذا عين وهو يتوضأ للصلاة، فنظر إلي فقال: يا عبد الوارث أكرم علي ولا تحدث بما رأيت أحداً، فقلت نعم يا سيد القراء. قال عبد الوارث: فوالله ما حدثت به أحداً حتى مات» اهـ.

عقيدته:

❖ قال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره: «كان أبو عمرو بن العلاء من أهل السنة».

❖ وَقَالَ أَيُّضًا: «كان أهل البصرة - يعني أهل العربية منهم - أصحاب الهوى إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنة: أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، وَالْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، وَيُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، وَالْأَصْمَعِيُّ».

❖ وَقَالَ حماد بن زيد رحمهما الله: «سألت أبا عمرو بن العلاء عن القدر،

فَقَالَ: ثلاث آيات في القرآن:

(١) - قوله جل وعلا: ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ

رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩].

(٢) - قوله جل جلاله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَاءَ اخْتِذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۝﴾

وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾ [الإنسان: ٢٩ - ٣٠].

(٣) - قوله جل وعلا: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرْهُ ۖ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ هُوَ

أَهْلُ النَّفْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ۝﴾ [المدثر: ٥٥ - ٥٦].

من أشهر أقواله:

❖ «كن على حذر من الكريم إذا أهنته، ومن اللئيم إذا أكرمته، ومن

العاقل إذا أخرجته، ومن الأحمق إذا مازحته، ومن الفاجر إذا

عاشرته، وليس من الأدب أن تُجيب من لا يسألك، أو تسأل من لا

يُجيبك، أو تحدث من لا ينصت لك».

❖ وأيضًا: «إنما نحن في من مضى كبقل في أصول نخل طوال».

❖ وأيضًا: «من عَرَفَ فضل من فوقه عُرِفَ لَهُ من ذَوِيهِ، ومن جحد

جحد».

وفاته:

قال غير واحد: مات سنة أربع وخمسين ومائة وقيل: سنة خمس وخمسين وقيل: سنة سبع وخمسين وقيل: سنة ثمان وأربعين ومائة.

❖ قال الأصمعي رحمه الله: عاش أبو عمرو ستا وثمانين سنة.

وَلِيَحْيَى الْيَزِيدِيَّ رحمه الله مَرِئِيَّةٌ يَقُولُ فِيهَا:

يَا طَالِبَ النَّحْوِ أَلَا فَابْكِهِ *** بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو وَحَمَّادٍ

❖ قال أبو عمرو الأسدي رحمه الله: «لما أتى نعي أبي عمرو أتيت

أولاده فعزيتهم عنه فإني لعندهم إذ أقبل يونس بن حبيب فقال:

نعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شبيها له آخر الزمان، والله لو قسم علم

أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادًا والله لو

رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه»^(١).

(١) مصادر ترجمته: تاريخ البخاري (٩ / ٥٥)، وطبقات الزبيدي (٢٨ - ١٢٦)، ومراتب النحويين (١٣)، ونزهة الألباء (١٥)، وفيات الأعيان (٣ / ٤٦٦)، وتهذيب الكمال (٣٤ / ١٢١)، وتاريخ الإسلام (٦ / ٣٢٢)، وفوات الوفيات (١ / ٢٣١)، وتهذيب التهذيب (١٢ / ١٧٨)، وأخبار النحويين البصريين (٢٢)، وبغية الوعاة (٣٦٧)، والكامل في التاريخ (١ / ٢٤٧)، ومعرفة القراء (١ / ٢٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٦ / ٤٠٧)، والتيسير (٦)، والنشر في القراءات العشر (١ / ١١٢)، وجامع البيان (١ / ١٧٢)، وطبقات القراء، لابن الجزري (١ / ٢٨٨).

أشهر رواته:

اشتهرت قراءته بروايتي: الدوري والسوسي، وهما ليسا من تلامذته^(١) إنما أخذوا القراءة بواسطة يحيى اليزيدي عنه.

وقد عدّهما د. محمد سالم محيسن أصلحه الله - في كتابه «في رحاب القرآن الكريم (١ / ٣٠٧)» - ممن تلقى القراءة على أبي عمرو، ولعل ذلك سهو منه.

ومما ينبغي أن يعلم الرواة عن الأئمة القراء السبعة الذين ذكرهم الإمام الشاطبي في منظومته على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من أخذ عن الإمام مباشرة وهم: قالون وورش عن نافع، وشعبة وحفص عن عاصم، وأبو الحارث والدوري عن الكسائي.

القسم الثاني: من بينه وبين الإمام واحد وهم: الدوري والسوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، وخلف وخلاد عن سليم عن حمزة.

القسم الثالث: من بينه وبين الإمام أكثر من واحد وهم: البزي وقنبل، وهشام بن ذكوان فإن بين البزي وقنبل وبين ابن كثير أكثر من واحد، وبين هشام وابن ذكوان وبين ابن عامر أكثر من واحد.^(٢)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١ / ١٣٣).

(٢) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ١٦).

ترجمة الإمام يحيى اليزيدي

اسمه: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد البصري المقرئ النحوي، المعروف باليزيدي، صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري، وقيل له اليزيدي؛ لأنه كان منقطعاً إلى يزيد بن منصور الحُميري، خال ولد المهدي يؤدب ولده، فنسب إليه.

أخذ القراءة عرضاً عن: أبي عمرو وهو الذي خلفه بالقيام بها، وأخذ أيضاً عن حمزة، وسمع عبد الملك بن جريج، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة.

مروى القراءة عنه: أولاده محمد، وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وابن ابنه أحمد ابن محمد، وأبو عمر حفص الدوري، وأبو شعيب صالح السوسي، وأبو عبيدة القاسم بن سلام، ومحمد بن شجاع، وأبو أيوب سليمان بن الحكم الخياط، وأحمد بن واصل، وأبو الحارث الليث بن خالد، وعبيد الله بن عبد الله الضرير، ونصر بن يوسف النحوي، وخلق سواهم.

علمه وصفاته:

كان ثقة، علامة، فصيحًا، مفوهًا، بارعًا في اللغات والآداب، وكان نظيرًا للكسائي، يجلس للناس في المسجد مع الكسائي للإفادة، فكان يؤدب المأمون، وكان الكسائي يؤدب الأمين.

❖ قال - أي يحيى بن المبارك - رحمه الله: كان أبي - يعني المبارك -

صديقًا لأبي عمرو بن العلاء، فخرج إلى مكة، فذهب أبو عمرو يشيعه، وكنت معه، فأوصى أبي، أبا عمرو بي في وقت ما ودعه، ثم مضى، فلم يرني أبو عمرو حتى قدم أبي، ذهب أبو عمرو يستقبله ووافقني عند أبي فقال: يا أبا عمرو، كيف رضاك عن يحيى؟ فقال: ما رأيته منذ فارقتك إلى هذا الوقت، فحلف بي أن لا أدخل البيت حتى أقرأ على أبي عمرو القرآن كله قائمًا على رجلي، فقعد أبو عمرو، وقمت أقرأ عليه، فلم أجلس حتى ختمت القرآن على أبي عمرو بن العلاء.

ثناء أهل العلم عليه:

❖ قال ابن المنادي رحمه الله: أكثرُ السؤال عن اليزيدي ومحلّه من

الصدق، ومنزلته من الثقة من شيوخنا بعضهم أهل عربية، وبعضهم أهل قرآن وحديث، فقالوا: ثقة صدوق.

❖ وقال ابن مجاهد **رحمته الله** : وإنما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه؛ لأجل أنه انتصب للرواية عنه، وتجرد لها، ولم يشتغل بغيرها، وهو أضبطهم.

❖ قال الخطيب **البغدادي رحمته الله** : كان يحيى اليزيدي ثقة، وكان أحد القراء الفصحاء، عالمًا بلغات العرب، وكان أيضًا أحد الشعراء وله شعر جامع وأدب، وكان قد أخذ علم العربية وأخبار الناس عن أبي عمرو، وأخذ عن الخليل بن أحمد من اللغة أمرًا عظيمًا، وكتب عنه العروض في ابتداء صنعته إياه، إلا أن اعتماده كان على أبي عمرو، لسعة علم أبي عمرو باللغة، وكان اليزيدي يعلم بحذاء منزل أبي عمرو، وكان أبو عمرو يدينه ويميل إليه لذكائه، وكان صحيح الرواية صدوق اللهجة.

❖ وقال **الحافظ الذهبي رحمته الله** : كان ثقة علامة فصيحًا، مفوّهًا، بارعًا في اللغات والآداب، أخذ عن الخليل وغيره، حتى قيل: إنه أملأ عشرة آلاف ورقة عن أبي عمرو خاصة.

مؤلفاته:

له عدة تصانيف منها: كتاب (النوادر) ، وكتاب (المقصود والممدود)، وكتاب (الشكل) ، وكتاب (نوادير اللغة) ، وكتاب في النحو مختصر .

وفاته:

توفي سنة اثنتين ومائتين بمرو، وله أربع وسبعون سنة، وقيل: بل جاوز التسعين وقارب المائة.^(١)



(١) انظر: تاريخ بغداد (١٤ / ١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٩ / ٥٦٢)، وطبقات النحويين البصريين (٥٦)، وفيات الأعيان (٥ / ٢٣١)، ومعرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٢)، وغاية النهاية (٢ / ٣٧٥)، وشذرات الذهب (٢ / ٤).

ترجمة حفص الدوري

اسمه: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب، أبو عمر الدوري، الأزدي، البغدادي، النحوي، الضرير الأصغر، نزيل سامراء، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط، أول من جمع القراءات، ونسبته إلى الدور موضع ببغداد ومحلة بالجانب الشرقي.

مولده: ولد سنة بضع وخمسين ومائة، في دولة المنصور.

شيوخه:

قرأ على: إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقرأ أيضاً عليه وعلى أخيه يعقوب بن جعفر عن ابن جمار، عن أبي جعفر، وعلي الكسائي بحرفه، وسليمان عن حمزة، ومحمد بن سعدان عن حمزة، ويحيى بن المبارك اليزيدي بحرف أبي عمرو، وشجاع بن أبي نصر البلخي، وسليم بن عيسى الحنفي، وغيرهم.

وحدث عن: أبي إسماعيل المؤدب، وإبراهيم بن سليمان، وإسماعيل بن عياش، وسفيان ابن عيينة، ونصر بن علي الجهضمي - وهو من أقرانه -، وهارون بن معروف، ووکیع بن الجراح، ومحمد بن مروان السدي، وعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، ويزيد بن هارون، وسريج بن يونس - وهو من أقرانه - وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، ويحيى بن أبي

بكير، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبي تميلة يحيى بن واضح، وأبي
مُحمَّد يحيى بن المبارك اليزيدي، ويزيد بن هارون، وقد روى عن أحمد
بن حنبل، وهو من أقرانه، وطائفة، وطال عمره، وقصد من الآفاق،
وازدحم عليه الحذاق؛ لعلو سنده، وسعة علمه.

تلاميذه:

قرأ عليه وروى القراءة عنه: أحمد بن حرب شيخ المطوعي، وأحمد بن
فرح أبو جعفر المفسر المشهور، وأحمد بن محمد بن حماد بن ماهان،
أحمد بن يزيد الحلواني، وإسحاق ابن إبراهيم العسكري، وجعفر بن
محمد بن الهيثم، وجعفر بن عبد الله بن الصباح، وعبدالرحمن بن
عبدوس، وعلي بن سليم الدوري، ونوح بن منصور، وهارون بن علي
المزوق، ومحمد بن عبيد الرازي، وخلق سواهم.

وحدث عنه: ابن ماجه في سننه، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم مُحمَّد بن
إدريس الرازي، ومحمد بن واصل المُقرئ، وأبو بكر بن العلاف
الشاعر، وحاجب بن أركين، ومحمد بن حامد، خال ولد السني، وأحمد
بن فرح بن جبريل المقرئ، وإسحاق بن الحسن الحربي، وخلق كثير.

عقيدته:

❖ قال أحمد بن فرح المفسر رحمته الله: سألت الدوري ما تقول في

القرآن؟ قال: «كلام الله غير مخلوق».

ثناء أهل العلم عليه:

❖ قال أبو حاتم: هو صدوق.

❖ وقال أبو داود رحمته الله: رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر

الدوري.

❖ وقال ابن سعد رحمته الله: «كان عالماً بالقرآن وتفسيره».

وقال أبو علي الأهوازي رحمته الله: «رحل الدوري في طلب القراءات،

وقرأ بسائر الحروف السبعة، وبالشواذ، وجمع من ذلك شيئاً كثيراً، وهو

ثقة في جميع ما يرويه، وعاش دهرًا وذهب بصره في آخر عمره، وكان ذا

دين وخير».

❖ وقال الدارقطني رحمته الله: «ضعيف»، وقال الذهبي رحمته الله: في «

السير» معقبًا على تضعيف الدارقطني بقوله: «وقول الدارقطني:

ضعيف، يريد في ضبط الآثار، أما في القراءات، فثبت إمام، وكذلك

جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث، كنافع،

والكسائي، وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها، ولم

يصنعوا ذلك في الحديث، كما أن طائفة من الحفاظ اتقنوا

الحديث ولم يحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فن، ولم

يعتن بما عداه»^(١). اهـ.

وفاته:

توفي في شوال سنة ست وأربعين مائتين، قال الذهبي: وغلط من قال سنة

ثمان وأربعين^(٢).

(١) قال أبو عبد الله عبد العزيز السوداني غفر الله له: لا يشترط أن يكون الرجل إمامًا في كل العلوم، فقد يكون تخصص في أحد العلوم حتى صار مبرزًا فيه، إمامًا حجةً ثبًا، ارتضت الأمة نقله وروايته واختياراته، وشارك في علوم أخرى، لكن لم يتخصص فيها، ولم يشتهر بنقلها، وقد يضعفه بعض أئمة هذا الفن، فلا يضر تضعفه في علم ما، ولا يمنع ذلك من قبول روايته في العلم الذي برع فيه، واشتهر عنه كالأئمة المذكورين فهم ثقات أثبت في نقلهم القرآن وقراءاته، وتلقّت الأمة قراءاتهم بالقبول، وهذا ليس في باب القراءة فحسب؛ بل حتى في باب الحديث فكم من المحدثين ضعفاء في القراءة ثقات في الحديث كما أشار إلى ذلك الإمام الذهبي، وقد ذكرت عددًا ليس باليسير من أئمة الحديث الضعفاء في القراءة، في كتابي «الفوائد»، وإن يسر الله لي بوقت سأفرده في رسالة.

(٢) طبقات القراء: (٣٨٦/١)، والنشر (١٠٤/١)، والتيسير (١١)، وتاريخ الإسلام (١٧٩/١٨)، الميزان (٥٦٦/١)، ومعرفة القراء الكبار (٣٨٦/١)، وتاريخ الخطيب (٨/٢٠٣)، وتهذيب الكمال (٣٤/٧)، وطبقات ابن سعد (١١/٥٤٣)، والسير (١١/٥٤١)، وشذرات الذهب (١١١/٢)، وتذكرة الحفاظ (٤٠٦/١) والأنساب للسمعاني (٣٥٦/٥).

ترجمة الإمام صالح السوسي

هو الإمام المقرئ المحدث، شَيْخُ الرَّقَّةِ، أَبُو شَعِيبٍ، صَالِحُ بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَارُودِ بْنِ مَسْرَحٍ، الرَّسْتَبِيّ السُّوسِيّ الرَّقِّيّ.

مولده:

ولد سنة نيف وسبعين ومائة.

شيوخه:

جود القرآن، وأخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: يحيى اليزيدي وهو من أجل أصحابه، أحكم عليه حرف أبي عمرو.

مرؤى عن: أسباط بن محمد، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وخطاب بن سيار الحراني، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وعَمْرُو بْنُ جَرِيرِ الكوفي، ويحيى بن سَعِيدِ العطار الحمصي، ويحيى بن صالح الوحاظي، وجماعة.

تلاميذه:

قرأ عليه، وروى القراءة عنه: ابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي، وعلي بن الحسين، وأبو الحارث محمد بن أحمد، وأحمد بن شعيب

النسائي، وأبو عثمان النحوي الرقيون، وعلي بن الحسن بن زرعة، وأبو علي محمد بن سعيد الحراني، وغيرهم.

وحدث عنه: أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو عروبة الحراني، وأبو علي محمد بن سعيد الرقي، ومُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِي، ومحمد بن جعفر بن إسحاق الزراد المنبجي، وأبو علي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحراني الحافظ، ومحمد بن عبد الله بن سُلَيْمَانَ الحضرمي، وأبو الحسن محمد بن عبدوس بن مالك الثقفي الأصبهاني الطحان، وغيرهم.

وأخذ عنه المحرّف: أبو عبد الرحمن النسائي، وجعفر بن سليمان المشحلائي، وغيرهما.

ثناء أهل العلم عليه:

❖ قال أبو حاتم: صدوق، وكتب عنه بالرقعة في الرحلة الثانية.

❖ وقال النسائي: ثقة.

❖ وقال ابن حجر في «التقريب»: ثقة.

❖ وقال أيضًا: رواية النسائي عنه للقراءات ذكرها أبو عمرو الداني،

وضعفه مسلم بن قاسم الأندلسي بلا مستند.

❖ وَقَالَ ابْن أَبِي عَاصِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ «تَصَانِيفِهِ»: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ

زِيَادٍ، وَكَانَ خِيَارًا.

وَفِي الصِّيَامِ مِنْ «شَعْبٍ» الْبِيهَقِيِّ، عَنْ مَطِينٍ، قَالَ: صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ
السُّوسِيُّ بِالرَّقَّةِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ رَأْيَتِهِ.

عقيدته:

كَانَ صَاحِبَ سَنَةٍ، دَعَا لَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لَمَّا بَلَغَهُ، أَنْ خَتَنَهُ تَكْلِمًا فِي الْقُرْآنِ،
فَقَامَ أَبُو شَعِيبٍ عَلَيْهِ لِيَفَارِقَ بَنْتَهُ.

وفاته:

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَاتَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِينَ وَمِائَتَيْنِ،
وَقَدْ قَارَبَ تِسْعِينَ سَنَةً.

وَفِيهَا مَاتَ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّهَائِيُّ الْحَافِظُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ
الْعَجَلِيِّ الْحَافِظُ، وَشَعِيبُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّرِيفِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ إِشْكَابٍ، وَأَخُوهُ
مُحَمَّدٌ وَعَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، وَعِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَثْرُودٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ
الْحِجَّاجِ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبِ الْعَطَارِ، وَآخَرُونَ.^(١)

(١) مصادر ترجمته: معرفة القراء (١/ ٣٩٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٣٣)، وسير
أعلام النبلاء (١٢/ ٣٨٠)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٣)، والكنى للدولابي (٢/ ٩٨)،
والثقات، لابن حبان (١/ ١٩٣)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٥٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٢).

أصول قراءة أبي عمرو البصري

س/ ما الفرق بين أصول القراءة وفرشها؟

الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يُبنى عليه غيره، فما بُنى عليه غيره فهو أصل.

واصطلاحاً: مسائل علم القراءات التي لها قاعدة معينة تدرج فيها الجزئيات، مثل: الإدغام، والمد، والإمالة، ونحوها، وقد يخالف بعض القراء القاعدة في كلمات يسيرة.

وقيل: الحكم الكلي الجاري في كل ما تحقق فيه شرطه.

والفرش: لغة: النشر.

اصطلاحاً: الألفاظ القرآنية التي اختلف فيها القراء، والتي لا تدرج ضمن قواعد ومسائل أصول القراءة. وسميت بالفرش لانتشارها وتفرقها في السور؛ فإن فرش الشيء: نشره وبثه.

وقيل: الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية المختلف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة لصاحبها.

والقراء يسمون ما قل دورانه من حروف القراءات المختلف فيها فرشاً.

وقد تقدم هذا كله، وإنما أعدته تذكيراً؛ لطول العهد به، وبالله التوفيق والسداد.

باب الاستعاذة^(١)

والاستعاذة: هي طلب الإعانة من مكروه، وليست من القرآن بالإجماع في أول التلاوة.

وحقيقتها: الالتجاء إلى الله والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعيادة تكون لدفع الشر، واللياذ يكون لطلب جلب الخير، كما قال المتنبي:

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أُؤْمَلُهُ وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّنْ أَحَازِرُهُ
لَا يَجْبِرُ النَّاسُ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهِيضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ

وحكمها:^(٢) ذهب الجمهور إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة في كل حال - في الصلاة وخارج الصلاة-، في أول كل قراءة، سواء ابتدأ القارئ

(١) ينظر: هذا الباب في: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣١)، والتيسير (ص ١٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٠)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٥)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٦١)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ٤٠)، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٢٥)، وامثال الأمر في قراءة أبي عمرو، لأمين الدين بن وهبان (ص ٣)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ويسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات (١/ ٢٨)، والكنز في القراءات العشر (٢/ ٣٩٠).

(٢) وهي مسألة لا تعلق للقراءات بها، ولكن لما ذكرها شراح الشاطبية ذكرتها لما يترتب عليها من الفوائد، وقد تكفل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها.

التلاوة في أول السورة أو في جزئها، وتكفي القارئ استعادة واحدة ولو للقرآن كله ما لم يقطع قراءته^(١)، وحملوا الأمر في ذلك على النذب.

قال الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب رحمه الله في كتاب الكشف: إن معناه النذب والإرشاد، ولو قيل: إنها هنا للوجوب لكان وجهها، والله - عَزَّ وَجَلَّ - أعلم.

ومنهم من قال: أن الاستعادة واجبة على كل من أراد قراءة القرآن مطلقاً وذلك للأدلة الآتية:

١ - **قوله تعالى:** ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، هذا أمر ظاهره الوجوب ولم يصرفه صارف عن ذلك.

٢ - مواظبة النبي - صلى الله عليه وسلم - عليها.

٣ - الاستعادة تدرأ الشيطان، ودرأ الشيطان واجب، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٤ - الاستعادة أحوط والإحتياط أحد مسالك الوجوب.^(٢)

(١) إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعادة، وبخلاف ذلك ما إذا كان الكلام أجنبياً ولو رداً للسلام؛ فإنه يستأنف الاستعادة، وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة. انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).

(٢) انظر: الكشف (ج ١ ص ٩).

والصواب والله أعلم هو قول الجمهور، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢٩ / ١): وجمهور العلماء على أن الاستعاذة مستحبة ليست بمتحمة يأثم تاركها، وحكى فخر الدين الرازي عن عطاء بن أبي رباح وجوبها في الصلاة وخارجها كلما أراد القراءة قال: وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، واحتج الرازي لعطاء بظاهر الآية: ﴿فَاسْتَعِذْ﴾، وهو أمر ظاهره الوجوب وبمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها؛ ولأنها تدبراً شرّ الشيطان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الاستعاذة أحوط وهو أحد مسالك الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم دون أمته، وحكي عن مالك أنه لا يتعوذ في المكتوبة ويتعوذ لقيام رمضان في أول ليلة منه. اهـ

وقتها: وقت الاستعاذة ابتداء القراءة، وعلى ذلك العمل في نقل الخلف عن السلف إلا ما شذ عن بعضهم أن موضعها بعد الفراغ من القراءة، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ معناه إذا أردت القراءة؛ حيث دلت هذه الآية على أن قراءة القرآن شرط، وذكر الاستعاذة جزاء، والجزء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

وقد قيل في تأييد هذا الاستدلال: إن هذا موافق لما في العقل؛ لأن من قرأ القرآن، فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب؛ فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «ثلاث مهلكات ...»، وذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله - تعالى - بأن يستعيز من الشيطان؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبط ثواب تلك الطاعة.

قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] أي: إذا أردت قراءة القرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] والمعنى: إذا أردتم القيام فتوضئوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا، فيكون نظير قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وإن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك.

فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، وأيضا: فالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، وإذا

ترك الظاهر في موضع لدليل؛ فإنه لا يوجب تركه في سائر المواضع لغير دليل.^(١)

قال العلامة الشهير المفسر النحرير الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره.

(٢٦/١): قالت طائفة من القراء وغيرهم: نتعوذ بعد القراءة، واعتمدوا على ظاهر سياق الآية، ولدفع الإعجاب بعد فراغ العبادة؛ وممن ذهب إلى ذلك حمزة فيما نقله عنه ابن قلوقة^(٢) عنه، وأبو حاتم السجستاني، حكى ذلك أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المغربي في كتابه «الكامل».^(٣)

وروي عن أبي هريرة -أيضاً- وهو غريب، ونقله فخر الدين محمد بن عمر الرازي في تفسيره عن ابن سيرين في رواية عنه قال: وهو قول إبراهيم النخعي، وداود بن علي الأصبهاني الظاهري، وحكى القرطبي عن أبي بكر بن العربي عن المجموعة عن مالك رحمه الله: أن القارئ

(١) ينظر: الباب (١/ ٨٢، ٨٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن قلوقة، أو أقلوقة، الكوفي. من الرواة. انظر طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٣٧٦).

(٣) هو «الكامل في القراءات الخمسين» لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة المتوفى (سنة ٤٦٥ هـ) (كشف الظنون ٢/ ١٣٨١).

يتعوذ بعد الفاتحة، واستغربه ابن العربي، وحكي قول ثالث وهو الاستعاذة أولاً وآخرها جمعاً بين الدليلين، نقله فخر الدين الرازي. والمشهور الذي عليه الجمهور أن الاستعاذة إنما تكون قبل التلاوة لدفع الوسواس فيها، إنما تكون قبل التلاوة، ومعنى الآية عندهم: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] أي: إذا أردت القراءة كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] أي: إذا أردتم القيام. اهـ

حكم الجهر بها: أما الجهر بها، قال الداني **رحمه الله**: «لا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن، وعند الابتداء براءوس الآي أو غيرها في مذهب الجماعة اتباعاً للنص واقتداء بالسنة»، وكذلك ذكره غيره وكلهم أطلق، وقيده الإمام أبو شامة، وتبعه جماعة من شراح القصيد وغيرهم، بما إذا كان بحضرة من يسمع قراءته قال: لأن السامع ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شيء منها؛ لأن التعوذ شعار القراءة، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن يفوته منها شيء. انتهى^(١).

(١) ينظر: تفصيل هذا في: التفسير الكبير للرازي (١ / ٦١)، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (ص ٥٨١).

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما ذكره وفي كل حال من أحوال القراءة كما ذكره... اهـ^(١)

مواضع الجهر والإخفاء:

فعند الجهر يكون في أحد حالين:

أولاً: القراءة في جماعة.

ثانياً: القراءة جهراً منفرداً.

ومن فوائد الجهر بالاستعاذة: أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة؛ فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة. اهـ من كلام ابن الجزري في النشر.

مسألة: إذا قرأ جماعة جملة هل يلزم كل واحد الاستعاذة، أو تكفي استعاذة بعضهم؟

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٢).

لم أجد فيها نصًّا، ويحتمل أن تكون عينا على كل من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله تعالى عن شر الشيطان كما تقدم، فلا يكون تعوذ واحد كافيا عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكل، وذكرناه في غير هذا الموضع، وإنه ليس من سنن الكفايات، والله أعلم.^(١)

أما الإخفاء: فمواطنه:

- * إذا كان القارئ يقرأ سرًّا، سواء كان منفردا أم في مجلس.
- * إذا كان خاليا سواء قرأ سرًّا أم جهرا.
- * إذا كان في الصلاة، سواء كانت الصلاة سرية أم جهرية، وسواء كان منفردا أم مأموما أو إماما.
- * إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن، كأن يكون في مقراءة، ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة، وما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بالتعوذ فيها، وقد أشار إلى ذلك صاحب إتحاف البرية الحسيني بقوله حكم ما في الاستعاذة:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأَ فَاسْتَعِذْ وَبِالْجَهْرِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْكُلِّ مُسَجَّلًا

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٧).

بَشْرَطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ وَلَا مُخْفِيًّا أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَفَصَّلَا^(١)

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: ومن المواضع التي يستحب فيها الإخفاء إذا قرأ خاليا، سواء قرأ جهرا أو سرا، ومنها إذا قرأ سرا؛ فإنه يسر أيضا، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئا يسر بالتعوذ؛ لتتصل القراءة ولا يتخللها أجنيبي؛ فإن المعنى الذي من أجله استحب الجهر هو الإنصات فقط في هذه المواضع ما ذكره أبو شامة ومسألة من قرأ سرا، وهذه وهذا قيد حسن لا بد منه، ويدل على أمور منها:

* أن الله أمر بالاستعاذة ولم يعين سرا ولا جهرا، ولا خلاف أعلمه أن من تعوذ سرا فقد امتثل أمره بالذكر.

* ومنها أن المطلوب من الاستعاذة الالتجاء والاعتصام والاستجارة بالله جل وعلا من ضرر الشيطان في دين أو دنيا؛ فإنه لا يكفه عن ذلك إلا الله القادر عليه لا غيره؛ لأنه شرير بالطبع لا يقبل جعلًا ولا يؤثر فيه جميل ولا يمكن علاجه بنوع من أنواع الحيل التي تعالج بها بنو آدم، وطلب هذا من الله يحصل بالسرا كما يحصل بالجهر؛ لأن الله تعالى يعلم السر وأخفى.

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٤٢).

* ومنها أن الإجماع منعقد على أنها ليست من القرآن وإنما هي دعاء،
الدعاء من آدابه ومستحباته الإخفاء، قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا
وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ،
نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣].^(١)

مسألة: ما المراد بالإخفاء هنا؟

اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء، فقال كثير منهم:
هو الكتمان وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح، فعلى هذا يكفي فيه
الذكر في النفس من غير تلفظ..
وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي،
فلا يكفي فيه التلفظ وإسماع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص
المتقدمين كلها على جعله ضدا للجهر، وكونه ضدا للجهر يقتضي
الإسرار به، والله تعالى أعلم.^(٢)

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٢).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٤).

قال أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي رحمه الله: والمراد بالإخفاء الإسرار لا الكتمان، وقال بعضهم هو الكتمان فكفى عنده الذكر في النفس من غير تلفظ، والأول أولى، وهو مذهب الجمهور.^(١)

ولما كان المعول عليه الجهر لم أطول بما ورد في الإخفاء من التفصيل والخلاف، ومن أحب الوقوف على ذلك فلينظره في كتاب (الإقناع) لأبي جعفر بن الباذش - رحمه الله -؛ فإنه قد أحكم القول فيه، حيث قال - رحمه الله تعالى - ما نصه: وأما صورة استعمالها - يعني كيفية أداء التعوذ - فالقراء فيه على ثلاثة أقسام:

قسم ورد عنه إخفاؤها، وقسم ورد عنه الجهر بها، وقسم لم يرد عنه نص على إخفاء ولا جهر.

القسم الأول: ينقسم ثلاثة أقسام:

الإخفاء في جميع القرآن وفاتحة الكتاب، والإخفاء في جميع القرآن إلا فاتحة الكتاب، والتخيير بين الإخفاء والجهر.

- فأما الإخفاء في جميع القرآن وفاتحة الكتاب فرواه خلف وأبو حمدون عن المسيب عن نافع، وإبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة.
- وأما الإخفاء في جميعه إلا فاتحة الكتاب فرواه الحلواني عن خلف.

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٦).

- وأما التخيير فرواه الحلوني عن خلاد، وهل تدخل أم القرآن في التخيير؟ فعندي أنها لا تدخل حملاً على روايتها عن خلف.

القسم الثاني: روي القصباني عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو إخفاء الميم من ﴿الرَّجِيم﴾ عند الباء من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ إذا لأثر الإدغام، وهذا يقتضي الجهر، وكذلك ورد عن أبي حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو أداء، وذكر عثمان بن سعيد أم ما ورد عن أبي عمرو من الجهر أداء لا نصاً.

القسم الثالث: سائر القراء لم رد عنهم نص عن جهر ولا إخفاء. والمختار للجماعة الجهر بالاستعاذة، وقد صارت رواية الإخفاء عندهم كالمرفوضة، ورب شيء هكذا روى ثم يسقط العمل به. اهـ^(١)
أما صيغتها: جاء عن القراء في ذلك ألفاظ قرأت بها من طريق «الكامل» وبيعضها من طريق «المصباح» و«المبهج»:

- فروی عن حمزة ثلاثة ألفاظ: [استعذت بالله من الشيطان الرجيم، وأستعيز بالله من الشيطان الرجيم، ونستعيز بالله من الشيطان الرجيم].

(١) انظر: كتاب الإقناع (ج ١ ص ١٥٢، ١٥٣).

- وروي عنه من طريق ابن عطية، وعن المدنيين، وابن عامر، والكسائي، وخلف في اختياره: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم).

- وروي عن عاصم وورش والمسيبي كلاهما عن نافع والبصريين: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

- وروي عن الزيني عن ابن كثير: (أعوذ بالله العظيم إن الله هو السميع العليم)، وعن بقية أصحاب ابن كثير: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم).

- وروى ابن عدي عن ورش وهبيرة عن حفص: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم).

ونقل الداني في كتاب إيجاز البيان التَّعوذ لأصحاب نافع على ثلاثة أوجه.

الأول: الوجه المشهور.

الثاني: الوجه الذي رواه أصحاب ابن كثير سوى الزيني.

الثالث: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وهو أحد الوجوه التي رويت عن أنس رضي الله عنه. اهـ من كلام تاج الدين ويقال نجم الدين الواسطي. ^(١)

قال أبو عبد الله السوداني عفا الله عنه: لكن المختار عند جميع القراء ^(٢)

هو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وقد حكى عن غير واحد من الأئمة الاتفاق على هذا اللفظ بعينه، وهذا التعوذ هو المختار - أيضا - عند الإمام المقري أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، وعند الإمام أبي عبد الله بن شريح، وغيرهما من المحققين، وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

قال الحافظ أبو عمرو الداني رحمه الله: وهو المستعمل عند الحذاق دون غيره، لما جاء الصحيحين عن سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلَانِ يَسْتَبَّانِ، فَأَحَدُهُمَا أَحْمَرٌ وَجْهُهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ،

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر (٢/ ٣٩٢).

(٢) ولعل سبب إجماع القراء كلهم دون مخالفة من أحد القراء أو الرواة أو أصحاب الطرق وإن سفل - يرجع إلى آية سورة النحل وهي قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ أي: إذا أردت قراءة القرآن فاسأله عز جاره أن يعيذك من وساوس الشيطان كي لا يوسوسك في القراءة.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ... » الحديث.

قال الإمام ابن الجزري في النشر (٢٧٨/١): إن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة النحل فقد حكى الأستاذ أبو طاهر ابن سوار، وأبو العز القلانسي، وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه. اهـ

وقال الإمام أبو الحسن السخاوي رحمه الله: إن الذي عليه إجماع الأمة هو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(١).

وقال أبو جعفر: أحمد بن علي بن الباذش النحوي رحمه الله: ولكل لفظ من ألفاظ الاستعاذة وجه يستند إليه، وقولهم (الاستعاذة) يصلح بهذه الألفاظ كلها، ولا يُعَيَّن واحد منها، والذي صار إليه معظم أهل الأداء واختاره لجميع القراء (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).^(٢)

ومعنى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أي: أستجير بجناب الله من الشيطان الرجيم أن يضرني في ديني أو دنيائي، أو يصدني عن فعل ما أمرت به، أو يحثني على فعل ما نهيت عنه؛ فإن الشيطان لا يكفه عن

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٨).

(٢) انظر: الإقناع في القراءات السبع (ج ١ ص ١٥١).

الإنسان إلا الله؛ ولهذا أمر تعالى بمصانعة شيطان الإنس ومداراته بإسداء الجميل إليه، ليرده طبعه عما هو فيه من الأذى، وأمر بالاستعاذة به من شيطان الجن؛ لأنه لا يقبل رشوة ولا يؤثر فيه جميل؛ لأنه شرير بالطبع ولا يكفه عنك إلا الذي خلقه.

ومن لطائف الاستعاذة أنها طهارة للهم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث، وتطيب له وتهيئ لتلاوة كلام الله، وهي استعانة بالله واعتراف له بالقدرة وللعبد بالضعف والعجز عن مقاومة هذا العدو المبين الباطني الذي لا يقدر على منعه ودفعه إلا الله الذي خلقه، ولا يقبل مصانعة، ولا يُدارى بالإحسان، بخلاف العدو من نوع الإنسان. اهـ^(١)

فائدة: أوجه الاستعاذة:

للقارئ الخيار في الجمع بين الاستعاذة والبسملة أول السورة أو تفريقها، جاز له فيها - لكل القراء - أربعة أوجه:

الأول: الوقف عليهما وهو أحسنها.

الثاني: الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة.

الثالث: وصلها والوقف على البسملة، ولا تسكن ميم الرجيم ولا تخفى لأجل باء بسم؛ لأن قبلها ساكنا، وقد أجمعوا على ترك ذلك إذا سكن ما

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١١٤).

قبل الميم، نحو: ﴿إِزْهَرُوا بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] ، إلا ما رواه القصباني وغيره من الإخفاء، وليس ذلك من طرق القصيد بل ولا من طرق النشر.

الرابع: وصلها ووصل البسملة بأول القراءة، سواء كانت القراءة أول سورة أم لا، إلا أنه إذا كانت أول سورة فلا خلاف في البسملة لجميع القراء، وإن لم تكن أول سورة فيجوز ترك البسملة، وعليه فيجوز الوقف على التعوذ ووصله بالقراءة^(١)، إلا أن يكون في أول قراءته اسم الجلالة، نحو: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]؛ فالأولى أن لا يصل؛ لما في ذلك من البشاعة؛ لأن القارئ يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الله لا إله إلا هو، فيصل (الرجيم) بلفظ اسم (الله)، وذلك قبيح في اللفظ، فمنع ذلك إجلالا لله وتعظيماً له.

(١) وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها نحو: (الرحيم ما ننسخ) - أدغم لمن مذهبه الإدغام، كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: (الرحيم اعلّموا أنما الحياة الدنيا) ونحو: (الرحيم القارعة). انظر: النشر (١/ ٢٥٧).

تنبيه: إن عرض للقارئ ما قطع قراءته؛ فإن كان أمراً ضرورياً كالسعال أو كلام يتعلق بالقراءة، فلا يعيد التعوذ، وإن كان أجنبياً قال المحقق وغيره: ولو رد السلام أعاده، وكذلك لو قطع القراءة ثم بدا له فعاد إليها.^(١)

وفي التعوذ قول كثير، وكلام طويل تظهر لك فروعه في الكتب التي هي أصول وأمّهات، نشير إلى بعض الكتب المطولة في هذا العلم كـ«الإيضاح في القراءات» لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي المعروف بابن يزداد المقرئ، و«الكامل، في القراءات الخمسين» لأبي القاسم يوسف بن علي بن عبادة (حبارة) الهذلي المغربي، وغيرهما؛ ففيها يبسط الكلام عن التعوذ من حيث الجهر به والإخفاء، ومن حيث الوقف عليه أو وصله بما بعده، ونحوه فطالعها وانظر فيها ولا تتجاوز منها القول الصحيح الظاهر البين المتضح الحجج.^(٢)

دليل الباب من الشاطبية البيت رقم (٩٥-٩٩):

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جَهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلاً

- (١) انظر: النشر (١/٢٧٨)، والكشف (ج ١ ص ١٨، ١٩)، قال أبو عبد الله السوداني: وخلاصة ما سبق أن للاستعاذة مع البسملة وأول السورة أربع حالات كلها جائزة: وصل الجميع - قطع الجميع - وصل الاستعاذة بالبسملة - وصل البسملة بأول السورة وعند القطع يلزم القارئ تسكين ميم الرحيم، وميم الرحيم.
- (٢) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٦٤).

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجْهَلًا
وَقَدْ ذَكَّرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلًا
وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأُصُولِ فُرُوعُهُ فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا
وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلٌ أَبَاهُ وَعُائِنَا وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِيِّ ^(١) فِيهِ أَعْمَلَا ^(٢)

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ المفسر صاحب الكتب المشهورة ، (كتاب التفصيل والتحصيل) و(الهداية) وشرحها، منسوب إلى مهدية من بلاد أفريقيا بأوائل المغرب.

(٢) قال أبو عبد الله السوداني وفقه الله: اختلف شراح القصيد في هذا البيت هل فيه رمز لأحد القراء أم لا؟ إلى قولين:

(١) - جرى بعض شراح القصيد على أن (الفاء) رمز لحمزة و(الألف) رمز لنافع وعلى هذا يكون المعني: أن حمزة ونافعًا يخفيان التعوذ عند قراءتهما، وبالتالي فإن ابن كثير والبصري وابن عامر وعاصم والكسائي يجهرون بالاستعاذة.

(٢) - أن البيت فيه رمز لأحد ومعناه: أن من أخفى التعوذ جعل إخفاؤه فصلًا أي: فرق بين ما هو ليس بقرآن فأسر به وجهر بالقرآن فقط، ولكن: رفضه علماؤنا قائلين: أن التعوذ هو شعار القراءة وهو الذي يبينه للمستمع لكي لا يفوت شيء.

والصحيح الذي عليه أكثر شراح القصيد وقراء بلادنا الحبيبة السودان حرسها الله: أنه لا رمز فيه لأحد من القراء، وأن الجهر والإخفاء له حالات عند كل القراء.

وعلى الرأي الأول: أن البيت فيه رمز فيكون هذا أول رمز وقع في نظمه رحمه الله. وانظر: تفصيل ذلك في شرح القصيد للسخاوي، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، وشرح شعلة للشاطبية.

باب البسملة^(١)

لا خلاف بين القراء في أن القارئ إذا افتتح قراءته بأول سورة - غير براءة - أنه ييسمل، وسواء كان ابتداءه عن قطع أو وقف، وربما يظن بعضهم أن الابتداء لا يكون إلا بعد قطع، وليس كذلك، والمراد بالقطع عند المحققين ترك القراءة رأساً بأن تكون نية القارئ ترك القراءة والانتقال منها لأمر آخر وبالوقف قطع الصوت عن الكلمة زماناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، وكثير من المتقدمين يطلقون القطع على الوقف.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٦):

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً *** سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا
والضمير في (سواها) يعود على سورة التوبة، وقوله: (ولا بد منها) أي:
لا فرار من البسملة أخبر أن القارئ إذا ابتداء بالسورة فلا بد من البسملة

(١) وأتبع باب الاستعاذة بباب البسملة على حسب ترتيبها في القراءة، وينظر هذا الباب في: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٤)، وامثال الأمر في قراءة أبي عمرو (رقم البيت ٥ إلى ١٣)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٦٤)، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٤٠)، والتيسير (ص ١٧)، وجمال القراءة (٢/ ٤٨٣)، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٢٤)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص ٣٩)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٩).

لسائر القراءة إلا براءة سواء في ذلك من بسمل منهم بين السورتين ومن لم يبسمل.

قوله: (وفي الأجزاء) أي: وفي الأجزاء خير أهل الأداء القارئ في البسملة إن شاء أتى بها، وإن شاء تركها لكل القراء، وليس المراد به الأجزاء المصطلح عليها بل كل آية ابتداء بها في غير أول سورة فيدخل في ذلك الأجزاء والأحزاب والأعشار والرواية في خير فتح الخاء والياء، وتلا قرأ.^(١)

معنى البسملة: الاستعانة باسم الله والتبرك والتمنن بالبداة به، فالقارئ يقول: باسم الله الرحمن الرحيم أي: ابتدئ قراءتي متبركاً باسم الله الرحمن الرحيم مستعيناً به عز وجل.

حكم البسملة: مشروع للعبد، مطلوب منه أن يبسمل عند قراءة كل سورة من كتاب الله تعالى، وإن كان في الصلاة يبسمل سراً إن كانت الصلاة جهرية، إلا عند قراءة سورة التوبة؛ فإنه لا يبسمل مطلقاً سواء في الصلاة أو في غيرها.

(١) انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٣٠).

صيغة البسمة: كما هو الوارد في القرآن الكريم، وهو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، عند جميع القراء، وباتفاق أهل العلم، فلا يصح أن يقال عند القراءة: باسمك اللهم أقرأ.^(١)

والإمام أبو عمرو بن العلاء البصري لم يعدها آية من الفاتحة، - وهو الراجح والله أعلم -^(٢)، وهي جزء من آية من سورة النمل، قال تعالى عن ملكة سبأ: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

والقراء متفقون: في وجوب البسمة إذا وصلت آخر سورة الناس بأول سورة الفاتحة؛ لأنها وإن وصلت لفظاً؛ فإنها مبتدأ بها حكماً، وكذلك لو وصل آخر السورة بأولها، وكذا لو وصل آخر السورة بما قبلها من السور، كمن وصل آخر الفلق بأول الإخلاص.

(١) انظر: الإقناع في القراءات السبع، للداني (١/ ١٦٣) والمحرر الوجيز، لابن عطية (١/ ٥٤)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي) (ص ٢٨).

(٢) وهذه مسألة اختلف الناس فيها وبسط القول فيها في غير هذا الموضع ولا تعلق للقراءة بذلك إلا أنه لما جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك ذكرت خلاصة رأي الإمام أبي عمرو. وانظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠٠)؛ لتعرف مذاهب أئمة القراءة فيها.

مذهب الإمام أبي عمرو في البسمة بين السورتين:

(١) - فصل الجميع.

(٢)- فصل الأول ووصل الثاني بالثالث

(٣) - وصل الجميع.

(٤) - السكت بدون بسملة

(٥) - الوصل بدون بسملة.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في منظومته في البيت رقم (١٠١-١٠٢):

وَصِلْ وَاسْكُتْ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلَا

وَلَا نَصَّ كَلَّا حَبَّ وَجْهَ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا

وللإمام أبي عمرو بن العلاء البصري بين الأنفال والتوبة ثلاثة أوجه - ولجميع القراء -

وهي:

١) - **الوصل:** أي وصل السورة بأول السورة بدون تنفس بينهما: ﴿وَإِنْ

اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ بَرَاءَةٌ ❀ .

(٢) - **والسكت:** وهو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً بدون

تنفس^(١) بمقدار حركتين: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بَرَاءَةٌ﴾.

(٣) - **والوقف:** وهو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً بتنفس مع نية

استئناف القراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بَرَاءَةٌ﴾.

والأوجه الثلاثة من غير بسملة.

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة لكل القراء بين أول «براءة» وبين أيّ سورة، بشرط أن تكون هذه السورة قبل «التوبة» في الترتيب، كما لو وصل آخر «الأنعام» بأول «براءة».

أمّا إذا كانت هذه السورة بعد «براءة» في الترتيب، كما لو وصل آخر سورة «الفرقان» بأول «براءة» فالذي يظهر لي والله أعلم أنه يتعين الوقف حينئذ، ويمتنع «السكت، والوصل»، كذلك يتعين الوقف، ويمتنع «السكت، والوصل» إذا وصل آخر «براءة» بأولها.^(٢)

(١) قال الإمام المقرئ أبو شامة المقدسي: والإشارة بقولهم (دون تنفس) إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، وإلا فلا وأخر السور حكم الوقف على أواخر الآيات وفي أثنائها من الوقوف التامة والكافية، فما ساغ ثم من السكوت فهو سائغ هنا وأكثر. والله أعلم. اهـ انظر: إبراز المعاني (ص ٦٧).

(٢) انظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ١٢٣).

مسألة [١]: حاول بعضهم جواز البسملة في أول براءة حال الابتداء بها، قال السخاوي رحمه الله: وهو القياس؛ لأن إسقاطها إما لأن (براءة) نزلت بالسيف، أو لعدم قطعهم بأنها سورة مستقلة، فالأول مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمى للتبرك، والثاني يجوزها لجوازها في الأجزاء إجماعاً، وقد علم الغرض من إسقاطها، فلا مانع منها. اهـ. ووافقه المهدوي وابن شيطا:

*** قال أبو العباس المهدوي رحمه الله:** فأما براءة فالقراء مجتمعون على ترك الفصل بينه وبين الأنفال بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها حال الابتداء بها سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور؛ فإنه يجوز أن يبتدئ بها من أول براءة عند من جعلها والأنفال سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل علة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف. اهـ.

*** وقال أبو الفتح بن شيطا رحمه الله:** ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة: فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالبسملة متبركاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج - إن شاء الله تعالى - كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض السورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يصل

بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع ومخالف للمصحف. اهـ

فهذان النصان قد تواردا على جوازها حالة الابتداء؛ اعتدادا بالتعليل بعدم القطع بأنها سورة مستقلة، وهو إنما يدل على جوازها حالة الابتداء لا حالة الوصل؛ لأنه لا يجوز الفصل بها بين الأجزاء حالة الوصل، وأما التعليل بالسيف فيعم حالة الابتداء والوصل، إلا أن الخلاف إنما هو في الابتداء فقط.

وما رواه الأهوازي في كتابه الإيضاح عن أبي بكر من البسملة أولها فلا يصح، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداء.

مسألة [٢]: اختلف المتأخرون في أجزاء براءة هل هي كأجزاء سائر السور أم لا؟

فقال الإمام السخاوي رحمه الله: هي كهي وجوز البسملة فيها، وجنح غيره إلى المنع.

وقال المحقق ابن الجزمري رحمه الله: الصواب أن يقال إن من ذهب إلى ترك البسملة في أواسط السور غير براءة لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل إذ

البسمة عندهم في وسط السورة تبع لأولها ولا تجوز البسمة أولها فكذاك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسمة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسمة من أولها وهي نزولها بالسيف، كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم ييسمل ومن لم يعتبر بقاء أثرها ولم يرها علة بيسمل بلا نظر. انتهى^(١).

مسألة [٣]: الوقف على البسمة إذا وصلت بآخر السورة؟

قال الإمام تاج الدين ويقال بنجم الدين الواسطي رحمه الله: واعلم أن الوقف على البسمة إذا وصلت بآخر السورة غير جائز.^(٢)
قال الإمام الداني في «التيسير»: لا يجوز.

وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في «النشر»: وصل البسمة بالآخر مع الوقف عليها، وهو ممتنع؛ لأن البسمة للأوائل لا للأواخر.
وهذا هو الوجه الممنوع لجميع القراء بالإجماع، وفيه يقول الإمام الشاطبي رحمه الله في الشاطبية:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ *** فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

(١) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٧).

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر (٢/ ٢٩٢)

مسألة [٤]: **فإن قال قائل:** كان ينبغي أن يقول: «فلا سكت»؛ لأنه لا يلزم من امتناع الوقف امتناع السكت، وكلاهما ممنوع، كما اعترض به الجعبري كلام الشاطبي.

قلنا: الذي نص عليه أئمة هذا الشأن إنما هو الوقف خاصة، كما هو صريح كلام الشاطبي، وقال الداني في «جامعه»: واختياري في مذهب من فصل بأن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك ثم يتبدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى، والله أعلم.

ولم يسبق الجعبري بذلك، وكأنه فهمه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، وإنما مراده بالسكت الوقف؛ لأنه قال قبله: اختيار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السورة ثم يتبدئ بالتسمية، والله أعلم.^(١)

مسألة [٥]: استحب بعض أهل الأداء الإتيان بالبسملة بين السورتين في أربعة مواضع لمن كان يقرأ بوجه السكت بين السورتين في عموم القرآن، واستحبوا السكت في المواضع الأربعة لمن كان يقرأ بوجه

(١) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين التُّوَيَرِي (١/ ٢٩٨).

الوصل بين السورتين في عموم القرآن^(١)، - والمواضع الأربعة تسمى الأربع الزهر^(٢) - وهي:

١ - بين المدثر والقيامة، ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.

٢ - بين الانفطار والمطففين، ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾.

٣ - بين الفجر والبلد، ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.

٤ - بين العصر والهمزة، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾.

ووجه ذلك البشاعة^(١) التي تكون في الوصل إذا قال: [وأهل المغفرة لا، والله ويل، وادخلي جنتي لا، وتواصوا بالصبر ويل]، وهذا المذهب

(١) تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصها بالسكت؛ فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن خصها بالبسملة؛ فمذهبه في غيرها السكت، وليس أحد يروي البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه المنتجب وابن بصخان فافهم ذلك فقد أحسن الجعبري في فهمه ما شاء وأجاد الصواب والله أعلم. انظر: النشر (١/٣٠٢).

(٢) والزهر جمع الزهراء تأنيث الأزهر وهو المنير المشرق.

الذي يفرق بين هذه السور وبين غيرها من سور القرآن، ليس ضعيفاً متروك العون والنصرة، بل هو مذهب مؤيد منصور، ولكن مع هذا فالمحققون من العلماء على عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، وهو المذهب الصحيح المختار الذي عليه العمل في سائر الأمصار.^(٢)



(١) المقصود بالبشاعة الإشكال في أذن السامع فقد يظن أن القارئ يلحن أو قد يتوهم السامع معنى مغايراً للمعنى الأصلي، فتنبّه ألهمك الله.

(٢) وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب «الهادي»، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب «المستنير»، و«الإرشاد»، و«الكفاية»، وسائر العراقيين وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحققين، والله تعالى أعلم.

تنبيهات

(١) - اعلم رحمك الله: أنه لا سكت لأحد من القراء بين سورتي الناس والفاتحة.

(٢) - إذا قرأت بالوصل بين السورتين؛ فإنه يترتب عليك الإتيان بأحكام التجويد من إدغام أو إخفاء أو غيرها.

(٣) - ذكر بعض أهل الأداء أنه: يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى (براءة) البسمة وعدمها لكل من القراءة تخييراً^(١).

قال مكّي بن أبي طالب رحمه الله في تبصرته: فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال وبترك التسمية في أوائل السور قرأت.

(٤) - أوجه البسمة بين السورتين: على سبيل التخيير لا على وجه ذكر الخلاف فبأي وجه منها قرأ جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إلا إذا قصد القارئ أخذها على المقرئ لتصح له الرواية لجميعها فيقرأ بها، ويقرأ بعد ذلك بأيها شاء.

(١) وعلى اختيار البسمة جمهور العراقيين وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، وأهل الأندلس.

قال العلامة المحقق ابن الجوزي رحمه الله: إن هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد.

وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام، وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً إذا كان أحدهما حرف مد أو لين، وكذلك كان بعض المحققين لا يأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه، وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع وبآخر في غيره؛ ليجمع الجميع المشافهة، وبعض أصحابنا يرى الجمع بينها وبين أول موضع وردت، أو في موضع ما على وجه الإعلام والتعليم وشمول الرواية، أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع فلا يعتمده إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف. اهـ^(١)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٦٨).

(٥)- لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء براءة على الصحيح عند أهل الأداء: وممن حكى بالإجماع على ذلك أبو الحسن بن غلبون، وابن القاسم بن الفحام، ومكي وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه.

(٦)- يجوز بين الأنفال وبراءة الوصل والسكت والوقف لجميع القراء: **أما الوصل:** فقد كان جائزا مع وجود البسملة فمع عدمها أولى، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من فصل أظهر.

وأما السكت: فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، ونص عليه لغيرهم من الفاصلين والواصلين مكي وابن القصاع.

وأما الوقف: فهو الأقيس وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل.

(٧)- في وصل «الرحيم» بـ «الحمد» ثلاثة أوجه:

الأول: للجمهور كسر ميم «الرحيم»، والأصح أنها حركة إعراب، وقيل: يحتمل أن تكون الميم سكنت بنية الوقف، فلما وقع بعدها ساكن حركت بالكسر.

الثاني: سكون الميم والابتداء بقطع الهمزة.

الثالث: حكاة الكسائي عن بعض العرب، وقال ابن عطية: إنه لم يقرأ به، وهو فتح الميم مع الوصل، كأنهم سكنوا الميم وقطعوا الألف ثم أجروا الوقف مجرى الوصل، فنقلت حركة همزة الوصل إلى الميم الساكنة، ويحتمل نصب الميم بـ «أعني» مقدرا. والله أعلم.

(٨)- ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين كل سورتين سواء كانتا مرتبتين أو غير مرتبتين فلو وصل آخر الفاتحة مبتدئاً بآل عمران أو آخر آل عمران بالأنعام جازت البسمة وعدمها على ما تقدم ولو وصلت التوبة بآخر سورة سوى الأنفال فالحكم كما لو وصلت بالأنفال أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت مثلاً كما تكرر سورة الإخلاص فلم أجد فيه نصاً والذي يظهر بالبسمة. فإن السورة والحالة هذه مبتدئة كما لو وصلت الناس بالفاتحة، ومقتضى ما ذكره الجعبري عموم الحكم وفيه نظر إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدها آية وهذا الذي ذكرناه على مذاهب القراء، وكذلك يجوز إجراء الموصل طرفها من إعراب وتنوين والله تعالى أعلم. ^(١)



(١) ينظر: شرح طيبة النشر للتويزي (١/٢٩٩).

سورة أم القرآن^(١)

هي الفاتحة: سميت بذلك؛ لأنها أول القرآن، وأم الشيء: أصله وأوله، ومن ذلك تسمية مكة بأم القرى، ومنه: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾. أي أصله، وهو اللوح المحفوظ؛ لأن كل كائن مكتوب فيه، وتسمى بأسماء آخر، أشهرها سورة الحمد، وفاتحة الكتاب؛ لأن الكتاب العزيز بها يفتح كتابة وتلاوة، وبها تفتح القراءة في الصلوات، ويقال لها الصلاة؛ لأنها ركن فيها، ويقال لها السبع المثاني والقرآن العظيم، وهي مكية.

قرأ الإمام أبو عمرو البصري ﴿مَلِكٍ﴾ بحذف الألف وهذه قراءة الجمهور^(٢).

(١) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص ١٠٥)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٦٩).
ليس بعد بيان الاستعاذة والبسملة إلا ذكر ما اختلف فيه من الحروف في سورة الحمد.

(٢) وقراءة (مالك) و (ملك) صحيحتان ثابتتان، قال أبو العباس: فكلا الوجهين حسن، له مذهب صحيح. اهـ، وقال أبو منصور: القراءتان كلتاهما ثابت بالسنة، غير أن (مالك) أحب إلي؛ لأنه أتم. اهـ، وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك....
وأنا أستحب القراءة بهما؛ هذه تارة، وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة، =

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في منظومته في البيت رقم (١٠٨):

وَمَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ^(١)

❖ وأدغم السوسي: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ

﴿﴾، إدغام متمثلين ويسمى إدغام كبير^(٢)، أو إدغام السوسي

= وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به. اهـ من كلام أبي شامة في الإبراز (ص ٧٠).

(١) مالك هو أول المواضع التي وقع فيها الاستغناء باللفظ عن القيد فلم يحتج أن يقول ومالك بالمد أو نحو ذلك فأخبر أن المشار إليهما بالراء والنون في قوله: راويه ناصر وهما الكسائي وعاصم، قرأ مالك يوم الدين على ما لفظ به من إثبات الألف فتعين للباقيين القراءة بحذفها فهو من قبيل الإثبات والحذف، وأشار بظاهر قوله: رواية ناصر إلى أن من قرأ بالألف نصر قراءته لأن المصاحف اجتمعت على حذف الألف فرسم ملك. اهـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٣١).

(٢) والمشهور بنسبته إليه من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء فهو الذي احتفل به، واهتم بشأنه، ونقله، وضبط حروفه، واحتج له، وقرأ وأقرأ به، فمنه أخذ وإليه أسند وعنه اشتهر من بين القراء السبعة والعشرة وورد عن جماعة خارج العشرة كالحسن البصري والأعمش وابن محيصن وغيرهم، ووجهه: طلب التخفيف وكثير من المصنفين في القراءات لم يذكروه البتة كأبي عبيد في كتابه وابن مجاهد في مسبعته ومكي في تبصرته والظلمكي في روضته وابن سفيان في هاديته وابن شريح في كافيته والمهدوي في هدايته وغيرهم، وللعلامة عبد الله أفندي زادة رحمه الله، رسالة نفيسة جداً في إيضاح باب الإدغام

نوعي المثليين والمتقاربين، وسيأتي توضيح ذلك كله في بابه.^(١)

ثلاثة أوجه:

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونها عارضا.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض فلا يعتد به، وأجر على هذا جميع ما ماثله.

والروم وهو: النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، ولا يكون إلا مع القصر، وهذه الأوجه الأربعة تجرى في كل ما مثله.

= الكبير لأبي عمرو البصري من رواية السوسي من طريق الشاطبية وفيها إحاطة واستيعاب وتوضيح وتفصيل لا حد له لم أر مثله؛ فهي رسالة قيمة ماثرة في بابها.

(١) **ينظر:** السبعة لابن مجاهد (ص ١٠٥)، والتذكرة في القراءات الثمان (١ / ٦٥)، والإبانة عن معاني القراءات (ص ٨٨)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٦٨)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ٥٤)، وسراج القارئ (ص ٣٤).

مسألة [٣]: ﴿نَسَعْتُ﴾ إذا وقف عليه أو على ما ماثله فيجوز فيه لكل

القراء سبعة أوجه:

الإشباع، والتوسط، والقصر مع السكون المحض؛ ومثلها مع الإشمام؛
والروم مع القصر.

وحاصل ما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط، وما لا يجوز أن
الموقوف عليه ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه إلا بالسكون فقط، وهو خمسة أنواع:

الأول: الساكن في الوصل نحو: ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ ، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ ، ﴿وَمَنْ
يَعْنَصِم﴾.

الثاني: ما كان متحركاً بالفتح أو النصب غير منون نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ ،
﴿وَأَمِنْ﴾ ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾.

الثالث: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو:
﴿الْجَنَّةَ﴾ ، ﴿الْمَلَكَةِ﴾.

الرابع: ميم الجمع نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ ، ﴿أَبْصَرُهُمْ﴾ ،
وسواء في ذلك من ضم أو سكن.

الخامس: المتحرك في الوصل بحركة عارضة إما للنقل نحو: ﴿فَقَدْ أُوتِيَ﴾

، ﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾ ، أو لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ .

والقسم الثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون والروم، ولا يجوز فيه

الإشمام، وهو ما كان متحركًا في الوصل بالخفض أو الكسر نحو:

﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ ، ﴿هَؤُلَاءِ﴾ .

الثالث: ما يجوز فيه السكون والروم والإشمام وهو ما كان متحركًا في

الوصل بالرفع أو الضم نحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ ، ﴿وَيَخْلُقُ﴾ ، ﴿وَمَنْ قَبْلُ﴾ ،

﴿يَصْلِحُ﴾ ، وسواء كانت الحركة فيها أصلية كما مثل، أم منقولة من

حرف حذف من نفس الكلمة نحو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ ، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ ،

المخفوضتين، و﴿دِفْءٌ﴾ ، و﴿الْمَرْءُ﴾ المرفوعتين.

مسألة [٤]: و﴿الضَّالِّينَ﴾: مده لازم؛ لأن سببه ساكن مدغم لازم،

ومذهب الجمهور بل نقل بعضهم الإجماع عليه أن القراء كلهم يمدون

للساكن اللازم مدًا مشبعا من غير إفراط، لا تفاوت بينهم فيه ومدغمها

واحد. (١)

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٢٤).

مسألة (٥): ﴿آمين﴾ ليست من القرآن، وفيها أربع لغات: مد الهمزة، وقصرها مع تخفيف الميم وتشديدها، لكن في التشديد بحالیه خلاف. وقال السمين الحلبي: ليست من القرآن إجماعاً، ومعناها: استجب؛ فهي اسم فعل مبني على الفتح، وقيل: ليس فعل، بل هو من أسماء الباري تعالى، والتقدير: يا آمين، وضعف أبو البقاء هذا بوجهين: **أحدهما:** أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مفرد معرفة.

والثاني: أن أسماء الله تعالى توقيفية. ووجه الفارسي قول من جعله اسماً لله تعالى على معنى أن فيه ضميراً يعود على الله تعالى؛ لأنه اسم فعل، وهو توجيه حسن نقله صاحب «المغرب».

وفي «آمين» لغتان: المد والقصر، فمن الأول قوله: آمين آمين لا أرضى بواحدة *** حتى أبلغها ألفين آمينا وقال آخر:

يا رب لا تسلبني حبها أبدا *** ويرحم الله عبدا قال آمينا ومن الثاني قوله:

تباعد عني فطحل إذ دعوته *** آمين فزاد الله ما بيننا بعدا

وقيل: الممدود اسم أعجمي؛ لأنه بزنة «قاييل وهابيل».

وهل يجوز تشديد الميم؟ المشهور أنه خطأ، نقله الجوهري، ولكن قد روى عن الحسن وجعفر الصادق التشديد، وهو قول الحسين بن

الفضل، من «أم» إذا قصد، أي: نحن قاصدون نحوك، ومنه: ﴿وَلَا آمِينَ

الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢].^(١)



(١) ينظر: الدر المصون (١/ ٨٦ - ٨٧).

باب هاء الكناية^(١)

الهاء في اللغة على أربعة أنواع:

١ - هاء الأصل، نحو: (نفقه) في قوله: ﴿قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا

تَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

٢ - هاء التأنيث، نحو: (جنة) في قوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٣ - هاء السكت، نحو: (يتسنه) في قوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ

لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٤ - هاء الكناية، نحو: (يعلمه) في قوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩].

هاء الكناية: عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر

الغائب وحقها الضم إلا أن تقع بعد كسرة، نحو: ﴿به﴾، أو ياء ساكنة

(١) ينظر: التيسير (ص ٢٩)، والإقناع (١/ ٤٩٥)، وإبراز المعاني من حرز الأماني

(ص ١٠٢)، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٤٥)، وامثال الأمر في

قراءة أبي عمرو (الأبيات من ٧٠ إلى ٧٣)، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع

(ص ٦٧)، والإتحاف (ص ٣٤).

فتكسر لذلك، نحو: ﴿فيه﴾، وقد تضم كما قرئ به في: ﴿وما أنسانيه﴾، ﴿عليه الله﴾، وذلك مراعاة للأصل وتبعاً للرواية.

وهاء الكناية في اصطلاح القراء هي: الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر الغائب، وتسمى هاء الضمير، فخرج بالزائدة الهاء الأصلية نحو: ﴿نفقه﴾ * يته *، وبالدالة على الواحد المذكر الهاء في نحو: ﴿عليها، عليهما، عليهن، عليهن﴾؛ فكل هذه وإن كانت هاءات ضمير، لا تسمى هاءات كناية اصطلاحاً.

وتتصل هاء الكناية بالفعل نحو: ﴿ولا يؤدّه﴾، والاسم نحو: ﴿أهله﴾، وبالحرف نحو: ﴿عليه﴾، وقد جاءت مجموعة في قوله تعالى: ﴿قال له، صاحبه، وهو يحاوره﴾ أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوتك رجلاً﴾ [الكهف: ٣٧].

والخلاف بين القراء في هاء الكناية في:

* إشباع صلتها بواو إن كانت مضمومة وبياء إن كانت مكسورة.

* وفي تحريكها من غير صلة ويسمى (قصراً).

* وفي إسكانها في مواضع مخصوصة.



أحوال هاء الكناية في القرآن الكريم

اعلم أمرشدك الله لطاعته: أن لهاء الكناية أربعة أحوال:

- ١ - أن تقع بين ساكنين نحو: ﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ، ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ﴾ .
- ٢ - أن تقع قبل ساكن، وقبلها متحرك، نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ ، ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ﴾ .
 وحكمها في هاتين الحالتين عدم الصلة لجميع القراء، وذلك لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين الساكنين، بل تبقى «الهاء» على حركتها ضمة كانت، أو كسرة، وقد أشار إلى ذلك «الإمام الشاطبي رحمه الله» بقوله:
 وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ
 إلا في موضع واحد، قرأ به البزي عن ابن كثير بصلة الهاء بواو، وتشديد التاء في: ﴿تلهى﴾ ، من قوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠].
- ٣ - أن تقع قبل متحرك، وقبلها ساكن نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ *
 اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ * عَقَلُوهُ وَهُمْ * ، وحكمها في هذه الحالة الصلة بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، لابن كثير فقط، ووافقه حفص في: ﴿فِيهِ مُهَكَانًا﴾ ، ووافقه هشام في: ﴿أَرْجَتْهُ﴾ ، وقرأ باقي القراء

بالقصر: أي بكسر الهاء المكسورة، وضم الهاء المضمومة من غير إشباع، وهناك كلمات خرجت عن هذه القاعدة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٩):

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ *** وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصُ أَخُو وَلَا

٤- أن تقع بين متحركين نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾، وحكمها في هذه الحالة الصلة لجميع القراء، وذلك لأن «الهاء» حرف خفي فقوي بالصلة بحرف من جنس حركته، وإلى ذلك أشار «الإمام الشاطبي» بقوله: وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا

(وما قبله التحريك) أي: والذي تحرك ما قبله من هاءات الضمير المذكر التي ليس بعدها ساكن فكل القراء يصلونها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا نُفُورُهُ فَاَقْبَرَهُ﴾

[عبس: ٢١]، ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [البجائية: ٢٣] ، واعلم أن الصلة

تسقط في الوقف إلا الألف في ضمير المؤنث.

أحكام هاء الكناية للإمام أبي عمرو بن العلاء البصري:

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري بصلة هاء الكناية إذا وقعت بين متحركين، والخلاف بين الإمام أبي عمرو بن العلاء وحفص في هاء الكناية يتلخص فيما يلي:

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري بإسكان الهاء وصلًا ووقفًا (من غير صلة) في الكلمات الآتية:

- ١ - ﴿يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ ، هكذا: ﴿يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ [معًا في آل عمران: ٧٥].
- ٢ - ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ ، هكذا: ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾. [معًا في آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠].
- ٣ - ﴿وَيَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ﴾ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بكسر القاف في هذا الموضع وإسكان الهاء، هكذا: ﴿وَيَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ﴾ [النور: ٥٢].
- ٤ و ٥ - ﴿نُؤْلِهَ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ ، هكذا: ﴿نُؤْلِهَ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِهِ جَهَنَّمَ﴾. [النساء ١١٥].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٠-١٦١):

وَسَكَّنَ يُودِّهِ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُضْلِهِ وَنُؤْتِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا
وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَالْقَهْ وَيَتَّقُهُ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

ملحق: إسكان هاء الكناية لغة محكية سواء اتصلت بمجزوم أو غيره

كقوله: وأنشده ابن مجاهد:

وأشرب الماء مائي نحوه عطش *** إلا لأن عيونه سيل واديها

ولم يسكنها القراء إلا في المجزوم كالكلمات المذكورة ووجه الإسكان

تشبيه هاء الضمير بألف وواوه ويائه فأسكنت أو استثقلت صلتها

فأسكنت كما فعل في ميم الجميع أو وصلت بنية الوقف وهذه الوجوه

الثلاثة تعم المجزوم وغيره.

وفي المجزوم وجهان آخران:

أحدهما: أنها سكنت تنبيهاً على الحرف المحذوف قبلها للجزم.

والثاني: أنها سكنت لحلولها محله، ونبه بقوله -أي: الشاطبي-: (صافيا

حلا) على صحة هذه القراءة وحسن وجهها في العربية وإن كانت قد

جاءت على خلاف المعهود في هاءات الكناية من التحريك

والصلة. اهـ^(١)

❖ قرأ الإمام أبو عمرو قوله تعالى: ﴿فِيهِ مِهَانًا﴾ بترك الصلة،

هكذا: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مِهَانًا﴾ الفرقان: ٦٩].

(١) من كلام أبي شامة المقدسي من إبراز المعاني (ص ١٠٧).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٩):

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ *** وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصُ أَخُو وَلَا
❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري بحذف هاء الكناية من قوله
تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]،
قرأها هكذا: ﴿مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾، ولا يخفى حذف الياء وصلاً
لالتقاء الساكنين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٢٧):

وَفِي تَشْتَهِيهِ تَشْتَهِي حَقُّ صُحْبَةٍ *** وَفِي تُرْجِعُونَ الْغَيْبُ شَايِعَ دُخْلًا
❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري بضم هاء الكناية مع صلتها
بواو لفظية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾، قرأها
هكذا: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرَهُ﴾^(١) [الطلاق: ٣].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية (١٠٧٤):

وَبَالِغُ لَا تَنْوِينَ مَعَ خَفْصِ أَمْرِهِ *** لِحَفْصِ وَبِالتَّخْفِيفِ عَرَفَ رُفْلًا^(١)

(١) قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بتنوين (بالغ) ونصب راء (أمره)؛ فيرتب على ذلك
ضم هاء الكناية وذلك لمناسبة فتح الراء.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري بكسر هاء الكناية مع صلتها بياء لفظية مع إثبات الألف بعد اللام وكسر التاء على الجمع في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، قرأها هكذا: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتِهِ﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٤].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في منظومته في البيت رقم (٦٦٤):

رِسَالَاتٍ فَرَّدُوا فَتَحُوا دُونَ عِلَّةٍ

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ بضم الهاء من غير صلة مع زيادة همزة ساكنة بين الجيم والهاء هكذا: ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾، ولا إبدال فيها للسوسي.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٦):

(١) أخبر الإمام الشاطبي رحمه الله: أن حفصاً قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] بترك التنوين، أمره بالخفض فتعين للباقيين القراءة بتنوين بالغ ونصب أمره. انظر: سراج القارئ (ص ٣٧٠).

(٢) قرأ هذا الموضع بالجمع، أي بكسر التاء والهاء وزيادة ألف بعد اللام، فيترتب على ذلك كسر هاء الكناية للمناسبة، بالجمع فظاهر؛ لأنه أريد جمع ما أرسل به من التوحيد والأحكام، وما يشتمل عليه ذلك أنواع كثيرة، والإفراد يدل على ذلك أيضاً؛ لأن رسالته - صلى الله عليه وسلم - تضمنت تلك الأشياء كلها. وانظر: إبراز المعاني (٤٣٢).

وَعَى ^(١) نَفَرٌ أَرْجَتْهُ ^(٢) بِالْهَمْزِ سَاكِناً *** وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري بكسر الهاء في موضعين هما:

١ - في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف]:

[٦٣]، هكذا: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾

[الكهف: ٦٣].

(١) ومعنى (وعى) أي: حفظ وليست العين من (وعى) برمز؛ لأن الواو أصلية فصارت

العين متوسطة والرمز الحرفي لا يكون إلا في أول الكلم. سراج القارئ (ص ٤٨).

(٢) توضيح: (أرجئه) فيها ست قراءات، الأولى: لقالون (أرجه) بترك الهمز؛ لأنه ليس

من (نفر) وبكسر الهاء؛ لأنه داخل فيمن أراد بقوله: (واكسر لغيرهم)، وبالقصر؛ لأنه لم

يذكره في أصحاب الصلة، الثانية: لورش، والكسائي مثل: قراءة قالون إلا أنهما يصلان

الهاء بياء؛ لأنه ذكرهما في أصحاب الصلة فصار اللفظ (أرجه)، الثالثة: لابن كثير وهشام،

وذلك أنهما قرا (أرجئهو) بالهمز؛ لأنهما من (نفر) وبضم الهاء وصلتها بواو؛ لأنه

يذكرهما مع أصحاب الصلة، الرابعة: لأبي عمرو وذلك أنه قرأ: مثل ابن كثير وهشام، إلا

أنه لم يصل الهاء؛ لأنه لم يذكره مع أصحاب الصلة فصار اللفظ (أرجئه)، الخامسة: لابن

ذكوان وذلك أنه قرأ: (أرجئه) بالهمز؛ لأنه من (نفر)، وبكسر الهاء؛ لأنه داخل فيمن أراد

بقوله: (واكسر لغيرهم)، وبترك الصلة؛ لأنه لم يذكره مع أصحابها، السادسة: لعاصم

وحمزة قرا (أرجه) بترك الهمز؛ لأنهما ليسا من (نفر) وبإسكان الهاء؛ لأنه نص لهما على

ذلك. اهـ من سراج القارئ (ص ٤٨).

٢ - وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، قرأها هكذا: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ٱللَّهُ﴾، ولا يخفى ترقيق اللام من لفظ الجلالة؛ لأنه سبقها كسر.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٤٤):

وَمَا كَسَرَ ٱنْسَانِيهِ ضُمَّ لِحَفْصِهِمْ *** وَمَعَهُ عَلَيْهِ ٱللَّهُ فِي ٱلْفَتْحِ وَصَلَا
❖ للإمام أبي عمرو بن العلاء البصري إسكان الهاء بخلف عن الدوري في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، هكذا: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، والوجه الثاني للدوري الضم مع والإشباع، هكذا: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، وهذا الذي عليه قراء السودان، وبه ضبط مصحفهم.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٤):

وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُؤْمِنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ *** بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَادْكُرْهُ نَوْفَلًا^(١)

(١) توضيح: قوله: (يَرْضَهُ لَكُمْ) [الزمر: ٧]، القراء فيه على خمس مراتب، منهم: من له الإسكان فقط وهو السوسي، ومنهم: من له الوجهان الإسكان واختلاس الضمة وهو هشام، ومنهم من له وجهان أيضًا الإسكان وصلة الضمة بواو وهو الدوري، ومنهم: من له

❖ قرأ صالح السوسي بإسكان الهاء من غير صلة، مع إبدال الهمزة في

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥]، هكذا: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ

مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥]، وأما الدوري فقرأ بكسرها مع الصلة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٢):

وَيَأْتِيهِ لَدَى طه بِالإِسْكَانِ يُجْتَلَا

تبيّه: إذا أتت هاء كناية وبعدها كلمة أخرى بدايتها هاء، نحو: (إنه هو)؛

فإن السوسي لا يصل هذه الهاء؛ لأن حكمها عنده الإدغام، وسيأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء الله.



= اختلاس الضمة فقط وهم حمزة ونافع وعاصم، ومنهم من له صلة الهاء بواو فقط وهم الباقون. اهـ من سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٤٧).

(١) وأما (يأتيه): فالقراء فيه على ثلاث مراتب، منهم: من سكن الهاء قولاً واحداً وهو السوسي، ومنهم: من قرأ بوجهين أحدهما الاختلاس، والثاني صلتها بياء وهو قالون، ومنهم: من وصل كسرة الهاء بياء قولاً واحداً وهم الباقون. اهـ والذي يظهر الظاهر من القصيد أن القراء فيه على أربع مراتب، لأن هشاماً له وجهان: قصر الهاء وصلتها كقالون هذا ما يؤخذ من النظم، وإنما لم يذكر الشارح ذلك؛ لأن حذف الصلة لهشام قال فيه بعضهم: إنه من زيادات القصيد، والأولى أن لا يقرأ به؛ لأنه لم يذكره المحقق وتبعه على ذلك كثير من المحققين على أن هشاماً ليس له من طريق النظم وأصله إلا الإشباع في لفظ يَأْتِيهِ في طه، فينبغي الاقتصار له عليه. فالشارح رحمه الله ممن تبع المحقق ولم يتبع القصيد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

باب هاء الضمير^(١)

أسكن الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري ضمير الغائب إذا وقعت بعد واو، أو فاء، أو لام زائدة، نحو: {وَهُوَ، وَهِيَ، فَهُوَ، فَهِيَ، لَهُوَ، لَهَا} لأن اتصال هذه الحروف بها صيرت الكلمة مشبهة لفظ عضد وكتف، فأسكنت الهاء كما أسكنا تخفيفا وقولنا: زائدة احتراز من نحو: ﴿لَهُوَ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و﴿لَهُوَ الْحَكِيثُ﴾ [لقمان: ٦]، فالهاء ساكنة باتفاق؛ لأنها ليست هاء (هو) الذي هو ضمير مرفوع منفصل، وذلك معروف، ولكنه قد يخفى على المبتدئ فبيانه أولى، وهذا الحكم المذكور مطرد حيث جاءت هذه الألفاظ، لا يختص بسورة دون أخرى، بالضابط المذكور آنفا.

❖ (وهو)، نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

❖ (وهي)، نحو: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾.

❖ (فهو)، نحو: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾.

(١) ينظر: الكنز في القراءات العشر (٢/٤٠٦)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ١١٢)، وسراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح (ص ١٤٩).

❖ (فهي)، نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾.

❖ (لهو)، نحو: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾.

❖ (لهي)، نحو: ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٤٨):

وَهَا هُوَ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ وَلَا مِمَّا *** وَهَا هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا

مسألة [١]: إذا وقعت هاء (هو) بعد (ثم)، ولم يرد ذلك إلا في قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١]، فيبقيها

بضم الهاء، ولم يسكنه الإمام أبو عمرو ابن العلاء؛ لأن (ثم) ليس

اتصالها بـ(هو) كاتصال الواو والفاء واللام بها؛ لأن (ثم) كلمة

مستقلة، وأسكنه الكسائي وقالون حملاً لـ(ثم) على هذه الحروف

لمشاركتها لها في الحرفية والواو والفاء في العطفية.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٥٠):

وُثِّمَ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ *** وَكَسْرُ

مسألة [٢]: قوله تعالى في آية الدين: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، لم

يسكن الهاء أحد؛ لأن (يمل) كلمة مستقلة وليست حرفاً فتحمل على

أخواتها، وأئمة القراءة ينبهون ويذكرون ذلك؛ لأن (هو) قد جاء فيها

بعد (لام) فيخشون أن تدخل في عموم الضابط؛ ولأن بعض المصنفين ذكر عن قالون إسكانها، وهو قول مرجوح؛ لأنه مخالف لما رواه جميع أصحاب قالون، فلا خلاف بين القراء السبعة من طرق الشاطبية في ضم هاء (هو)، وما روي عن قالون من إسكانه، فهو من طريق النشر.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٥٠):

وَعَنْ كُلِّ يُمَلِّ هُوَ أَنْجَلَا

قال الإمام أبو البقاء علي بن عثمان المعروف بابن القاصح رحمه الله: ثم أخبر-أي الشاطبي- أن كلهم قرءوا: ﴿أَنْ يُمَلِّ هُوَ﴾ بضم الهاء على ما لفظ به، وإنما ذكر ذلك احترازاً من أن يدخل فيما سكن بعد اللام المذكور في (ولامها)؛ فبين ﴿أَنْ يُمَلِّ﴾ ليس منه؛ لأن ﴿يُمَلِّ﴾ كلمة مستقلة فليست حرفاً لتحمل على أخواتها.

وبه أيضاً: على أن الرواية التي جاءت عن قالون من طريق الحلواني في إسكانه متروكة؛ فإنها مخالفة لما رواه جميع أصحاب قالون-أظنه يقصد من طريق القصيد-؛ فلهذا قال: انجلي أي: انكشف. اهـ^(١)

(١) انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ١٥٠).

باب أحكام النون الساكنة والتنوين^(١)

(النون الساكنة) مشتقة من السُّكُون وهو الهدوء والثبات وعدم الحركة، وهو من سَكَنَ أي قَرَّ، وعكس (الساكنة): الْمُتَحَرِّكة.

واعلم أن النون الساكنة يمكن وجودها في الاسم مثل: [المتنهي - الأنهار]، ويمكن وجودها في الفعل مثل [يَنْهَوْنَ - يَنْتَهِي]، ويمكن وجودها في الحرف مثل: [مِنْ - عَنْ]، كما أنها قد تأتي في وسط الكلمة أو في آخرها (كما هو واضح في الأمثلة السابقة)، ولا تأتي في أول الكلمة لأن أول الكلمة لا بد أن يكون متحرِّكًا.

فائدة:

بما أن الابتداء عكس الوقف؛ فإنه لا يمكن أن يُبتدأ بساكن، كما أنه لا يمكن الوقف بمتحرك.

والتنوين يأخذ أحكام النون الساكنة نفسها، والعلة في ذلك هي أن التجويد يعتمد على النطق لا على الكتابة، واعلم أن التنوين لا يكون أبدًا إلا في آخر الكلمة.

(١) وقد أفرد في هذا الباب والذي يليه عدة مصنفات، ولعل من أجودها - حسب ما قرأت - كتاب «تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر»: لشيخ الإسلام زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق. د. محيي هلال سرحان، دار بغداد.

فائدة: النون الساكنة تثبت (أي توجد) لفظاً (أي عند النطق بها) وخطاً (أي كتابة)، كما أنها تثبت وصلأً (أي حالة وصلها)، ووقفأً (أي حال الوقف عليها).

أما التنوين: فهو نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد.

والتنوين: نون ساكنة أيضاً وإنما جمع بينهما في الذكر؛ لأن التنوين اسمٌ لنون ساكنة مخصوصة.

وأحكامها أربعة، وهي:

١- الإظهار: معناه لغة: البيان.

واصطلاحاً: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة زائدة عن الأصل.

حروفه: الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء.

فإذا أتى بعد النون الساكنة أو التنوين حرف من الحروف السابقة؛ فإن النون الساكنة أو التنوين تظهر.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٩):

وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا *** أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

ووجه إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف بعد مخرجهما عن مخرجهن كل البعد إذ هن يخرجن من الحلق، وهما من طرف اللسان، ولم يحسن الإدغام؛ لعدم وجود سببه، ولا الإخفاء؛ لأنه قريب

منه، ولا القلب؛ لأنه وسيلة إلى الإخفاء، ولهذا تعين الإظهار الذي هو الأصل.

وسمي إظهاراً؛ لظهور النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتهما بحرف من هذه الأحرف، وسمي حلقياً؛ لخروج حروفه من الحلق وسماه بعضهم التبيين.

٢- والإدغام: معناه لغة: الإدخال، تقول العرب أدغمت السيف في غمده أي: أدخلته.

واصطلاحاً: إيصال حرف ساكن بآخر متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً، يرتفع عنه العضو^(١) ارتفاعاً واحدة، عند النطق بالحرف الثاني.

تعريف آخر: النطق بالحرفين حرفاً كالثاني مشدداً.

حروفه: مجموعة في كلمة (يَرْمُلُونَ).

وينقسم الإدغام إلى قسمين:

أ- إدغام بغنة. **ب- إدغام بغير غنة.**

أ- الإدغام بغنة: وهو أن يأتي بعد النون الساكنة أو التنوين حرف من حروف كلمة (يَنُمُو) أو (يُومِنُ)، ويكون كاملاً في: النون والميم؛ لانتفاء

(١) هذا التعبير أولى من تعبير بعضهم (يرتفع اللسان)، أولى؛ ليشمل اللسان والشفة.

الحرف والصفة معاً، وناقصاً في الواو والياء؛ لانتفاء الحرف مع بقاء الصفة وهي الغنة.

مثل: «مَنْ يَعْمَلُ»، «مِنْ وَالٍ»، «مِنْ نَعْمَةٍ»، «مِنْ مَاءٍ».

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٧):

وَكُلُّ بِ: يَنْمُو أَذْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ *** وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

ملحوظة: ولا بد أن يكون الإدغام في كلمتين، فإذا كان في كلمة واحدة فلا تدغم مثل: «لَدُنْيَا»، «بُنْيَانٌ» - وما تصرف منها-، «صِنَوَانٍ»، «قِنَوَانٌ» حتى لا تشبهه بمعنى آخر.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٨):

وَعِنْدَهُمَا لِلْكُلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ *** مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلَا

ب- الإدغام بغير غنة: وهو أن يأتي بعد النون الساكنة أو التنوين لام أو راء، ويسمى هذا النوع إدغاماً كاملاً؛ لانتفاء الحرف والصفة معاً، فلا يبقى أثر للنون أو التنوين، نحو: مثل: «مِنْ رَبِّكَ» تنطق: «مِرَبِّكَ»، «وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ» تنطق: «وَلَكِلَا».

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٦):

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينِ وَالنُّونَ أَذْغَمُوا *** بِلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمُلَا

مسألة: تفخيم الغنة:

الغنة تتبع ما بعدها:

- فإن أتى بعدها حرف مفخم فخمت، مثل: «مِنْ قَبْلٍ» ، «مِنْ طِينٍ» ، «مِنْ صَلْصَالٍ».

- وإن أتى بعدها حرف مرقق رقت، مثل: «كُنْتُمْ» ، «الْإِنْسَانُ» ... الخ.

قال المحقق السمنودي:

وَالرَّوْمُ كَالْوَصْلِ، وَتَتَّبِعُ الْأَلِفُ *** مَا قَبْلَهَا، وَالْعَكْسُ فِي الْغَنِّ أَلْفٌ

٣- والقلب: معناه لغة: تحويل الشيء عن وجهه.

اصطلاحاً: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً مُخفأةً مع الغنة، إذا أتى بعدها حرف الباء.

مثال: «مِنْمَ بَعْدٍ» ، «سَمِيعًا بَصِيرًا» ، وفي حالة القلب توضع (م) عَكَاظِيَّة (رِقْعَة) على النون للدلالة على الإقلاب، وذلك في رسم المصحف.

والإخفاء: معناه لغة: الستر.

اصطلاحاً: نطق الحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة عند الحرف الثاني.

حروفه: جميع الحروف الهجائية ما عدا حروف الإظهار والإدغام والقلب.

وهي أول كل كلمة من كلمات هذا البيت:

صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا *** دُمَ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقَى ضَعْ ظَالِمًا

الصاد، الذال، الثاء، الكاف، الجيم، الشين، القاف، السين، الدال،
الطاء، الزاي، الفاء، التاء، الضاد، الظاء.

فإذا أتى أي حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة، أو التنوين؛ فإنها
تخفى، ويسمى إخفاءً حقيقياً.

أمثلته: «أَنْصَارَ»، «مِنْ طِينٍ»، «كُنْتُمْ».

وفي الإقلاب والإخفاء يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٩٠):

وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْيَا وَأَخْفِيَا *** عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلَا

فائدة: الفرق بين الإخفاء والإدغام؛ أن الإخفاء لا تشديد معه مطلقاً
بخلاف الإدغام، وأن إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره، وإدغام
الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيت النونَ عند السين لا في
السين، وأدغمت النون في اللام لا عند اللام.

مسألة: قول العلماء: إن الإخفاء يكون «بصفة بين الإظهار والإدغام»
معناه: أن الإخفاء يُشَبِّهُ الإظهار ويخالفه، ويُشَبِّهُ الإدغام ويخالفه، فما
وجه الشبه والمخالفة، وتفصيل ذلك هو:

(١)- يُشَبِّه الإخفاء الإظهار في كون أن الإظهار عند الحرف، وكذلك الإخفاء عند الحرف؛ فهذا وجه لاتفاق بين الإظهار والإخفاء.

(٢)- ويختلف الإخفاء عن الإظهار في كون أن الإظهار لا غنة كاملة فيه، والإخفاء فيه غنة كاملة ممطوطة، وهذا وجه الاختلاف بين الإخفاء والإظهار.

(٣)- وَيُشَبِّه الإخفاء الإدغام في كون أن الإدغام فيه غنة طويلة، وكذلك الإخفاء فيه غنة طويلة، فهذا وجه لاتفاق بين الإخفاء والإدغام.

(٤)- ويختلف الإخفاء عن الإدغام في كون أن الإدغام يكون في الحرف الذي يليه مع التشديد، والإخفاء يكون عند الحرف الذي يليه مع عدم التشديد، وهذا وجه الاختلاف بين الإدغام والإخفاء.

ونستخلص مما سبق من شرح التعريف أن الإخفاء يشبه الإظهار ويخالفه، ويشبه الإدغام ويخالفه، فمن عرف وجه الشبه والمخالفة؛ نطق به نطقاً فصيحاً. (١)

وبسط أحكام النون الساكنة والتنوين، وتوضيحها في كتب التجويد وفي المصنّفات التي أُفردت فيه (١)، وهذا الباب في مجمله مطابق لأحكام

(١) انظر: حاشية تحقيق الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٣٩) للعرباوي.

حفص عن عاصم إلا في موضعين، حيث أن الإمام أبا عمرو بن العلاء
البصري يدغم النون في الراء من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾،
ويدغم اللام في الراء من قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا^ط بَلَّ رَّانَ﴾؛ لأنه لا
يسكت في هذين الموضعين مخالفًا في ذلك حفصًا، كما سيأتي بيانه في
باب السكت.

(١) وقد أفردت فيه رسالة مختصرة سميتها: «سراج القارئ المجيد في أحكام القراءة والتجويد» نسأل الله أن ييسر بوقت لمراجعتها لإخراجها.

تنبيهات عامة

(١)- يوجد في بعض الكتب المعاصرة تعريف للتنوين وقع فيه القصور، وهو قول بعضهم: «إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم لفظاً وتفارقه خطأ»، فصاحب هذا التعريف قصر إلحاق التنوين على الاسم فقط بحسب ما هو مشهور؛ ولكن في لغة القرآن جاء إلحاق التنوين ببعض الأفعال مثل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، والأولى أن تبدل كلمة (تلحق الاسم) بكلمة (تلحق الآخر) كما نصّ عليه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله فكلمة (الآخر) يندرج تحتها كل من الفعل والاسم، ونص الإمام الأشموني على تعريف جامع شامل فقال: «التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ».

أما قول بعض المعاصرين عن إلحاق التنوين بالأفعال بأنه: «نون ليس تنويناً لاتصالها بالفعل، وإن كانت غير ثابتة خطأً ووقفاً كالتنوين فهي إذاً نون ساكنة شبيهة بالتنوين». فقوله: «شبيهة بالتنوين» فيه نظر؛ لأن العرب القدامى صوّروا التنوين في آخر الفعل بفتحتين متراكبتين، ولم يرد القول عن اللغوين أو سطرّوا الهجاء عن شيء اسمه شبيه بالتنوين.

(٢)- يرد في بعض الكتب التجويدية المعاصرة مسمّيات عديدة للتنوين، لا علاقة لها بأبحاث القراءة؛ بل تصلح عند دراسة علم النحو،

والصرف والعروض ، وهذه المسميات هي: تنوين التمكين، تنوين العوض، وتنوين المقابلة، وتنوين التنكير، وتنوين التناسب ، وتنوين الصرف، وتنوين الترثم ، وتنوين الاضطراب، وتنوين الغالي.^(١)

(٣)- يأتي في بعض المصنفات المعاصرة تعريف غير دقيق في تعريف الإظهار الحلقي، وهو قول بعضهم: «إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة»، وهذا التعريف فيه قصور؛ لأن النون لا ينفك عنها نصفها الخيشومي الذي يسمى بالغنة، سواء تحركت أو سكنت كما نص عليه الإمام المحقق الجعبري، والتعريف المعتمد: «إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة زائدة عن الأصل».

(٤)- نلاحظ أن كثيراً من الأئمة الحذاق من أهل التحقيق -كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والجعبري وغيرهما- لا يذكرون أي شيء عن مراتب الإظهار الحلقي المنتشرة بين الكتب المعاصرة؛ لعدم الجدوى من ذكرها، وتأتي مراتب الإظهار الحلقي عند المعاصرين على النحو التالي: أعلاها عند الهمزة والهاء، وأدناها عند الغين والخاء، وعند العين والحاء وسط، والجهل بهذا التقسيم لا يضر ، ولا فائدة منه في

(١) انظر: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٣١) بتحقيق أ. فرغلي سيد

درج القراءة، ولا يوقع القارئ في اللحن الجلي أو الخفي، ولا يترتب عليه أي تغاير صوتي بين مراتبه الثلاث، ولم يرد التصريح بهذا التقسيم في جميع المصنفات القديمة؛ بل هو من استحسنات بعض المعاصرين.

(٥)- إذا نطقت بالإدغام في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١٢٣]، فانتبه لنقطة دقيقة وهي؛ أن بعض القراء يستمرُّ بالغنة حتى ينطق الياء بكمالها؛ بل ربما انسحبت الغنة إلى العين، وهذا العمل فيه قصور في الأداء غير مقبول؛ وقلَّما تجد من يجتنبه أو ينتبه إليه، والصواب أنه لا بد من الغنة مع الإدغام ولكن عندما تنتقل من الغنة إلى فتحة الياء فلا بدَّ من تخليصها من شائبة الغنة.

(٦)- جاء في بعض الكتب المعاصرة التفرق بين الميم المنقلبة عن النون، وبين الميم الساكنة المخففة من الناحية الصوتية، وعن هذه القضية تقول بعض الكتب المعاصرة: «عند القلب نطبق الشفتين للإجماع على قلبهما ميمًا، وعد الإخفاء يجوز الوجهان».

قلت: هذا الكلام فيه نظر؛ لأن الحافظ المحقق ابن الجزري رحمه الله لم يفرِّق بين صوت الميم الساكنة المخففة أو المنقلبة، وكلاهما بإطباف الشفتين، وبرهان ذلك قول ابن الجزري في النشر (٢ / ٨٤): وأما الحكم

الثالث: وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميمًا خالصة من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿صُمْ بِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨]، ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وبين: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء. اهـ

(٧) - أن مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط ولا حظ لهما معهن في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، أو ما يدغمان فيه بغنة.

(٨) - إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي، وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياسًا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو: ﴿تُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾

[الأعراف: ١٦٧]، ﴿خَزَّيْنٍ رَحْمَةٍ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠] إذ النون من ذلك تسكن أيضا للإدغام.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو، وفي الساكن والمتحرك وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي: حيث لم يدغم الإدغام الكبير - والله أعلم.

(٩)- أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلا رسما نحو فإن لم تفعلوا، أن لا يقولوا وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان منفصلا رسما نحو فإن لم يستجيبوا لكم. في هود ألن نجعل لكم في الكهف. ونحوه مما حذف منه النون فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخني بالغنة ولا آخذ به غالبا ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة. ولا نون في المتصل منه - والله أعلم -.

(١٠)- اختلف رأي أئمتنا في الغنة الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم هل هي غنة النون المدغمة، أو غنة الميم المقلوبة للإدغام؟ فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كيسان النحوي، وأبو بكر بن

مجاهد المقرئ، وغيرهما، وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح؛ لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق في اللفظ بالنطق بين من من، وإن من وبين هم من، وأم من وأما ما روي عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح، إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة وهو خلاف إجماع القراء، والنحويين، ولعلمهم أرادوا بذلك غنة المدغم - والله أعلم -^(١).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٤)، والدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية (ص ١٢)، وحاشية الصبّان على الأشموني (١/ ٦٢)، الدقائق المُحكّمة في شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٣١).

باب المد والقصر^(١)

يعد باب المد من الأبواب المهمة في أحكام التجويد وذلك؛ لأن القرآن امتاز بميزتين عن لغة العرب هما الغن (الغنة) والمد ولعل الأصل في المد ما أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٠٤٥) قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَانَ يَمُدُّ مَدًّا».

والأوصاف الثابتة لقراءة النبي ﷺ، ثلاثة:

- ١- المد والتحقيق بغير ترجيع.
- ٢- والترديد والترجيع وهو قليل.
- ٣- والقراءة حرفاً حرفاً، وآية آية، بترسل وترتيل وتقطيع^(٢).

(١) ينظر: السبعة (ص ١٣٢)، والتبصرة (ص ٥٩)، واليسير (ص ٣٠)، والإرشاد (ص ١٨٦)، والإقناع (١/ ٤٦٠)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ١١٣)، وسراج القارئ (ص ٤٨)، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٧٣) والنشر في القراءات العشر (١/ ٣١٢)، والإتحاف (ص ٥٣).

(٢) وأحسن من رأيته تكلم بالأسانيد على الأوصاف الواردة في قراءة النبي ﷺ هو الإمام الحافظ المقرئ أبو العلاء الهمداني الحنبلي، وقد قال: هذه الأوصاف الثلاثة التي ذكرناها صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ... إلخ. ينظر: حكم الوقف على رءوس الآي: لعبد الله الميموني (ص ١٦).

والمد لغة: الزيادة، لقوله تعالى: ﴿وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢]، أي: يزدكم.

واصطلاحاً له إطلاقان:

الأول: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين الثلاثة، أو بحرف من حرفي اللين، إذا لقي حرف المد أو حرف اللين همزا أو ساكناً، وحروف المد الثلاثة هي:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحة، **والواو:** الساكنة المضمومة ما قبلها، **والياء** الساكنة المكسورة ما قبلها.

الإطلاق الثاني: للمد: وهو إثبات حرف مد في الكلمة من غير إطالة الصوت به، وتفصيل ذلك في كتب التجويد.

أما القصر فهو في اللغة: الحبس والمنع، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أي: محبوسات فيها.

وفي الاصطلاح: له معنيان أيضاً:

الأول: ترك إطالة الصوت وإثبات حرف المد واللين أو حرف اللين من غير زيادة عليهما.

الثاني: حذف حرف المد من الكلمة.

أحرف المد: ثلاثة:

❖ الألف.

❖ الواو.

❖ الياء: وكلها جمعت في لفظ [واي]^(١)

شروط المد مع الأمثلة:

❖ الألف تكون ساكنة وقبلها مفتوح مثل: ﴿وَسَارَ﴾ [القصص: ٢٩].

❖ الياء تكون ساكنة وقبلها مكسور مثل: ﴿الرَّجِمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

❖ الواو تكون ساكنة وقبلها مضموم مثل: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].

وتجتمع حروف المد بشروطها في كلمة: ﴿نُوحِيهَا﴾ [هود: ٤٩].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٨):

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ *** أَوْ الْوَائِ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلَا

وفيه قال أبو شامة المقدسي رحمه الله: ذكر في هذا البيت حروف المد الثلاثة

وهن الألف والياء والواو ولم يقيد الألف؛ لأنها لا تقع إلا بعد فتحة،

ويقيد الياء بكسرة قبلها والواو بضمة قبلها؛ لأن كل واحدة منهما يجوز

أن يقع قبلهما كـ «هيئة» و«سواة»، ولذلك حكم سيأتي، وشرط الياء

(١) خصت هذه الحروف بالمد دون غيرها؛ لأنها أنفاس قائمة بهواء الفم، وحركاتها في

غيرها؛ فلذا قبلت الزيادة بخلاف غيرها؛ فإن لها حيزا محققا وحركاتها في نفسها فلم تقبل

الزيادة.

والواو أيضا أن يكونا ساكنين، وأما الألف فلا تكون إلا ساكنة، فالألف من جنسها قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمة فحينئذ يكونان حرفي مد نحو: «قال» و «قل» و «يقول» ينطق في هذه الثلاثة بعد القاف بمد ثم لام؛ فإذا اتفق وجود همز بعد أحد هذه الحروف طول ذلك المد استعانة على النطق بالهمز محققا وبيانا لحرف المد خوفا من سقوطه عند الإسراع؛ لخفائه وصعوبة الهمز بعده، وهذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك في كلمة واحدة نص على ذلك جماعة من العلماء المصنفين في علم القراءات من المغاربة والمشاركة.

ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين على ما سيأتي، وبعضهم اختار تفضيل الألف على أختيها في المد وتفضيل الياء على الواو والله أعلم وأحكم.^(١)

فائدة: المد لا ينفرد عن اللين، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس. وللمد عشرة ألقاب: مد الحجز، ومد العدل، ومد التمكين، ومد الفصل، ومد الروم، ومد الفرق، ومد البنية، ومد المبالغة، ومد البدل، ومد الأصل.

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ١١٤).

* فأما مد الحجز؛ فإنه يحجز بين الساكنين والمتحرك، نحو:

﴿الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ﴿دَابَّةً﴾ [هود: ٦].

* وأما مد العدل؛ فإنه سمي بذلك لاعتدال النطق بالهمز، نحو:

﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] على قراءة من يمد بين الهمزتين.

* وأما مد التمكين؛ فإنه يمكن الكلمة عن الاضطراب، نحو:

﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ١٦]، وبابه.

* وأما مد الفصل؛ فإنه يفصل بين الكلمتين، نحو: ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤].

* وأما مد الروم؛ فإنه يروم بالمد الهمز، نحو: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

* وأما مد الفرق؛ فإنه يفرق بين الاستفهام وغيره ولا زيادة عليها، نحو:

﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿أَلَكُنْ﴾ [يونس: ٩١].

* وأما مد البنية، نحو: ﴿أَلُدُعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿نِدَاءِ﴾ [مريم: ٣]؛

فإن الكلمة بنيت على المد دون القصر.

* وأما مد المبالغة فللتعظيم، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥].

* وأما مد البدل؛ فإنه نحو: ﴿أَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ﴿أَادَمَ﴾ [البقرة:

٣١]؛ لأن المد بدل من الهمزة الثانية.

* وأما مد الأصل فنحو: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿شَاءَ﴾ [النساء:

٩٠]؛ لأن الهمزة والمد من أصل الكلمة.^(١)

والكلام على المد والقصر مجاله وتوضيحه في كتب التجويد، وإنما أشرنا إليه إشارة، وهذا الباب لا يحكم ولا يتبين إلا بالمشافهة، والكلام عليه وعلى مراتبه، وأقسامه طويل لا يليق بنا ذكره هاهنا، وقد ذكر زبدة منه أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي صاحب «غيث النفع في القراءات السبع» في كتابه المسمى «تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين» فراجعه إن شئت.

والخلاف في باب المد والقصر الذي ورد بين الإمام أبي عمرو بن العلاء

وبعض القراء يتمثل فيما يلي:

(١) - **المد المتصل:** هو أن يأتي بعد حرف المد همزة في كلمة واحدة،

نحو: ﴿جَاءَ * السَّمَاءِ﴾، قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري

بالتوسط، أي: يمدّه أربع حركات قولاً واحداً، وهذا هو المعتمد

المقروء به المعمول عليه، وهو الذي كان يقرئ به الإمام الشاطبي كما

نقله عنه تلميذه النجيب السخاوي.

(١) انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٤٨).

(٢) - **المد المنفصل:**^(١) وهو أن يكون حرف المد في آخر كلمة، والهمزة في أول الكلمة التي تليها، نحو: ﴿بِمَا أُنْزِلَتْ﴾ [آل عمران: ٥٣]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ [الكوثر: ١]، قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري بخلف عن الدوري بالقصر، والوجه الثاني للدوري هو التوسط، ويعتبر الوجه المقدم عند الدوري هو القصر، بمعنى أن الدوري والسوسي اشتركا في القصر، وزاد الدوري وجه التوسط.^(٢)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٦٩):

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا *** بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

(١) ويقال له أيضا: مد البسط؛ لأنه يسط بين كلمتين، ويقال: مد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له: الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال: مد حرف لحرف، أي: مد كلمة لكلمة، يقال: المد الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره. النشر (١/ ٣١٣).

(٢) ولم يذكر صاحب التيسير القصر عن الدوري؛ فهو من زيادات القصيدة، وقد ذكره غيره على ما نقلناه في «الشرح الكبير»، ومنهم من نقل الخلاف عن أبي عمرو نفسه، ووجه القصر الانفصال؛ لأن لكل كلمة حكم الاستقلال فلم يقو الالتقاء قوته إذا كان في كلمة واحدة، وقد ذكر جماعة من المصنفين تفصيلا بين أصحاب المد فجعل بعضهم أطول مدا من بعض، ولم يتعرض الشيخ الشاطبي - رحمه الله - في نظمه لذلك. وحكى عنه الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - في شرحه أنه كان يرى في المنفصل مدتين طولى لورش وحمزة ووسطى لمن بقي. اهـ من إبراز المعاني (ص ١٥).

(٣) - **المد اللازم:** وهو أن يأتي بعد المد أو اللين حرف ساكن سكوناً لازماً وصلاً ووقفاً في كلمة واحدة، أو في حرف من حروف فواتح السور، وذلك نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿أَتَحَاوُّنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]، ﴿ت﴾ [القلم: ١]، والقراء متفقون على مده مدّاً مشبّعاً بمقدار ست حركات، إلا حرف (العين) في فاتحة سورتي مريم والشورى؛ فللإمام أبي عمرو بن العلاء البصري في هذا الموضع التوسط والإشباع.

قال المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي رحمه الله: (كهيعص) الكاف والصاد من الحروف السبعة التي تمد طويلاً في الفواتح؛ لأجل الساكن، و(الهاء) و(الياء) من الحروف الخمسة التي على حرفين فيجب فيها القصر.

واختلفوا في العين: فذهب بعض أهل الأداء إلى الإشباع وهو مذهب ابن مجاهد، وعلي بن محمد الأنطاكي والأذفوي، واختاره مكّي وغيره لالتقاء الساكنين، وذهب بعضهم إلى التوسط وهو مذهب عبد المنعم ابن غلبون وابن طاهر وابن نشيطا وعلي بن سليمان الأنطاكي واختاره الجعبري وغيره لقصور حرف اللين عن حرف المد واللين، وهذا

الحكم أعنى ما فيه المد فقط أو القصر فقط أو الوجهان لجميع

القراء. اهـ^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٧٧):

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا *** وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلًا

قوله (الوجهان): إشارة إلى إشباع المد وهو المراد بالطول وإلى عدم الإشباع وهو التوسط ثم قال: (والطول فضلا) يعني: الإشباع أفضل من التوسط وهذان الوجهان لجميع القراء، والمد أقوى وأرجح من التوسط فيهما.

تبيه: هناك بعض الكلمات عند الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري

رحمه الله فيها مد لازم كلمي نحو: ﴿فَذَنْكَ﴾ [القصص: ٣٢]،

ونحو: ﴿آلَى﴾^(٢).

فائدة: نظم بعض علماء القراءات مراتب المدود فقال:

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٨٠).

(٢) هذا اللفظ ورد في سورة الأحزاب، والمجادلة، وموضعي الطلاق، قرأه أبو عمرو: بتسهيل الهمزة وصلًا مع المد والقصر، وله وجه آخر وهو إبدالها ياءً مع المد اللازم المخفف، وهو الذي عليه قراء السودان وبه ضبط مصحفهم، وسيأتي توضيحه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

أقوى المدود لازم فما اتصل *** فعارض فذو انفصال فبدل
فإن قيل: نريد الكشف عن علّة ترتيب المدود من حيث القوّة والضعف.
أقول: أقوى المدود «المدّ اللازم»؛ لأن سبب مدّه السكون اللازم، ولا
يتمكّن من النطق بالساكن بحقه إلّا بالمد، ولذلك اتفق القراء العشرة
على مدّه مدّا مشبعا.
يليه «المدّ المتصل»؛ لأن سببه «الهمز المتصل» والهمز من أبعد
الحروف مخرجا، إذ يخرج من «أقصى الحلق» ولذلك أجمع القراء
على عدم قصره؛ ليمكن من النطق بالهمز.
يليه «المدّ المنفصل» والدليل على أن «المنفصل» أضعف من
«المتصل» صحة جواز قصر «المنفصل» دون «المتصل».
يلي المدّ المنفصل «المدّ العارض للسكون»؛ لأن الهمز وإن انفصل عن
حرف المدّ إلّا أنه موجود في اللفظ وصلا ووقفا، أما السكون العارض
فلا يوجد إلّا حالة الوقف.
يلي «المدّ العارض» «مدّ البدل» وذلك لتقدم سببه وهو الهمز.
يلي «مدّ البدل» «مدّ التعظيم، ومدّ التبرئة» وذلك لأن سببهما معنويّ،
وهو أضعف من السبب اللفظي.^(١)

(١) انظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ١٨٢).

تنبيهات

(١) - إذا قرأ القارئ على المقرئ برواية الدوري عن أبي عمرو؛ فالأولى أن يقدم القصر، ثم يأتي بالمد بعده لسهولة؛ لأن القارئ يبقى كالذي يترقى درجة درجة؛ فيستعين بذلك على تحرير مقادير المدود، وبعض أهل الأداء لم يذكروا في تصانيفهم عن أبي عمرو إلا القصر في المنفصل، ولعل الإمام الشاطبي - رحمه الله - أشار إلى هذا المعنى حيث قال في البيت رقم (١٦٩):

فَإِنْ يَنْفَصِلَ فَالْقَصْرَ بَادِرُهُ طَالِبًا *** بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

(٢) - إذا قرأت لأبي عمرو بن العلاء البصري براويته على نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، بحذف إحدى الهمزتين في وجه قصر المنفصل وقد حذف الأولى فيها على مذهب الجمهور، فالقصر فيها لانفصاله مع وجهي المد والقصر في (أولاء إن كنتم) لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، فإذا قرأت في وجه المد المنفصل فالمد في (ها) مع المد في (أولاء إن) وجهًا واحدًا، ولا يجوز المد في (ها) مع قصر (أولاء إن)؛ لأن (أولاء) لا يخلو من أن يقدر متصلًا أو منفصلًا؛ فإن قدر منفصلًا مد مع مد (ها) أو قصر مع قصرها، وإن قدر متصلًا مد مع قصر (ها) فلا وجه حينئذ لمد (ها) المتفق على انفصاله

وقصر (أولاء) المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب.

(٣) - إذا قرأت ﴿هَآأَنُتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [محمد: ٣٨] لأبي عمرو بن العلاء، وقدر أن (ها) في: ﴿هَآأَنُتُمْ﴾ للتنبيه، فمن مد المنفصل عنهما جاز له في: ﴿هَآأَنُتُمْ﴾ وجهان؛ لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مد (ها) من ﴿هَآأَنُتُمْ﴾ وقصر (ها) من ﴿هَؤُلَاءِ﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم، وسيأتي ذلك في باب الهمزات.^(١)

(٤) - إذا وقع هجاء حروف (حي طهر) في أوائل السور يمد ألفه حركتين مع إمالة ألف (را، ها) وتقليل ألف (حا) وفتح ألف (طا، يا).
(٥) - في تقدّم المتصل على المنفصل وفي تقدّم المنفصل على المتصل للدوري:

* تقدم المتصل على المنفصل :

- ١ - إذا مد المتصل ثلاث حركات يمد المنفصل بعده حركتين أو ثلاث.
- ٢ - إذا مد المتصل أربع حركات يمد المنفصل بعده حركتين أو أربع.

* تقدم المنفصل على المتصل :

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٠).

- ١- إذا مد المنفصل حركتين يمد المتصل بعده أربع أو ثلاث حركات.
- ٢- إذا مد المنفصل ثلاث حركات يمد المتصل بعده ثلاث حركات.
- ٣- إذا مد المنفصل أربع حركات يمد المتصل بعده أربع حركات.

٦- يجوز في: ﴿الْمَ ١ اللَّهُ﴾ أول آل عمران مد (الياء) في (ميم) ست حركات وقصرها حركتين لدى وصلها بلفظ الجلالة مع فتح الميم؛ وذلك أن همزة لفظ الجلالة همزة وصل، فتحذف حال الوصل، فعند ذلك يجتمع ساكنان: (الميم) و(اللام)، فتحرك الميم بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وفي هذه الحال يجوز وجهان: المد المشبع نظراً للأصل، والقصر نظراً لعروض حركة الميم، وهذان الوجهان جائزان لكل القراء.

٧- يجوز في: ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و ﴿ءَاكُنْ﴾ [معاً في يونس: ٩١ و ٥١]، ﴿ءَاللَّهُ﴾ [معاً في يونس: ٥٩]، وفي النمل ٥٩]، و ﴿السَّحَرُ﴾ [يونس: ٨١]، إبدال همزة الوصل ألفاً مدّاً لازماً، ويجوز تسهيلها بين بين مع القصر، ووجه الإبدال مقدّم في الأداء، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في باب الهمزات.

٨- حروف فواتح السور على أربعة أقسام:

الأول: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ولين، لام، ميم، نون، فهو ممدود مدًا مشبعًا بلا خلاف.

الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف وليس أوسطه حرف مد ولين، وهو لفظ ألف؛ فهو مقصور بلا خلاف.

الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين وهو لفظ عين، أول مريم والشورى؛ ففيه الوجهان المد والتوسط.

الرابع: ما كان على حرفين نحو: (طه)، (الر)، فهو مقصور بلا خلاف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٧٧-١٧٨):

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فُضِّلَا
وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍ فَيُمْطَلَا

(٩) - **اعلم أمرشدك الله لطاعته:** أن ما ذكره بعض الشراح من تفاوت المد فيما سببه السكون اللازم مخالف لما عليه جمهور أهل الأداء سلفًا وخلفًا من مده مدًا مشبعًا على قدر واحد من غير إفراط، بل حكى بعضهم الإجماع عليه.

قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: لا أعلم في ذلك بينهم خلافًا سلفًا ولا خلفًا إلا ما ذكره في «حلية القراء» عن ابن مهران من اختلاف القراء في

مقداره حيث قال: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات ومنهم من يمد ثلاثاً، والحادرون يمدون ألفين. اهـ

ثم قال المحقق رحمه الله: وظاهر عبارة التجريد أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل.

والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، ثم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه: فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه، وعن بعضهم أنه دون ما للهمز: يعني به كما «في النشر» أنه دون أعلى المراتب وفوق التوسط من غير تفاوت في ذلك، ثم إن الظاهر التسوية في مقدار المد في كل من المدغم وغيره من الكلمي والحرفي إذ الموجب واحد وهو التقاء الساكنين فلا معنى للتمييز بين ذلك.^(١)

والحاصل: أن المد اللازم بأقسامه كلها يمد مدًا مشبعًا وهو أن تمد صوتك بمقدار ست حركات لا فرق بين قارئ وقارئ ولا بين المظهر والمدغم على الأصح المعمول به وهو الذي عليه أكثر أهل الأداء وهو مقتضى كلام الشاطبي حيث لم يفرق بين القسمين في الكلمي وفي الحرفي ولا بين قارئ وقارئ.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (ج ١ ص ٣١٧، ٣١٨).

باب ميم الجمع^(١)

ميم الجمع: هي ميم زائدة عن بنية الكلمة تدل على جمع المذكر ويدخل فيها الإناث.

من علامات ميم الجمع:

- إذا حُذفت لا يختل معنى الكلمة: نحو: [عليكم] ، فإذا حذفتها تصبح [عليك].

- أن يرد قبلها أحد الحروف الثلاثة:

١ - الكاف: نحو: ﴿منكم﴾ ولا تكون الكاف إلا مضمومة.

٢ - التاء: نحو: ﴿كنتم﴾ ، ولا تكون التاء إلا مضمومة.

٣ - الهاء: نحو: ﴿أموالهم﴾ قد ترد مضمومة أو مكسورة

نحو: ﴿بهيم﴾ .

أحوال ميم الجمع:

(١) ينظر: السبعة (ص ١٠٨) ، والإقناع (٢/ ٥٩٥) ، والإتحاف (ص ١٢٤) ، وامثال الأمر في قراءة أبي عمرو (البيت ٧٥) ، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٧٣) ، و سراج القارئ (ص ٣٢) ، والدر النثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو الداني (١/ ١٣٣)» .

اعلم أمرك الله لطاعته: أن ميم الجمع إما أن تقع قبل ساكن، أو قبل متحرك.

فإذا وقعت قبل ساكن نحو: ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، كان حكمها الضم من غير صلة لجميع القراء؛ لأن الأصل في ميم الجمع الضم.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت رقم (١١٣):

وَمِنْ دُونِ وَضَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ *** لِكُلِّ

وفيه يقول صاحب الإبرار (ص ٧٥):

ذكر في هذا البيت حكم ميم الجمع إذا لقيها ساكن، ولا يقع ذلك الساكن في القرآن إلا بعد همزة الوصل، فقال: (ضمها) من غير صلة لكل القراء. **ووجه الضم:** تحريكها لالتقاء الساكنين واختير ذلك؛ لأنه حركتها الأصلية فهي أولى من حركة عارضة ولم تمكن الصلاة؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها لأجل ما بعدها من الساكن. **اهـ**

وإذا وقعت **ميم الجمع** قبل متحرك:

فإما أن يكون المتحرك متصلاً بها، أو منفصلاً عنها؛ فإذا كان متصلاً بها ولا يكون إلا ضميراً مثل:

١ - «دخلتموه» من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غُلَبُونَ﴾ [المائدة: ٢٣].

٢ - «أنلزمكموها» من قوله تعالى: ﴿أَنْلِزْمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

كان حكمها الضم مع الصلة لجميع القراء، وهي اللغة الفصيحة، وعليها جاء رسم المصحف العثماني.

وإن كان المتحرك منفصلاً عن ميم الجمع، فإمّا أن يكون همزة قطع، أولاً:

- فإن كان همزة قطع مثل قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ فمذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء إسكانها، وحكمها عند بعض القراء الضم مع الصلة وصلاً.^(١)

- وإذا لم يكن المتحرك همزة قطع نحو: قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] كان حكمها عند

(١) قرأها بالضم مع الصلة وصلاً ورش، وابن كثير، وأبي جعفر، وقالون بخلف عنه؛ وذلك اتباعاً للأصل، ويصبح المَدّ عندهم من قبيل المنفصل، فكلّ يمدّ حسب مذهبه في المَدّ المنفصل، وقرأ باقي القراء بإسكانها، وهما لغتان.

الإمام أبي عمرو بن العلاء الإسكاني، ومذهب بعض القراء الضم مع الصلة وصلًا. ^(١)

اختلاف القراء في كسر ميم الجمع وضمها:

اختلف القراء العشرة في كسر ميم الجمع وضمها، وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد ميم الجمع ساكن، وكان قبلها هاء، وقبل الهاء كسرة متصلة أو ياء ساكنة، وذلك نحو:

* ﴿فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

* ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

* ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

* ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

فمنهج الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري حال الوصل كسر الميم والهاء التي تسبقها بشرطين ^(٢):

(١) - أحدهما: إذا وقع قبل الميم هاء قبلها كسرة مطلقا.

(١) وهم: ابن كثير، وأبو جعفر، وقالون بخلف عنه، والباقون بإسكانها كمذهب أبي عمرو بن العلاء.

(٢) وهكذا في كل موضع من مواضع القرآن، وهذا عند الوصل فقط؛ أما عند الوقف؛ فمعلوم أنه يسكن الميم، وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية: وقف لكل بالكسر مكملًا

(٢)- أو وقع قبل الميم هاء قبلها ياء ساكنة لفظية واحترز بقولنا ساكنة

من المتحرك، نحو: ﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١].

فكسر الهاء لمجاورة الكسرة، أو الياء الساكنة، وكسر الميم على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

ومن الأمثلة على توافر الشرطين، قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمِ

الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمِ

الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وهذا مثال الهاء المكسور ما قبلها وفيه إشارة

إلى اشتراط مجاورة الكسرة للهاء، فلو حال بين الكسر والهاء ساكن لا

يكسره، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

المثال الثاني في قوله تعالى: وقوله: ﴿أَدْخُلُوا عَلَيْهِمِ

الْبَابُ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا

يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١]. هذا مثال الهاء الواقع قبلها ياء ساكنة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١١٣-١١٥):

وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتْى الْعَلَا *****

مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِناً وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الـ قِتَالٌ وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا

وفيه قال صاحب الإبرار (ص ٧٥):

ثم قال: وبعد الهاء كسر فتى العلاء؛ أي: إن وقع قبل الميم التي قبل الساكن هاء كسر أبو عمرو الميم إتباعا للهاء؛ لأن الهاء مكسورة وبقي الباقيون على ضم الميم ثم ذكر شرط كسر الهاء، إذا كان قبل الهاء كسر أو ياء ساكنة.

ووجه كسرهما: أنه كسر الميم على أصل التقاء الساكنين، والهاء لمناسبة الطرفين، أي: ما بعدها وما قبلها، والياء مجانسة الكسرة، فتخلف أصلان، وهما ضمهما، وحصل وصل وهو كسر أول الساكنين، ومناسبتان وهما أولى.

أما إذا لم يقع قبل ميم الجمع هاء وهذه الهاء مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة فإنَّ ميم الجمع تضم ويبقى الحرف الذي يسبقها على حاله في الحركة، نحو: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾^(١).

(١) قال العلامة المقرئ علي بن عثمان المعروف بابن القاصح رحمه الله في السراج (ص ٣٣): توضيح: اعلم أن ميم الجمع الواقع قبل الساكن قسمان: قسم لا خلاف في ضمه وهو ما لم يقع قبله هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الضِّيَاءُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقسم فيه خلاف وهو ما وقع قبله ذلك، والقراء فيه على ثلاث مراتب في حال الوصل منهم من ضم الهاء والميم وهما حمزة والكسائي ومنهم من كسر الهاء والميم وهو أبو عمرو، ومنهم من كسر الهاء وضم الميم وهم الباقيون، وأما الوقف فكلهم كسروا الهاء فيه ولا خلاف بين الجماعة أن الميم في جميع ما تقدم ساكنة في الوقف. اهـ بتصرف يسير.

باب التقاء الساكنين^(١)

متى التقى ساكنان من كلمتين أولهما لام أو دال أو نون أو تنوين أو واو، أو تاء ويجمعهنّ (لدنوت)، وكان الثاني فاء فعل بعده ضمة لازمة، وذلك الفعل يبدأ بالضم.

فاللام: وهو أربعة مواضع: موضع في الأعراف: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ومثله في سبأ: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [سبأ: ٢٢]، وموضعان في سبحان: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [الإسراء: ٥٦ و ١١٠]، في يونس: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾ [يونس: ١٠١].

والدال: وهو ثلاثة مواضع في الأنعام: ﴿وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ﴾ [الأنعام: ١٠]، والرعد: ﴿وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ﴾ [الرعد: ٣٢]، والأنبياء: ﴿وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ﴾ [الأنبياء: ٤١].

والنون: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ في: [البقرة: (١٧٣)]، المائدة: (٣)، الأنعام: (١٤٥)، النحل: (١١٥)، و﴿أَنْ أَشْكُرَ﴾ [لقمان: ١٤ و ١٢]، و﴿وَأَنْ أَحْكَمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وما أشبه ذلك.

(١) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٢١٦)، وغيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٦٣)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٣٧٤).

والتنوين نحو: ﴿ بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا ﴾ [الأعراف: ٤٩]، ﴿ مُتَشَبِّهٍ أَنْظَرُوا ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿ مُنِيبٍ ۝٣٣ أَدْخُلُوهَا ﴾ [ق: ٣٣ - ٣٤]، وما أشبه ذلك.
والواو: ﴿ أَوْ أَخْرِجُوا ﴾ [النساء: ٦٦]، و ﴿ أَوْ ادْعُوا ﴾ [الإسراء: ١١٠]،
﴿ أَوْ انْقُصْ ﴾ [المزمل: ٣]، وليس غيرهن.

والتاء: ﴿ وَقَالَتْ أَخْرِجْ ﴾ [يوسف: ٣١]، ولا نظير لها.

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في هذه الأقسام:

قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بكسر الأول منهما؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين، -مع التنبيه على حركة الهمزة-، إلا في الواو واللام؛ فإن الإمام البصري يحرك الساكن الأول بالضم، وذلك بشرطين:

الأول: إذا كانت الكلمة الثانية مبدوءة بهمزة وصل تضم عند الابتداء بها.

الثاني: أن يكون الساكن الأول (أَوْ)، أو (قُلْ)، نحو: ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا

الرَّحْمَنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٣]، ﴿ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ

دَيْرِكُمْ ﴾ [النساء: ٦٦].

قرأ هكذا: ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾، ﴿ أَوْ انْقُصْ ﴾، ﴿ أَوْ

أَخْرِجُوا ﴾؛ وذلك لأن كسر الواو أثقل من ضمها، واللام من قل قبلها

ضمة، فترجح مقتضى الضم فيها.

تنبيه: إذا كانت الكلمة الثانية مبدوءة بهمزة وصل تضم عند الابتداء بها وكانت الأولى غير كلمتي [قل ، أو] نحو: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] ، أو كان الساكن قبل كلمة مبدوءة بهمزة وصل لا تضم عند الابتداء نحو: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ [ص: ٦].

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٩٥-٤٩٧):

وَضَمُّكَ أَوَّلَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نَدِحًا
قُلِ ادْعُوا أَوْ انْقُصْ قَالَتْ أَخْرِجْ أَنْ اْعْبُدُوا وَمَحْظُورًا انْظُرْ مَعَ قَدْ اسْتَهْزَى اَعْتَلَا
سِوَى أَوْ وَقُلْ لَابِنِ الْعَلَا وَيَكْسِرُهُ



باب السكت والإدراج^(١)

السكت لغة: المنع، يقال: سكت الرجل عن الكلام أي: امتنع عنه.

واصطلاحًا: سكتة لطيفة بدون تنفس مع نية القراءة.

والسكتات الواردة باتفاق أربع، وهي السكت على: ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف:

١]، و ﴿مَرَقَدَنَا﴾^(٢) [يس: ٥٢]، ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، ﴿كَلَّا بَلَّ

رَانَ﴾ [المطففين: ١٤].

(١) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٥٦٦)، وغيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٦٨)، وسراج القارئ (ص ٢٧٧)، والإضاءة في أصول القراءات (ص ٦٠)، والمذكرة في التجويد. (ص ٩١)، النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٤).

(٢) قال الإمام مكي بن أبي طالب: ولو اختار متعقب الوقف على (عوجا)، وعلى (مرقدنا) لجميع القراء لكان ذلك حسنًا؛ لأنه يفرق بين معنيين فهو تمام مختار الوقف عليه، قال: وقرأ الباقيون ذلك كله بغير وقف مروي عنهم؛ لأنه متصل في الخط، والإدغام فرع ولا كراهة فيه، ولو لزم الوقف على اللام والنون؛ ليظهر للزم في كل مدغم. اهـ كما في إبراز المعاني (ص ٥٦٦).

فائدة: الوقف على: ﴿مَرَقَدَنَا﴾ [يس: ٥٢]، وهو الذي عليه جمهور العلماء من القراء والنحويين بل كان بعضهم كأبي عبد الرحمن الشبلي وعاصم يستحبون الوقف عليه، وقال بعضهم كابن الأنباري والزجاج: الوقف على: ﴿هَذَا﴾؛ لأنه صفة للمرقد وما =

ووجه السكت في: ﴿عَوَجًا﴾ قصد بيان أن ﴿قِيَمًا﴾ بعده ليس متصلًا بما قبله في الإعراب؛ فيكون منصوبًا بفعل مضمر تقديره (أنزله قيما) فيكون حالًا من الهاء في أنزله.

وفي: ﴿مَرَقِدِنَا﴾ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ ليس من كلامهم؛ فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين.

وفي: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك، والله أعلم.

فهذه الأربع لا يجوز فيها إلا السكت عند حفص -من طريق الشاطبية-، وأما السكتات المختلف فيها فثنتان.

١ - (عليم، براءة)، فإنه يجوز فيها القطع، والسكت، والوصل.

٢ - (ماليه، هلك) فإنه يجوز فيها الإظهار والسكت أو الإدغام، وأما مقدار السكته فحركتان.

= وعد خبر مبتدأ محذوف أي: هذا أو مبتدأ محذوف الخبر أي: ما وعد الرحمن حق. اهـ من غيث النفع (ص ٤٩٣).

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في السكتات:

❖ ترك الإمام أبو عمرو السكتات الواجبة عند حفص، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يدغم ما يصلح منها للإدغام، وذلك في:

﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ ، ﴿بَلْ رَانَ﴾ ، لتوفر الشروط فيهما.

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله في شاطئه البيت رقم (٨٣١-٨٣٢):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعِ لَطِيفَةٍ عَلَى أَلْفِ التَّنْوِينِ فِي عَوْجَا بَلَا
وَفِي نُونٍ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلَا مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتٌ مُوصِلًا

قال صاحب التيسير: قرأ حفص «عوجا» يسكت على الألف سكتة لطيفة من غير قطع ولا تنوين ثم يقول: «قِيَمًا»، وقال مكى: كان حفص يقف على «عوجا» وقفة خفيفة في وصله. ^(١)

(١) تبييه: يجوز الوقف على ﴿عَوْجَا﴾؛ لأنه رأس آية وكذلك عند قوله - عز وجل - ﴿مَنْ مَّرْقَدِنَا﴾؛ لأنها نهاية قول الكفار؛ ولكونها وقفًا تامًا كما يجوز وصلها بسكت بما بعدها، ولكن لا يجوز الوقف على كلمة (مَنْ) من ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ ولا على (بل) من ﴿بَلْ رَانَ﴾؛ لأنهما ليسا موضعين وقف، وإنما يجب السكت عليهما مع الإظهار كما ورد في رواية حفص.

قال الإمام أبو العباس المهدوي رحمه الله: وكان يلزم حفصًا مثل ذلك في ما شاكل هذه المواضع وهو لا يفعله، فليس لقراءته وجه من الاحتجاج يعتمد عليه إلا اتباع الرواية.

قلت: أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها: ﴿وَلَا يَحْزَنُ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] فينبغي الوقف على «قولهم»؛ لئلا يتوهم أن ما بعده هو المفعول، وكذا: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الذين يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ] [غافر: ٦ - ٧] ينبغي الاعتناء بالوقف على النار، ثم يتبدأ بما بعده؛ لئلا يوهم الصفة ولذلك نظائر، والله أعلم.^(١)

تبيه: عند الإمام أبي عمرو بن العلاء^(٢) سكتان جائزتان، وهما نفس السكتين الجائزتين عند حفص، الأولى: السكتة على أي سورة تسبق سورة التوبة مع التوبة نفسها.

والسكتة الجائزة الثانية: هي على لفظ: ﴿مَا لِيْهِ﴾.

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٥٦٦).

(٢) ولكل القراء العشرة في أحد الوجهين عنهم، ما عدا حمزة ويعقوب في موضع «الحاقة»؛ حيث يقرآن بحذف الهاء وصلًا وإثباتها ساكنة وقفًا.

فائدة: الفرق بين الوقف والسكت^(١) :

- (١) - زمن الوقف أطول من زمن السكت.
- (٢) - الوقف يتنفس معه القارئ، أما السكت فلا يتنفس معه عادةً.
- (٣) - السكت لا يجوز إلا عن طريق الرواية، أما الوقف فيجوز للقارئ أن يقف على أي كلمة ما لم يخل بالمعنى.
- (٤) - يجوز في الوقف أن تستأنف القراءة بما قبل الموضع الموقوف عليه، أما السكت فتكمل القراءة من بعد السكتة.
- (٥) - الوقف لا يكون إلا على كلمة، أما السكت فيكون على كلمة أو حرف.

(١) **انظر:** قلائد الجواهر والتيجان على علوم القرآن لشيخنا المفسر أبي عمرو عبد الكريم الحجوري حفظه الله ورعاه (ص ٣٦٨)، والميزان في أحكام تجويد القرآن (ص ٢٢٠)، والقول السديد في علم التجويد (ص ٢١٣) وصفحات في علوم القراءات (ص ٢٨٣).

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا نوع من تخفيف الهمز المفرد، والنقل لهجة عربية فصيحة، ووجهه التخفيف؛ لأن النقل أخفّ في النطق من بقاء الهمز على حاله.

والنقل لغة: تحويل وتغيير الشيء عن مكانه.

واصطلاحاً: نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة للتخفيف، وهي لغة لبعض العرب.

للإمام أبي عمرو بن العلاء من باب النقل بشكل عام كلمة واحدة، وهي لفظ: (الأولى) من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، وقد قرأها بإدغام التنوين من كلمة (عادًا) في اللام من كلمة (الأولى)؛ حيث اعتد بحركة النقل - فقد أُعتبرت الحركة وكأنها أصلية -، وردّ سكون التنوين، ثم أدغم.

والخلاصة أنه وقع تنوين - عادًا - وبعده لام متحركة بالضم بسبب النقل - الأولى - فيكون هنا إدغام حسب القاعدة العامة في أحكام النون الساكنة والتنوين.^(١)

(١) وقال النَّحَّاس في هذا الإدغام: وهي القراءة البيّنة في العربية حيث حرّك التنوين لالتقاء الساكنين، وقد تكلم النحويون في هذا الإدغام، فذهب المبرد إلى أنه لحن، وأجازه الزّجاج. اهـ قلت: أما القراء فقد أجازوا إدغام النون أو التنوين في اللام؛ لتقارب

أما إذا ابتدأ بها فله ثلاثة أوجه وهي:

* **(أحدها):** (الأولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها.

* **(الثاني):** (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة.

* **(الثالث):** (الأولى) ترد الكلمة إلى أصلها فتأتي بهمزة الوصل وإسكان اللام، وتحقيق همزة المضمومة بعدها.

قال الإمام مكي بن أبي طالب: وهو أحسن، وقال أبو الحسن بن غلبون: وهذا أجود الوجوه، وقال في «التيسير»: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها؛ لما بينته من العلة في ذلك في كتاب «التمهيد»، وقال في «التمهيد»: وهذا الوجه عندي أوجه الثلاثة، وأليق وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك؛ لأن العلة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضع - خاصة مع صحة الرواية بذلك - هي التنوين في كلمة: (عاد)؛ لسكونه وسكون لام المعرفة بعد، فحرك اللام حينئذ بحركة الهمزة؛ لئلا يلتقي ساكنان ويتمكن إدغام التنوين فيها إشاراً

مخرجيهما؛ لأن كليهما من طرف اللسان، وهما من الأصوات الأسنانية اللثوية في نظر المحدثين. وانظر: إعراب القرآن (النحاس) (٣/ ٢٧٦، ٢٧٧)، أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو (ص ٨٧).

للمروي عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلما زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء - وجب رد الهمز ليوافق بذلك - يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن. اهـ من كلام ابن الجزري.

تبيه: لا يخفى التقليل في الأوجه الثلاثة للإمام أبي عمرو؛ لأنها من الكلمات المقللة عنده^(١).

(١) ينظر هذا الباب في: النشر في القراءات العشر (١/٤١٣)، والتمهيد (ص ١٢٣)، سراج القارئ (ص ٧٩)، ولطائف الإشارات (١/ ٢٤٨)، والكنز في القراءات العشر (١/ ٦٦)، وأبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو (ص ٨٦).

باب الهمز^(١)

لَمَّا كَانَ الهمز يخرج من أقصى الحلق وما يليه من أعلى الصدر مشبهاً للتهوع^(٢) والسَّعلة، أوجب على أكثر الناطقين به كلفة ومشقة، لكونه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه فسهل النطق به كما تسهل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها، فلهذا سمي تخفيفها تسهيلاً، فتصرّفت فيه العرب واستعملته على ضربين: محققاً ومخفّفاً. وممن عدل عن تحقيقه إلى تخفيفه في الأكثر أهل الحجاز فخففوه على أربعة أوجه:

(١) ينظر هذا الباب في: السبعة (ص ١٣٠)، والإقناع (١ / ٣٥٨)، وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص ١٤٧)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ٩٨)، الهمز ظاهرة ثابتة عند قبائل وسط وشرق جزيرة العرب ولا سيما قبيلة تميم التي كانت تحقق الهمزة في كلامها، وتحقيق الهمزة أصل وتخفيفها استحسان. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الهمز من صفات اللغة السامية القديمة. وهناك خلاف بين القدامى والمحدثين في صفة الهمزة. ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (ص ٣٠)، وفي اللهجات العربية (ص ٧٥)، وفقه اللغات السامية (ص ٤١)

(٢) التّهوّع من هاع يهوع هوعا وهواعا، إذا جاءه القيء من غير تكلف، وإذا تكلف ذلك قيل: تهوّع. ينظر: البارع في اللغة (ص ٨١)، والمحيط في اللغة (٢ / ١٥٥).

- (١) - **الإبدال**: وهو أن يبدل حرف لين من جنس الحركة قبله، فيصير بعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، وبعد الكسرة ياء، نحو: ﴿تاكلون﴾، ﴿والذئب﴾، ﴿والمؤمنون﴾، وهو يقع في المتحركة والساكنة .
- (٢) - **التسهيل بين بين**: وهو أن يجعل بينه وبين^(١) ما منه حركته، نحو: ﴿جاء أمة﴾ .

وفيها قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢١٣):

- وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا *** هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلا
- (٣) - **الحذف من غير** نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وذلك نحو: ﴿هؤلاء إن * وشاء أنشره﴾ .
- (٤) - **الحذف مع نقل** حركته إلى الساكن قبله، وسواء كان الساكن لام التعريف نحو: ﴿الأرض * والاولى﴾، أم تنوينا، نحو: ﴿ومن نبيّ إلا﴾^(٢) .

(١) قال الإمام أبو شامة في «الإبرار»: ولفظ التسهيل وإن كان يشمل هذه الأنواع الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعنى إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعمالهم وتردده في كلامهم كالمختص بـ«بين بين» أي: تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها. اهـ

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر (ص ٢٢٦).

ثم هو على ضربين: **منفرد ومجتمع**.

والمنفرد على ضربين: ساكن ومتحرك، وكل واحد منهما على ضربين: ضرب تحقيقه وتخفيفه لمعنى واحد لا يختلف، وضرب تحقيقه وتخفيفه لمعنيين مختلفين أو لغتين مشهورتين أو غير ذلك من المعاني. **وأما المجتمع فعلى ضربين**: ضرب من كلمة واحدة، وضرب من كلمتين.

وكل واحد منهما على ضربين: ضرب تتفق فيه حركتا الهمزتين، وضرب تختلفان فيه.

والذي من كلمة واحدة على ضربين: ضرب اتفقوا فيه على الاستفهام، وضرب اختلفوا فيه بين الاستفهام والخبر، وسيمرّ بك ذلك في أبوابه مبيناً إن شاء الله تعالى وبه نستعين.

باب الهمز المفرد

الهمز المفرد هو: الهمز الذي لم يقترن بهمز مثله، وهو ثلاثة أنواع: ما يبدل وما ينقل وما يسكت على الساكن قبله، فالأول وهو المبوب له ينقسم إلى: ساكن ومتحرك، ويقع فاء وعينا ولاما.

الهمز المفرد الساكن^(١)

اعلم أن الهمز الساكن يكون في الأسماء والأفعال. أمّا الأسماء فيقع فيها فاء وعينا.

فمثاله فاء: ﴿تَأْوِيلَهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]،

و ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ومثاله عينا: ﴿رَافَةً﴾ [النور: ٢]، ﴿رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]،

﴿اللَّوْلُو﴾ [الرحمن: ٢٢].

وأمّا الأفعال، فيقع فيها فاء وعينا ولاما أيضاً؛ لأن السكون يدخلها للضمير أو الأمر أو الجزم.

(١) من علامة الهمز المفرد الساكن في القرآن أن يكون مسبوقاً بأحد الأحرف السبعة وهي: (من اتوفى).

فمثاله فاء: ﴿يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿أَتَأْمُرُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]،
﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾
[الشعراء: ١٠].

ومثاله عينا: ﴿يَبْسُ﴾ [هود: ٩٩]، ﴿يَبْسَمَا﴾ [البقرة: ٩٠].
ومثاله لا ما: ﴿جِئْتُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿جِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٠٦].

أبدل الإمام السوسي^(١): كل همزة ساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها سواء كانت فاءً للكلمة نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، أو عيناً للكلمة نحو: ﴿وَبِئْسَ﴾ [آل عمران: ١٢]، ﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]، أو لاماً للكلمة نحو: ﴿شِئْنَا﴾ [الفرقان: ٥١]، ﴿جِئْنَا﴾.

(١) الأصل في الهمز: التحقيق، ولغة الحجازيين فيه التخفيف؛ لما فيه من الثقل، وعليه فقياس الساكنة إبدالها بحرف مد يجانس ما قبلها. وقلنا أبدل السوسي؛ لأن القراءة به وقعت من طريقه، لا من طريق الدوري، وعن السوسي اشتهر ذلك اشتهاراً عظيماً، دون غيره، وممن نسبته إلى السوسي من المصنفين: ابن شريح وابن الفحام وغيرهما.

- فإذا جاء الهمز بعد فتحة أبدله ألفاً، نحو: ﴿الرَّاسُ﴾،
 ﴿تَالْمُونُ﴾، وإذا جاء بعد ضمة أبدله واوًا نحو: ﴿يُومِنُونَ﴾،
 ﴿سُؤْلَكَ﴾، وإذا جاء بعد كسر أبدله ياء نحو: ﴿جِينَا﴾،
 شِينَا.

ويشترط في إبدال الهمزة التي هي لام الكلمة ألا تكون ساكنة للجزم في الفعل المضارع أو ساكنة لبناء الأمر.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢١٦):

وَيُبَدِّلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكِّنٍ *** مِنَ الهمزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمَلًا

فإن قلت: لم أبدلت الساكنة ولم تبدل المتحركة؟

قلت: لأن الساكنة أثقل؛ لاحتباس النفس معها، والإجماع على إبدالها إذا اجتمعت مع المتحركة في كلمة، وهذا مدرك بالحس وهو من خصائص الهمز وسائر الحروف ساكنها أخف من متحركها هذا قول جماعة، ويرد عليه إسكان أبي عمرو ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] طلباً للتخفيف، وقول النحويين: إن سكون الوسط يقاوم أحد سببي منع الصرف ولم يفرقوا بين حروف وحرف، وقيل: إنما خص الساكنة

بالتخفيف؛ لأن تسهيلها يجري مجرى واحداً، وهو البدل والمتحركة تخفيفها أنواع، فآثر أن يجري اللسان على طريقة واحدة.

واستثنى للسوسي من الهمز الساكن خمسة أنواع:

الأول: ما كان سكونه علامة للجزم.

الثاني: ما كان سكونه علامة للبناء.

الثالث: ما يكون همزه أخف من إبداله.

الرابع: ما إبداله يلبسه بغيره.

الخامس: ما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى. وقد بين الناظم -أي الإمام الشاطبي- ذلك كله على هذا الترتيب.

فأما النوع الأول: وهو ما كان سكونه علامة للجزم فوق في الفعل المضارع الذي يكون آخره همزة ساكنة في ستة ألفاظ، وقد ذكرها الناظم بقوله:

تَسُوْ وَنَشَأُ سِتُّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعُ *** يُهَيِّئُ وَنَسَأُهَا يُنْبَأُ تَكْمَلَا

أولها: [تَسُوْ] في ثلاثة مواضع: ﴿تَسُوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠، والتوبة:

٥٠]، ﴿تَسُوْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

ثانيها: [نَشَأُ] في ثلاثة مواضع: ﴿نَشَأُ﴾ [في الشعراء: ٤، وفي سبأ: ٩،

وفي يس: ٤٣].

ثالثها: [يَشَاءُ] بالياء في عشرة مواضع، وهي قوله: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ أَتْيَهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، و ﴿وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، و ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، و ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، و ﴿إِنْ يَشَاءُ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَاءُ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، و ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٦]، و ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿إِنْ يَشَاءِ يُسَكِّنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣]، ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلِّهِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ولا يخفى أن ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ﴾، ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ﴾ لا يظهر السكون فيهما إلا عند الوقف.

رابعها: [وَيُهَيِّئُ] من قوله: ﴿وَيُهَيِّئُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَاقًا﴾ [الكهف: ١٦].

خامسها: [أَوْ نُنْسِهَا] في البقرة، علماً بأن الإمام البصري قرأها بالهمز، سيأتي بيانه.

سادسها: [يُنَبِّأُ] من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ [النجم: ٣٦].

فهذه تسع عشرة كلمة ، ولم يستوعب صاحب التيسير ذكر مواضعها كما حصرها الإمام الشاطبي -رحمه الله- في منظومته، فالهمزة في جميع ذلك ساكنة للجزم، ولهذا قال: (تَكْمَلًا) أي: تكمل المجزوم واستثناه لعروض السكون والأصل الحركة ولئلا يجمع على الهمز أمرين إسكانا ثم إبدالاً ويرد على هاتين علتين نحو: ﴿جِئْتُ﴾ [يونس: ٨١]، ﴿شِئْتُ﴾ [البقرة: ٥٨]، والأولى أن يقال: حافظ على الهمز كراهة لصورة ثبوت حرف المد في موضع الجزم أو الوقف، أو يقال: حافظ على ما سكونه علامة الإعراب فلم يغيره، ويرد عليه ما روى من إسكانه علامتي الإعراب في الرفع والجر من نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على ما يأتي.

ولم يستثن ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] ؛ لأن سكون الهمز ليس للجزم؛ لأنه فعل ماض، بل السكون لاتصال الفعل بضمير الفاعل، فيبدل للسوسي وكذلك يبدل: ﴿إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٧].
والنوع الثاني: وهو ما كان سكونه للبناء، وقد وقع ذلك في فعل الأمر في إحدى عشرة كلمة ذكرها الإمام الشاطبي بقوله:

وَهَيَّيْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ *** وَأَرْجِئْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصِّلَا

﴿ وَهَيَّ لَنَا ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿ نَبِّئْنَا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ نَبِّئْ عِبَادِي ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحجر: ٥١]، ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ [القمر: ٢٨]، ﴿ أَرْجَتْهُ ﴾ [بالأعراف: ١١١]، والشعراء: [٣٦]، ﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾ [الإسراء: ١٤]، وموضعين بالعلق ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ ﴾ [العلق: ١]، ﴿ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ [العلق: ٣] فجميع ما كان سكونه للجزم أو للبناء مستثنى من الإبدال للسوسي فيقرؤه بتحقيق الهمز كغيره من القراء.

والنوع الثالث: وهو ما يثقل بالإبدال، في كلمة [تُؤْوِي] من قوله تعالى:

﴿ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وكلمة: [تُؤْوِيهِ] من قوله

تعالى: ﴿ وَفَصَّلَتْهُ الَّتِي تُؤْوِيهِ ﴾ [المعارج: ١٣].

وعلة استثناء هاتين الكلمتين بأن النطق بهما مهموزتين أخف من النطق بهما مبدلة همزتهما؛ لأنه في حال الإبدال تجتمع واوان: الأولى ساكنة، والثانية متحركة مع الإظهار، والقاعدة إدغام الأولى في الثانية.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢١٩):

تُؤْوِي وتُؤْوِيهِ أَخْفُ بِهِمَزِهِ

النوع الرابع: في كلمة [وَرِئًا]، من قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئًا﴾ [مريم: ٧٤].

وعلة استثنائها من الإبدال بأن إبدالها يؤدي إلى التباس المعنى واشتباها؛ لأنه لو أبدلت الهمزة ياء لوجب إدغامها في الياء التي بعدها وحينئذ يشبه بلفظ الري الذي يدل على الامتلاء بالماء؛ لأنه يقال: روي بالماء ريّا إذا امتلأ منه وليس ذلك مراداً هنا؛ بل المراد أنه من الرواء المأخوذ من الرؤية وهو ما رآته العين من حالة حسنة ومنظر بهيج، فقراءة هذا اللفظ بالهمز تدل على معناه نصّاً، وقراءته بالإبدال تدل عليه احتمالاً فقرأ بالهمز؛ ليكون نصّاً في الدلالة على المراد منه.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢١٩):

وَرِئًا بَتَرَكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَاءَ

النوع الخامس: المستثنى من الإبدال وهو كلمة [مُؤَصَّدَةٌ] في سورتي البلد والهمزة، ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠]، ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨].

قال صاحب الشاطبية في البيت (٢٢٠):

وَمُؤَصَّدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ كُلُّهُ *** تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا

وقد اختلف علماء العربية في اشتقاق هذه الكلمة فذهبت طائفة - ومنهم أبو عمرو بن العلاء البصري - إلى أن هذه الكلمة مشتقة من (أصدت)، والأصل (أأصدت) مهموز الفاء فأبدلت الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فأصل فاء الكلمة همزة ومعناها أطبقت.

وذهب آخرون إلى أنها من أوصدت وليس لها أصل في الهمز، فاختار السوسي همز كلمة [مُؤَصَّدَةٌ]؛ لأنها عند شيخه أبي عمرو من (أصدت) مهموز الفاء، فلو أبدلت همزتها لظن أنها من لغة: أوصدت معتل اللام - كما يقرأ غيره - وليست هذه لغة شيخه فالمقصود من همز هذه الكلمة النص على أن السوسي يقرأ بلغة شيخه البصري لا باللغة الأخرى، ولهذا قال الناظم - أي الشاطبي - : (أوصدت يشبه) يعني أن [مُؤَصَّدَةٌ] بالإبدال يشبه لغة أوصدت؛ فالقراءة بالإبدال تؤدي إلى الخروج من لغة إلى لغة أخرى، فاختر الهمز؛ ليكون نصاً في الدلالة على لغة أصدت التي هي لغة أبي عمرو بن العلاء البصري.

ثم قال الناظم: (كُلُّهُ تَخَيَّرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا) يعني: كل ما ذكر من المستثنى تخير استثناءه علماء القراءة والإقراء كابن مجاهد وغيره، اختاروا تحقيق الهمز في ذلك كله معللين بالعلل المذكورة، أو معللاً المستثنى بالعلل المذكورة، وقيل: إن ابن مجاهد اختار ذلك وروي عن

أبي عمرو بن العلاء بعضه وقاس الباقي عليه، وقيل الجميع مروى عن أبي عمرو؛ فهذه خمس وثلاثون^(١) كلمة لم يقع فيها إبدال لأبي عمرو اتفاقاً، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ومن جملة المستثنى من إبدال الهمز أيضاً: كلمة [بَارِئِكُمْ]^(٢) معاً، من قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَثَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، قرأها السوسي في الموضعين بسكون الهمز ولكنه لم يبدله، فهو من جملة المستثنى من إبدال الهمز.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٢١):

(١) وحكى ابن الفحام في «التجريد» أن منهم من زاد على هذا المستثنى، ومنهم من نقص، ومنهم من لم يستثن شيئاً.

(٢) لم يذكر صاحب «التيسير» ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في المستثنى ولا نبه عليها في سورتها أنها تبدل، وذكر فيها مكي بن أبي طالب الوجهين الهمزة والإبدال، واختار ترك الإبدال، ووجهه: أن سكونها عارض للتخفيف فكأنها محركة فاستثناؤه أولى من المجزوم والذي سكونه لازم لأمر موجب له.

قال مكي في كتاب «تبصرة»: اختلف المعقبون فيما أسكنه أبو عمرو استخفافاً نحو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في رواية الرقيين عنه؛ فمن القراء من يبدل منها ياء، ويجريها مجرى ما سكونه لازم، ومنهم من يحققها؛ لأن سكونها عارض؛ ولأنها قد تغيرت فلا نغيرها مرة أخرى قياساً على ما سكونه علم للجزم، وهو أحسن وأقيس؛ لأن سكونها ليس بلازم. اهـ

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سُكُونُهُ *** وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بَيَاءٌ تَبَدَّلَا

وقول الناظم (حَالٌ سُكُونُهُ) تنبيه على أن السوسي يقرؤه بالسكون فكأنه قال: واستثنى له [بَارِئُكُمْ] حال كونه ساكنا في قراءته.

ثم أخبر أن أبا الحسن طاهرا بن غلبون روى الإبدال عن السوسي (ياء) في هذه الكلمة؛ حيث قال رحمه الله في كتابه «التذكرة»: وكذا أيضا - هو

يعني السوسي - بترك الهمزة من قوله تعالى: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة فيبدلها ياء ساكنة؛ لأنه يسكنها في هذه الرواية تخفيفاً من أجل

توالي الحركات، فلذلك تركها كما يترك همزة: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ﴾

[الإسراء: ٧] ، ويبدلها ياء ساكنة كما يبدل همز ﴿الذِّبُّ﴾ [يوسف:

١٣]، وما أشبهه. اهـ

قال الإمام أبو شامة المقدسي صاحب الإبرار: والإبدال عندي أوجه من

القراءة بهمزة ساكنة، وإليه مال محمد بن شريح في كتاب «التذكير».

والضمير في قوله - أي الشاطبي - : (تبدلا للهمز) ومما يقوي وجه البديل

التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة البرية فأجرى ما هو مشتق من

ذلك مجراه، والله أعلم. اهـ

ولكن حذاق المحققين من علماء القراءات لم يعولوا على هذه الرواية،

ولم يلتفتوا إليها فحققوا الهمز للسوسي في هذه الكلمة.

قال الإمام المحقق ابن الجوزي رحمه الله في النشر (٣٩٣/١): وانفرد أبو الحسن ابن غلبون ومن تبعه، بإبدال الهمزة من ﴿بَارِكُمْ﴾ في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو بن العلاء ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى وأيضاً، فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو بن العلاء، وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من (البرا) وهو التراب، وهو فقد همز ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها؛ فإن الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم. اهـ

قلت: فجملة المستثنى عند الناظم اتفاقاً واختلافاً سبعة وثلاثون موضعاً، وعند صاحب التيسير خمسة وثلاثون لإخراجه موضعياً:

﴿بَارِكُمْ﴾.



ألفاظ خاصة للبصري من الهمز المفرد

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري لفظ: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾، حيث ورد في القرآن الكريم، بتسهيل الهمزة مع إثبات الألف بعد الهاء، هكذا: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾، مع أن الهمزة مسهلة، فالمد هنا من باب المد المنفصل؛ فيتعين القصر للسوسي، ويجوز للدوري: التوسط والقصر. (١)

(١) ثم إن العلماء خاضوا في توجيه هذه القراءة، وبقية القراءات فمنهم من يقول: يحتمل لجميعهم أن (الهاء) هاء تنبيه كهاء (هذا) و(هؤلاء) دخلت على (أنتم)، ويحتمل أنها مبدلة عن همزة الاستفهام الداخلة على (أنتم)؛ لأن العرب كثيراً ما يبدلون من الهمزة هاء نحو: هردت في أدرت، وعند الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري تحتمل الوجهين، وجرى عمل المتأخرين على اقتران توجيهها بقراءتها، ولهذا تعسرت الآية وتخلطت قراءتها على كثير من الطلبة، وهذا التوجيه قال المحقق: تمحل وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه لا سيما على الطريق الأولى؛ فإن تعسفها ومصادمتها للأصول لا يخفى. والعجب لهم كيف قرئوا توجيه هذا الآية بقراءتها، وما الفرق بينها وبين سائر الآيات؛ فإن ادعوا عسرهما دون غيرها! قلنا: ممنوع بل مماثلها كثير؛ بل ثمت ما هو أعسر منها، والعمدة على ثبوت القراءة لا على توجيهها، ولا شك أن قراءة هذه الآية ثابتة بالتواتر؛ فيجب علينا قبولها عرفنا توجيهها أم لا، فمن فتح الله له باب توجيه معرفتها؛ فهو زيادة علم، ومن لم يفتح له فلم يمنعه ذلك من قراءتها، ونحن نذكر كيفية قراءتها على وجه سهل يسير مع بيان توجيهها تبعاً لهم، لكن على الطريقة الثانية؛ لأنها أقرب للصواب، فنقول =

=وبالله التوفيق: الوقف في هذه الآية على علم الأول كاف، وعلى الثاني أكفى، وعلى تعلمون تام، ولا تختلف قراءاتها باختلاف الوقف عليها، فنبداً بقالون بإثبات الألف بعد الهاء وتسهيل الهمزة، وإسكان ميم الجمع مع قصر (هاء) هؤلاء ومده، **فالأول**: على أنها مبدلة وهو الأحسن، والألف فاصلة، أو أنها للتنبيه، وقصرت للفصل حكماً، أو لتغير الهمزة على قاعدة: (وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ *** يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا). **والثاني**: على أنها مبدلة فهما بابان فلا تركيب، أو أن (ها) للتنبيه وقصر لتغير الهمزة وهذا وجهان. **الثالث**: مدهما على أن هاء للتنبيه، ولم يعتبر الفصل ولا التغير، ولا يجوز قصر (هؤلاء) مع مد (ها) أنتم؛ لما يلزم عليه من اعتبار المغير، وعدم اعتبار المحقق، ويندرج معه في الثلاثة البصري، السوسي في الأول، والدوري في الجميع، ويأتي على كل من الاحتمالين سؤال، فيقال على **الأول**: أصل قالون والبصري في اجتماع الهمزتين تغير الثانية نحو: (أأنذرتهم) فلم غيرا هنا الهمزتين؟ قلنا: مبالغة في التخفيف، وعلى **الثاني**: أصلهما إذا دخل (ها) التنبيه على الهمزة تحقيقها نحو: (هؤلاء) قلنا: سهلاها في (ها أنتم) دون غيره كـ (هؤلاء) تنبيهاً على جواز تسهيل المتوسط، وأنه قوي كثير وجمعاً بين اللغتين، وهذا كله مع ثبوت الرواية، والصواب، والله أعلم هو الأول وهو الذي ثبت عليه أمرنا في الإقراء. اهـ من غيث النفع (ص ١٤٥) بتصرف. قال أبو عبد الله السوداني عفا الله عنه: هذا خلاصة ما نقله أئمة القراءة، وتحقيق لما قالوه، جمعه المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي في كتابه: «غيث النفع» وقبله الإمام ابن الجزري رحمه الله في كتابه: «النشر في القراءات العشر»، لخصته وأوردته هنا لغزارة فوائده، وكثرة عوائده؛ فهو تحقيق نفيس، وبحث مفيد؛ لمن له رغبة في العلم وتطلع إلى الفهم، فراجعه تستفد والله تعالى أعلم.

❖ قرأ أبو عمرو لفظ: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾ [الآية: ١٤ من الحجرات]،

بهمزة ساكنة بعد الياء وقبل اللام هكذا: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾^(١)،

واختلف راوياه في هذه الهمزة الزائدة؛ فحققها الدوري، وأبدلها

السوسي مطلقا وحده على أصله في إبدال الهمزة ألفا.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٢٣):

وَيَأْلَتُكُمُ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَا

❖ قرأ أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، بفتح

النون الأولى وفتح السين وزيادة همزة ساكنة بين السين والهاء،

مع تحقيقها، هكذا: ﴿أَوْ نَنْسَئَهَا﴾، ولا إبدال فيها للسوسي؛

لاستثنائها، للجزم كما سبق.

(١) قرأ أبو عمرو وحده ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾ [الحجرات: ١٤] مهموز، قال أبو زيد: أَلْتَه السلطان

حَقَّه يَأْلَتَه أَلْتَا، مثل: ضربه يضربه ضربا: إذا نقصه، قال: وقوم يقولون: لات يليت ليتا،

وقال: لت الرجل أليته ليتا، إذا عميت عليه الخبر فأخبرته بغير ما سألت عنه.

وقال أبو عبيدة: (لا يَأْلَتُكُم من أعمالكم شيئا): لا ينقصكم، من أَلْت يَأْلَت، وقوم يقولون:

لات يليت. قال ابن عباس ومقاتل: لا ينقصكم من ثواب أعمالكم شيئا، وحجة أبي عمرو

في قراءته: (لا يَأْلَتُكُم): وما أَلْتَنَاهُمْ، فَأَلْتَنَاهُمْ مضارعه يَأْلَتُكُم. وانظر: الحجة للقراء السبعة

لأبي علي الفارسي (٢٢٢/٦).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٧٥):

وَنَنْسَخُ بِهِ ضَمًّا وَكَسْرًا كَفَى وَنُدُّ * * * سَهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى
والناظم رحمه الله لم يقيد الهمز بكونه ساكنا أو متحركا فمن أين علم
سكونه؟

قال العلامة أبو شامة المقدسي: ومطلق الهمز لا يقتضي حركته فيقتصر على
أقل ما يصدق عليه اسم الهمز وهو الإتيان بهمزة ساكنة. اهـ
ويظهر لي - والله أعلم - أن سكون الهمز علم من قواعد العربية، ذلك
أن قوله: (أَوْ نُنْسِهَا) معطوف على فعل الشرط فيكون مجزوما مثله
فحينئذ يتعين سكون الهمز، فالناظم لم يقيد الهمز بالسكون اعتمادا
على هذه القواعد.^(١)

❖ قرأ أبو عمرو قوله: ﴿تُرْجَى مِنْ تَشَاءٍ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، بزيادة
همزة مضمومة بعد الجيم بدل الياء^(٢)، هكذا: ﴿تُرْجَى﴾، ولا
إبدال للسوسي وقفًا لعروض السكون.

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٢٠٨).

(٢) وقراءة الهمز هنا من أرجأت الأمر إذا أخرته ومن لم يهمز جعله من الرجاء، وقيل:
هما لغتان في التأخير، ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٣٥.

❖ قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ﴾

[التوبة: ١٠٦]، بزيادة همزة مضمومة بعد الجيم، وبعدها حرف علة

يجانسها وهو الواو، هكذا: ﴿مُرْجُونَ﴾.

وفيها يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٣٤):

..... تُرْجِيْ هَمْزُهُ *** صَفَا نَفَرٍ مَعَ مُرْجُونٍ وَقَدْ حَلَا

❖ قرأ أبو عمرو بن العلاء بإبدال الهمزة ألفاً في لفظي: ﴿يَأْجُوجَ

وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤، الأنبياء: ٩٦]، هكذا: ﴿يَاْجُوجَ

وَمَاْجُوجَ﴾، في الموضعين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٥٢):

وَيَأْجُوجَ مَاْجُوجَ اهِمَزِ الْكُلَّ نَاصِرًا

وفيه يقول صاحب السراج (ص ٤٣): أمر أن يقرأ للمشار إليه بالنون من ناصرا

وهم عاصم ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤]، هنا، و﴿حَتَّى إِذَا

فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] بهمزة ساكنة كلفظه فتعين

للباقين القراءة بألف مكان الهمزة في الأربعة، وقوله: اهمز الكل يعني

هنا وفي الأنبياء. اهـ.

❖ قرأ أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿زَكْرِيَّا﴾ حيثما جاءت في القرآن الكريم بهمزة بعد الألف مع المد المتصل، هكذا: ﴿زَكْرِيَّاءُ﴾^(١)، وقد وقعت في سبعة مواضع، ثلاثة في سورة آل عمران: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وموضع في الأنعام وهو: ﴿وَزَكْرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ﴾ [الأنعام: ٨٥]، واثنين في مريم وهما: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾ [مريم: ٢]، ﴿يَنزَكِّرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾ [مريم: ٧]، وموضع في الأنبياء وهو: ﴿وَزَكْرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ﴾ [الأنبياء: ٨٩]. وقد قرأها كلها بإثبات الهمز في المواضع السبعة، وبرفعه في المواضع الثلاثة في سورة آل عمران، والموضع

(١) وفي (زكريا) ثلاث لغات: القصر حتى لا يَسْتَبِينَ في الألف نصب، ولا رفع ولا خفض. واللغة الثانية: مد الألف فتُنصب وتُرفع ولا تخفض، ولا تُنَوَّن؛ لأنه اسم لا ينصرف، وبهاتين اللغتين نزل القرآن. وأما اللغة الثالثة فلا تجوز القراءة بها، وهو قولك: (هذا زَكْرِيٌّ قد جاء)، فيجوز لإشباهه المنشوب من أسماء العرب. ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٢٥٢).

الثاني في مريم، وبنصبه في موضع الأنعام، والموضع الأول في مريم، وموضع الأنبياء.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٥٣):

وَقُلْ زَكَرِيَّا دُونَ هَمْزٍ جَمِيعِهِ *** صَحَابٌ وَرَفْعٌ غَيْرُ شُعْبَةٍ الْأَوَّلَا

وقال المتولي رحمه الله:

وزكريّا همزه ارفع مع دخل *** دعاويا ومع تخفيف كفل

ثم مع التشديد شعبة نصب *** وفي البواقي عند كل انتصب

❖ قرأ أبو عمرو لفظ: ﴿رَءُوفٌ﴾ حيث ورد بحذف الواو التي بعد

الهمزة، هكذا: ﴿رَؤُفٌ﴾. (١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٨٧):

وَرَءُوفٌ قَصْرٌ صُحْبَتِهِ حَلَا

❖ أبدل الإمام أبو عمرو بن العلاء الهمزة ألفاً، وذلك وصلاً ووقفاً في

لفظ: ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ [سبأ: ١٤]، هكذا: ﴿مِنْسَاتُهُ﴾. وقراءة

(١) وفي (رءوف، رؤف) أربع لغات، هاتان اللتان هنا والأخريان:

(رأف) بتسكين الهمزة و (رئف) بكسر الهمزة، وجميعهن بمعنى واحد. (ينظر: الزاهر

١ / ١٩٣، والصحاح ٤ / ١٣٦٢، والتفسير الكبير ٤ / ١٠٨).

الألف من غير همز جاءت على لغة أهل الحجاز، والألف بدل من الهمزة وهو مسموع عند العرب على غير قياس. أما قراءة الهمز فهي لهجة قبيلة تميم.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٧٧):

..... مَنَسَّاتُهُ سَكُو *** نُ هَمَزَتِهِ مَاضٍ وَأَبْدَلُهُ إِذْ حَلَا

قال صاحب غيث النفع (ص ٤٨٢): وَمِنَسَّاتُهُ قرأ نافع والبصري بألف بعد السين من غير همز والألف بدل من الهمز على غير قياس ولهذا طعن فيها بعضهم ولا وجه لطعنه لثبوته قراءة ولغة قال أبو عمرو بن العلاء هي لغة قريش وقال غيره لغة الحجاز وأنشدوا عليه قوله:

إذا وثبت على المنساة من كبر ... فقد تباعد عنك اللهو والغزل

إنَّ الشيوخ إذا تقارب خطوهم ... دبوا على المنساة في الأسواق

وابن ذكوان بهمزة ساكنة بعد السين، وقد طعن أيضا بعض فيها، وقالوا إنما قياس تخفيفها التسهيل وهو مردود لثبوتها وشهرتها ونحن نقيس على ما سمع من العرب لا أنا نرد العرب إلى أقيستنا وأنشدوا عليه:

صريع خمر قام من وكأته ... كقومة الشيخ إلى منساته

والباقون بهمزة مفتوحة بعد السين على الأصل وهي لغة تميم والمنساة

العصا. اهـ

❖ أبدل أبو عمرو بن العلاء الهمزة ياء مفتوحة بعد اللام في

قوله: ﴿لَأَهَبَ﴾ [مريم: ١٩]، هكذا: ﴿لِيَهَبَ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٦٢):

وَهَمَزُ أَهَبَ بِأَلْيَا جَرَى حُلُوْ بِحَرِهِ ... بِخُلْفٍ

❖ أسقط أبو عمرو بن العلاء الهمزة في لفظ: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾

فقرأ هذا اللفظ بضم الهاء وواو بعدها من غير همز، هكذا:

﴿يُضَاهِئُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].^١

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٢٧):

يُضَاهِئُونَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ *** وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَاعْقِلَا

(١) وهي قراءة الجمهور، وقرأ عاصم وحده: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بهاء مكسورة وبعدها همزة مضمومة قال الرازي: وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصم أحد على الهمزة. اهـ وقال الزجاج: والأكثر ترك الهمزة. اهـ واللغتان مستعملتان، ومعناها واحد، المضاهاة، المشابهة، يقال ضاهأ وضاهى ضَاهَيْتُ وضَاهَأْتُ، وهو مثل: أرجأ وأرجى. الأولى لغة عامة العرب، والثانية لغة ثقيف، والحجة لمن همز أنه أتى به على الأصل، والحجة لمن ترك الهمز أنه أراد التخفيف فأسقط الياء لحركتها بالضم والضم لا يدخلها. ينظر: التهذيب لما انفرد كل واحد من القراء السبعة، (ص ١١٤)، معاني القرآن، (ج ٣/ ص ٢٠٠).

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿هَزُؤًا﴾ أينما ورد بهمز الواو، هكذا: ﴿هَزُؤًا﴾.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظ: ﴿كُفُؤًا﴾ بهمز الواو، هكذا: ﴿كُفُؤًا﴾ [الإخلاص: ٤].

وفيها يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٦٠):

وَهَزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِينِ فَصَّلَا

وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ.....

❖ قرأ الإمام أبو عمرو البصري قوله تعالى: ﴿بَادِي﴾ [هود: ٢٧]، بهمزة مفتوحة بعد الدال بدل الياء هكذا: ﴿بَادِي﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٥٥):

وَبَادِيءَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلًّا

❖ أبدل السوسي همز الذئب في ثلاثة مواضع في سورة يوسف: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤]، ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، هكذا: ﴿الذَّيْبُ﴾.

❖ أبدل السوسي الهمزة ياء في لفظ: ﴿بئر﴾ من قوله تعالى: ﴿وَبِئْرِ

مُعْطَلَةٍ وَقَصْرِ مَشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥]. هكذا: ﴿بير﴾ .

❖ أبدل السوسي الهمزة ياء في لفظ: ﴿بئس﴾ حيث جاء، وكيف

أتى سواء اقترن بالواو نحو: ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، أو

الفاء نحو: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦]، ﴿لَبِئْسَ مَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، أو الفاء واللام نحو: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى

الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو تجرد من الواو والفاء واللام

نحو: ﴿بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٢٢):

وَوَالَاهُ فِي بئرٍ وَفِي بئسٍ وَرُشُهُمُ *** وَفِي الذَّبِّ وَرُشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا

❖ قرأ السوسي بإبدال الهمزة واوا في لفظ: ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]

هكذا: ﴿رُويَاكَ﴾.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿الَّيَّ﴾^(١)، بحذف الياء بعد الهمزة، فتصبح هكذا: ﴿الَّآء﴾، وله في الهمزة حالة الوصل وجهان:

(١) - حذف الياء الساكنة بعد الهمزة، وتسهيلها بين بين (وهو الوجه المقدم) وله في حرف الألف التي قبلها وجهان:^(٢)

❖ التوسط بمقدار ٤ حركات وهو المقدم (واللَّا ٤ يَّسْنَ).

❖ القصر بمقدار حركتين، (واللَّا ٢ يَّسْنَ).

(٢) - إبدال الهمزة ياء ساكنة مُظْهَرَةً غيرَ مدغمة في الياء المفتوحة بعدها مع المد المُشْبَع لالتقاء الساكنين (واللَّا ٦ يَّسْنَ).^(٣)

لأبي عمرو في (واللَّا ٦ يَّسْنَ) وصلاً وجهان من طريق الشاطبية:

(١) في الأحزاب: الآية ٤ ، والمجادلة: الآية ٢ ، والطلاق: الآية ٤ ، وقد تقدم.

(٢) وهو الذي في الشاطبية، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد - وهو من طريق التيسير للدوري -، وبه قطع العراقيون.

(٣) وهو الذين في التيسير (ص ٣٦٧)، والشاطبية (البيت رقم ١٣١)، وهو من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي - وهو من طريق التيسير للسوسي - ، وأبي الحسن الطاهر بن غلبون، وبه قطع المغاربة.

الأول: إظهار الياء الساكنة قبل الياء المتحركة المفتوحة (واللَّاءُ يِ يَسْنَ)؛ لأن الياء الساكنة عارضة؛ لأن أصلها همزة متحركة، فاجتمعت علة إبدال الهمزة المتحركة ياءً، وعلة إدغام الياء في الياء، وهو في التيسير (ص ١١٦)، والشاطبية.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٣١):

وَقَبْلَ يَسْنَ الْيَاءُ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ *** سَكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا
والمعنى: أخبر أن الياء في (واللَّاءُ يِ يَسْنَ) عارض سكونها أو عارض أصلها؛ لأن أصل (اللَّائِي) همزة مكسورة بعدها ياء ساكنة فحذفت الياء تخفيفاً، ثم أبدل من الهمزة ياءً مكسورة، ثم أسكنت الياء استثقلاً للحركة عليها، وجاز الجمع بين الساكنين للمد؛ لذلك يُظْهِرُ السوسي هذه الياء راكباً للطريق الأسهل.^(١)

الثاني: إدغام الياء الساكنة في الياء المتحركة المفتوحة (واللَّاءُ يِ يَسْنَ) ووجه الإدغام أن الياء ساكنة جاءت بعدها ياءً متحركة؛ فيكون من باب المثليين الصغير.

قال صاحب الشاطبية في باب اتِّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ إِذْ وَقَدْ وَتَاءِ الثَّانِيَةِ وَهَلْ وَبَلْ:

(١) ينظر: كنز المعاني لشُعْلة (١ / ٣٧٧)، وسراج القارئ (١ / ٢٦٥)، والنشر (٣ / ٧١٨).

وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ *** فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا

قال الإمام القُيَاجِي (ت ٧٣٠-٨١١) رحمه الله: فكَذَلِكَ: ﴿وَأَلْتَنِي بَيْسَنَ﴾

[الطلاق: ٤] لا يمكن اتصال الياء الساكنة بالتي بعدها من غير إدغام؛

فالذي ينبغي أن يقال: إن الياء الساكنة - هنا - كهاء السكت في قوله:

﴿مَالِيَهَ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهَ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩] ، وقد أجاز الحافظ فيها

لجميع القراء الإدغام والإظهار. اهـ^(١)

قال حسن بن خلف الحسيني في إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية، في حكم

الإدغام الكبير وهاء الكناية:

وَأَظْهَرَنَ *** مَعَ السَّكْتِ أَوْ أَدْغَمَ لِيَا اللَّاءِ تَأْصِلًا

لِأَحْمَدَ وَالْبَصْرِيَّ

* الدوري: (واللَّا ٤ يَيْسُنَ)، (واللَّا ٢ يَيْسُنَ)، (واللَّا ٦ يَيْسُنَ).

* السوسي: (واللَّا ٦ يَيْسُنَ)، (واللَّا ٤ يَيْسُنَ)، (واللَّا ٢ يَيْسُنَ).

أما في حالة الوقف فلأبي عمرو:

أ/ إبدال الهمزة ياءً ساكنة مع المد المُشَبَّع لالتقاء الساكنين (واللَّا ٦ يَيْسُنَ).

يَيْسُنَ).

(١) ينظر: مسائل في القراءات للقيجاطي محمد بن علي (ص ٤٧٤).

ب/ حذف الياء الساكنة بعد الهمزة، وتسهيلها بين بين بالروم مع
التوسط والقصر (واللّا ٤ء)، (واللّا ٢ء يئسن).

باب الهمزتين من كلمة^(١)

هذا الباب في حكم الهمزتين المعدودتين في كلمة واحدة، وبعض المصنفين يجعل موضع (من) (في)، وهي ظاهرة المعنى، والهمز أول حروف المعجم.

والهمز: جمع همزة كتمر وتمر، ومصدر همز همزاً، والهمز في أصل اللغة مثل الغمز والضغط، وسمى الحروف همزة؛ لأن الصوت بها يغمز ويدفع؛ لأن في النطق بها كلفة، ولذلك تجرأ على إبدالها وتسهيلها بجميع أنواع التسهيل على ما سيأتي في أبوابه.

(١) ينظر: التبصرة (ص ٧٢)، والتيسير (ص ٣٢)، والإقناع (١ / ٣٦٩)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ١٢٦)، وسراج القارئ (ص ٦٢).

قال أبو عبد الله السوداني وفقه الله: أحسن من أجاد وأفاد في (باب الهمزات) هو الإمام المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ) في كتابه المانع: الكنز في القراءات العشر، وللحافظ أبي عمرو الداني - رحمه الله - كتاب مستقل في إيضاح مذاهب القراء في الهمزتين الملتقيتين في كلمة أو كلمتين متفتحتين أو مختلفتين، وقد استفاد منه أئمة القراءة من بعده منهم الإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، ونقل عنه وأكثر في (إبراز المعاني من حرز الأمان).

وهي على ثلاثة أنواع: مفتوحتان، أو مفتوحة بعدها مكسورة، أو مضمومة، فالهمزة الأولى: همزة استفهام ولا تكون إلا مفتوحة^(١) ومحقة لجميع القراء، والثانية: إما مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.

وَأَصْرُبُ جَمْعَ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً *** ءَأَنْذَرْتُهُمْ أَمْ لَمْ أَتِنَّا أَنْزِلًا

ومذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري في ذلك أنه يسهل الهمزة الثانية منهما مع الإدخال في المفتوحة والمكسورة بلا خلاف، وفي المضمومة بخلف عنه، والإدخال هو المقدم في الهمزة المضمومة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٨٣):

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ *** سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلَا
والتسهيل في لسان القراء له معنيان: الأول: مطلق التغيير فيشمل التسهيل بين بين، والإبدال والحذف.

والمراد به هنا: بين بين، ومعناه: أن ينطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينهما وبين الياء وبالمضمومة بينها وبين الواو، وأخرى الهمزتين، هي

(١) إلا أن يأتي قبلها ساكن فتقل حركتها إليه في مذهب من يرى ذلك بشرطه نحو: ﴿قُلْ

أُوْنِيْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]. انظر: إبراز المعاني (ص ١٢٧).

الهمزة الأخيرة؛ أي المتأخرة منهما وهي الثانية، وقد أخبر الناظم أن تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين الواقعتين في كلمة. **والإدخال:** هو إثبات ألف تفصل بين الهمزتين المتلاصقتين - وتمد بمقدار حركتين - ، فيكون النطق بهمزة محققة فألف فهمزة مسهلة بين بين.

إذن: إذا كانت الثانية مفتوحة أي: الهمزتين مفتوحتين، نحو: [ءَأَنْذَرْتَهُمْ ، ءَأَلِدْ ، ءَأَنْتُمْ] فتسهل الثانية بين الهمزة والألف مع الإدخال، هكذا: [ءَأَنْذَرْتَهُمْ ، ءَأَلِدْ ، ءَأَنْتُمْ].^(١) وإذا كانت الثانية مكسورة نحو: [ءَأِذَا كُنَّا ، ءَأِلَهُ مَعَ اللَّهِ ، ءَأِنَّا] فتسهل الثانية بين الهمزة والياء مع الإدخال وعدمه، والإدخال هو المقدم، هكذا: [ءَأِلَهُ ، ءَأِذَا كُنَّا ، ءَأِنَّا].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٩٦):

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ *** بِهَا لُذُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

(١) **فائدة:** ليس في القرآن متحرك بعد الهمزتين في كلمة سوى موضعين: ﴿قَالَتْ يَوٰىلَتَىٰ

ءَأَلِدْ وَأَنَاٰ عَجُوزٌ﴾ ، [هود: ٧٢] ، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

وفيه يقول صاحب الوايفي (ص ٨٨): المعنى: المراد بالمد هنا: إدخال ألف بين الهمزتين، وهذه الألف تسمى ألف الفصل؛ لأنها تفصل بين الهمزتين ومقدارها حركتان. والمراد بالفتح والكسر الهمزة المفتوحة والمكسورة، يعني: أن إدخال ألف قبل الهمزة المفتوحة وقبل الهمزة المكسورة. اهـ

وإذا كانت الثانية مضمومة، وذلك في: [قُلْ أَوْ نَبِّئُكُمْ ، أءُنزِلَ عَلَيْهِ ، أءُلْقِيَ الذِّكْرُ]^(١)، فتسهل الثانية بين الهمزة والواو مع الإدخال وعدمه، والإدخال هو المقدم، وهو الذي قرأنا به على شيوخنا المحققين سواء في قراءتي على أهل بلادي، أو على أهل مصر.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٠٠):

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ *** بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

والناظم رحمه الله: بين حكمة المد فقال: (وجاء المد ليفصلا) أولى الهمزتين عن أخراهما.

(١) هذه المواضع الثلاثة لا رابع لها في القرآن.

الخلاصة: أن مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في الهمزتين من كلمة: تسهيل الثانية مع الإدخال في المفتوحة والمكسورة، وتسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه في المضمومة.

تبيّه: ذهب جماعة من القراء كأبي عبد الله بن شريح الإشبيلي، وأبي عبد الله عبد الواحد بن أبي السداد المالقي «صاحب الدر النثير»^(١)، إلى من له الإدخال بين الهمزتين له المد بينهما من قبيل المتصل كـ ﴿خَافِيكَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وحثهم اجتماع شرط المد وهو الألف وسببه وهو الهمز بكلمة، والألف وإن كانت عارضة فقد اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون، فعلى هذا من له التحقيق كأحد وجهي هشام فله المد فقط، ومن له التسهيل فله المد والقصر عملاً بعموم قوله:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ *** يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها ولضعف سببية الهمز عن السكون، قال المحقق: وهو مذهب العراقيين كافة

(١) الدر النثير والعذب النмир «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)» تأليف / عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد «أبي محمد» المالقي (ت ٧٠٥ هـ).

وجمهور المصريين والشاميين والمغاربة وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك.

قال ابن مهران: أما قوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾

[آل عمران: ١٥]، ﴿أَءِذَا﴾ [السجدة: ١٠]، وأشباه ذلك فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، ومقداره ألف تامة بالإجماع انتهى مختصراً وبعضه بالمعنى.

وبعدم المد قرأت على جميع شيوخه، وهو الذي يقتضيه القياس والنظر، ولا أظن أحداً يقرأ الآن بالمد إلا المقلدين لابن غازي وغيره والله أعلم.^(١)

قال صاحب الوافية: «تمة»: لا يقال: إن المد حين إدخال ألف الفصل بين الهمزتين من قبيل المد المتصل، باعتبار تحقق حرف المد والهمز في كلمة واحدة؛ لأننا نقول: إن هذه الألف عارضة أتت بها في قراءة بعض القراء لمجرد الفصل بين الهمزتين وتركت في قراءة البعض الآخر فنظرا لعروضها في الكلمة في بعض قراءتها لا يكون المد فيها من قبيل المد المتصل. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٥٩).

تنبيه: يمتنع إدخال ألف الفصل بين الهمزتين في ألفاظ معينة، وهي:

❖ يمتنع الإدخال للإمام أبي عمرو في هذه الكلمات الثلاثة:

[ءَالَكْنَ ، قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ ، ءَاللَّهُ] سواء قرئت بوجه

التسهيل أو بوجه الإبدال، الوجهان جائزان لكل القراء، ووجه الإبدال أولى وأرجح من وجه التسهيل.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٩٢-١٩٣):

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَاْمُدُّهُ مُبْدِلًا
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانٍ مَثَلًا

❖ ويمتنع الإدخال للإمام أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى مَا

جِئْتُكُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ [يونس: ٨١]؛ لأن أبا عمرو

أدخل همزة استفهام قبل همزة الوصل على هذه الكلمة،

هكذا: ﴿ءَالسَّحَرُ﴾، وبذلك تكون همزة الاستفهام سبقت

همزة الوصل فيكون له فيها وجهان كالكلمات الثلاث السابقة

الذكر، والوجهان هما: إبدال همزة الوصل ألفا مع المد المشبع-

وهو المقدم-، والتسهيل بدون إدخال.

❖ ويمتنع الإدخال للإمام أبي عمرو في لفظ: ﴿أَيِّمَةً﴾ في مواضعها الخمسة، موضع في التوبة: ﴿فَقَنِلُوا أَيِّمَةً الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، وموضع في الأنبياء: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وموضعين في القصص: ﴿وَنَجْعَلُهُمُ أَيِّمَةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥]، و ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّكَارِ﴾ [القصص: ٤١]، وموضع في السجدة: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤]، حيث يسهل الثانية من غير إدخال، هكذا: ﴿أَيِّمَةً﴾. فهو على أصله؛ إذ قد اجتمع همزتان متحركتان الآن ولا نظر إلى كون الحركة عارضة فإن ذلك الأصل مرفوض.

رأى أهل النحو كأبي علي الفارسي، وبعض أهل الأداء كأبي عبد الله ابن شريح في الكافية، وأبي العز القلانسي في الإرشاد، وسائر الواسطيين: إبدال الهمزة ياء في (أئمة) نص على ذلك أبو علي في الحجة، والزمخشري في مفصله، ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، وتعينت الياء هنا؛ لانكسارها الآن فأبدلت ياء مكسورة، وقيل: لأن النطق بالهمزتين في كلمة ثقيل،

وقياس تخفيفها عندهم أن تبدل ياء، ووافقهم بعض القراء وقرءوا بياء مكسورة ونصوا عليه في كتبهم ، لم يوافق أبو القاسم الزمخشري أهل النحو في ذلك واختار مذهب القراء فقال في تفسيره في سورة براءة: في قوله تعالى ﴿فَقَنِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، فإن قلت كيف لفظ: ﴿أَيْمَةَ﴾ ، **قلت:** همزة بعدها همزة بين بين أي: بين مخرج الهمزة والياء وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين ، قال: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون، ومن صرح بها فهو لا حنٌّ محرف. اهـ.^(١)

قال المحقق ابن الجزمري رحمه الله في النشر (١/٢٨٠): وهذا مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة أعني التحقيق وبين بين والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله، والله أعلم. اهـ.

قلت: ووجه إبدال الهمزة ياء محضة في (أئمة) وإن ورد عن الإمام أبي عمرو ذلك، ولكنه ليس من طريق الشاطبية فلا يلتفت إليه ولا يقرأ به.

(١) انظر: النشر (ص ٣٧٨ - ٣٧٩)، و (الدر المصون) (٦ / ٢٤)، و (سراج القارئ) (ص ٦٨).

والمخالصة: أن الإمام أبا عمرو يقرأ بتسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال، وهو الذي عليه قراء بلادنا - أعزها الله بالإيمان والحكمة وشرفها - وأما إبدالها ياء محضة، فهو وإن كان صحيح متواترا فلا يقرأ به من طريق الشاطبي؛ لأنه نسبه للنحويين يعني معظمهم، ولم أقرأ به من طريقه على شيخ من مشايخي. ^(١)

في ذلك قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٩٩):

وَأَيُّمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ *** وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا

❖ ويمتنع الإدخال لأبي عمرو البصري في: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾

[الأعراف: ١٢٣، وطه: ٧١]، وقوله: ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ

لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٨]؛ لأن أصل هذه الكلمة هو (أأأمتتم) أي:

بثلاث همزات، الأولى والثانية مفتوحتان، والثالثة ساكنة أبدلت

(١) توضيح: اعلم أن في لفظ أئمة أربع قراءات لنافع وابن كثير وأبي عمرو وقراءتان التسهيل والبذل من غير مد ولهشام وجهان تحقيق الهمزتين مع المد بينهما وتركه، وللكوفيين وابن ذكوان تحقيق الهمزتين من غير مد بينهما كأحد وجهي هشام. اهـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي) (ص ٦٨).

ألفاً وهي فاء الكلمة، وحقق الإمام أبو عمرو الأولى وسهل الثانية

وأبدل الثالثة، هكذا: ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾.

تبيه: وأما (أأمتم) التي في سورة الملك فليس فيها إلا همزتان فحكمها حكم (أنذرتهن) وشبهه؛ لأنها من باب اجتماع همزتين فمذهب أبي عمرو فيها تسهيل الثانية ومدة بينهما.

❖ ويمتنع الإدخال لأبي عمرو في: ﴿ءَاْلِهْتُنَا﴾ من قوله تعالى:

﴿وَقَالُوا ءَاْلِهْتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، ففي هذا اللفظ

يجتمع ثلاث همزات، الأولى همزة الاستفهام، والثانية المفتوحة، والثالثة ساكنة أبدلت ألفاً وهي فاء الكلمة، وتقرأ

هكذا: ﴿ءَاْلِهْتُنَا﴾.

قال صاحب إبرار المعاني: لا مد بين الهمزتين في كلمة اجتمع فيها ثلاث

همزات وذلك لفظان (أأمتم) في الأعراف وطه والشعراء (آآلهتنا

خير) ، في الزخرف، فالهمزة الثالثة مبدلة ألفاً بإجماع ..، والثانية

مختلف في تحقيقها، وتسهيلها ولم يمد أحد بينهما وبين الأولى خوفاً

من ثقل الكلمة باجتماع همزتين بينهما همزة، وقيل: لئلا يجمعوا بين

أربع ألفات، وليس في ذلك اللفظ أربع ألفات وإنما فيه همزتان
وألفان نعم في الخط ألفان هما صورة الهمزتين. اهـ

وفي هذه كلها يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٩٤):

وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا *** بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَفَقَّنُ تَنْزُّلًا

وقال صاحب الوايف (ص ٨٨): وقوله: (ولا مد بين الهمزتين هنا) معناه: أنه
يتمنع إدخال ألف الفصل بين الهمزتين حال التسهيل في الكلمات
السابقة، فمن مذهبه الإدخال بين الهمزتين لا يدخل في هذه الكلمات.
وقوله: (ولا بحيث ثلاث) معناه: أنه يتمنع إدخال الفصل في كل كلمة
يجتمع فيها ثلاث همزات وذلك في لفظ: (آمَتُّم) في سورة الثلاث، وفي
لفظ (آلِهَتُنَا) في الزخرف فمن مذهبه الإدخال لا يدخل في هذين
اللفظين. اهـ

تنبيه: يزيد الإمام أبو عمرو بن العلاء همزة استفهام مع الإدخال وتسهيل
الهمزة الثانية، في الألفاظ التالية:

❖ لفظ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾

[الأعراف: ٨١]، هكذا: ﴿أَأَنْتُمْ﴾.

❖ لفظ: ﴿قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، هكذا: ﴿ء ١

إِنَّ

❖ لفظ: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتُونَ الْفَحِشَةَ﴾

[العنكبوت: ٢٨]، قرأها هكذا: ﴿أَنَّكُمْ

باب الهمزتين من كلمتين^(١)

هذا الباب في حكم الهمزتين المجتمعتين في كلمتين، والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلًا الواقعتان في كلمتين، بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول الكلمة التي تليها.

فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو: ﴿فَمَنْ شَاءَ أُتَّخَذَ﴾ [المزمل: ١٩]؛ فإن الهمزة الثانية في هذه المثال همزة وصل.

وخرج بقيد التلاصق: الهمزتان اللتان بينهما حاجز، نحو: ﴿السُّوَّاءُ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠].

وخرج بقيد الوصل: ما إذا وقف على الهمزة الأولى وابتدئ بالثانية فلا يكون فيها ولا في الثانية إلا التحقيق باتفاق القراء.

والهمزتان في هذا الباب قسمان: متفقتان في الحركة ومختلفتان فيها:

فالقسم الأول: الهمزتان المتفقتان في الحركة:

اعلم رحمك الله: أن الهمزتين المتفقتين كسرا في القرآن الكريم ثلاثة عشر في خمسة عشر موضعًا متفق عليها عند الجماعة، وهي:

(١) ينظر: التبصرة (ص ٧٥)، والتيسير (ص ٣٣)، وإبراز المعاني (ص ١٤٠)، وسراج القارئ (ص ٦٧)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ٦١)، وامثال الأمر في قراءة أبي عمرو (الآيات: ٨٤-٨٦)، شرح طيبة النشر لمحب الدين التَّوَيَّري (١/ ٤٤٠).

﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ
 سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، و﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، و﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، و﴿إِنَّ
 النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿مَا أُنْزِلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا
 ﴿[الإسراء: ١٠٢]، و﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، و﴿مِنَ
 السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ
 ٥﴾، و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتِنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، و﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَنِهِنَّ﴾
 [الأحزاب: ٥٥]، و﴿كَسَفَا مِّنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [سبأ: ٩]،
 و﴿أَهْوُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، و﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا
 صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [ص: ١٥]، و﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف:
 ٨٤]، واختلف في ثلاثة: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، و﴿لَا نَدْخُلُوا
 بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣] لنافع، و﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ﴾ [البقرة:
 ٢٨٢] لحمزة.

والمتفقتان فتحا ثلاثة عشر في تسعة وعشرين موضعاً، وهي: ﴿السُّفَهَاءُ
 أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٥]، و﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿أَوْ جَاءَ
 أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِبِ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾

[الأنعام: ٦١]، ﴿وَلَقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾
 [الأعراف: ٣٤]، ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [يونس: ٤٩]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾
 [النحل: ٦١]، ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿وَحَتَّى إِذَا
 جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْيَنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]،
 ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْيَنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا
 عَلَيْهِمَا سَافِلِهَآ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْيَنَا شُعَيْبًا﴾ [هود:
 ٩٤]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١]، ﴿وَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ
 ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَحَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩]،
 ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٧]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ ءَالَ لُوطٍ
 الْمُرْسَلُونَ﴾ [الحجر: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]،
 ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥]، ﴿وَلَا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ
 سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
 [الأحزاب: ٢٤]، ﴿وَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، ﴿وَحَتَّى
 جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، ﴿وَإِذَا
 جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]، ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢].

والمتفقان ضمًا، وذلك في موضع واحد في الأحقاف في قوله عز وجل
 في قوله: ﴿وَمَنْ لَا يُحِبَّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءٌ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأحقاف: ٣٢] خاصة.

وقد ذكرت هذه المواضع لثلاث تلتبس على المبتدي بهمز الوصل، نحو:
 ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾ [النبأ: ٣٩]، فالهمزة في ﴿شَاءَ﴾ همزة قطع وألف
 ﴿اتَّخَذَ﴾ ألف وصل أسقط في الدرج، ومثله: ﴿الْمَاءَ أَهْتَرَّتْ﴾ [الحج: ٥]،
 فالهمزة في ﴿الْمَاءَ﴾ همزة قطع وألف ﴿أَهْتَرَّتْ﴾ ألف وصل
 والألف التي تصحب لام التعريف، نحو: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١]؛
 فالهمزة في جاء همزة قطع وألف الحق ألف وصل.

مذهب الإمام أبي عمرو البصري في الهمزتين المتفقتين في الحركة:

أسقط الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري الهمزة الأولى^(١) من همزتي
 القطع المتفقتين في الحركة إذا تلاصقتا بأن تكون الهمزة الأولى في آخر

(١) اعلم رحمك الله: أن أهل الأداء عبروا عن قراءة أبي عمرو بإسقاط الهمزة، فمنهم من
 يرى أن الساقطة هي الأولى؛ لأن أواخر الكلم محل التغيير غالبًا، ومنهم من يجعل الساقطة
 هي الثانية؛ لأن الثقل بها حصل، ومن فوائد هذا الخلاف ما يظهر في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ من
 حكم المد؛ فإن قيل الساقطة هي الأولى كان المد فيه من قبيل المنفصل، وإن قيل هي
 الثانية كان المد فيه من قبيل المتصل لا غير. [سراج القارئ (ص ٧٠) بتصرف].

كلمة، والهمزة الثانية في أول كلمة أخرى وليس بينهما حاجز، وحقق الثانية، وله في حرف المد السابق للهمزة الأولى القصر - وهو المقدم - والتوسط، وهذا للسوسي بلا خلاف، وأيضاً وجه الدوري إذا قرئ له بقصر المنفصل، أما إذا قرئ للدوري بتوسط المنفصل فيكون مقدار المد هنا التوسط فقط ويمتنع له القصر، هكذا: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ مثال المفتوحتين، ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ مثال المكسورتين، ﴿أُولِيَا أُولَئِكَ﴾ مثال المضمومتين وليس في القرآن غيرهما.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٠٢-٢٠٣):

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلِمَتَيْنِ فَتَى الْعُلَا
كَجَا أَمْرُنَا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ أُولِيَا أُولَئِكَ أَنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمَّلَا

تبيّه: إذا وقف القارئ على: ﴿جَاءَ﴾؛ فإنه يمد ويهمز، فإن الحذف إنما يكون في الوصل؛ لأن الاجتماع إنما يحصل فيه.

قال أبو عبد الله السوداني غفر الله له: وجمهور أهل الأداء على أن المحذوفة (الساقطة) هي الأولى، وقد نص الإمام مكي بن أبي طالب في كتاب التبصرة على قول أن الساقطة هي الأولى.

والقسم الثاني: الهمزتان المختلفتان في الحركة: وهي خمسة

أنواع^(١):

الأولى: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ

اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

الثانية: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، ولم يقع من هذا النوع

في القرآن إلا في قوله: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]،

وليس في القرآن من هذا الضرب غيره.

الثالثة: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ

أَصْبَنَهُمْ يَذْنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

الرابعة: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ

أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

الخامسة: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، نحو: ﴿يَتَأَيَّهَا أَلَمَلًا

أَفْتُونِي﴾ [يوسف: ٤٣].

(١) والقسمة العقلية تقتضي ستة إلا أن النوع السادس لم يوجد في القرآن فلذلك لم يذكره

في كتب القراءات وهي أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، نحو: (على الماء

أمم). انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٧١).

وهذه الأنواع والصور الخمس تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- ❖ المجموعة الأولى فيها صورتان على النحو التالي: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة.
- ❖ والمجموعة الثانية فيها صورتان أيضًا: الأولى مضمومة أو مكسورة والثانية مفتوحة.
- ❖ والمجموعة الثالثة ففيها صورة واحدة وهي: أن الأولى مضمومة والثانية مكسورة.

مذهب الإمام أبي عمرو في الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين

(١) - إذا اجتمعت همزتان مختلفتان في الحركة من كلمتين وكانت الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة أو مضمومة، فله في الثانية التسهيل، وذلك نحو المكسورة: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾؛ فهذه تسهل كالياء أي بين الهمزة والياء، والمضمومة: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾؛ وهذه تسهل كالواو أي بين الهمزة والواو.

(٢) - وإذا كانت الأولى مضمومة أو مكسورة والثانية مفتوحة، فله في الثانية منهما إبدالها - أي: إبدال الهمزة الثانية حرف من جنس حركة الهمزة الأولى -، وذلك نحو: ﴿قَالَتْ يَأْثِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾ [النمل]:

٣٢، فتصبح هكذا: ﴿الْمَلَأُ وَفْتُونِي﴾.

والمكسورة نحو: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١]؛

فتصبح هكذا: ﴿هَؤُلَاءِ يَهْدَى﴾.

(٣)- وإذا كانت الأولى مضمومة، والثانية مكسورة؛ فله في الثانية منهما

ثلاثة أوجه: (٨)

❖ الإبدال، أي: إبدالها واوًا خالصة مكسورة.

❖ تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء.

❖ تسهيلها بين «الهمزة والواو» ولم يذكر هذا الوجه في «التيسير»

وهو مذهب القليل من القراء، نحو: ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾، ونحو: ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﷻ﴾.

(١) قال صاحب التيسير: المكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين: تبدل واوًا

مكسورة على حركة ما قبلها، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، والأول: مذهب

القراء وهو أثر، والثاني: مذهب النحويين وهو أقيس، ولم يذكر مكي في التبصرة ولا ابن

الفحام في التجريد ولا صاحب الروضة غير الوجه الأقيس، وذكر ابن شريح ثلاثة أوجه

فذكر الوجه الأقيس، ثم قال: وبعضهم يجعلها بين الهمزة والواو ومنهم من يجعلها واوا

والأول أحسن. اهـ.

فلهذا قال الشاطبي: (وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَأُوْهَا)؛ لأن منهم من سهلها باعتبار حركة ما

قبلها؛ لأنها أثقل من حركتها وهذا الوجه أقرب من وجه الإبدال الذي عليه الأكثر. انظر:

إبراز المعاني (ص ١٤٥).

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٠٩-٢١٣):

وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا تَفِيءٌ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةً أَنْزَلَا
 نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ ائْتَنَا فَنَوْعَانِ قُلْ كَ "الْيَا" وَكَالْوَاوِ سُهْلَا
 وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبْدَلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَ "الْيَاءِ" أَفَيْسُ مَعْدَلَا
 وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَأُوْهَا وَكُلُّ بِهِمْزٍ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَّلَا
 وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسْهَلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلَا

تنبيه: تسهيل الهمزة الثانية من المتفقتين والمختلفتين أو إبدالها، إنما ذلك في حال وصلها بالكلمة قبلها؛ لأن الهمزتين حينئذ متصلتان وتلتقيان؛ فإذا وقف على الأولى وابتدئ بالثانية فلا بد من تحقيقها؛ لأن التسهيل أو الإبدال إنما حصل لثقل اجتماع الهمزتين، وقد زال بانفصال كل واحدة عن الأخرى حين الوقف على الأولى والبدء بالثانية، ومما ينبغي التنبيه له أمران:

الأول: أن كل من يغير في الهمزة الأولى من المتفقتين سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالحذف ليس له في الثانية إلا التحقيق، وكل من يغير في الثانية من المتفقتين سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالإبدال ليس له في الأولى إلا التحقيق، فليس من القراء من يغير الهمزتين معاً.

الثاني: اتفق القراء السبعة على تحقيق الهمزة الأولى من المختلفتين واختلافهم إنما هو في الثانية على الوجه الذي علمته.

تبيه: حرف المد إذا وقع قبل همز مغير قد غير بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان: أحدهما القصر، والثاني: المد، والمد أرجح من القصر؛^(١) فمثال ما جاء قبل المسهل من ذلك: ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ومثال ما جاء قبل المحذوف منه: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]. للوسوسي والدوري على التفصيل المذكور آثاف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٠٨):

وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ *** يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

قال العلامة المقرئ تاج الدين ويقال بنجم الدين التاجر الواسطي (المتوفى: ٧٤١هـ).

مرحمه الله: تغير الهمز بعد حرف المد في كلمة أو كلمتين بحذف أو تسهيل أو إبدال جاز لمن كان مذهبه المد في ذلك وجهان:

أحدهما: القصر اعتدادا بالعارض المزيل لقوة الهمز.

(١) وهذا عام في كل حرف مد قبل همز مغير فيندرج فيه ألف الفصل بين الهمزتين؛ لأنها حرف مد قبل همز مغير عند من يغير الهمزة الثانية، وحكي أن ابن الحاجب المالكي **مرحمه الله** وقع بينه وبين السخاوي خلاف في ألف الفصل فكان ابن الحاجب يقول: بالمد من غير نقل ثم عادا واطلعا على النقل فيها فوجدا فيها خلافا. انظر: سراج القارئ (ص ٧٣).

والثاني: المدّ، وهو الأشهر استصحاباً للحال، ولا اعتداد بالعارض؛ لأن التخفيف عارض فلا عبرة به، وذلك نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]، و﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، و﴿هَآأَنُتُمْ﴾ [محمد: ٣٨].^(١)

تبيه: التسهيل لا يُحكم ولا يضبط النطق به إلا المشافهة والتلقي من أفواه الشيوخ المتقنين.



(١) انظر: الكنز في القراءات العشر (١/ ٢٧٥).

باب الألفات^(١)

أولاً:- أسقط الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري الألف وصلًا وأثبتها

وقفًا في: ﴿سَلَسِلَا﴾، من قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا

لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٩٣):

سَلَسِلَ نَوْنٌ إِذْ رَوَا صَرْفَهُ لَنَا *** وَبِالْقَصْرِ قِفٌ مِنْ عَنْ هُدًى خُلْفُهُمْ فَلَا

ثانيًا:- أسقط الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري الألف وصلًا ووقفًا في

ثلاثة ألفاظ:

(١) - ﴿الظُّنُونَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ

الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [١٠] هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿

[الأحزاب: ١٠ - ١١]، هكذا: ﴿الظُّنُونُ﴾.

(٢) - ﴿الرَّسُولَا﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ثَقُلَتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ

يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ [٦٦] وَقَالُوا رَبَّنَا ﴿[الأحزاب: ٦٦ - ٦٧]،

هكذا: ﴿الرَّسُولُ﴾.

(١) انظر: سراج القارئ (ص ٣٦٦)، وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص ٧١٥).

(٣) - ﴿السَّبِيلَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ ﴿٦٧﴾ ﴿[الأحزاب: ٦٧-٦٨]، هكذا: ﴿السَّبِيلَ﴾.﴾

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٦٩):

وَحَقُّ صَحَابٍ قَصْرٌ وَصَلِ الظُّنُونِ وَالرَّ * * سُولَ السَّبِيلِ وَهُوَ فِي الْوَقْفِ فِي حُلَا
والمراد بالقصر: حذف الألف بعد النون واللام.

ثالثاً:- قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿ثَمُودًا﴾، بتنوين الدال وصلًا هكذا: ﴿وَتَمُودًا﴾، ويقف عليه بالألف، وذلك في أربعة مواضع:
(١) - قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ ﴿٦٨﴾ [هود: ٦٧].

(٢) - قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ آلِ رَسٍ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ ﴿٣٨﴾ [الفرقان: ٣٨].

(٣) - قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِّن مَّسْكِنِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

٤- قوله تعالى: ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم: ٥٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٦٢):

تَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ *** يُنَوِّنْ عَلَى فَضْلِ وَفِي النَّجْمِ فُضَّلاً
نَمَا لِتَمُودٍ نَوَّنُوا

تبيّه: وافق الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري الإمام حفصاً في باقي الكلمات التي من باب الألفات السبعة.

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين^(١)

المراد بالفتح في هذا الباب: فتح القارئ فمه بالحرف لا فتح الحرف الذي هو الألف؛ إذ الألف لا يقبل الحركة.

وينقسم إلى: شديد وهو نهاية فتح الفم بالحرف، ويحرم في القرآن، وإنما يوجد في لغة العجم^(١)، ومعدوم في لغة العرب، ومتوسط وهو ما بين الشديد والإمالة المتوسطة.

(١) قال الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على السنة الفصحاء من العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم؛ فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وقيس وأسد، وقال: وعلمائنا مختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه وأولى، وأختار الإمالة الوسطى التي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء... ثم قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها، وهي مذاهبها وطباعها. اهـ. ينظر هذا الباب في: إبراز المعاني (ص ٢٠٤)، والتبصرة لمكي بن أبي طالب (ص ١١٨)، والتيسير (ص ٤٦)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ١٣٤)، والإمالة في القراءات واللهجات العربية (ص ١٤)، وقد صنف كل واحد من أبي الطيب ابن غلبون، وأبي عمرو الداني في هذا الباب مجلدة، قصرها على حكم الإمالة وما يتعلق بها، وكتاب الداني متأخر عن كتاب ابن غلبون، فلذلك فوائده أكثر. اهـ من كلام أبي شامة في (الإبراز)، قلت: وقد أفرد العلامة المقرئ أبو البقاء علي بن عثمان المعروف بابن القاصح العذري للإمالة تصنيفاً مرتباً على سور القرآن.

والإمالة لغة: مصدر الفعل أمال يميل إمالة.

والإمالة لغة تنتظم معاني عدة، منها: الانحراف والعدول عن جهة إلى جهة، ومن معاني الإمالة أيضًا الانحناء، ومن معانيها أيضًا التعويج ، يقال: أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن استقامته، أو العدول عن الشيء والإقبال عليه.

الإمالة في اصطلاح القراء:

أما الإمالة في اصطلاح القراء؛ فإنها معرفة عندهم بتعريفات عدة، وهي مع وفرتها متقاربة المعاني جدا، فالإمالة: هي أن ينحى بالحركة نحو الحركة، سواء أكانت الحركة فتحة، أم ضمة، أم كسرة. وهذا التعريف جامع يجمع أنواع الإمالة الثلاثة الشائعة عند العرب والواقعة في القراءات القرآنية المتواترة (إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث، وإمالة الفتح قبل الراء المكسورة).^(٢)

(١) والقراء يعدلون عنه، ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قرب منهم؛ لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروه معيب. اهـ من كلام أبي شامة في (الإبراز).

(٢) انظر: معجم علوم القرآن لإبراهيم بن محمد الجرمي (ص ٥٠).

وتنقسم في اصطلاح القراء قسمين: كبرى، وصغرى.

فالكبرى: أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط^(١) وهي الإمالة المحضة، وتسمى الإضجاع، ويقال: البطح، وربما قيل له الكسر أيضا وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها.

والصغرى: هي ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وتسمى التقليل وبين بين: أي بين لفظي الفتح والإمالة الكبرى^(٢).
واعلم أنه لا يمكن للإنسان أن يحسن النطق بالإمالة سواء كانت كبرى، أو صغرى، إلا بالتلقي والمشاهدة.

قال صاحب معجم علوم القرآن (٢٧٩): والمشاهدة تلقي القرآن الكريم وتحمله سماعا من أفواه العلماء الضابطين المتقين.

(١) بحيث لو زادت درجة الإمالة في هذا النوع لصارت الألف ياء.

(٢) وهذه الإمالة المتوسطة هي أصعب في النطق من الإمالة الكبرى، لأنها مرتبة وسطى بين الفتح والإمالة الشديدة. ولذلك قلّ من يتقنها من طلاب القرآن. قال أبو شامة: أكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت بالمحضة وخفضه بين بين، وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة.

والمشافهة تشمل نوعي تحمل القرآن العرض والتلقين، والنبى ﷺ أخذ القرآن مشافهة عن جبريل وسماعاً منه، فلقد صح في الحديث أن النبى ﷺ كان يعرض عليه جبريل القرآن كل عام مرة، فعرضه عليه مرتين في العام الذي قبض فيه.

وكذا أخذ الصحابة القرآن عن رسول الله ﷺ، وتبعهم المسلمون في ذلك من لدن التابعين إلى يومنا هذا، فلا زال القرآن يتلقى بالمشافهة والسمع وما ذلك الحرص على المشافهة والسمع من القراء إلا؛ لأن في القراءة ما لا يمكن إحكامه وضبطه إلا بالتلقي والتكرار على القراء المهرة، ومن ذلك أحكام الروم والإشمام والإخفاء والتسهيل والإمالة إلى غير ذلك. اهـ.

اختلف العلماء في أيهما الأصل الإمالة أم الفتح؟

والراجح الذي عليه أكثر الأئمة أن الفتح هو الأصل، وأن الإمالة فرع بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب؛ فإن فقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها.

قال المقرئ عبد الواحد ابن أبي السداد الأموي المألقي رحمه الله : واعلم أن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فقدت تلك الأسباب لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة: فعلى هذا فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يصح أن يقال كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها، فاستدللنا بإطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.

وأيضاً فإن الإمالة تُصير الحرف بين حرفين بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلهما، فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع، والله - عَزَّ وَجَلَّ - أعلم.^(١)

قال ابن القاصح في شرحه لـ «حزب الأمانى (ص ١٠٢)»: (باب الفتح والإمالة وبين اللفظين) وقدمه؛ لأنه الأصل والإمالة فرع عنه فكل ما يمال يجوز

(١) انظر: الدر النثير والعذب النمير (٣/ ١٥٦)، وذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر قالوا: وجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة لكون كل من الفتح والإمالة لا يكون إلا بسبب (انظر النشر ج ٢ ص ٣٢).

فتحه، وليس كل ما يُفتح يجوز إمالته؛ لأن الإمالة لا تكون إلا لسبب من

الأسباب^(١). اهـ

فائدة الإمالة

وأما فائدة الإمالة فهو سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والإنحدار أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال من العرب.

وأما من فتح؛ فإنه راعى كون الفتح هو الأصل فلم يعدل عنه، وإن كان غيره أخف منه.

ويزاد في تعليل الفتح فيما أمالته للإشعار بالأصل أن يقال: إذا كان اللازم في الكلام ترك لفظ الياء التي هي الأصل، والعدول عنها إلى أن

(١) وأسباب الإمالة عند القراء ثمانية: كسرة موجودة في اللفظ، أو عارضة في بعض الأحوال، أو ياء موجودة في اللفظ، أو انقلاب عنها، أو تشبيه بالانقلاب عنها، أو تشبيه بما أشبه المنقلب عن الياء، أو مجاورة إمالة، وجميعها راجعة إلى الكسرة والياء، الثامن: أن تكون الألف رسمت بالياء وإن كان أصلها الواو، واعلم أنه متى كان سبب الإمالة موجوداً في اللفظ فإن الإمالة أقوى مما إذا كان السبب مقدراً، والإمالة لسبب متقدم أقوى منها لسبب متأخر، ومتى كان الفصل بين السبب ومحل الإمالة أقل كانت الإمالة أقوى، والإمالة للكسرة اللازمة أقوى من الإمالة للكسرة العارضة والله أعلم. انظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٥)، والقراءات وأثرها في علوم العربية (١/ ٩٨).

تقلب ألفاً في نحو: (الهدى) و (قضى) إذ الألف أخف من الياء المتحركة فلا يعاد إلى التنبيه على أمر قد ترك، وأصل قد رفض، كما قال الشاعر:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن *** إليه بوجه آخر الدهر ترجع
ويزداد في تحليل الفتح فيما إمالة للوجهين الأخيرين من أوجه الإشعار
أن يقال: إذا صح في فصيح الكلام ترك الإمالة حيث يكون سببها قائماً
وهو ما أميل للمناسبة، وحيث يكون سببها مقدراً وهو الوجه الأول من
أوجه الإشعار؛ فالأحرى أن يترك حيث لا سبب في اللفظ ولا في
التقدير. والله أعلم.^(١)

ما الغرض من الإمالة؟

الغرض من الإمالة أو التقليل: الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على قلبها إلى الياء في موضع معين أو مشاكلتها للكسر المجاور لها.

فائدة: كيف نعرف أن أصل الألف ياء في الأسماء والأفعال؟

الضابط الذي تستطيع بواسطته أن تعرف أصل الألف المتطرفة، وتميز بين ما أصله الياء من هذه الألفات، وما أصله الواو منها: وهو أن تشني الاسم الذي فيه الألف، وتنسب الفعل الذي فيه الألف إلى نفسك أو

(١) انظر: الدر النثير والعذب النمير (٣/ ١٦١).

مخاطبك، فإن ظهرت الألف في التثنية ياء أو في الفعل ياء، عرفت أن أصل الألف الياء، فتميل الألف حينئذ، وإن ظهرت الواو فيهما عرفت أن أصل الألف فيهما الواو فلا تميلها.

تقول في تثنية اليائي من هذه الأسماء: (الهُوى)، (الهُدى)، (الفتى)، (المُولى)، (المَأوى) = (الهُويان)، (الهُديان)، (الفتيان)، (الموليان)، (المأويان).

وتقول في تثنية الواوي من الأسماء وهي محصورة في هذه الأسماء: (عَصَاهُ)، (شَفَا)، (سَنَا)، (إِنَّ الصَّفَا)، (أَبَا أَحَدٍ)، (عَصَوَان)، (شفوان)، (سنوان)، (صفوان)، (أبوان).

وتقول في نسبة الفعل اليائي لنفسك أو لغيرك من هذه الأفعال: (هدى)، (اشترى)، (رمى)، (سعى)، (سقى)، (أتى)، (أبى) = (هديت)، (اشتريت)، (رمىت)، (سعيت)، (سقيت)، (أتيت)، (أبيت)، بضم التاء أو فتحها في الجميع.

وتقول في الواوى مثل: (عفا)، (زكى)، (نجا)، (خلا)، (دعا)، (دنا)، (بدا)، (علا) = (عفوت)، (زكوت)، (نجوت)، (خلوت)، (دعوت)، (علوت)، (دنوت)، (بدوت)، بضم التاء أو فتحها في الكل.

ويدل أيضا على أن أصل هذه الألف في الأفعال المذكورة الواو لفظ المضارع تقول: (يعفو)، (يزكو)، (ينجو)، (يخلو)، (يدعو)، (يعلو)، (يدنو)، (يبدو).

ويدل الاشتقاق أيضا على أصل الألف في الأسماء والأفعال فالمصدر يدل على ذلك فتقول: (الرمي)، (السعي)، (السقي)، (العفو)، (الدنو)، (الخلو).^(١)

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله في منظومته من البيت رقم (٢٩٢) - (٢٩٤):

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مِنْهَا
هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهُدَاهُمْ وَفِي أَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْكُلِّ مِيَالًا
وَكَيفَ جَرَتْ فَعَلَى فِئِهَا وَجُودَهَا وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى فَحَصًّا

تنبيه : لا إمالة ولا تقليل لجميع القراء في ثلاثة عشر كلمة وقعت في القرآن أصل الألف فيها واو وقد جمعها المتولي في قوله :

عَصَا شَفَا إِنَّ الصَّفَا أَبَا أَحَدٍ سَنَا مَا زَكَى مِنْكُمْ خَلَا وَعَلَا وَرَدٍ
عَفَا وَنَجَا قُلْ مَعَ بَدَا وَدَنَا دَعَا جَمِيعًا بَوَاوٍ لَا تُمَالُ لَدَى أَحَدٍ

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ١٤١).

فائدة: اعلم أنه حيث ذكرت الإمالة فهي الكبرى والمحضة، والقراء أقسام:

- منهم من لم يمل شيئاً، وهو ابن كثير.

- ومنهم من يميل، وهم قسمان:

*** مقل:** وهم قالون، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

*** ومكثر:** وهم الباقون.

وأصل حمزة، والكسائي، وخلف الكبرى، وورش الصغرى، وأبو عمرو بن العلاء البصري متردد بينهما.^(١)

قال المقرئ عبد الواحد ابن أبي السداد الأموي الملقب رحمه الله: اختلف القراء في أصل الإمالة؛ فمنهم من تركها رأساً ولم يمل شيئاً من ألفاظ القرآن ألبتة - وهو ابن كثير وحده - ومنهم من أمال - وهم الباقون - لكن منهم من استعملها قليلاً وهم: قالون، وابن عامر، وعاصم. ومنهم من استعملها كثيراً وهم حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، وورش - وأقل الكل إمالة - قالون، وحفص - وأكثرهم إمالة حمزة، والكسائي. اهـ.^(١)

(١) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين النُّوَيْري (١ / ٥٦٥).

وحكى ابن مهران رحمه الله عن خلف قال: سمعت يحيى بن زياد الفراء النحوي يقول: أفرط عاصم في الفتح، وأفرط حمزة في الكسر، قال: وأحبُّ إليَّ أن تكون القراءة بين ذلك.

قال خلف: فقلت له: ومن يطيق هذا؟ قال: كذلك ينبغي أن تكون القراءة بين الفتح والكسر مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء - رحمه الله - وإنما يترك ذلك من يتركه لما لا يقدر عليه؛ لأنه أمر صعب شديد. اهـ^(٢)

(١) انظر: الدر النثير والعذب النميز (٣/ ١٦٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٢٢٢).

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الكبرى

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري كل ألف متوسطة وقعت

قبل راء متطرفة^(١) مكسورة كسرًا أصليًا، نحو: ﴿الدَّارِ﴾ ،

﴿النَّارِ﴾ ، ﴿التَّهَارِ﴾ ، ﴿كَفَّارِ﴾ ، ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت رقم (٣٢١-٣٢٢):

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمْلٍ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلَا
كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَاقْتَسَ لِتَنْضَلَا
ويأتي في القرآن على عشرة أوزان ذكر الناظم منها أربعة: أفعال، وفعل،
وفِعَال وفُعَّال وبقي ستة: فَعَّال، نحو: ﴿كَفَّارِ﴾ ، ﴿سَحَّارِ﴾ ،

(١) احترازاً من نحو: ﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ؛ لأن

الراء فيهما عين الكلمة أما في: ﴿وَنَمَارِقُ﴾ فظاهر، وأما في: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ ؛ فلأن لام الفعل ياء وحذفت للجزم، واشترط صاحب التيسير ومكي وابن شريح في الراء أن تكون لام الفعل وهو منتقض بالحواريين؛ فإن الراء فيهما لام الكلمة، ولا تمال الألف قبلها؛ فإن ياء النسبة حلت محل الطرف، فأزالت الراء عن الطرف بخلاف الضمائر المتصلة في نحو: ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾؛ فإنها منفصلة تقديراً باعتبار مدلولها فلم تخرج الراء عن كونها طرف كلمة أيضاً، وأما الياء في (حواري) فأزالت الراء عين الطرف، ولهذا انتقل الإعراب إلى ياء النسبة وحرف الإعراب من كل معرب آخره والمسوغ للإمالة في هذه الألف كسرة الراء بعدها. اهـ من إبراز المعاني (ص ٢٣٢).

وفِعَال، نحو: ﴿نَهَارٍ﴾، ﴿أَبْوَارٍ﴾، وفِعَال، نحو: ﴿بِدِينَارٍ﴾ أصله (دنار) فأبدلت النون الأولى ياء، وفعلال وهو: ﴿يَقْنَطَارٍ﴾، ومفعال، وهو: ﴿بِمَقْدَارٍ﴾، وإفعال، وهو: ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾. يستثنى من القاعدة السابقة من الألف التي وقعت قبل راء متطرفة مكسورة كسرًا أصليًا ثلاث كلمات قرأها بالفتح على المشهور، وعليه عمل أهل الأداء، وهي:

- (١) - ﴿وَالْجَارِ﴾ وقد ورد في موضعين من سورة النساء [الآية: ٣٦].
- (٢) - ﴿جَبَّارِينَ﴾ وقد ورد في موضعين هما: [المائدة: ٢٢، و الشعراء: ١٣٠].

- (٣) - ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ [آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤].

❖ للإمام أبي عمرو بن العلاء الإمامة الكبرى في حرفي (الراء، والهاء) من حروف فواتح السور^(١)، نحو: ﴿الرَّ﴾، ﴿الْمَرَّ﴾،

(١) وهي ستة سور (يونس)، و(هود)، و(يوسف)، و(إبراهيم)، و(الحجر)؛ ومن (المر)، أول الرعد فأمال (الراء) من الست أبو عمرو بن العلاء براويته.

حيثما وقعت، و(الهاء)^(١) من فاتحة سورة مريم - مع تفخيم الياء -

، وطه - مع تفخيم الطاء -: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ، ﴿طه﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (٧٣٨-٧٣٩):

وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ حِمَى غَيْرَ حَفْصٍ طَا وَيَا صُحْبَةً وَلَا
وَكَمْ صُحْبَةً يَا كَافَ وَالْخُلْفُ يَاسِرٌ وَهَآ صِفَ رَضَى حُلُوءًا وَتَحْتَ جَنَى حَلَا

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء الإمالة الكبرى في فاتحة الهمزة

والألف في كلمة: ﴿رَءَا﴾ ، ﴿رَءَاكَ﴾ ، ﴿رَءَاهُ﴾ حيثما ورد

وكيفما ورد قبل حرف متحرك ، سواء اتصلت بضمير أم لا -،

نحو: ﴿رَءَا كَوُكْبًا﴾ ، ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ ، ﴿وَإِذَا رَءَاكَ الَّذِينَ﴾ ، أما

إذا وقعت قبل ساكن فلا تمال إلا لذي الوقف على ﴿رَءَا﴾ ؛ لأن

الساكن قد زال، فرجعت، نحو: ﴿رَءَا الشَّمْسَ﴾ ، ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾ ،

أما وصلًا فقرأها بالفتح.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٦٤٦):

وَحَرْفِي رَأَى كَلَّا أَمِلْ مُزْنَ صُحْبَةٍ *** وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

(١) وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر وبين بين عن أبي عمرو، ولا أعلم

أحدا روى ذلك عنه سواه. وانظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٦٩).

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف وقعت بين راءين ثانيهما

مكسورة طرف، نحو: ﴿الْأَشْرَارِ﴾، ﴿قَرَارٍ﴾، ﴿الْأَبْرَارِ﴾. (١)

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله في البيت (رقم ٣٢٦):

وَإِضْبَاجُ ذِي رَاءَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ *** كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصْلَا

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف من ذوات الياء وقعت بعد

راء، نحو: ﴿أُخْرَى﴾، ﴿نَصْرَى﴾، ﴿الْقُرَى﴾، ﴿أُسْرَى﴾

وتسمى ذوات الراء، واختلف عنه في موضع واحد،

وهو: ﴿قَالَ يَبْشُرَى﴾ (٢)، ففيها ثلاثة أوجه: الفتح،

والإمالة، والتقليل، هذا الذي ذكره الشاطبي في منظومته البيت

(رقم ٧٧٥-٧٧٦):

وَبُشْرَايَ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبَّتْ وَمِثْلَا

شِفَاءٌ وَقَلَّلَ جِهْبِذَا وَكِلَاهُمَا *** عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلَا

(١) وليس في القرآن مما تكررت فيه الراء مجرورة بعد الألف غير هذه الألفاظ الثلاثة،

ويلزم من إمالة الألف إمالة الراء قبلها، وتقييد الراء الثانية بكونها مكسورة؛ لإخراج الراء

المفتوحة فلا إمالة في الألف قبلها نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾.

(٢) قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء هذا الموضع بإثبات ألف بعد الراء، وبعدها ياء مفتوحة

وصلاً، هكذا: ﴿قَالَ يَبْشُرَايَ﴾.

والفتح هو الأشهر وعليه أكثر أهل الأداء وليس في التيسير غيره، واختاره أبو الطيب بن غلبون بين اللفظين.

قال الإمام أبو محمد مكّي بن أبي طالب رحمه الله: أما الإمالة المحضة فهي قياس من الوجهين الأخيرين؛ لأنه أمال (البشرى) إمالة محضة وأمال: ﴿الرُّيَا﴾ بين اللفظين، فكما أمال: ﴿رُئِيَ﴾ بين اللفظين كذلك يقتضي أن يميل: ﴿يَكْبُشَرِي﴾ [يوسف: ١٩] على قياس أصله والفتح فيه وبين اللفظين خروج عن الأصل الذي طرده في إمالته. اهـ

قلت - كلام أبي شامة رحمه الله: وعلل الداني الفتح بأن ألف التأنيث هنا رسمت ألفا ففتح؛ ليدل على ذلك، ويلزم على هذا القياس أن لا يميل ﴿رُئِيَ﴾ بين اللفظين كذلك، والله أعلم. اهـ من «إبراز المعاني».

قال المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي المالكي رحمه الله: واختلف عن البصري فذهب الجمهور إلى الفتح، قال المحقق رحمه الله: وبه قطع في «الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد»، وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه. اهـ «من غيث النفع».

وقال الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد، وبه قرأت، وبه ورد النص عنه من طريق السوسي عن اليزيدي وغيره. اهـ من «التيسير».

فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل، وإن كان لا يقتضيه أصله، وقال بعضهم كأبي مهران والهذلي: إمالة كبرى، وهو وإن لم يكن في القوة من جهة النقل كالأول؛ فهو الذي يقتضيه أصله.

وقال ابن جبير وغيره: إمالة بين بين وهو أضعفها؛ إذ لم يبلغ قوة الأولين من جهة النقل ولا يقتضيه قياس لولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها؛ لاقتصرت على الأول.^(١)

قال أبو عبد الله السوداني ألهمه الله مرشده: والذي عليه قراء بلادنا الفتح والإمالة^(٢) وبالوجهين قرأت على أكثر شيوخه وبه أقرئ غالباً، والذي اختاره ما ذكره صاحب القصيد (الفتح، الإمالة، والتقليل) فيكون له ثلاثة أوجه، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٢٣).

(٢) غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله، وراجع النشر (٢/ ٤٠).

❖ اختص السوسي في حال ما إذا وقعت ذات الراء قبل ساكن وجملة ما في القرآن من ذلك ثلاثون موضعاً نحو: ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ ، ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾ ، ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ﴾ ، ﴿أَرَى الْهَٰذِهِدْ﴾ ، ﴿فَتَرَى الْوَدَّ﴾ ، ﴿الْقُرَى الَّتِي﴾ ، ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ ؛ ففي حال الوقف؛ فإن السوسي يميلها إمالة كبرى قولاً واحداً، أما وصلاً فيكون للسوسي وجهان: الفتح - وهو المقدم - والإمالة^(١)، وذلك ما لم يقع بعدها لفظ جلالة؛ فإن وقع بعدها لفظ الجلالة حيث ورد ذلك في قوله: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ ، ﴿وَسَيَرَى اللَّهَ﴾ ، ﴿فَسَيَرَى اللَّهَ﴾ ففي حال الوقف؛ فإن السوسي يميلها إمالة كبرى، أما وصلاً فيكون للسوسي ثلاثة أوجه:

(١) - الفتح مع تغليظ اللام - وهو المقدم - .

(٢) - إمالة الراء مع التفخيم لفظ الجلالة.

(١) قال صاحب إبرار المعاني (ص ٢٣٩): ولم يذكر صاحب «التيسير» للسوسي إلا الإمالة، وابن شريح وغيره من المصنفين لم يذكروا وجه الإمالة أصلاً، وشرط ما يميله السوسي من هذا الباب: أن لا يكون الساكن تنويناً؛ فإن كان تنويناً لم يمل بلا خلاف نحو: ﴿قُرَى﴾ ، ﴿مُفَتَّرَى﴾ اهـ.

(٣) - إمالة الرء مع ترقيق لفظ الجلالة، وذلك نظرًا للإمالة، وبهذه الأوجه قرأت على جميع شيوخنا، وبه نأخذ، إلا أن مشايخنا في بلادنا السودان حرسها الله يفضلون الأول.

قال صاحب الوافي في شرح الشاطبية (ص ١٥٦): وينبغي أن يعلم أن السوسي إذا أمال الرء وصلًا ووقع بعدها لفظ الجلالة؛ جاز له في لفظ الجلالة التفخيم نظرًا للأصل، وجاز له الترقيق نظرًا للإمالة الرء، فحينئذ يكون للسوسي في نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ ، ﴿فَسَيَرَى اللَّهَ﴾ ثلاثة أوجه من حيث تفخيم لفظ الجلالة وترقيقه، فإذا أمال الرء؛ جاز له التفخيم نظرًا للأصل، والترقيق نظرًا للإمالة، وإذا فتح الرء؛ تعين التفخيم.

وله في نحو: ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾ عند الوصل وجهان: الفتح والإمالة في الرء مع ترقيق اللام قولًا واحدًا. اهـ

مذهب أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الصغرى (التقليل)

❖ قلل الإمام أبو عمرو كل ألف انقلبت عن الياء أو رسمت بها فيما كان على وزن (فعلَى) مثلث الفاء (فُعَلَى، فَعَلَى، فِعَلَى)^(١) قولاً واحداً، نحو: ﴿الْحُسْنَى﴾، ﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿الْقَتْلَى﴾، ﴿النَّقْوَى﴾، ﴿إِحْدَى﴾ ويلحق بها: ﴿مُوسَى﴾، ﴿يَحْيَى﴾، ﴿عِيسَى﴾، ويستثنى ما إذا كانت ألف الكلمة واقعة بعد راء؛ فليس فيها للإمام البصري إلا الإمالة الكبرى نحو: ﴿ذِكْرَى﴾، ﴿بُشْرَى﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٣١٦):

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَى وَآخِرُ آيٍ مَا *** تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِيِّ سِوَى رَاهِمَا اغْتَلَا

❖ قلل الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري الحاء من ﴿حَم﴾^(٢) في سورها السبع.

(١) وقد جمع بعضهم الكلمات التي على وزن فعلى -بضم الفاء- في القرآن فبلغت (عشرين) كلمة، وأما فعلى -بفتح الفاء- ففي (إحدى عشرة) كلمة، وأما فعلى -بكسر الفاء- ففي (أربع) كلمات: (سميا)، (إحدى)، (ضيضى)، (عيسى)، وقد سردها كلها في الأصل بفضل الله تعالى.

(٢) اسم يطلق على مجموع السور القرآنية الكريمة التي مفتتح كل منها بالحاء والميم وهن: سورة المؤمن (غافر)، وسورة فصلت، وسورة الشورى، وسورة الزخرف، وسورة الدخان، وسورة الجاثية، وسورة الأحقاف، ويسمى البعض خطأ هذه السور (الحواميم) والصحيح ما ورد هنا وهكذا ذكره ابن خالويه في: ليس في كلام العرب (ص ٨٦).

❖ هناك إحدى عشرة سورة يقلل الإمام أبو عمرو بن العلاء ألفات
أواخر آياتها سواء أكانت على وزن [فعلى] أم لا.

واستثنى من ذلك:

❖ أ- فعل (رأى)؛ فإنه يميله إمالة كبرى.
❖ ب - ذوات الراء أي: ما وقع من بابي فعلى ورءوس الآي بالراء
قبل الألف من السور الإحدى عشرة؛ فإنه يميلها إمالة كبرى،
نحو: ﴿مَثَارِبُ أُخْرَى﴾ ، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ أَفْتَرَى﴾.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيٍ مَا *** تَقْدَمُ لِلْبَصْرِ سِوَى رَاهِمَا اِعْتَلَا
❖ ت - الألفات المبدلة من التنوين، نحو: ﴿أَمَّتَا﴾ [طه: ١٠٧]،
﴿هَمَسَا﴾ [طه: ١٠٨]؛ فليس له فيها إلا الفتح.

❖ والسور الإحدى عشرة هي: - { طه ، النجم ، المعارج ، القيامة ،
النازعات ، عبس ، الأعلى ، الشمس ، الليل ، الضحى ، العلق } .

تبييه: لابد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره في السور الإحدى
عشر؛ ليققل ما هو رأس آية ويفتح غيره، ولا خلاف بين أهل العد

القرآني في الفواصل الممالة من هذه السور الإحدى عشر إلا في تسع آيات.^(١)

قال المحقق رحمه الله: رءوس الآي الممالة في الإحدى عشر سورة متفق عليها ومختلف فيها؛ فالمختلف فيه مبني على مذهب الممیل من العادين والأعداد المشهورة في ذلك ستة، وهي المدني الأول والمدني الأخير، والمكي، والبصري، والشامي، والكوفي، فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور؛ لتعرف مذاهب القراء فيها والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عدد المدني الأخير؛ لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه

(١) وقد نظم ذلك العلامة ابن غلبون رحمه الله تعالى فقال:

فليس من رءوس أي طه	لمن سوى الكوفي مبتداها
وعكسه مني هدي في الثنيا	كذلك زهرة الحياة الدنيا
ولفظ موسى فنسى بمعزل	لغير مكّي وغير الأول
وألغ موسى إن ومن تولى	لمن سوى الشامي الرضى المعلى
وعكسه الدنيا الذي به تسقى	كذا الذي ينهى بسورة العلق
ومن طغى للمدني الأول	والثان والمكّي دعه تعدل

انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٩١).

مدار قراءة أصحابه المميلين رءوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمامة أو التقليل. اهـ^(١)

ولا تظهر ثمرة هذا الخلاف في قراءة أبي عمرو بن العلاء إلا فيما يلي، وهي:

أولاً: كلمة: ﴿هُدًى﴾ من قوله الله تعالى: ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا^ط بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]؛ فهي جزء من الآية ١٢٣ من سورة طه حسب العد الكوفي، وهي رأس آية ١٢٠ حسب العد البصري؛ فيلزم التقليل فيها وقفًا قولًا واحدًا، أما وصلًا فلا تقليل فيها بسبب التنوين.

ثانيًا: كلمة: ﴿طَغَى﴾ من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى^ط﴾ [طغى: ٣٧]؛ فأمّا من طغى وءاثر الحيوة الدنيا﴾ [النازعات: ٣٧ - ٣٨]؛ فهي رأس آية (٣٧) من سورة النازعات حسب العد الكوفي، ولكن يختلف فيها عند الإمام البصري؛ لأن الإمام أبا عمرو يعتمد العد البصري، وقيل إنه يعتمد عدد المدني الأول والقول الأول أرجح، فإذا جرينا على القول الأول: يكون لأبي عمرو (في طغى) التقليل قولًا واحدًا؛ لأنه عنده رأس آية، وإن جرينا

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٠).

على القول الثاني: كان للبصري فيه الفتح فقط؛ لأنه ليس رأس آية عند المدني الأول كما أنه ليس على وزن فعلى.

والحاصل: أن للإمام أبي عمرو البصري فيه التقليل قولاً واحداً على الرأى الأول، والفتح قولاً واحداً على الرأى الثاني، وقد علمت أن الرأى الأول أرجح وأقوى.

كلمات مخصوصة أمالها الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى فتحة الميم الألف في

كلمة: ﴿أَعْمَى﴾ الموضع الأول من سورة الإسراء، من قوله

تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ

سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٣٠٩-٣١٠):

رَمَى صُحْبَةً أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا سُوَى وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلًا

وَرَاءُ تَرَاوَى فَازَ فِي شُعْرَائِهِ وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوْ لَا

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري إمالة كبرى

كلمة: ﴿التَّوْرَةَ﴾ حيث وردت في القرآن الكريم سواء كان

منصوبًا، أم كان مرفوعًا أم مجرورًا، وقد وردت في خمسة عشر

موضعًا.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٥٤٦):

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ *** وَقُلَّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَلًا

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ مع

﴿كَافِرِينَ﴾ حيثما وردا، معرفًا ومنكرًا في هذه الحالة وهي كونه

بالياء التي هي علامة النصب والجر، احترز بذلك المرفوع نحو:

﴿الْكَافِرُونَ﴾ مع ﴿كَفَرُونَ﴾ ؛ فإن ذلك لا يمال؛ لأن الراء غير

مكسورة؛ ولأن ليس فيه ياء ويدخل أيضًا ما تجرد من الياء والواو

نحو: ﴿كَافِرٍ﴾ ، ﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] فإن ذلك يقرأ

بالفتح.^(١)

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء الألف إمالة كبرى وصلًا ووقفًا في

لفظ: ﴿هَارٍ﴾^(٢) [التوبة: ١٠٩]، ولا يخفى ترقيق الراء في

الحالتين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت (رقم ٣٢٣):

وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَاءِهِ *** وَهَارٍ رَوَى مُرَوِّ بِخُلْفٍ صَدِّ حَلَا

(١) ولا يميل أيضًا ما هو على وزن: ﴿كَفَرِينَ﴾ بالياء نحو: ﴿الْصَّابِرِينَ﴾ ، و﴿قَدِيرِينَ﴾ ،

و﴿بِخَرَجِينَ﴾ ، و﴿الْغَرَمِينَ﴾ .

(٢) أصله (هاور) أو (هاير) من هار يهور ويهير، ثم قدمت اللام إلى موضع العين،

وأخرت العين إلى موضع اللام، وفعل فيه ما فعل بقاضٍ؛ فالراء على ما استقر عليه الأمر

آخرًا ليست بطرف، وبالنظر إلى الأصل هي طرف، ولكن على هذا التقرير لا تكون الألف

تلي الراء التي هي طرف بل بينهما حرف مقدر فصار مثل: (كافرين) بين الألف والراء

حرف محقق. اهـ من إبراز المعاني (ص ٢٣٣).

❖ أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى فتحة الراء والألف

في: ﴿أَذْرَاكَ * أَذْرَاكُمُ﴾ حيث وقع وكيف أتى.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٧٤٠):

شَفَا صَادِقًا حَمَّ مُخْتَارُ صُحْبَةٍ *** وَبَصُرٍ وَهُمْ أَذْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثَلًّا

❖ للإمام أبي عمرو في لفظ: ﴿تَتَرَّا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، الفتح _ وهو المقدم _

والإمالة الكبرى وذلك وقفًا، أما وصلًا فلا إمالة فيها؛ لأنها منونة،

وسياتي الكلام على هذه الكلمة مستوفي في التنبيهات إن شاء الله

تعالى.

❖ قلل الإمام أبو عمرو البصري الألف في كلمة: ﴿الدنيا﴾ حيث

وردت.

❖ أمال الدوري ألف: ﴿الناس﴾ المجرورة حيث وردت بلا

خلاف منفرد، والأشهر عن الدوري الإمالة، والأشهر عن

السوسي الفتح، هذا من طريق الشاطبية، وسياتي الكلام عليه إن

شاء الله تعالى مستوفي.

❖ قلل الدوري لفظ: ﴿يَكْوِيلَتَى﴾ في مواضعها الثلاثة وهي:

[المائدة: ٣١، هود: ٧٢، الفرقان: ٢٨].

❖ قلل الدوري لفظ: ﴿يَحَسَّرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦].

❖ قلل الدوري لفظ: ﴿أَنْنَى﴾ الاستفهامية حيث وقع في القرآن

الكريم سواء اقترن بالفاء نحو: ﴿فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ﴾ ، أم تجرد منها

نحو: ﴿قُلْتُمُ أَنَّنَى هَذَا﴾ في جميع القرآن. ^(١)

❖ قلل الدوري بخلف عنه لفظ: ﴿وَقَالَ يَأْسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤]،

والوجه الآخر للدوري الفتح وهو المقدم في الأداء.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت (مرقم ٣١٧):

وَيَا وَيَلَّتِي أَنَّنَى وَيَا حَسَّرَتِي "ط" "وَوَا" *** وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلَا

قال صاحب إبراهيم المعاني (ص ٢٢٩): يعني أن الدوري عن أبي عمرو أمال

هذه الكلم الأربع بين بين ، وهذا الحكم منقول في «التيسير» وغيره عن

أبي عمرو البصري نفسه لكنه قال: من طريق أهل العراق، وتلك طريق

الدوري قال: ومن طريق أهل الرقة بالفتح يعني طريق السوسي، وروي

عنه فتحها وروي فتح: ﴿يَأْسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] ، وإمالة الثلاثة

الباقية، وهذه طريق أبي الحسن ابن غلبون، ووالده أبي الطيب؛ فلهذا

(١) وجميع ما في القرآن هو ثمانية وعشرون موضعاً، وقد سردتها في الأصل كاملة بفضل

الله تعالى، وقللها الدوري، وفتحها السوسي.

اعتزل الناظم: ﴿يَتَأَسَفَى﴾ عن أخواتها، وألحقها بها، أرادوا: ﴿يَتَأَسَفَى﴾ كذلك، وكأنه أشار بقوله: طووا إلى ذلك أي طووه ولم يظهره إظهار غيره فوق فيه اختلاف كثير.. اهـ..

وقال صاحب غيث النفع بعد ذكره للوجهين (ص ٣٣٠): وكلاهما ثابت صحيح إلا أن الفتح أصح؛ لأنه مذهب الجمهور من أهل الأداء، وبه قرأ الداني على أبي الحسن واقتصر عليه غير واحد كابن سوار، وأبي العز وسبط الخياط^(١) وابن فارس والهزلي، ولم يقرأ أبو محمد مكي مع وسع روايته بسواه، وهو المأخوذ به من «التيسير»؛ لأنه لم يذكره في الألفاظ المقللة للدوري فيؤخذ منه أنه بالفتح، وكان حق الشاطبي رحمه الله أن يذكره؛ لأنه التزم نظم «التيسير»، ويكون التقليل الذي ذكره من الزيادات، ولعل الحامل له على اختيار التقليل ما فيه من موافقة ﴿يَوَيْلَتَى﴾، ﴿بَحَسْرَتَى﴾ إذ وصلها كلها بالإضافة إلى ياء المتكلم فأصل (يا أسفى) بفتح الفاء (يا أسفي) بكسر الفاء فاستثقلت الكلمة على هذه الصورة فقلبت كسرة الفاء فتحة؛ لأن الفتح أخف من الكسر

(١) سبط الخياط هو أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط الخياط البغدادي صاحب المبهج في القراءات السبع المتممة بثلاث قراءات.

فانقلبت الياء ألفا ورسمت بالياء تنبها على الأصل، وأميلت لذلك،
وجواب الكثير أن الألف ليست منقلبة عن الياء ك ﴿يَوَيْلَتِي﴾ ، و
﴿بَحَسَّرَتِي﴾ ، بل هي ألف الندبة والتفجع والأصل (يا أسفاه) وألف
الندبة لا حظ لها في شيء من الإمامة. اهـ

قال أبو عبد الله عبد العزيز بن إبراهيم السوداني وفقه الله وسدده: وحاصل ما
تقدم في: ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾ وأخواتها أن للدوري التقليل، وللسوسي الفتح
من طريق الشاطبية، هكذا قرأت، وبه آخذ، والله تعالى أعلم بالصواب ،
وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

تنبيهات في الإمالة

(١) - إذا وقف القارئ على ألف ممالاة أو مقللة قد سقطت وصلاً للتخلص من التقاء الساكنين، أو التنوين؛ فإنه يقف عليها بالإمالة أو التقليل - حسب حالتها - نحو: ﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ ، ﴿وَقَالَتْ النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ ، ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (١).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٣٥-٣٣٦):

وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَا
كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْقُرَى الـ لَتِي مَعَ ذِكْرِ الدَّارِ فَافْهَمْ مُحَصَّلاً

(١) لذلك قال الإمام الداني رحمه الله في «التيسير»: كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: ﴿هُدَى، مُصَفَّى، مُصَلَّى، مُفْتَرَى، وَالْأَقْصَى الَّذِي، طَغَى الْمَاءُ، النَّصَارَى الْمَسِيحُ، وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾. فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن. انتهى.

قال المحقق ابن الجوزي رحمه الله: والوقف بالإمالة، أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداءً، وهو الذي لا يؤخذ نصاً عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل. اهـ من النشر (٧٤ / ٢).

(٢) - تمتنع الإمالة أو التقليل وصلًا إذا وقع بعد الألف الممالة، أو المقللة تنوين، أما وقفًا ففيها التقليل أو الإمالة حسب حالتها، نحو:

﴿سُوَى﴾ ، ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ، ﴿قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (مرقم ٣٣٧):

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
مُسَمًى وَمَوْلًى رَفَعُهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غَزًى وَتَتَرَّا تَزْيَلًا

قال صاحب الوافي (ص ١٥٦): والمعنى: أن أهل الأداء اختلفوا في الوقف

على الكلمة المنونة مثل: ﴿هُدًى﴾ ، ﴿مُسَمًى﴾ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الوقف عليها بتفخيم الألف أي: فتحها مطلقا أي: سواء كانت الكلمة مرفوعة نحو: ﴿أَجَلٌ مُسَمًى﴾ [الأنعام: ٦٠] ، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١] ، أم منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ [آل عمران: ١٥٦] ، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى﴾ [البقرة: ١٢٥] ، أم مجرورة نحو: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمًى﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، ﴿عَنْ مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١] ، وأخذ هذا العموم من الإطلاق.

المذهب الثاني: ترقيقها؛ أي إمالتها في الأحوال الثلاث المتقدمة، وأخذ هذا العموم من الإطلاق أيضًا.

المذهب الثالث: التفصيل وهو تفخيمها؛ أي: فتحها في حال النصب وترقيقها في حالي الرفع والجر فقوله: (وقد فخموا التنوين) أي: ذا التنوين (وقفًا) إشارة للمذهب الأول، وقوله: (ورققوا إشارة) للمذهب الثاني، وقوله: (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً) إشارة للمذهب الثالث، وتمثيله بـ ﴿تَرَأَ﴾ [المؤمنون: ٤٤] لا يصح إلا على مذهب أبي عمرو؛ فإنه الذي يقرأ بالتنوين من الممليين. اهـ

وقال المحقق محمد ابن الجزري رحمه الله: وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عن أمان، وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا) وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي رحمه الله فقال: (وقد فتح قوم ذلك كله).

(قلت) كلام ابن الجزري:- ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية، وذلك أن النحاة اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف، فحكى عن المازني أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان

بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك!.

وحكي عن الكسائي وغيره: أن هذه الألف ليست بدلا من التنوين، وإنما هي بدل من لام الكلمة لزم سقوطها في الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين، وبعض البصريين وعزاه بعضهم إلى سيبويه قالوا: وهذا أولى من أن يقدر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

ثم أطال في سوق كلام النحاة وغيرهم ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء به - والله أعلم - اهـ.^(١)

وقال في الطيبة البيت (م رقم ٣٢٥):

***** وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلَا

بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أَصَّلَ قِفْ *****

وقال حسن خلف في التحريمات:

(١) انظر: النشر (٧٧/٢).

وقبل سكون قف بما في أصولهم *** كذلك ما في الوقف نون مسجلا
(٣) - لا يمنع الإسكان الذي يعرض في الوقف من إمالة الألف التي تمال
في الوصل بسبب الكسر، نحو: (الدار)؛ فإن الألف أميلت في الوصل؛
لأجل كسر الراء بعدها؛ فإن زال هذا الكسر عند الوقف عليها بالسكون
لا يمنع الإمالة^(١)؛ لكونه عارضا؛ ولأن الإمالة سبقت الوقف فبقيت على
حالتها فلا يمنع إسكان ذلك الحرف المكسور إمالتها، مع الأخذ بعين
الاعتبار ترقيق الراء وقفًا بسبب إمالة الألف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت (رقم ٣٣٤):

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا *** إِمَالَةٌ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَلًا
قال المحقق ابن الجزمري رحمه الله: وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك
في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ بين بين كذلك
بين اللفظين كالوصل سواء؛ إذ الوقف عارض، والأصل أن لا يعتد
بالعارض؛ ولأن الوقف مبني على الوصل كما أميل وصلًا لأجل
الكسرة؛ فإنه كذلك يمال وقفًا، وإن عدت الكسرة فيه، وليفرق بذلك
بين الممال لعله، وبين ما لا يمال أصلا، وللإعلام بأن ذلك في حال

(١) وذهب قوم إلى منع الإمالة؛ لزوال الكسر الموجب لها فإن رمت الحركة فالإمالة لا
غير، والصواب ما قرناه وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره.

الوصل كإعلامهم بالروم، والإشمام حركة الموقوف عليه، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه كصاحب «التيسير»، و«الشاطبية»، و«التلخيصين» و«الهادي»، و«الهداية»، و«العنوان»، و«التذكرة»، و«الإرشادين»، وابن مهران والداني والهذلي وأبي العز، وغيرهم، واختاره في «التبصرة»، وقال: سواء رمت، أو سكنت ورد على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي، ولا بالجيد؛ لأن الوقف غير لازم والسكون عارض. اهـ^(١)

فإن قلت: يلزم على هذا أن تبقى الإمالة في نحو: ﴿مُوسَى الْكِتَابُ﴾ ، ﴿وَقَالَتِ الْتَصَرَّى الْمَسِيحُ﴾ حال الوصل؛ لأن حذف الألف عارض ولا يعتد بالعارض ولم يقرأ به أحد فما الفرق؟

قلت: قال الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب في «الكشف»: بينهما فرق قوي، وذلك أن المحذوف في الوقف على: ﴿النَّارِ﴾ هي الكسرة التي أوجبت الإمالة، والحرف الممال لم يحذف والمحذوف في: ﴿مُوسَى الْكِتَابُ﴾ هو الحرف الممال فلم يشتبهها. اهـ

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٧٣).

فإن قلت: هذا الحكم في الوقف بالسكون فما الحكم إذا وقف بالروم؟
قلت: أما على مذهب الجمهور فظاهر؛ لأنهم إذا وقفوا بالإمالة مع السكون فمع الروم أخرى؛ لأنه حركة، وعلى الثاني، فقال مكي: فإن وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلاً لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة، والله أعلم.^(١)

(٤) - إمالة: ﴿النَّاسِ﴾ المجرورة للدوري فقط، هو الذي اقتصر عليه الإمام ابن الجزري رحمه الله في «نشره» و«تقريبه» و«طيبته» و«تحبيره» ولا يعكر علينا قول الشاطبي **رحمه الله:** (وخلفهم في الناس في الجرّ حصلاً)؛ لأنه تبع في العزو أصله، والخلاف عندي في هذا مرتب لا مفرع فتقول في تقرير كلامه: يعني أنه اختلف عن أبي عمرو فروى عنه الدوري الإمالة، وروى عنه السوسي الفتح؛ لأن هذا هو الذي كان يقرأ به، كما نقله عنه السخاوي فيقرر به كلامه.^(٢)

قال صاحب إبرار المعاني (ص ٢٣٧): و(خلفهم) أي: خلف الناقلين من أهل الأداء في إمالة لفظ: (الناس) إذا كان مجروراً، نحو: جميع الذي في

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٧١).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٧٣).

سورة الناس، فروي عن أبي عمرو الوجهان، واختار الداني الإمالة في كتاب «الإمالة»، ووجهها كسرة السين بعد الألف، وقيل: إن ذلك لغة أهل الحجاز، قال الشيخ: وكان شيخنا يعني الشاطبي -رحمه الله- يقرئ بالإمالة يعني لأبي عمرو من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك.

قلت: وكذلك أقرأنا شيخنا أبو الحسن، ولم يذكر أبو الحسن ابن غلبون غيره. اهـ

قال أبو عبد الله عبد العزيز السوداني وفقه الله: حاصل ما سبق: أن الذي عليه العمل: أن الإمالة للدوري عنه، والفتح للسوسي، فلا يقرأ للدوري من طريق التيسير ولا من طريق إلا بالإمالة، ولا يقرأ للسوسي من هذه الطريق إلا بالفتح.^(١)

قال حسن خلف في نظمه (تحرير مسائل الشاطبية) .

وفي الناس عن دور فاضجع وصالح له * افتح ودع يا صاحبي خلف حصلا
(٥)- إمالة: ﴿النَّاسِ﴾ المجرور للدوري كبرى، كما صرح به الداني في «جامعه»، والجعبري في «كنزه»، ونصه: ولم يمل أبو عمرو كبرى مع غير

(١) انظر: مختصر بلوغ الأمنية المزيل على سراج القارئ (ص ١١٤)، والوافي للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص ١٥٤).

الراء إلا ﴿النَّاسِ﴾ المجرور، ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، و(الياء) و(الهاء) من فاتحتي (مريم)، و(طه)، ولم يمل صغرى مع الراء إلا ﴿يَبْشُرَآيَ﴾. وقد نظم شيخ الإقراء في زمانه عبد الرحمن بن القاضي - رحمه الله - الفائدة الأولى فقال:

أمال كبرى مع غير الراء الناس بالجر وفي الإسراء
وفي هذه أعمى وها يا مريما وها طه ابن العلاء فاعلما

وقال المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي: قد ذيلته بذكر الفائدة الثانية فقلت: ولم يمل صغرى مع الراء سوى *** بشراي في وجه كما بعض روى وتنوين بعض للتقليل؛ لأن رواة الفتح أكثر وقولهم أشهر إلا أن من روى الإمالة جرى على القياس والتقليل هو القليل. ^(١)

(٦)- اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾، ﴿وَسِرَى اللَّهِ﴾، ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾، ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾، فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلًا، وهي

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٦٣).

رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في «التيسير» وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الإمام الداني رحمه الله: واختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصاً وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب، وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من جلة الناقلين عنه فهما ومعرفة، قال: وقد جاء بالإمالة في ذلك نصاً عن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد. اهـ^(١)

وروى ابن جمهور، وغيره عن السوسي الفتح، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه كصاحب «التبصرة»، و«التذكرة»، و«الهادي»، و«الهداية»، و«الكافي»، و«الغيتين»، و«الإرشادين»، و«الكفاية»، و«الجامع»، و«الروضة»، و«التذكار»، وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.

(١) انظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٧٥٩).

والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي،
وغيرهما.^(١)

(٧)- يسوغ إمالة الراء وجود الألف بعدها فتمال من أجل إمالة الألف؛
فإذا وصلت حذفت الألف للساكن، وبقيت الراء إمالة على حالها فلو
حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك الراء، وذلك نحو قوله:
﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ﴾ ، ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَنُ﴾ ؛ لعدم وجود الألف بعد الراء
من حيث إنها حذفت للجزم، وإنما خصت الراء بالإمالة دون باقي
الحروف كالسين من ﴿مُوسَى الْكِتَبَ﴾ ، واللام من ﴿أَقْنَلِي الْحُرُّ﴾ ،
والنون من ﴿وَجَنَى الْجَنَيْنِ﴾ ؛ من أجل ثقل الراء، وقوتها بالتكرير
تخصيصها من بين الحروف المستقلة بالتفخيم؛ فلذلك عدت من
حروف الإمالة، وساغت إمالتها لذلك، والعلة في إمالتها من نحو: ﴿يَرَى
الَّذِينَ﴾ دون ﴿قَرَى﴾ ، ﴿مُفْتَرَى﴾ كون الساكن في الأول منفصلاً،
والوصل عارضاً فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب
للحذف بخلاف الثاني؛ فإنه متصل، وإثباته عارض فعومل كل بأصله،

(١) انظر: النشر (٢/ ٧٨).

وقيل من أجل تقدير كون الألف بدلا من التنوين فامتنع لذلك وليس بشيء. (١)

(٨) - كلمة: ﴿تَتَرَّ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، قال المحقق رحمه الله: وأما:

﴿تَتَرَّ﴾ على قراءة من نون فيحتمل أيضا وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلا من التنوين، فتجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة رفعًا، ونصبًا وجراً.

والثاني: أن يكون للإلحاق ألحقت بـ «جعفر» نحو: «أرطى».

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو كما لا

تجوز إمالة ألف التنوين نحو: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]،

﴿مَنْ دُونَهَا سِترًا﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، ﴿عِوَجًا

وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].

وعلى الثاني: تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء،

قال الداني: والقراء وأهل الأداء على الأول، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو

مذهب ابن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم وسائر المتصدرين. انتهى.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكّي وابن بليمة، وصاحب «العنوان»، وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَرَاءُ﴾ - والله أعلم -^(١).

قال أبو عبد الله السوداني غفر الله له: والحاصل أن للإمام أبي عمرو بن العلاء في ﴿تَرَاءُ﴾ إذا وقف وجهين الفتح والإمالة والفتح أقوى، والله أعلم.

٩- لا إمالة لأحد من القراء السبعة في الراء من لفظ: ﴿تَرَاءُ﴾ [الأنفال: ٤٨].

١٠- اختلف أهل الأداء في لفظ: ﴿كَلَّتَا﴾ [الكهف: ٣٣] حال الوقف عليها على قولين:

- ١- التقليل على أنها للتأنيث فتكون على زنة (فعلَى) بكسر الفاء.
- ٢- الفتح على أنها للتثنية فليس فيها إمالة ولا تقليل لأحد، وهذا قول عامة أهل الأداء. -وهو المقدم -.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨١).

قال المحقق رحمه الله: إذا وقف القارئ على: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف]:

[٣٣]؛ فالوقف عليها لأصحاب الإمامة يبنى على معرفة ألفها.

وقد اختلف النحاة فيها فذكر الداني في «الموضح»، و«جامع البيان» أن الكوفيين قالوا: هي ألف تشية، وواحد (كلتا)، (كلت).

وقال البصريون: هي ألف تأنيث ووزن كلتا فعلى - ك(إحدى)، (وسيما) - والتاء مبدلة من واو والأصل (كلوى).

قال -أي الإمام الداني-: فعلى الأول: لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب

الإمالة، ولا يبين بين لمن مذهبه ذلك، وعلى الثاني: يوقف بذلك في مذهب من له ذلك قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.

قلت - كلام ابن الجزمري-: نص على إمالتها لأصحاب الإمامة

العراقيون قاطبة كأبي العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط، وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله

بن شريح، وغيره، وقال مكى: يوقف لأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث. اهـ

والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح، فقد جاء به منصوفاً عن بعض الأئمة بالألف يعني بالفتح في الوقف. اهـ بتصرف^(١)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٧٩ / ٢).

(١١)- تقليل: (الحاء) من ﴿حَمَّ﴾ في السبع السور اختلف عن أبي عمرو فأمالها عنه بين اللفظين صاحب «التيسير»، و«الكافي»، و«التبصرة»، و«العنوان»، و«التلخيصين»، و«الهداية»، و«الهادي»، و«التذكرة»، و«الكامل»، وسائر المغاربة، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي، وقال الهذلي: وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه، عن اليزيدي، وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن بن غلبون عن قراءتهم من روايتي الدوري والسوسي جميعاً، وفتحها عنه صاحب «المبهج»، و«المستنير»، و«الإرشادين»، و«الجامع»، وابن مهران وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان - والله أعلم -^(١).

(١٢)- لا تقليل في كلمة: ﴿مَثْوًى﴾؛ لأنه وإن كان ظاهر الأمر أنها على وزن فعلى، إلا أن الميم زائدة، فالكلمة من الفعل ثوى.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٧١).

قال صاحب غيث النفع (ص ١٥٦): وهذه الثلاثة أعني: ﴿مَثْوَى﴾ ، و ﴿مَوَلَى﴾ ، و ﴿الْمَأْوَى﴾ مما يقع الغلط فيميله بعض الناس للبصري ويظنه من باب فعلى، وليس كذلك بل هو من باب مفعول. اهـ

(١٣)- لا تقليل في : ﴿إِلَى﴾ ، ﴿حَتَّى﴾ ، ﴿عَلَى﴾ حيثما وقعت في القرآن؛ لأن الحروف جامدة، وألفها مجهولة الأصل فلا موجب لتقليلها.

قال صاحب الإبرار (ص ٢١٠): والحروف (إلى) و(حتى) و(على) لم تمل؛ لأن الحروف لاحظ لها في الإمالة بطريق الأصالة، إنما هي للأفعال والأسماء فلم يؤثر فيها رسمها بالياء. اهـ

(١٤)- لا تقليل في كلمة: ﴿مَثْنَى﴾ ؛ لأنها على وزن مفعول ، وقد وقع هذا اللفظ في ثلاثة مواضع:

١ - في سورة النساء: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

٢ - وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرْدَى ثُمَّ تَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

٣ - وفي سورة فاطر: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١].

(١٥) - لا تقليل في كلمة: ﴿أُولَى﴾؛ لأنها على وزن أفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَأُولَى لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠].

جاء في القرآن العظيم تسع مواضع: الأول بالنساء: ﴿فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾ ،
والثاني بالأنفال: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ ، الثالث والرابع بالأحزاب:
﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ﴾ ، الخامس بمحمد:
﴿فَأُولَىٰ لَهُمْ﴾ ، وأربعة في القيامة: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ (٣٤) ﴿ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾
﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ (٣٤) ﴿ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ ولا خلاف بينهم أن غير هذا يعني:
﴿فَأُولَىٰ لَهُمْ﴾ والذي بالقيامة وزنه أفعل، واختلف في هذا - أي: موضع
سورة القتال - والذي في القيامة، فمذهب الأكثر كما قال أبو حيان وتبعه
الصفاقسي أن وزنه أفعل، وقال الخليل وزنه فعلى واختلف في الوزن؛
لأجل الخلاف في المعنى وذكر أبو شامة والجعبري: الخلاف ولم
يتعرضا للمقروء به والأخذ فيها عندنا للبصري بالفتح عملاً بقول
الجمهور وهكذا النص عليه في كتب الإمامة وغيرها. اهـ (١)

قال الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: ولا نعلم خلافاً عن أبي عمرو في
إخلاص الفتح في قوله: ﴿أُولَىٰ لَكَ﴾ وشبهه من لفظه؛ لأنه على مثال أفعل

(١) من غيث النفع (ص ٥٤٦) بتصرف.

الذي من أصل قوله إخلاص فتحه ما لم يكن لامه راء إلا في قوله في
القيامة، ﴿فَأَوَّلَى﴾ [القيامة: ٣٤] في الموضعين، فإنه قرأهما بين الفتح
والإمالة؛ لكونه فاصلة طردا لمذهبه في الفواصل. اهـ^(١)

(١٦) - لا تقليل في: ﴿زَكَى﴾ [النور: ٢١].^(٢)

(١) انظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٧٠٧).

(٢) و(زكي) وهو فعل مرسوم بالياء في المصاحف ولكنه لا يقلل؛ لأن ألفه منقلبة عن
واو؛ لأنه يقال: زكا يزكو زكوت؛ فمئنت الألف من التقليل إشارة إلى أن أصلها الواو.

باب الإدغام^(١)

الإدغام لغة: الإدخال أي: إدخال الشيء في الشيء، ومنه: أدغمت اللجام في فم الفرس: إذا أدخلته فيه وغيبته، وأدغمت رأس الفرس في اللجام كذلك، قال الشاعر:

بمقرٍ بابٍ بأيديهم أعتتها * خُصَّ إذا أفزعوا أدغمن في اللجُمِ**
واصطلاحاً: اللفظ بساكن فمتحرك، بلا فصل، من مخرج واحد.

(١) هذه العبارة هي الشائعة والمنتشرة بين القراء، وفي أكثر كتب القراءات، وأما الإظهار والإدغام فهي عبارة مكى وغيره في هذا الباب، وزاد صاحب التيسير للحروف السواكن، وهذه زيادة حسنة فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير؛ فإنه إدغام للحروف المتحركة، ومن المصنفين من يسمى هذا: الإدغام الصغير لذلك؛ ولأنه يختص ببعض الحروف بخلاف الكبير. اهـ من كلام أبي شامة. وينظر هذا الباب في: سراج القارئ (ص ٣٨)، وإبراز المعاني (٦٤)، والوافي (٦٨)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص ٣٠)، والنشر (١/ ٢٧٤)، والإقناع (١/ ١٩٥)، والتبصرة (ص ١١٥)، الفوائد المسعدية (ص ٨٠)، وروضة الأزهار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للإمام المقرئ عبد الله بن عبد المؤمن تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ) وهو نظم لكتاب (الإرشاد) للقلانسي مضافاً إليه كتاب (الإدغام الكبير) لأبي عمرو، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (ونظم الإرشاد) للقلانسي وزاد عليه الإدغام الكبير لأبي عمرو وسمّاه روضة الأزهار في قراءات العشرة أئمة الأمصار وهو ألف ومائة وثلاثة وخمسون بيتاً) اهـ. انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢٧٠).

فقولنا: (اللفظ بساكن فمتحرك) جنس يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفى، وقولنا: (بلا فصل) خرج به المظهر، وقولنا: (من مخرج واحد) خرج به المخفى، قاله الجعبري رحمه الله ثم قال: وليس -أي الإدغام- بإدخال حرف كما ذهب إليه بعضهم، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلباً للتخفيف.^(١)

فإن قيل: هل الأصل الإظهار، أو الإدغام؟

أقول: لعل الإظهار هو الأصل، لأنه لا يحتاج إلى سبب في وجوده، بخلاف الإدغام فإنه يحتاج إلى سبب.

وينقسم الإدغام إلى قسمين: كبير وصغير.

قال العلامة أبو شامة المقدسي رحمه الله:...وأما الإدغام في مذاهب القراء فينقسم إلى صغير وكبير: فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن، ولا يكون إلا المتقاربين، وهو في تسعة أحرف يجمعها قولك: (ذل ثرب دفنت)، وكل المصنفين في علم القراءات يذكرونه، وأما

(١) ينظر: الفوائد المسعدية (ص ٨٠)، قلت: قال بنحو ذلك علم الدين السخاوي في

جمال القراء.

الإدغام الكبير فحذفه جماعة من المصنفين ك صاحب «العنوان»، ومكي، والمهدوي، ومنهم من فرشه على ترتيب السور. اهـ^(١)
والغرض من دراسة هذا الباب معرفة ما يدغم منه وما لا يدغم، والتقاء الحرفين واجتماعهما على ثلاثة أضرب:

الأول: التقاؤهما في اللفظ والخط، بآلا يفصل بينهما فاصل كالتقاء الباءين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

الثاني: التقاؤهما في الخط فقط، نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾.

الثالث: التقاؤهما في اللفظ فقط، نحو: ﴿أنا نذير﴾.^(٢)

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٧٧).

(٢) قال صاحب إبراز المعاني (ص ٧٩): وأما نحو قوله: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾؛ فإن المثلين التقياً لفظاً، ولا إدغام محافظة على حركة النون ولهذا تعمد بألف في الوقف. اهـ بتصرف

أولاً: الإدغام الصغير:

تعريفه: هو اللفظ بحرف ساكن فمتحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني .

وسمي صغيراً؛ لأنه لا يحتاج عند إدغامه إلا إلى خطوة واحدة، وهي إدغام الحرف الأول في الثاني.

وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المتماثل الصغير: وهو اتحاد الحرفين مخرجاً وصفة، ويكون في الكلمة وفي الكلمتين، وهذا الباب مطابق لأحكام حفص.

تنبيه: لم يدغم الإمام أبو عمرو بن العلاء - براويته - النون في الواو في

قوله تعالى: ﴿يَسَّ ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١ - ٢]، وقوله: ﴿تَّ

وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، ووافق ذلك حفصاً.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨١):

وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَا *** وَنُونٌ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

القسم الثاني: المتقاربين والمتجانسين الصغير:

❖ أدغم الإمام أبو عمرو بن العلاء الذال في التاء، نحو: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ ،

لَا تَتَّخَذَتْ ، اتَّخَذْتُ ، كيف وردن، سواء كانت التاء فيه ضمير

جمع، أم ضمير فرد.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (م رقم ٢٨٣):

وَطَاسِئِنَ عِنْدَ الْمِئِمِّ فَازَ اتَّخَذْتُمْ *** أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغَفَلَا

❖ وأدغم دال (صاد) في الذال في قوله تعالى: ﴿كَهَيَعَصْ﴾

ذِكْرُ .

❖ وأدغم الدال في التاء من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾

معاً في [آل عمران: ١٤٥].

❖ وأدغم التاء في التاء، نحو: ﴿لَبِثَ﴾ ، ﴿لَبِثُمْ﴾ كيفما تصرف

فرداً وجمعاً.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٢):

وَحِرْمِي نَصْرِ صَادَ مَرِيَمَ مَنْ يُرِدْ *** ثَوَابَ لَبِثَ الْفَرْدَ وَالْجَمْعُ وَصَلَا

❖ وأدغم التاء في التاء، من كلمة: ﴿أُورِثُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]،

[الزخرف: ٧٢].

❖ وأدغم ال زال في التاء من كلمتين إحداهما: ﴿إِنِّي عُذْتُ

بِرَبِّي﴾ [غافر: ٢٧]، والثانية: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت رقم (٢٧٩):

وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا *** شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأَوْرَثْتُمُوا حَلَا

❖ وأدغم الباء في الميم من قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾

[البقرة: ٢٨٤].

❖ وأدغم الباء المجزومة في الفاء، نحو: ﴿يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ [النساء:

٧٤] وجميع ما في القرآن خمسة مواضع هذا **أولها**، **وثانيها**: قوله

تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥]، **وثالثها**: قوله: ﴿قَالَ

اذهب فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٦٣]، **ورابعها**: قوله: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ

فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧]، **وخامسها**: قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾

[الحجرات: ١١].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت رقم (٢٧٧):

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا *** حَمِيداً وَخَيْرٌ فِي يَتَّبِ قَاصِداً وَلَا

❖ وأدغم لام (هل) في التاء في موضعين لا ثلاث لهما، في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك ٣]، وقوله: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت رقم (٢٧٢):

وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامُ حُبَّ وَحُمَلَا

❖ وأدغم ذال (إذ) في حروف ستة^(١)، وهي: { التاء ، والجيم ، والدال ، والزاي ، والسين ، والصاد }.

وقد تضمنها صاحب الشاطبية في أوائل الكلام الست التي تلي إذ فقال في البيت رقم (٢٥٩):

نَعَمْ إِذْ تَمْشَتْ زَيْنَبُ صَالَ دَلُّهَا *** سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا مَنْ تَوَصَّلَا
(التاء) من تمشت و (الزاي) من زينب و (الصاد) من صال و (الدال) من دلها و (السين) من سمى و (الجيم) من جمال، وأمثلتها على ترتيب المعجم:

(١) - التاء نحو: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ .

(١) والإظهار في جميع هذه الأبواب هو الأصل، ووجه الإدغام التخفيف؛ لقرب المخارج ومن فرق جمع بين اللغتين وقيل: ليست الجيم كالبواقي في القرب من الذال. اهـ من كلام أبي شامة في إبراز المعاني (ص ١٨٦).

(٢) - الجيم نحو: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ﴾، ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾.

(٣) - الدال نحو: ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾.

(٤) - الزاي نحو: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾، ﴿وَإِذْ زَاغَتْ

الْأَبْصَارُ﴾ ليس غيرهما.

(٥) - السين نحو: ﴿وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾، ﴿لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ

ظَنَّ﴾ موضعين في سورة النور، وليس في القرآن غيرهما.

(٦) - الصاد نحو: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ لا ثاني له.^(١)

❖ وأدغم تاء التأنيث في حروفها الستة، وهي: {التاء، والجيم،

والزاي، والسين، والصاد، والظاء}.

وقد تضمنها صاحب الشاطبية في أوائل الكلام من البيت رقم (٢٦٦):

وَأَبَدَتْ سَنَا تَغْرِ صَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ *** جَمَعْنَ وَرُوداً بَارِداً عَطِرَ الطَّلَا

(١) لطيفة: قال صاحب سراج القارئ (ص ٩٤) توضيح: القراء في فصل (ذال) إذ على ثلاث

مراتب: منهم: من أظهرها عند حروفها الستة، وهم نافع وابن كثير وعاصم، ومنهم: من أدغمها في حروفها الستة وهما أبو عمرو وهشام، ومنهم: من أظهرها عند بعضها، وأدغم في بعضها وهم الكسائي وخلف وخلاد وابن ذكوان، فأما الكسائي وخلاد؛ فإنهما أظهرها عند الجيم وأدغمها فيما بقي، وأما خلف فإنه أدغم في التاء والدال، وأظهر عند ما بقي، وأما ابن ذكوان فإنه أدغم في الدال، وأظهر عند ما بقي. اهـ

- (١) - الثاء نحو: ﴿رَحِبَتْ ثُمَّ﴾، ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾.
- (٢) - الجيم نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾، ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾
[الحج: ٤٠، ٢٦]، ليس غيرهما.
- (٣) - الزاي نحو: ﴿خَبَتْ زُذَنَّهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧] موضع واحد لا ثاني له.

- (٤) - السين نحو: ﴿أَنْبَتَ سَبْعَ﴾، ﴿مَضَتْ سُنْتُ الْأَوَّلِينَ﴾.
- (٥) - الصاد نحو: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾، وليس غيرهما.

- (٦) - الظاء نحو: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾.^(١)
- ❖ وأدغم دال (قد) في حروفها الثمانية، وهي: {الجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء}.

وقد تضمنها صاحب الشاطبية في أوائل الكلام من البيت رقم (٢٦٢) فقال:

وَقَدْ سَحَبْتُ ذِيلاً ضَفَا ظِلَّ زَرْبٍ *** جَلْتُهُ صِبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلَّلًا

(١) لطيفة: قال صاحب سراج القارئ (ص ٩٥) توضيح: القراء في تاء التأنيث على ثلاث مراتب: منهم من أظهرها عند جميع حروفها وهم: عاصم وقالون وابن كثير، ومنهم: من أدغمها في حروفها الجميع وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي، ومنهم: من أظهرها عند بعضها، وأدغمها في بعضها وهما ورش وابن عامر. اهـ بتصرف

- (١) - الجيم نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾، ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾.
- (٢) - الذال نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] في موضع واحد لا غير.
- (٣) - الزاي نحو: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥] في موضع واحد لا غير.
- (٤) - السين نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ﴾، ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾.
- (٥) - الشين نحو: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] ولا نظير له.
- (٦) - الصاد نحو: ﴿قَدْ صَدَقْتَنَا﴾، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾.
- (٧) - الضاد نحو: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾.
- (٨) - الظاء نحو: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ معاً في البقرة والطلاق، و ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في سورة ص (٢٤) وليس غيرهن.^(١)

اتفق الدوري والسوسي في إدغام ما سبق، والخلاف بينهما في الآتي:

(١) لطيفة: قال صاحب سراج القارئ (ص ٩٥) توضيح: القراء في دال قد على ثلاث مراتب: منهم من أظهرها عند حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم قالون وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها في حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم أبو عمرو وحزمة والكسائي، ومنهم من أظهر عند بعضها وأدغم في بعضها وهم ورش وابن ذكوان وهشام. اهد بتصرف

❖ **أدغم** الإمام أبو عمرو بن العلاء الراء المجزومة في اللام بخلف عنه الدوري، والوجه الثاني للدوري هو الإظهار، نحو: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾، ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ﴾، ﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٢٨٠):

لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا *** كَوَاصِرٍ لِحُكْمٍ طَالَ بِالْخُلْفِ يَذْبُلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، بخلف عن الدوري بالإدغام المحض - أي الكامل - والوجه الثاني للدوري هو الإدغام الناقص.

قال صاحب غيث النفع (ص ٦١٤): لا خلاف بينهم في إدغام (القاف) في (الكاف)، وإنما الخلاف في استيفاء صفة استعلاء القاف، فذهب الجمهور إلى الإدغام المحض من غير تبقية، وهو الأصح في الرواية والأوجه في القياس، وحكى الداني الإجماع عليه.

فذهب مكى بن أبي طالب إلى الإبقاء، وعليه اقتصر في «الرعاية»، وإذا سكنت (القاف) قبل (الكاف) وجب إدغامها في (الكاف)؛ لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في (القاف) ظاهراً كإظهار الغنة والإطباق مع الإدغام في ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾، ﴿أَحَطْتُ﴾، وذلك نحو

قوله: ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] تدغم (القاف) في (الكاف) ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء. اهـ وقرأ به المحقق على بعض شيوخه.

تنبيهان:

الأول: في كلام مكي رحمه الله شبه تدافع؛ لأنه قال أولاً: ويبقى لفظ الاستعلاء فظاهره جميعاً، وقال آخر: ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء والعمل على ما صدر به، وهو ظاهر كلام غيره.

الثاني: لا ... في رواية السوسي غير الأول؛ لأنه يدغم ما كان متحركاً من ذلك إدغاماً محضاً؛ فإدغام الساكن منه أولى وأحرى. اهـ وهو تحقيق نفيس.

قال العلامة ابن الجزري رحمه الله في النشر في القراءات العشر (٢٢١/١): فأما إذا كانت ساكنة-يقصد القاف- قبل (الكاف) كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء، مع ذلك فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أَحَطْتُ﴾، ﴿بَسَطْتُ﴾، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه محضاً، والوجهان صحيحان، إلا أن هذا الوجه أصح قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: ﴿خَلَقْكُمْ﴾، ﴿رَزَقْكُمْ﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، والفرق بينه وبين ﴿بَسَطْتُ﴾، وبابه أن الطاء زادت بالإطباق. اهـ بتصرف.

ثانياً: الإدغام الكبير:

وهو اللفظ بحرف متحرك بآخر متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

قال أبو عمرو المازني رحمه الله: الإدغام لغة العرب التي تجرى على ألسنتها ولا يحسنون غيره، ومن الكبير قول عكرمة:

عشية تمنى أن يكون حمامة * بمكة توريك الستار المحرم**

وفائدته: التخفيف؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج أو مقاربه، ولا بد من سلب الأول حركته، ثم ينبو اللسان بهما نبوة واحدة؛ فتصير شدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد، ويعوض عنه التشديد، وهو: حبس الصوت في الحيز بعنف. ^(١)

وسمى كبيراً؛ لأنه يحتاج عند إدغامه إلى خطوتين:

١ - تسكين الحرف الأول.

٢ - إدغام الأول في الثاني.

وقيل: سمي بالكبير لتأثيره في إمكان المتحرك قبل إدغامه؛ ولشموله نوعي المثليين والمتقاربين.

ومن شواهد الإدغام الكبير في شعر العرب قول عدي بن زيد:

(١) انظر: شرح طيبة النشر لمحب الدين التُّويزي (ص ٨٠).

وتذكر رب الخورنق إذ فك *** ر يوما وللهدى تفكير

فقوله تذكر فعل ماضي ورب فاعله: وقال آخر:

عشية تمنى أن تكون حمامة *** بمكة يورويك السنار المحرم

ويشترط في الإدغام الكبير:

أن يلتقي الحرفان: المدغم، والمدغم فيه خطأ ولفظا، أو خطأ لا لفظا؛
ليدخل نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾؛ لأن الهاءين وإن لم يلتقيا لفظا لوجود الواو
المدية أثناء النطق، فإنهما التقيا خطأ، إذ الواو المدية لا تكتب في رسم
المصحف، وإنما يعوض عنها «واو» صغيرة، وهي من علامات
«الضبط».

إذا فالعبرة في الإدغام التقاء الحرفين خطأ نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، وخرج
نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾؛ لأن النونين وإن التقيتا لفظا إلا أن «الألف» التي
بعد «أنا» تعتبر فاصلة بينهما، ولذا فإن النونين في هذا المثال لا
تدغمان، وكذا كل ما يماثلهما.^(١)

(١) انظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ١٢٩).

وأسباب الإدغام ثلاثة: التماثل، أو التقارب، أو التجانس.^(١)

فالتماثل: أن يتفق الحرفان في المخرج والصفات معا، كالهاء في الهاء.

والتقارب: أن يتقاربا مخرجا، أو صفة، أو مخرجا وصفة، كالتاء في التاء،

والجيم في الذال.

والتجانس: أن يتفقا مخرجا، ويختلفا صفة، كالذال في التاء، والتاء في

الطاء، والتاء في الذال.

ومن هذه الأقسام لم يدغم الدوري الإدغام الكبير إلا في موضع واحد

فقط، وهو قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١].^(٢) وأكثر

(١) كان المتقدمون من علماء العربية والتجويد يستخدمون مصطلح التماثل والمتقارب، ولم يرد عنهم مصطلح المتجانس، لكن هذا المصطلح أخذ مكانه في الظهور في أواخر القرن الرابع الهجري، وكان أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت في حدود ٥٠٠) أقدم من استخدم هذا المصطلح فيما بين أيدينا من مصادر، وذلك حيث قال: الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف من التماثل أو المتجانس أو المتقارب، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرة واحدة مشددة.. إلخ. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية (ص ٢٢٠).

(٢) ولم يوافق أحد من القراء السبعة أبا عمرو في المشهور على شيء من الإدغام الكبير سوى حمزة في إدغام ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ وما ذكر معها في سورتها، واختار أبو طاهر بن أبي هاشم الإظهار، كما هو مذهب سائر القراء قال: لأن فيه إيتاء كل حرف حقه من إعرابه، أو حركة بنيته التي استحقها، والإدغام يلبس على كثير من الناس =

المصنفين في الإدغام لا يذكرونه في الإدغام الكبير بل يذكرونه في سورته، وسببه أن أبا عمرو كان يدغمه، وإن لم يقرأ بالإدغام الكبير، وهو معنى قولهم: إنه كان يدغمه في الأحوال كلها، وبعضهم يقول في الحاليين أي: سواء قرأ بالإدغام أو بالإظهار فهذا الموضع لا بد من إدغامه عنده؛ لأن كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه من أدغم منهم الإدغام الكبير، ومن أظهره، وكذلك قال الداني: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه.

ثم اختلفوا هل هو من قبيل الإدغام الكبير أو الصغير، وهو مبني على أن التاء في قراءته مفتوحة أو ساكنة، والظاهر أنها مفتوحة كقراءة الجماعة، فيكون من باب الإدغام الكبير، لهذا جرى تعبير أكثر قراءنا أن الإدغام الكبير خاص بالسوسي باستثناء الموضع السابق، ومما يجب التنبيه عليه أن **للإدغام الكبير موانع أربعة** ذكرها غير واحد من أهل العلم.

✓ **والمانع إما متفق عليه، وهو ثلاثة:**

= وجه الإعراب، ويوهم غير المقصود من المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [سورة النمل، آية: ٤٠]، ﴿الْمُصَوِّرَ لَهُ﴾ [سورة الحشر، آية: ٢٤]، ولم يذكر أبو عبيد الإدغام في كتابه، وقال في ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾: القراءة عندنا هي الأولى يعني الإظهار؛ لكراهتنا الإدغام إذا كان تركه ممكناً. اهـ من إبراز المعاني (ص ٧٨).

الأول: بتنوين الأول، نحو: ﴿ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾، ونحو: ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾؛ لأن التنوين حازم قوي جرى مجرى الأصول في النقل وتغيير الساكنين، فلم يجتمع الحرفان، والفرق بينه وبين صلة ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ عدم القوة والدلالة.

الثاني: كونه تاء ضمير سواء كان المتكلم أو المخاطب نحو: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾، ونحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾، وليس مانعاً لذاته؛ بل لملازمة المانع حيث وقع، وهو إما سبق إخفاء فقط كالأوليين، أو مع انضمام حذف في الثقل؛ نحو: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾.

الثالث: كونه مشدداً، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾، ونحو: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، ونحو: ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾.

✓ وإما مختلف فيه وهو الجزم^(١).

نحو: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وإنما كان الجزم مانعاً؛ لضعف الكلمة بالحذف، أو لخفتها معه، أو لأن المحذوف

(١) قيل: وقلة الحروف وتوالي الإعلال ومصيره إلى حرف مد، واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما، أو بفقد المجاور، أو عدم التكرار.

كالوجود، فهو فاصل، وهو الأظهر لا سيما الوسط وهو: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ [لقمان: ٢٣].^(١)

وهذا المانع خاص بالمتجانسين والمقاربين الكبير، وليس بالمتماثلين.^(٢)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٢٠-١٢٢):

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلًا
كَكُنْتُ تُرَابًا أَنْتَ تُكْرَهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلًّا
وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتَجَمَّلَا



(١) وبه أخذ الداني وعليه عول الناظم ثم ذكر التعليل، فقال: إذ النون تخفى قبلها أي: أظهروا الكاف؛ لأن النون الساكنة التي قبلها أخفيت فانتقل مخرجها إلى الخيشوم فصعب التشديد بعدها فامتنع الإدغام. اهـ من سراج القارئ (ص ٣٥).

(٢) متى وجد أحد هذه الموانع الأربعة تعين الإظهار، واستدرك مانع خامس عام نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٢٦] ﴿وَأَنَا لَكُمْ﴾ فإن المثليين والمتقاربين التقيا لفظا ولا إدغام محافظة على حركة النون، ولهذا تعمد بألف في الوقف فتصير (انا).

القسم الأول: المتماثلان الكبير: وهما الحرفان اللذان اتحدا في الاسم،

والرسم، والمخرج، وفي جميع الصفات، ويكون في كلمة وفي كلمتين.

❖ **أ- في كلمة واحدة:** أدغم السوسي ذلك (الكاف) في (الكاف) في

موضعين فقط في القرآن الكريم كله لا ثالث لهما، وهما:

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْمْ مِّنْ سَكُكُمُ﴾ [البقرة: ١٩٨]،

وقوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢]، وما عدا هاتين

الكلمتين فلم يعول السوسي على الإدغام فيه، بل قرأه بالإظهار،

مثل: ﴿وَجُوهُهُمْ﴾، ﴿جِبَاهُهُمْ﴾، ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١١٧):

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا *** سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

ب- في كلمتين: أدغم السوسي ذلك في سبعة عشر حرفاً،^(١) جمعها

العلامة تاج الدين ويقال نجم الدين الواسطي المقرئ في كتابه «الكنز

(١/ ٢٠٠)» بقوله:

(١) ثم هذا الإدغام في المثلين من كلمتين يأتي في القرآن في سبعة عشر حرفاً؛ لأن عشرة

من باقي الحروف لم يلتق منها مثلان متحركان في القرآن، وهي: الجيم والخاء المعجمة

والدال والذال والزاي والشين المعجمة والصاد والضاد والطاء الظاء، وأما الألف فلا =

هي الباء والتاء والثاء وحاء وراؤها *** وسين وغين والذي بعد عن ولا وهي: [الباء، والتاء، الثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء]، وإليك بيانها:

(١) - أدغم الباء في الباء، وذلك نحو: ﴿يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾،

وقوله: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾.

(٢) - أدغم التاء في التاء، وذلك نحو: ﴿فَأَصْبَبْتُكُمْ مُصِيبَةً الْمَوْتِ

تَحْسِبُونَهُمَا﴾، وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتَهُ رُسُلُنَا﴾.

=يتأتى إدغامها؛ لأنها لا تزال ساكنة، وأما الهمزتان إذا التقتا؛ فأبو عمرو يسقط الأولى إن اتفقتا، ويسهل الثانية إن اختلفتا، فلا إدغام فيها. اهـ من إبراز المعاني (ص ٧٩).

(٣) - أدغم الثاء في الثاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ﴾ في [البقرة: ١٩١، والنساء ٩١]، وقوله: ﴿ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾^(١) في [المائدة: ٧٣] ولا رابع لهن.

(٤) - أدغم الحاء في الحاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله: ﴿لَا أَبْرَحَ حَتَّى﴾ [الكهف: ٦٠]، موضعين لا ثالث لهما.

(٥) - أدغم الراء في الراء، وذلك نحو: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ﴾، ونحو: ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾.

(٦) - أدغم السين في السين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾ [الحج: ٢]، وقوله: ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ﴾

(١) يجب أن يتنبه القارئ إلى أن البدء بهذا الموطن بداية قبيحة لا تجوز، فلا يبدأ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ بل يجب أن يبدأ هكذا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

وَالْبَادِ ﴿٢٥﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]
ولا رابع لهن.

(٧) - أدغم العين في العين، وذلك نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ
عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، ونحو: ﴿أَنْبَى لَا أُضِيعَ عَمَلَ عَمَلٍ
مِّنْكُمْ﴾.

(٨) - أدغم الغين في الغين، ولم يقع ذلك إلا في موضع واحد، وهو قوله
تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل
عمران: ٨٤]، ومع أن أهل الأداء اختلفوا فيه؛ ولكن الصحيح أن له
وجهان الإظهار، والإدغام - وهو المقدم -، وهو الذي قرأنا به على
شيوخنا المحققين، وسيأتي التنبيه عليه.

(٩) - أدغم الفاء في الفاء، وذلك نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ﴾،
وقوله: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾.

(١٠) - أدغم القاف في القاف، وذلك نحو: ﴿وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ
قُلْ﴾، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالْ﴾.

(١١) - أدغم الكاف في الكاف، وذلك نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ

كَتَبْنَا﴾، ونحو: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾.^(١)

(١٢) - أدغم اللام في اللام، وذلك نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾،

ونحو: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾.

(١٣) - أدغم الميم في الميم، وذلك نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا

تَعْلَمُونَ﴾، ونحو: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾.

(١٤) - أدغم النون في النون، وذلك نحو: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ

نِسَاءَكُمْ﴾، ونحو: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ﴾.

(١٥) - أدغم الهاء في الهاء، وذلك نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى

لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾.

(١) إلا قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]؛ فإنه مظهر لجميع القراء،

وسياتي الكلام عليه.

(١٦) - أدغم الواو في الواو، وذلك نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾،
وقوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾.

(١٧) - أدغم الياء في الياء، وذلك نحو: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾،
ونحو: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١١٨-١١٩):

وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا
كَيَعْلَمَ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمُ وَالْعَفْوُ وَأْمُرٌ تَمَثَّلَا

قال صاحب إبرار المعاني (ص ٨٠): وقد تضمن ما مثل به في هذا البيت ثلاثة
أنواع عليها مدار الباب، وذلك أن الحرف المدغم، إما أن يكون قبله
متحرك، أو لا؛ فإن كان فمثاله: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [النحل آية: ١٩]، ﴿وَطُبِعَ
عَلَى﴾ [التوبة، آية: ٨٧].

وإن لم يكن متحركاً؛ فإما أن يكون حرف مد أو لا فإن كان فمثاله:
﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة، آية: ٢].

وإن لم يكن حرف مد فهو حرف صحيح ومثاله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾
[الأعراف، آية: ١٩٩].

تنبيه: في باب المتماثلين الكبير من كلمتين امتنع الإدغام إذا كان قبل الحرف المدغم نون مخفأة، ولم يقع ذلك إلا في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]، ووجه امتناع الإدغام هو صعوبة التشديد بعد الإخفاء، هكذا علل بعض أساتذتي الأجلاء، وقيل غير ذلك، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

تنبيهه أيضاً: للسوسي وجهان: الإظهار والإدغام^(١) في ثلاث مواضع لا رابع لها في القرآن وهي:

(١) وليس في القرآن من هذا النوع إلا هذه المواضع الثلاثة، وعند المصنفين من المشايخ الوجهان من الإظهار والإدغام في كل موضع التقى فيه مثلاً بسبب حذف وقع في آخر الكلمة الأولى لأمر اقتضى ذلك، وقد يكون المحذوف حرفاً أو حرفين، فمن نظر إلى أصل الكلمة؛ فيظهر إذ لم يلتق في الأصل مثلاً ومن نظر إلى الحالة الموجودة فيدغم. اهـ

وانظر: إبراهيم المعاني (ص ٨١).

وجرى عمل شيوخ المغرب في (يتبع غير) بالإدغام فقط، وحكى في التيسير الوجهين وتبعه الشاطبي، والوجهان صحيحان قال بكل منهما جماعة من الأئمة، وبهما قرأت.

(١) - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، كان الأصل [يتبعي] بالياء فحذف للجزم؛ فالتقى المثلان، فمن أظهر نظر إلى أصل الكلمة قبل دخول الجازم عليها، ومن أدغم نظر إلى الحال الراهنة.

(٢) - قوله تعالى: ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، أصله يخلو بالواو، وإنما حذفت جواباً للأمر.

(٣) - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]؛ لأن أصلها [يكون كاذبًا]، ثم دخل عليها الجازم فجزمت له النون فالتقى ساكنان وهما النون والواو فحذفت الواو تخلصاً من التقاء الساكنين، ثم حذفت النون؛ لأجل التخفيف، هذه الكلمة حذفت منها حرفان وحركة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٢٣-١٢٤):

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا
كَيْتَبَ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا

توضيح: فإن قيل قد ذكر لأبي عمرو بن العلاء في هذا الباب كلمات متفق على إدغامها، وكلمات متفق على إظهارها، وكلمات مختلف في إدغامها وإظهارها، وأنت تقول الإدغام والإظهار مرويان عن أبي عمرو، وتقرأ له بهما؛ فهذا ينافي ما ذكرته!

قيل: إذا قرأنا لأبي عمرو بطريق الإدغام؛ فما نقل عنه أنه يدغمه في الباب قولاً واحداً أدغمناه قولاً واحداً، وهو أكثر الباب مما التقى فيه مثلان، وكذا ما نص عليه في الباب مثل: ﴿وَيَقَوْمٍ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿وَيَقَوْمٍ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾ [هود: ٣٠] ونحوه، وما نقل عنه أنه يظهره قولاً واحداً أظهرناه قولاً واحداً، كتاء المتكلم، والمخاطب، والمنون، والمثقل، وما دخله موانع الإدغام كسبق الإخفاء، والحذف، وتعدد الإعلال، والضعف، واللبس، والعروض، وكذا: ﴿وَأَلَّتِي بَيْسَنَ﴾ [الطلاق: ٤]، وما نقل عنه فيه وجهان قرأنا له بهما، هذا كله إذا قرأنا له طريقة الإدغام؛ فإذا قرأنا له بطريقة الإظهار؛ فإننا لا ندغم شيئاً من الباب، وإن كان متفقاً على إدغامه.

وقوله **-أي الشاطبي-**: (بلا خلاف على الإدغام) يريد إذا قرئ لأبي عمرو بطريقة الإدغام، وقد تقدم أن الناظم كان يقرأ بالإظهار من طريق الدوري، وبالإدغام من طريق السوسي؛ فإذا قرأنا من طريق الدوري قرأنا بالإظهار في الباب كله،^(١) وإذا قرأنا من طريق السوسي قرأنا بالإدغام فيما اتفق على إدغامه، وبالإظهار فيما اتفق على إظهاره على

(١) إلا في: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾؛ فإنه مدغم، كما تقدم.

حسب ما نص عليه الناظم **رحمه الله** من الاختلاف في هذا الباب، وبالله التوفيق. اهـ^(١)

القسم الثاني: في المتقاربين والمتجانسين الكبير:

المتقاربان: هما الحرفان تقارباً في المخرج والصفة، مثل النون واللام، والقاف والكاف.

والمتجانسان: هما الحرفان اللذان اتفقا في المخرج واختلفا في الصفة مثل الثاء والذال.

مذهب السوسي في المتقاربين والمتجانسين الكبير^(٢): يمكن تقسيمه على نحو الآتي:-

(١) - في كلمة واحدة: في حال التقاء متقاربين أو متجانسين في كلمة واحدة؛ فإن الإمام السوسي يخص من بين الحروف المتقاربة حرفين فقط، وهما القاف والكاف، فيكون الإدغام كاملاً أي: تذهب معه صفة الاستعلاء في

(١) انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ٣٨).

(٢) هذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً، ولا يبقى للأول أثر، إلا أن يكون حرف إطباق أو ذا غنة فيبقى الإطباق والغنة. اهـ من سراج القارئ (ص ٣٨).

القاف^(١)، وذلك في جميع القرآن، نحو: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، ونحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ﴾.

ويكون ذلك بشرطين:

- (١) - أن يكون الحرف الذي قبل القاف متحركًا.
 - (٢) - وأن يكون ما بعد الكاف ميم الجمع.
- فالأمثلة السابقة اجتمع فيها هذان الشرطان؛ لأن قبل القاف متحرك، وبعد الكاف ميم؛ فإن اختل أحد الشرطين، وذلك نحو: ﴿مِثَاقَكُمْ * يَرْزُقُ﴾، فلا إدغام في ذلك؛ لأنه عدم فيه أحد الشرطين، وهو كون الحرف الذي قبل القاف ليس متحركًا؛ لأن قبلها ألفا ساكنة، وأما الثاني: لأنه عدم فيه أحد الشرطين أيضًا، وهو وجود الميم بعد الكاف، وإن كان قبل القاف متحرك، فقد وجد في كل واحدة من الكلمتين أحد

(١) أجمع رواية الإدغام، عن أبي عمرو، على إدغام (القاف) في (الكاف) إدغامًا كاملاً يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها، ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصح النقل، وبه قرأنا وبه نأخذ، ولم نعلم أحدا خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ممن لم يروا إدغام أبي عمرو، والله أعلم. **اهـ من النشر (١/ص ٢٩٩):** وقد سبق الكلام عن ﴿خَلَقَكُمْ﴾، بما يغني عن إعادته هنا.

الشرطين وعدم الآخر؛ فلاجل ذلك وجب الإظهار؛ لأن شرط الإدغام إنما هو اجتماعهما.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٣٢-١٣٤):

وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا فَاِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَا
وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخَلَّلَا
كَيرَزُكُمُ وَاثَقَكُمُوا وَخَلَقَكُمُوا وَمِثَاقَكُمُ أَظْهَرُ وَنَزَرُكُ أَنْجَلَا

تبييه: للسوسي الوجهين في: ﴿طَلَّقَنَّ﴾ [التحريم: ٥]، الإدغام - وهو المقدم - ، والإظهار، وعلّة الإدغام هنا أنه تم استيفاء الشرطين، وذلك؛ لأن نون النسوة قائمة مقام ميم الجمع المذكر، وهي أثقل منها؛ فهي متحركة ومشددة، فالحركة أثقل من السكون، والمشدد أثقل من المخفف؛ فهو أولى بالإدغام من غيره؛ لأن الغرض من الإدغام التخفيف، وكلما كان اللفظ أثقل كان أولى بالإدغام مما هو دونه في الثقل.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٣٥):

وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَنَّ قُلْ *** أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلَا

قال صاحب إبرار المعاني (ص ٨٨): أي: وقل إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ أحق مما

تقدم ذكره من ﴿يَرَزُكُمُ﴾ [يونس: ٣١] ، ونحوه: أي: أولى بالإدغام

منه؛ لأن الإدغام أريد به التخفيف، وكلما كانت الكلمة أثقل كان أشد مناسبة للإدغام مما هو دونها في الثقل، وقد وجد فيه أحد الشرطين وهو تحريك ما قبل القاف، وفقد الشرط الثاني وهو الميم، ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها وهو النون؛ لأنها متحركة ومشددة ودالة على التأنيث والميم ساكنة خفيفة دالة على التذكير؛ فهذا وجه الأحقية بذلك، والناظم جعله قد ثقل بالتأنيث والجمع، أما التأنيث فهو ما أشرنا إليه، وهو أحد أسباب ترجيح الثلاثة، وأما الجمع فمشارك؛ فإن الميم أيضا دالة على الجمع فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

وطلقن ادغم أحق فنونه * محركة جمع المؤنث ثقلا**

أي هو أحق: يعني الإدغام ومحركة وما بعدها أخبار لقوله: فنونه والنون تؤنث وتذكر فلهذا أنت محركة وذكر ثقلا، وكان ابن مجاهد وعامة أصحابه يظهرونه لما يلزم في الإدغام من توالي ثلاثة أحرف مشددة اللام والكاف والنون.

واختلف الرواة عن أبي عمرو في إدغامه، واختلف المشايخ في الاختيار من ذلك؛ فمنهم من أظهره للاستثقال المذكور ومنهم من دغمه، وقال: هو أحق لما تقدم ذكره، وقول الناظم: ذي التحريم أي صاحب التحريم أي: الحرف الذي في سورة التحريم، وقوله: ﴿طَلَّقَنَّ﴾ بيان له. اهـ

تبيه أيضًا: ينبغي أن يعلم أن إدغام القاف في الكاف في هذا الباب إدغام محض لا تبقى معه صفة استعلاء القاف بلا خلاف، وأما إدغام القاف في الكاف في: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فمن أهل الأداء من أبقى صفة استعلاء القاف، ومنهم من حذفها، وهذا هو المشهور المأخوذ به.^(١)

(٢) - في كلمتين: أدغم السوسي الحرف الأول في الثاني من المتجانسين والمتقاربين في كلمتين، في القرآن الكريم في ستة عشر حرفاً، جمعها الإمام الشاطبي في أوائل كلم البيت الآتي:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمَ دَوَا ضِنٍ * * ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا^(٢)
وجمعها أيضًا صاحب الكنز: في أوائل كلم هذا البيت على ترتيب مخارج الحروف وهو:

حلى قد كسا جود شذا ضدّ لا ندى * * رسا دين تقوى ذا ثنا سد بني ملا

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٦١)، وقد سبق بيان ذلك.
(٢) قال صاحب إبراز المعاني (ص ٨٩): اعلم أنه أتى في مثل هذا البيت الذي يذكر فيه كلما لأجل حروف أوائلها تضمنها معاني قصدها من غزل ومواعظ؛ لئلا يبقى كلاماً منتظماً صورة لا معنى تحته وقد ضمن هذا البيت التغزل بامرأة من نساء الآخرة وسمّاها شفا، وقد سمت العرب بذلك النساء، وكثر في أمهات القرشيين وهو ممدود وقصره ضرورة، ولم ينونه؛ لأنه جعله علماً على مؤنث، وقوله: لم تضق نفساً أي: أنها حسنة الخلق ونصب نفساً على التمييز، ورم أي: اطلب بها أي بوصلها وقربها. اهـ

هذه الستة عشر حرفا هي التي اتفق وقوعها في القرآن في الإدغام الكبير، وإلا فهي أكثر وهي: [والباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والdal، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون].

وشرط الإمام الشاطبي - رحمه الله - في إدغام هذه الحروف الستة عشر أن تكون سالمة من أحد الموانع المذكورة في قوله في البيت رقم (١٣٨):

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ *** وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُثَقَّلًا

أي: أدغم السوسي الحروف التي ذكرت إذا لم يكن الحرف الأول الذي يدغم في غيره منوناً نحو: ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾، ﴿وَلَا نَصِيرٌ لَقَدْ﴾، أو يكن تاء مخاطب نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا﴾، ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾، ولم يقع في القرآن تاء مخبر عند مقارب لها؛ فلهذا لم يذكرها في المستثنى، وأما المجزوم فهو: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ ليس في القرآن غيره، ولم يدغمه السوسي بلا خلاف، وإن كان المجزوم من باب المثليين عنه فيه وجهان؛ لأن اجتماع المثليين فيه أثقل من اجتماع المتقاربين، وقوله: (ولا مثقلا) أي: ولا مشدداً؛ لأن الحرف المشدد

بحرفين نحو: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ ، ﴿الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ﴾ ، ونحوه لا يدغم.^(١)

والمخالصة: أن الحرف الأول إن كان منوناً، أو تاء مخاطب، أو مجزوماً، أو مشدداً؛ امتنع إدغامه، ووجب إظهاره.

وأما الحروف التي تُدغم فيها الحروف الستة عشر المذكورة فإليك بيانها:

(١) - أدغم حرف الباء في حرف واحد فقط وهو الميم^(٢) ، وذلك نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ، أي: أدغم با (يعذب) في ميم (من يشاء) حيث وقع في القرآن،^(٣) وما عدا كلمة (يعذب) لا يدغم باؤها في الميم، نحو: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ * الكذب من *.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت رقم (١٥٣):

(١) انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي) (ص ٤٠)، وقد تقدم ذكر ذلك سابقاً.

(٢) لاتحاد مخرجهما وتجانسهما في الانفتاح، والاستفال، والجبر، وليس منه موضع آخر البقرة؛ لسكون الباء.

(٣) حيث أتى في القرآن بضم الباء، وهو خمسة مواضع سوى الذي في البقرة؛ فإنه ساكن الباء في قراءة أبي عمرو؛ فهو واجب الإدغام عنده من جهة الإدغام الصغير، لا الإدغام الكبير، ولهذا وافقه عليه جماعة.

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بِأُيُودٍ حَيْثُمَا *** أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا
(٢) - أدغم حرف التاء في عشرة أحرف، وهي: { التاء ، والجيم ، والذال ،
والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء } ،
وإليك بيانها:

❖ أدغم التاء في التاء، وذلك نحو: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ

ثُمَّ تَابُوا﴾ وقوله: ﴿وَضِعْفَ الْمَمَآتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ﴾.

❖ وأدغم التاء في الجيم، وذلك نحو: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

جَنَّتِ﴾، وقوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ﴾.

❖ وأدغم التاء في الذال، وذلك نحو: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾،

وقوله: ﴿فَالْتَلَيْتَ ذِكْرًا﴾.

❖ وأدغم التاء في الزاي، وذلك نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا

رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وقوله: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ

زَجَرًا﴾ [الصفافات: ٢]، وفي قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ

زَيْنًا﴾ [النمل: ٤]، ولا رابع لها.

❖ وأدغم التاء في السين، وذلك نحو: ﴿وَالسَّبَّحَتِ سَبْحًا﴾
 ﴿فَالسَّبَّحَتِ سَبْقًا﴾، ونحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ
 سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾، ونحو: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ
 سَقَطُوا﴾.

❖ وأدغم التاء في الشين، وذلك نحو قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةً
 السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ
 يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤، ١٣] موضعان، واختلف
 عنه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧]
 وبالوجهين قرأت، ولا خامس لهن.

❖ وأدغم التاء في الصاد، وذلك في قوله: ﴿وَالصَّافَّتِ صَفًّا﴾
 [الصافات: ١]، وفي قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَكُ
 صَفًّا﴾ [النبا: ٣٨]، وقوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات:
 ٣]، ولا رابع لهن.

❖ وأدغم التاء في الضاد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالْعَدِيدِ

ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] ولا ثاني له ، أما قوله تعالى: ﴿هَلْ

هُنَّ كَشِفَتْ ضُرَّهُةً﴾ [الزمر: ٣٨]، فلا إدغام فيه؛ لأن

الإمام أبا عمرو بن العلاء قرأ بالتنوين هكذا: ﴿هَلْ هُنَّ

كَشِفَتْ ضُرَّهُةً﴾، والتنوين مانع من موانع الإدغام كما

سبق.

❖ وأدغم التاء في الطاء، وذلك نحو: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

طُوبَى لَهُمْ﴾، ونحو: ﴿وَلَتَأْتِ طَّائِفَةٌ أُخْرَى﴾،

وله في هذا وجه آخر؛ وهو الإظهار، كما سيأتي.

❖ وأدغم التاء في الظاء، وذلك في قوله: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّيْهِمْ

أَلْمَلِكَةُ ظَّالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل ٢٨]، وفي قوله: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ أَلْمَلِكَةُ ظَّالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾

[النساء: ٩٧]، وليس غيرهما.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٦):

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا *** وَفِي أَحْرَفِ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا^(١)

تنبيه: للسوسي الإدغام - وهو المقدم - والإظهار، في خمسة مواضع:

❖ - في قوله تعالى: ﴿حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥].

❖ - في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٢].

❖ - في قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ [النساء: ١٠٢].^(٢)

(١) أي: والتاء تدغم في حروف الدال العشرة، وفي الطاء إلا أن من جملة حروف الدال العشرة التاء، فيكون إدغام التاء فيها من باب المثليين، وإنما لم يستثنها؛ لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس؛ فإذا أسقطت التاء من العدد عددت الطاء عوضها فيكمل للتاء أيضًا عشرة أحرف، ولم يلق الدال طاء في القرآن؛ فلهذا لم يذكر الطاء في حروفها، وكذا لم يلق التاء دالا في القرآن إلا والتاء ساكنة نحو: ﴿أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا﴾، وذلك واجب الإدغام. اهـ من إبراز المعاني (ص ٩٤).

(٢) إدغام: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ هو: أحد الوجهين، والوجه الثاني: الإظهار، قال في التيسير: فأما قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ فقرأته بالوجهين، وابن مجاهد يرى الإظهار؛ لأنه معتل، وغيره يرى الإدغام، وجرى عمل شيوخنا المغاربة على الإدغام، وبالوجهين قرأت، وهو مذهب أكثر أهل الأداء. انظر: من غيث النفع (ص ١٧٨).

❖ - في قوله تعالى: ﴿فَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ [الإسراء: ٢٦،

الروم: ٣٨].^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٧):

فَمَعَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ *** وَقُلْ آتِ ذَا الدِّينِ طَائِفَةً عَلا

❖ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾^(٢) [مريم: ٢٦].

(١) **فإن قيل:** ما وجه الخلاف في هذين الموضعين بالذات؟ أقول: لعل وجه الإظهار أن هذين الموضعين من المجزوم، ووجه الإدغام من أجل التقارب الذي بين الحرفين وقوة الكسرة.

(٢) **أما وجه الإظهار:** فلأجل تاء الخطاب الموجودة فيه؛ ولأجل نقصانه، وهو حذف عين الفعل، وهذا مذهب ابن مجاهد وأصحابه، **ووجه الإدغام:** أن تاء الخطاب مكسورة والكسر ثقيل؛ ففارقت غيرها من تاءات الخطاب المفتوحة فسهل كسره الإدغام وسوغه، وهو مذهب الأكثرين، قال صاحب الغيث (ص ٣٨٤): جرى عمل شيوخنا المغاربة على قراءة: ﴿جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ بالإدغام، والحق أن فيه وجهين للإظهار؛ لكونه تاء خطاب وعزاه للأكثرين، وقال الجعبري إنه الأشهر، وبه قرأت. والإدغام لثقل الكسرة والتأنيث، وبهما أخذ سائر المتأخرين، ولم يدغم في القرآن كله تاء ضمير إلا في هذا الموضع. **أما المفتوح التاء:** فلا خلاف في إظهاره، وهو موضعان بالكهف قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤].

قال أبو عبد الله عبد العزيز السوداني وفقه الله وسدده: قرأتُ: على أهل مصر بالإدغام، وقرأتُ على أهل بلدي بالإظهار، وعندِي الوجهين جائزين، وعليه جرى عمل بعض شيوخنا وإخواننا من المحققين مؤخرًا.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٨):

وَفِي جِئْتِ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ *** وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الإِدْغَامَ سَهْلًا
(٣) - أدغم حرف التاء في خمسة أحرف، قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٩):

وَفِي خَمْسَةٍ وَهِيَ الْأَوَائِلُ ثَاوُهَا

الهاء في: (ثاؤها) كما تقدم في: (تاؤها) تعود على الحروف السابقة أو على الدال أو على عشرينها: أي أدغمت التاء المثلثة في خمسة أحرف وهي الخمسة الأوائل من حروف الدال، يريد أوائل كلمات: (ترب سهل ذكا شذا ضفا)، وهي: { التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد }، وإليك بيانها:

= فإن قيل: فلم لم يدغم: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ مع ضمه والضم أثقل من الكسرة؟! قيل: منع ذلك إخفاء النون قبله وذلك وحده مانع فاجتمع فيه مانعان.

❖ أدغم الثاء في التاء، وذلك في قوله: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُمْرُونَ﴾، وقوله: ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ ولا ثالث لهما.

❖ وأدغم الثاء في الذال، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلَّ لَكَ مَتَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤] وليس غيره، وأما قوله: ﴿أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَتْ ذَلَّ لَكَ﴾؛ فهو من قبيل الإدغام الصغير^(١)، ومن باب حروف قربت مخارجها.

❖ وأدغم الثاء في السين، وذلك نحو قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾، وقوله: ﴿يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾.

❖ وأدغم الثاء في الشين، وذلك في قوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ

(١) والإدغام فيه أصح وأقيس؛ لأن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسكن الأول منهما وجب إدغامه في الثاني ما لم يمنع منه مانع منه هنا، ولم يأخذ فيه بعض أهل الأداء إلا بالإدغام للجميع، ولولا ما صح من الإظهار عند من لم نذكر له الإدغام؛ لكان هو المأخوذ به، والله أعلم. غيث النفع في القراءات السبع (ص ٢٥٩).

شَيْئًا ﴿البقرة: ٣٥﴾، وقوله: ﴿انْطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلِّ ذِي

ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠] ولا رابع لهن.

❖ وأدغم التاء في الضاد، في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ

ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، ولم يقع في القرآن غيره.

(٤) - أدغم حرف الجيم في حرفين وهما: (التاء، والشين)، وإليك بيانها:

❖ أدغم الجيم في التاء، في قوله: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ ﴿٢﴾ تَعْرُجُ

الْمَلَكَةِ﴾، ولا ثاني له. ^(١)

(١) ولم يختلف عنه أحد من طرفنا في إدغام: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ ﴿٢﴾ تَعْرُجُ ﴿المعارج: ٣ -

٤﴾، وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، و﴿وَأَخْرَجَنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:

٨٠]، والله أعلم. نعم، قال الداني: وإدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج،

إلا أن ذلك جائز؛ لكونهما من مخرج السين، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء، فأجرى

لها حكمها، وأدغمت في التاء لذلك. قال: وجاء بذلك نصاً عن اليزيدي ابنه عبد الرحمن

وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم الجيم في التاء، والتاء في الجيم. اهـ من النشر.

❖ وأدغم الجيم في الشين، في قوله: ﴿كَزَرَ عَ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾،

لا غير. (١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤١):

وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ *** وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطْأَهُ قَدْ تَثَقَّلَا

٥- أدغم حرف الحاء في حرف واحدة فقط، وهو العين (٢)، وذلك في

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ

فَازَ﴾، فقط لطول الكلمة وتكرر الحاء فيها وهذا هو المشهور ورواية

الجمهور وروى ترك إدغامه، وأظهر ما دون ذلك، وروى إدغامها في

(١) قال المحقق: وقد اختلف في: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] فأظهره ابن حبش عن

السوسي، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا

غيره، والوجهان صحيحان نص عليهما سبط الخياط ورواهما جميعا الشاذلي. اهـ من

النشر بتصرف.

(٢) قال المحقق في النشر (١/٢٩٠): وهو مما ورد الخلاف، عن أصحاب الإدغام، فروى

إدغامه عامة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوري وابن جرير من

جميع طرقه عن السوسي وبه قرأ الداني، عن أصحاب الإدغام، وعليه أصحابه، وروى

إظهاره جميع العراقيين، عن جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري، ومن جميع طرق

السوسي، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. اهـ

العين حيث التقيا مطلقا نحو: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾، والإظهار هو الأصح وعليه العمل، ويقويه ويعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها أكد من المتحركة في قوله: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] فدل على أن إدغام الحاء في العين ليس بقياس، بل مقصور على السماع. اهـ من النشر بتصرف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في الشطر الأول من البيت رقم (١٣٩):

فَزُحِرَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ

(٦) - أدغم حرف الدال في عشرة أحرف^(١)، وهي ما وافق أوائلها أوائل كلم عشرة جمعها الإمام الشاطبي رحمه الله في البيت رقم (١٤٤) بقوله:

وَلِلدَّالِ كُلُّ تَرْبٍ سَهْلٍ ذَكََا شَذَا *** ضَفَا ثَمَّ زُهْدُ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

وجمعها صاحب الكنز في بيت، فقال:

هي التاء و ثاء ثم جيم وذالها *** وصفرها والشين والضاد والظاء^(٢)

(١) بأي حركة تحركت الدال إلا إذا فتحت وقبلها ساكن؛ فإنها لا تدغم إلا في التاء؛ فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس، كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

(٢) من البحر الطويل، ويقصد بصفرها: أحرف الصفير، وهي السين والصاد والزاي.

وترتيبها على حروف المعجم: {التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي،
والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء}، وإليك بيانها:

❖ أدغم الدال في التاء في خمسة مواضع، وذلك نحو قوله

تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ^{قُلْ} تِلْكَ﴾،
وقوله: ﴿بِشْيءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ﴾.

❖ وأدغم الدال في الثاء، وذلك في موضعين قوله: ﴿لِمَن نُّرِيدُ

نُتْمَ جَعَلْنَا لَهُ﴾ [الإسراء: ١٨]، وقوله: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ

تُّوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النساء:

١٣٤]، ولا نظير لهما.

❖ وأدغم الدال في الجيم، وذلك نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدَ

جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ^{صَلْ}

جَزَاءُ﴾ [فصلت: ٢٨]، وفيه خلاف.^(١)

(١) وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد، وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب =

❖ وأدغم الدال في الذال وجملته ستة عشر موضعاً، وذلك نحو: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾، ونحو: ﴿مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾.

❖ وأدغم الدال في الزاي، وذلك في موضعين وهما قوله: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿يَكَادُ زَيَّتُهَا يُضَيِّءُ﴾ [النور: ٣٥]، ولا ثالث لهما.

❖ وأدغم الدال في السين أربعة مواضع، نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَّحِرٍ﴾^(١)، ونحو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾.

=المحققين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيرهما من المتقدمين، ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة، والله أعلم. اهـ من النشر (٢٩١/١). والصحيح أن هذا الخلاف دائر بين الإدغام المحض الذي هو مذهب المتقدمين والإخفاء الذي ذهب إليه أكثر المتأخرين.

(١) ولم يذكر الداني ﴿كَيْدُ سَحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] بل تركه سهواً. اهـ من النشر

❖ وأدغم الدال في الشين في موضعين، وهما قوله: ﴿وَشَهِدْ﴾ و﴿شَهِدْ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦]، وقوله: ﴿وَشَهِدْ شَهِدْ﴾ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ [الأحقاف: ١٠].

❖ وأدغم الدال في الصاد في أربعة مواضع، وذلك نحو: ﴿قَالُوا نَفَقِدْ صُوعَ الْمَلِكِ﴾، ونحو قوله: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

❖ وأدغم الدال في الضاد في ثلاثة مواضع، قوله: ﴿وَلَبِنَ أَذْقَنَهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾ في يونس، وحم السجدة، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً﴾ في الروم، ولا رابع لهن.

❖ أدغم الدال في الظاء في ثلاثة مواضع، في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا﴾، في آل عمران وغافر، وقوله: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في المائدة، ولا رابع لها.

تنبيه: يمنع مما سبق إدغام الدال المفتوحة بعد ساكن فيما بعدها، وذلك نحو: ﴿أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾، ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾، ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ﴾، وهذا المنع شامل لجميع الحروف التي بعد الدال، إلا إذا كان هذا الحرف تاء؛ فإنها تدغم بسبب قوة التجانس، وذلك نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٨]، ونحو: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا أَلَايْمَنَ بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، ولا ثالث لهما؛ فهذان يدغمان؛ وذلك لقوة المجانسة، إذ يخرجان معا من: طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، كما أنهما مشتركان في الصفات الآتية: «الشدة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات» فكأنهما مثلان؛ فإن كسرت الدال أو ضمت بعده ساكن أدغمت.

(٧) - أدغم حرف الذال في حرفين، وهما (السين، والصاد)، وإليك بيانهما:

❖ أدغم الذال في السين، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ

فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾، معاً بالكهف، ولم يقع غير ذلك.

❖ وأدغم الذال في الصاد، في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿مَا

أَتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ بالجن، ولم يقع غيره.

وفي ذلك يقول الشاطبية في الشطر الثاني في البيت رقم (١٤٩):

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخُلَا

(٨) - أدغم حرف الراء في حرف واحد، وهو (اللام)، وذلك

نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾؛ فإن كانت الراء مفتوحة،

والحرف السابق لها ساكناً، امتنع الإدغام، وذلك نحو: ﴿وَأَفْعَلُوا

الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالْحَمِيرَ

لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، أما لو انفتحت الراء بعد متحرك؛ فإنها

تدغم، كالمثال السابق الذكر ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ﴾، أو انضمت الراء

بعد ساكن نحو: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ

الشَّمَرَاتِ﴾؛ فإنها تدغم، أو انكسرت الراء بعد ساكن

نحو: ﴿أَسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾؛ فإنها

تدغم.

(٩) - أدغم حرف السين في حرفين، وهما (الزاي والشين)، وإليك بيانهما:

❖ أدغم السين في الزاي في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا
الْأَنفُسُ زُجِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧].

❖ وأدغم السين في الشين في موضع واحد فقط، وهو
قوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، واختلف أهل
الأداء فيه،^(١) والذي عليه الأكثر أن له وجهان: الإظهار والإدغام -
وهو المقدم -، وأما غير هذا الموضع فلا إدغام فيه، كقوله تعالى:
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٣):

(١) قال المحقق رحمه الله: وقد اختلف فيه؛ فروى إظهاره ابن حبش، عن أصحابه في
روايته الدوري والسوسي وابن شيطا، وأدغمها سائر المدغمين، وبه قرأ الداني قال:
وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي، وعن شجاع. وكان ابن مجاهد يخير فيها يقول: إن
شئت أدغمتها، وإن شئت تركتها. وقال الشذائي: أخذه ابن مجاهد أولاً بالإظهار وآخرها
بالإدغام، وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف، وأجمعوا على إظهار: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا
يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤] ؛ لخفة الفتحة بعد السكون. اهـ انظر:
النشر (١/ ٢٩٢).

وَفِي زُوجَتْ سَيْنِ النَّفُوسِ وَمُدْغَمٌ *** لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا
(١٠) - أدغم حرف الشين في السين، وذلك في موضع واحد فقط، وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَبَّتْغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ولم يقع في القرآن إدغام (شين) في (سين) إلا في هذا الموضع، ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين؛ لحصول التكافؤ.^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في الشطر الأول من البيت رقم (١٤٢):

وَعِنْدَ سَبِيلًا شَيْنُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ

(١١) - أدغم حرف الضاد في حرف واحد وهو الشين، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَعْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٠].^(٢)

(١) تبييه: اقتصرنا على الإدغام في: ﴿الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] تبعاً للشاطبي، وإلا ففيه الإظهار أيضاً وهو قوي رواه سائر أصحاب الإدغام عن البصري، وبه قرأ الشذائي عن جميعهم واختاره طاهر بن سوار وغيره من أجل زيادة الشين بالتفشي، وقرأ الداني بالوجهين إلا أنه لم يذكر في التيسير إلا الإدغام، والوجهان صحيحان، قرأت بهما، وبهما أخذ، والله أعلم. انظر: النشر (١/ ٢٩٢)، وغيث النفع (ص ٣٦٣).

(٢) لم يقع إدغام الضاد في مثل ولا في مقارب إلا في هذا الموضع، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسي، عن اليزيدي. قال الداني: ولم يروه غيره. (قلت): يعني منصوباً، وإلا فروى إدغامه أداء ابن شیطا، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام، وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقاً =

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في الشطر الثاني من البيت رقم (١٤٢):

وَضَادُ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا

(١٢) - أدغم حرف القاف في حرف واحد وهو الكاف، ولكن بشرط :
إذا كان الحرف الذي قبل القاف متحركاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، فإن كان الحرف الذي قبل القاف ساكناً امتنع الإدغام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

(١٣) - أدغم حرف الكاف في حرف واحد وهو القاف بشرط؛ إذا كان الحرف الذي قبل الكاف متحركاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ

= قال: وقياس ذلك قوله في النحل: ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]، ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر. (قلت): يمكن أن يقال في الفرق: إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها، وأما: ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [عبس: ٢٦] فلخفة الفتحة بعد السكون، على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء، عن ابن حبش، عن السوسي بإدغامه، وتابعه الأدمي، عن صاحبيه، فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور، والله أعلم. اهـ من النشر (١/ ٢٩٢).

قَدِيرًا ﴿﴾، فإن كان الحرف الذي قبل الكاف ساكنًا امتنع الإدغام،
وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، وكقوله: ﴿وَلَا
يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، وكقوله: ﴿هُدًى إِلَيْكَ قَالَ﴾ [الأعراف:
١٥٦].

وفيها يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٤٠):

خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، لَكَ قُصُورًا وَأَظْهَرًا * * إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أُقْبِلَا
(١٤) - أدغم حرف اللام في حرف واحد وهو الراء، وذلك نحو قوله
تعالى: ﴿وَاسْمَعْ عِيلَ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾، وقوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾؛ فإن كانت اللام مفتوحة والحرف الذي قبلها ساكنًا امتنع
الإدغام، وذلك نحو: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ٩]، وإن كانت
مفتوحة بعد متحرك؛ فإنها تدغم، وذلك نحو: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ
تَحْتَكَ سِرِّيًّا﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٠):

وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ وَأَظْهَرًا * * * إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مُنْزِلًا

تنبيه: يستثنى من ذلك لام (قال)؛ فإنها تدغم حيث وردت نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾، ونحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، ونحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾؛ لأن ذلك كثير الدور في القرآن فخفف بالإدغام بخلاف: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥١):

سَوَى قَالَ ثُمَّ النَّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا ** عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسَجَلَا
 (١٥) - أدغم حرف الميم في الباء^(١)؛ حيث تخفى الميم المتحركة عند الباء بعد إسكانها؛ بشرط أن تكون الميم بعد محرك تخفيفاً لتوالي

(١) والمصنفون في التعبير عن هذا مختلفون؛ فمنهم من يعبر عنه بالإدغام كما يطلق على ما يفعل بالنون الساكنة والتنوين عند الواو والياء أنه إدغام؛ وإن بقي لكل واحد منهما غنة، كما يبقى الإطباق في الحرف المطبق إذا أدغم، ومنهم من يعبر عنه بالإخفاء؛ لوجود الغنة وهي صفة لازمة للميم الساكنة فلم يكن إدغاماً محضاً. اهـ من إبراز المعاني (ص ٩٨)، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٢٩٤): (والميم) تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفاً لتوالي الحركات، فتخفى إذ ذاك بغنة... وقد عبر بعض المتقدمين عن هذا الإخفاء بالإدغام، والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضع بسطه، فنذكره في غيره، والله الموفق. اهـ قلت: والتعبير السائد في بلادنا (إسكان الميم مع الإخفاء)، وفي بلاد مصر (الإدغام والإخفاء) إلا أن التعبير بالإدغام أشهر وأكثر، والأمر واسع، وبالله التوفيق.

الحركات، فتخفى إذ ذاك بغنة، نحو: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾،
 ونحو: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾، ونحو: ﴿عَلَّمَ
 بِالْقَلَمِ﴾ وجملته ثمانية وسبعون حرفاً؛ فإن كان ما قبل الميم ساكناً
 امتنع إسكانها^(١) وإخفائها، وذلك نحو: ﴿إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]،
 ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فلا تدغم.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٢):

وَتُسْكُنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا *** عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزُلًا
 (١٦) - أدغم حرف النون إذا تحرك ما قبلها في حرفين، وهما (اللام
 والراء)، وإليك بيانهما:

❖ أدغم النون في اللام، وذلك نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾،
 ونحو: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾.

(١) إلا ما رواه القصباني، عن شجاع، عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين،

نحو: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿الْيَوْمَ بَجَلُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

وليس ذلك من طرق كتابنا. اهـ من النشر (١/ ٢٩٤)

❖ وأدغم النون في الراء في خمسة أحرف، وذلك نحو: ﴿أَمْرٌ﴾
 عِنْدَهُمْ خَزَائِنٌ رَّحْمَةِ رَبِّكَ﴾، ونحو: ﴿أُمٌّ عِنْدَهُمْ﴾
 خَزَائِنٌ رَّحْمَةِ رَبِّكَ﴾، فإن كان ما قبل النون ساكنًا امتنع الإدغام
 وأظهرت بغير خلف، نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾، لا يستطيعون
 لهم﴾، ويستثنى من ذلك نون [نحن]؛ فإنها تدغم في اللام حيث
 وقعت في القرآن وجملته عشرة مواضع، نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾
 مُسْلِمُونَ﴾.

وفي ذلك صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥١):

سَوَى (قَالَ) ثُمَّ النَّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا * عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسَجَّلَا
 قَالَ صاحب إبراهيم المعاني (ص ٩٧): ذكر أن (النون) تدغم فيهما أي: في (الراء)،
 و(اللام) بشرط أن يتحرك ما قبلهما، وهو معنى قوله: (على إثر تحريك)
 أي: تكون النون بعد محرك مثل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿خَزَائِنُ رَّحْمَةِ﴾
 رَبِّي﴾، ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ﴾؛ فإن وقع قبل النون
 ساكن لم تدغم مطلقًا سواء كان ذلك الساكن ألفًا، أو غيرها، وسواء كانت
 النون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾، ﴿بِإِذْنِ﴾
 رَبِّهِمْ﴾، ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾، ولهذا قال: (مسجلا) أي يشترط

التحريك قبلها مطلقاً في جميع أحوال النون، وليس الأمر فيها كما سبق في (اللام) و(الراء) من أنه لم يستثن من ذلك إلا المفتوح بعد ساكن.

ثم قال رحمه الله- (سوى نحن) أي: استثنى مما قبل النون فيه ساكن كلمة

[نحن] فأدغمت في اللام بعدها حيث أتت، نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ ، ﴿وَمَا

نَحْنُ لَكَ﴾ ، وهو عشرة مواضع و(مسجلاً) حال من فاعل تدغم العائد

على النون، أو هو نعت مصدر محذوف أي: إدغاماً مطلقاً، ويجوز أن يكون

حالا من نحن أي: في جميع القرآن والأول أولى والله أعلم. اهـ

واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة [نحن] بالإدغام، فقليل لثقل الضمة،

ويرد على ذلك: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] ؛ فإنه مظهر، وقال

الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما

عدها ذلك.

قال ابن الجزري رحمه الله: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها وكثرة دورها، ولم

يكن ذلك في غيرها (هذه) رواية الجمهور عن اليزيدي، وقد انفرد

الكارزيني عن السوسي، بإظهار هذه الكلمة؛ لكون ما قبل النون طردا

للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش، عن شجاع، وعن

السوسي، وروى ذلك أحمد بن جبير عن اليزيدي، كما انفرد محمد بن

غالب، عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو: ﴿مُسْلِمِينَ لَكَ﴾

[البقرة: ١٢٨] ، ﴿مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤] ، ولم يستثن من ذلك سوى: ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فأظهره، والأول هو المعول عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله أعلم. اهـ من النشر (١/ ٢٩٣).

تنبيهات عامة في باب الإدغام

❖ إذا كان نهاية أي سورة حرفاً متحرراً، يجوز إدغامه في باء (البسمة)؛ فإنه يدغم، ولم يقع ذلك إلا في موضعين:

(١) - نهاية سورة الرعد مع بسمة سورة إبراهيم: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ

الْكِتَابِ ﴿٤٣﴾ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

(٢) - نهاية سورة إبراهيم مع بسمة سورة الحجر: ﴿وَلِيَذْكُرُوا

الْأَلْبَابِ ﴿٥٢﴾ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

❖ إذا وصلت آخر أي سورة بأول السورة التي تليها - بوجه عدم

البسمة - ، وكان هناك داعي للإدغام، فيحصل الإدغام، ولم يرد

ذلك إلا في آخر سورة القدر مع أول البينة، وهو قوله

تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥٠﴾ لَّمْ يَكُنْ

الَّذِينَ﴾ ، وهذا يعتبر المثل الوحيد إذا كنا نقرأ بنفس ترتيب

المصحف.

❖ لو وصلت البسمة بـ ﴿مَا نَسَخَ مِنْ ءَايَةٍ﴾ أدغمت ميم

﴿الرَّحِيمِ﴾ في (ما).

❖ إذا كان قبل الحرف المدغم حرف مد أو لين؛ فيجوز في حرف المد [القصر، والتوسط، والإشباع]، حال الإدغام، وذلك نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾، ﴿الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ * مَلِكٍ﴾، ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى﴾، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا﴾.

❖ في حال الإدغام يجوز في الحرف الأول: الإدغام المحض، والروم، والإشمام وذلك حسب حركة الأول^(١)، في جميع القرآن إلا في خمس صور، أربع صور متفق عليها وهي: حال التقاء:

❖ الميم بالميم، نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾.

❖ والميم بالباء، نحو: ﴿أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا﴾.

❖ والباء بالباء، نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾.

❖ والباء بالميم، نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾.

والصور الخمسة مختلف فيها، والراجح الذي عليه أكثر أهل الأداء أنها تلحق بالصور الأربع من حيث الحكم، وهي: [الفاء بالفاء]،^(١) فلا يكون هناك إشمام، ولا روم في الصور الخمسة، وذلك لانطباق الشفتين.

(١) وتصل هذه الأوجه إلى سبعة ذكرتها في الأصل مع أمثلتها.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٥):

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمَهَا *** مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

س/ فَإِنْ قِيلَ: مَا وَجْهَ دُخُولِ الْإِشْمَامِ وَالرُّومِ فِي الْحُرُوفِ الْمَدْغَمَةِ وَهُمَا مِنْ أَحْكَامِ الْوَقْفِ؟

ج/ قلنا: وجه دخولهما في الحروف المدغمة - وهما من أحكام الوقف -: أن الحرف المدغم يسكن للإدغام؛ فشابهه إسكانه إسكانه للوقف، فجرت أحكام الوقف فيه، واستثناء هذه الصور الأربع، إنما يتجه بعض الاتجاه على مذهب الإشمام للعلة التي ذكرها صاحب التيسير، وهو قوله: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين أي تتعسر؛ لأن الإشارة بالشفة والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف، فيتعذر فعلهما معا في الإدغام؛ لأنه وصل، ولا يتعذران في الوقف؛ لأن الإشمام فيه هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف فلا يقعان معا، ومنهم من استثنى الفاء أيضا، ومنهم من لم يستثن شيئا من ذلك، أما الروم فلا يتعذر؛ لأنه نطق ببعض حركة الحرف فهي تابعة لمخرجه فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما

(١) ألحقها غير واحد من الأئمة بهما، والعلة أن الإشارة تتعين بالشفة مع هذه الأحرف الشفهية ويتعذر فعلها مع الإدغام؛ لأنه وصل بخلاف الوقف؛ فإنه يمكن.

كذلك ينطق بهما بعض حركتهما، وأظن الناظم **سرحمه الله** - أشار إلى هذه الأشياء ونحوها بقوله: (وكن متأملاً) أي: تأمل ما قد أطلقه المصنفون في التعبير عن ذلك بفهمك، وتدبره بعقلك وعلمك، ونزل كل شيء في منزلته، ولا تنزله عن مرتبته، وقد نقلت في الشرح الكبير، من كلام المصنفين في ذلك عبارات كثيرة مختلفة والله الحمد. **اهـ من إبراز المعاني (ص ١٠١).**

ويؤخذ من كلام أبي شامة وغيره: أن للسوسي في الحروف المدغمة سواء كانت من باب المثلين، أو المتقاربين مذهبين: **الأول:** الإدغام المحض - وهو الذي قرأت به على مشايخي في السودان -.

المذهب الثاني: الإدغام المحض مع الإشمام في غير الصور الأربع، أو الإدغام الغير المحض.

❖ إدغام الراء المتطرفة المجرورة لا يمنع الإمالة، سواء وصلأ أو

وقفأ، وذلك نحو: ﴿وَآخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لَأَيَّاتٍ

لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٤):

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ *** إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلَا

❖ عددنا من المدغم: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ؛ لأنه المعروف المقروء به، وكذا

جميع ما مثله وهو خمسة وتسعون موضعًا، نحو: ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾

، ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ﴾ لالتقاء المثليين خطأ؛ ولأن الصلة: عبارة عن

إشباع حركة الهاء تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف

للساكن فلم يعتد بها، وقد صح إدغامه نصًا عن اليزيدي عن أبي

عمرو في قوله: ﴿إِلَهُهُ هُوَ﴾ ، ﴿إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ .

وقال القيس:

وقد أدغموا هاء الضمير بمثله *** وما زيد للتكثير قيل كلا فصل

وقد ذكر الداني عن ابن مجاهد أنه كان يختار عدم الإدغام في هذا

الضرب، وذكر حجته ثم بين فسادها. (١)

❖ اختلفوا في إدغام (وَآوْ هُوَ) في ثلاثة مواضع: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا﴾

[الأنعام: ١٢٧] ، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٦٣] ، ﴿وَهُوَ

وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢].

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٧٤).

قال صاحب إبرانر المعاني (ص ٨٥): والجمهور على منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة، وبعضهم قال: هي مظهرة بلا خلاف، ووجهه أن الكلمة قد خفت بسكون هائها، فلم تحتج إلى تخفيف الإدغام. اهـ

وقال صاحب التيسير: لا خلاف في الإدغام، قلت: يريد في طرقة التي قرأ بها، وإلا فقد ذكر الخلاف فيها أبو علي الأهوازي، والحافظ أبو العلاء، وغيرهما.

وأما المواضع المضمومة الهاء وهي ثلاثة عشر موضعاً؛ فإدغامها ظاهر ولهذا جزم **أي الشاطبي** - بقوله:

وَوَاوٌ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ *** فَأَدْغِمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءَ
ومنهم من أظهرها؛ لأن الواو زیدت تقوية لهاء الضمير ففي إدغامها كالإخلال بما زیدت لأجله؛ ولأن الواو تشدد في لغة قوم من العرب، والتخفيف هو اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أن الواو تشبه بتلك اللغة، وقيل أيضاً: إن تشديد الواو هو الأصل ثم خفت فاستغني بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام، وكل هذه علل حسنة للإظهار لا بأس بها، وقول الشاطبي: (وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءَ) يوهم أنه لم يعلله بغير ذلك، ثم تقديره أن يقال: إذا كان قبل الواو ضمة وقصد إلى إدغامها وجب إسكانها للإدغام فتصير حرف مد، ولين

وحروف المد واللين لا تدغم؛ لأداء الإدغام إلى ذهاب المد مثل: (قالوا)، و(أقبلوا)، وهذا خطأ من المعلل؛ فإن هذا مد تقديري لا ثبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام؛ حيث كان المد محققاً أن يمتنع أيضاً إذا كان المد مقدراً. اهـ

والعلامة الضباع كلام نفيس في هذا، قال رحمه الله: الجمهور من رواة أبي عمرو على عدم إدغام المواضع الثلاثة؛ لأن (الهاء) خفت بالسكون فلا تحتاج إلى تخفيف الإدغام، إلا أن صاحب «التيسير» على أنه لا خلاف في الإدغام، وهذا التقدير يعطي جواز الوجهين في الثلاثة من طريق النظم، وجرى على ذلك أيضاً شعلة في «شرحه»، وهو خلاف المفهوم من كلام الناظم، إذ المفهوم منه، والذي جرى عليه جمهور الشراح عدم الخلاف فيهن، وذلك أنه لما قيد محل الخلاف بالمضموم الهاء بقي ساكنها على الأصل في اجتماع المثليين من متفق الإدغام، كما أنه لما قيد بواو (هو) بقي غير واو (هو) مدغماً على الأصل فيه نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وأيضاً تعليل المظهر بالمد يفهم أنه حيث لا يوجد المد لا يظهر، ويؤيد ما قلناه قول الحافظ الداني في جامعهِ في إدغام ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦] بالوجهين قرأت ذلك، واختار الإدغام؛ لاطراده وجريه على قياس نظائره. ثم قال: فإن

سكن ما قبل الواو سواء كان هاء أو غيرها فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا﴾ و ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾. اهـ.

قال أبو عبد الله السوداني غفر الله له: بالوجهين قرأت ذلك، إلا أن المختار عند مشايخنا المحققين الإدغام، وهو المقروء به للسوسي من طريق الشاطبية والتيسير ليس غير، وتحقيقه وتحريره في الأصل.

❖ إدغام الميم في الميم من قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ﴾ [غافر، آية: ٤١]، وقوله: ﴿وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ﴾ [هود، آية: ٣٠]، بلا خلاف لا شك في ذلك؛ إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام خلافاً لما توهمه بعضهم أنه من باب المعتل؛ لأن أصله (يا قومي) بالياء ثم حذفت، رد عليه وهمه؛ فإن اللغة الفصيحة (يا قوم) بحذف الياء وصاحبها لا يثبت الياء بحال فصارت الياء كالعدم من حيث التزم حذفها؛ ولأن الياء المحذوفة من (يا قوم) ليست من أصل الكلمة؛ بل هي ضمير المضاف إليه بخلاف المحذوف (من يبتغ) ونحوه. اهـ^(١)

(١) من إبراز المعاني (ص ٨١). وفائدة ذكرهما رفع توهم من يعتقد أنهما من قبيل (يبتغي) وليساً منه؛ لأن (قوم) لم يحذف منه شيء فأصوله باقية فلا يسمى معتلاً، وإنما الياء المحذوفة ياء الإضافة وهي كلمة مستقلة، واللغة الفصيحة حذفها.

وفي ذلك صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٢٥):

وَيَا قَوْمَ مَا لِي ثُمَّ يَا قَوْمَ مَنْ بِلَا *** خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلَا^(١)

❖ قول الإمام الداني في باب الإدغام الكبير: فأما قراءة أبي عمرو

﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]،

بإدغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاء فشذوذ والله تعالى أعلم.

قوله: (الشذوذ) المراد بالشاذ هنا التقليل أي لغة.

ووجه ذلك أنه لم تبدل (العين) (حاء): هذا الشذوذ لا يقدر في القراءة المتواترة؛ لكون أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشا في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها.

(١) (أرسلا) أطلقا على الإدغام بلا خلاف لا شك في ذلك؛ إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام، وإن توهم متوهم أنه من باب المعتل؛ وكأن الناظم أورد هذا البيت في صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام في المعتل، فقال: قد أجمعوا على إدغام هذا فكذا ما سبق، ونص صاحب التيسير على أنه من المعتل مع الإجماع على الإدغام. اهـ من إبراز المعاني

(ص ٨٣): اهـ

وناهيك به وتواتر ذلك من القراء وشاع وذاع ولم ينكر وهو إثبات مفيد للعلم وما ذكروه نفى مسنده الظن، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني، ولئن سلم أن ذلك غير متواتر، فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامه، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي، وليس قول النحاة بحجة إلا عند إجماعهم، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى: لأنهم ناقلوها عمن ثبتت. عصمته عن الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر؛ فالقراء أكثر وأعدل فكان الرجوع إليهم أولى، وإذا حمل كلام المانعين للجميع بين الساكنين على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة والجمع ولو بوجه أولى.

قال السيوطي رحمه الله: أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنة متبعة. قال البيهقي: أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله في تعريف القراءة الصحيحة: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها.

ثم قال - رحمه الله - في شرح الركن الأول: وقولنا بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بحض أهل النحو، أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان (بارئكم) (يأمركم) ونحوه. انتهى.

ومن أراد المزيد من الشواهد والأدلة فليراجع تفسير الشوكاني عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ في سورة النساء.

(١) انظر: النشر (ج ٢ ص ٢٣٦)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ٢٧)، والدر النثير والعذب النмир «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)» (٢/ ٢١٨).

❖ اختلفوا في إدغام (اللام) في (اللام) من: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١] في أربعة مواضع في الحجر [٥٩، ٦١] موضعان، وواحد في النمل [٥٦]، وآخر في القمر [٣٤]؛ فمنع قوم الإدغام؛ لقلة حروفه، وأدغموا قوم، قال العلامة المحقق رحمه الله: واختلف المظهرون في مانع إدغامه؛ فروى ابن مجاهد، عن عصمة بن عروة الفقيمي، عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلة حروفها، ورد الداني هذا المانع بإدغام: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] إجماعاً؛ إذ هو أقل حروفاً من «آل» فإن هذه الكلمة على وزن (قال) لفظاً، وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً، قال الداني: وإذا صح الإظهار فيه بالنص ولا أعلمه من طريق اليزيدي، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل إذا كانت هاء على قول البصريين والأصل «أهل»، وواو على قول الكوفيين والأصل «أول»، فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجها، وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتل الذي يؤثر الإظهار فيه للتغيير الذي لحقه لا لقلة حروف الكلمة.

(قلت كلام ابن الجزمري): ولعل أبا عمرو أراد بقوله: لقلة حروفها، أي: لقلة دورها في القرآن؛ فإن قلة الدور وكثرته معتبر. اهـ من النشر.

والمخالصة: أن الذي قرأنا به، وبه نأخذ من طريق الشاطبية وجه الإدغام، وهو الصحيح المعول عليه المأخوذ به، وهو الذي عليه العمل في بلادنا السودان أعزها الله بالتوحيد والسنة.

قال صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٢٦-١٢٧):

وَإِظْهَارُ قَوْمٍ آلٍ لُوطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنْبَلَا
بِإِدْغَامٍ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهَرٌ بِإِعْلَالٍ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا

❖ إذا كان قبل الحرف الذي يدغم في غيره حرف صحيح ساكن؛ ففيه مذهبان لأهل الأداء:

مذهب المتقدمين: وهو أن هذا الحرف يدغم في غيره إدغامًا محضًا.

ومذهب المتأخرين: وهو أن إدغامه محضًا عسير يعسر النطق به؛ لما فيه من الجمع بين الساكنين؛ إذ الحرف المدغم لا بدّ من تسكينه، وحينئذ يكون المراد من إدغامه على مذهب المتأخرين إخفاءه، واختلاس حركته المعبر عنه بالروم، وقد جرى الناظم على مذهب المتأخرين فقال: (وبالإخفاء طبق مفصلاً)، والضمير في طبق للقارئ يعني: إذا أخفى القارئ هذا الحرف فقد أصاب الصواب من قولهم: طبق السيف المفصل، إذا أصاب المفصل أي: مكان الفصل، واحترز بقوله: (صح) عما قبله ساكن غير صحيح وهو حرف المد واللين نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ﴾

﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ ، أو حرف اللين نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ ، ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ فلا خلاف في إدغامه إدغامًا محضًا؛ لما فيه من المد، الذي يفصل بين الساكنين.

وقد مثل الناظم-الشاطبي- لما قبله ساكن صحيح من المثليين بمثاليين وهما: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ، ﴿مَنْ أَلْعَلِمَ مَا لَكَ﴾ [الرعد: ٣٧] ، ومثل لما قبله ساكن صحيح من المتقاربين بثلاثة أمثلة، ﴿مَنْ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩] ، ﴿فِي الْمَهْدِ صَيًّا﴾ [مريم: ٢٩] ، ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ﴾ [فصلت: ٢٨] ، والله تعالى أعلم.^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٥٦-١٥٧):

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا
خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمُ فَاشْمُلَا
❖ تحصل لنا بعد السبر التام أن جميع ما في القرآن العظيم من الإدغام للسوسي ألف حرف وثلاثمائة وسبعة أحرف، ودخل في ذلك المثلان والمتقاربان والمتجانسان من كلمة أو كلمتين ما اتفق عليه جميع طرق السوسي، وما اختلفوا فيه، وهذا على رواية

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ٦٧).

البسملة، ووصلها بآخر السورة، وإلا فيسقط آخر الرعد مع (بسملة) إبراهيم وآخر إبراهيم مع (بسملة) الحجر، وعلى رواية ترك البسملة ووصل السورة بالسورة وإلا فيسقط آخر القدر مع ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [البينة: ١].

❖ بقي من هذا الباب ثلاث كلمات: ﴿حَى﴾ [الأنفال: ٤٢]، و ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، و ﴿مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥] وعليه فالمدغم عشرة وثلاثمائة وألف، وكان الأولى عدها مع المدغم فيما تقدم؛ لرفع توهم أنها ليست منه، لكن ذكرناها في الفرش تبعاً لجماعة منهم الداني؛ ولأنها لم ينفرد بها السوسي بل شاركه فيها غيره، فحسن ذكرها في مسائل الخلاف، و ﴿بَيْتَ طَافَّةٍ﴾ [النساء: ٨١] مثلها إلا أنه قيل إنها من الصغير فحسن ذكرها مع الكبير تنبيها على هذا، وبقي من الكبير أيضا حرفان: ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾ [النمل: ٣٦] و ﴿أَتَعَدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] إلا أن البصري لم يدغمها فلا دخل لها في العدد.

❖ المختلف فيه ثمانية وعشرون حرفاً، عشرون من المثليين، وهي واو (هو) المضموم (الهاء) نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ وقع في ثلاثة

عشر موضعًا، و﴿ءَال لُوطٍ﴾ في أربعة مواضع، و﴿يَبْتَغِ عَيْرَ﴾
 وقع بآل عمران، و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ بيوسف، و﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾
 بغافر، وثمانية من المتقاربين و﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ بالبقرة
 و﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ بالنساء، و﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ بسبحان،
 والروم و﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، و﴿جِئْتَ شَيْئًا﴾ بمريم، و﴿النُّورَةَ
 ثُمَّ﴾ بالجمعة، و﴿طَلَقَنَّ﴾ بالتحريم، والمأخوذ به عندنا في
 (هو) و(آل) الإدغام فقط، وفي الأحد عشر الباقية الإدغام
 والإظهار؛ فتدخل في العدد المذكور على الأول، وتسقط على
 الثماني.

❖ وقع في كلام أئمتنا اضطراب في عدد المدغم كما يعلم ذلك من
 وقف على تأليفهم والصواب، والله أعلم.
 ما ذكرناه على التفصيل الذي حررناه فشدّ يدك عليه ودع ما سواه والله
 الموفق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.^(١)

(١) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٦٦٤).

باب الوقف على مرسوم الخط^(١)

أصل الرسم الأثر، ومعنى مرسوم الخط: ما أثره الخط: يعني خط المصحف: على ما وضعت عليه الصحابة -**رضي الله عنهم**- لما كتبوا المصاحف في زمن عثمان **رضي الله عنه** وأنفذها إلى الأمصار؛ ففيها مواضع وجدت الكتابة فيها على خلاف ما الناس عليه اليوم في الكتابة، وقد صنف في ضبط ذلك تصانيف كثيرة قديماً وحديثاً^(٢)، ولأبي عمرو الداني في ذلك الكتاب «المقنع»، وقد نظمه الشيخ الشاطبي أيضاً في قصيدته الرائية^(٣)، ولا يعرف ذلك إلا من وقف على تصنيف منها.

(١) ينظر هذا الباب في: التيسير (ص ٦٠)، والإقناع (١ / ٥١٣)، وإبراز المعاني من حرز الأمان (ص ٢٧٣)، وسراج القارئ (ص ١٢٧)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ١٧٩)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١٤٤).

(٢) وقد ذكرت في المقدمة أهم المصنفات التي تعتبر المراجع الأساسية لهذا الفن، فراجع إن شئت.

(٣) **فائدة:** قد تقرأ في بعض كتب السير والتراجم أن بعض العلماء حفظ الشاطبيتين فما المقصود بالشاطبيتين؟ المقصود بهما: (١) - منظومة حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع. (٢) - ومنظومة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف الشريف، وهما من نظم الإمام العلامة قاسم بافِرُّه الشاطبي الأندلسي رحمه الله.

واعلم أن المراد بالخط الكتابة: وهو على قسمين: قياسي واصطلاحي، فالقياسي: ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل، وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدى إلى سواها؛ منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا، واضطرارًا؛ فيوقف على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات؛ في تفكيك الكلمات بعضها من بعض وتقطيعها، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولا يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما، وذلك نحو: «عن ما»؛ هما كتبنا بالقطع في موضع وبالوصل في آخر فيقفون في المقطوع على «عن»، وفي الموصول على «عما»، وفي الوصل لا يظهر لذلك أثر فلهذا خص الباب بالوقف، وهذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار، وقد ورد ذلك عنهم نصًا وأداءً.

وقد اعتنى والتزم الإمام أبو عمرو بن العلاء باتباع خط المصحف، واختبر الوقف على كلمات ليست بموضع وقف؛ ليعلم به معرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة، أو إذا انقطع نفس القارئ فوقف على تلك الكلمة، فقد وردت الرواية عنه اتباع الرسم فيها، فيوقف عليها على وفق رسمها في الهجاء.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (م رقم ٣٧٥):

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِيَّ وَنَافِعٌ *** عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِيتِلَا

فإذا تقرر هذا، فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى: متفق عليه، ومختلف فيه، وتنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام:

الأول: الإبدال، **الثاني:** الإثبات، **الثالث:** الحذف، **الرابع:** الوصل، **الخامس:** القطع.

(فأما الإبدال): فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة .

(فالأصل المطرد): كل هاء التأنيث رسمت تاء، نحو: «رحمت» ، و «نعمت» ، و «شجرت»، و «جنت»، و «كلمت» ، وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإنفراد، وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم المتفق على إفراده: جملته في القرآن أربع عشرة كلمة تكرر منها ستة.

(الأول): «رحمت» في سبعة مواضع، بالبقرة، والأعراف، وهود، وأول مريم، وفي الروم، والزخرف معا.

(الثاني): «نعمت» في أحد عشر موضعًا، [الآية: ٢٣١] ثاني البقرة وفي [المائدة الآية: ١١] و [آل عمران الآية: ١٠٣] وثاني [إبراهيم الآية: ٢٨، ٣٤] وثالثها وثاني [النحل الآية: ٥٣، ٧١، ٧٢، ٨٣] وثالثها ورابع النحل، وخامسها، وسادسها، وفي [لقمان الآية: ٣١] و [فاطر الآية: ٣] و [الطور الآية: ٢٩].

(الثالث): «امرات» في سبعة مواضع، بـ [آل عمران الآية: ٣٥] واحد واثنان [يوسف الآية: ٣٠، ٥١] وفي [القصص الآية: ٩] واحد وثلاثة [بالتحریم الآية: ١٠، ١١].

(الرابع): «سنت» في خمسة مواضع، بـ [الأنفال الآية: ٣٨] و [غافر الآية: ٨٥] و [ثلاثة بفاطر الآية: ٤٣].

(الخامس): «لعت» في موضعين: بـ [آل عمران الآية: ٦١] و [بالنور الآية: ٧].

(السادس): «معصيت الرسول» في موضعي: [المجادلة الآية: ٨، ٩].

وغير المكرر سبعة، وهي: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧] ، و﴿بَقِيَتْ أَلْفٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦] ، و﴿قُرْتُ عَيْنٍ﴾ [القصص: ٩] ، و﴿فَطَرَتْ أَلْفٌ﴾ [الروم: ٣٠] ، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣] ، و﴿وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩] ، و﴿أَبْنَتْ عَمْرَنَ﴾ [التحریم: ١٢].

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في هذا القسم:

وقف الإمام أبو عمرو بن العلاء على هذه المواضع بالهاء على (هاء التأنيث) المكتوبة بـ(التاء)^(١) خلافاً للرسم، وهي لغة قريش، وهذا هو الذي قرأنا به، ونأخذ به، وهو مقتضى نصه، ونص أئمتنا المحققين عنه، وقياس ما ثبت نصاً عنه، وإن كان أكثر المؤلفين لم يتعرضوا لذلك؛ فيقتضي عدم ذكرهم له والكثير من هذا الباب أن تكون الجماعة كلهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف الوقف عليه بالتاء؛ فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وغاية من لم يذكر ذلك السكوت، ولا حجة فيه، وفي «الكافي» الوقف في ذلك بالهاء لأبي عمرو.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٧٨):

(١) وأما المرسومة بالهاء لا خلاف فيها؛ بل هي تاء في الوصل هاء في الوقف.

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ *** فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رَضَى وَمُعَوَّلًا

والقسم الذي قرئ بالإفراد وبالجمع ثمانية أحرف، وهي: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾

بالأنعام ويونس وغافر، و﴿أَيَّتُ لِلْسَّالِينَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿غَيْبَتِ

الْجُبِّ﴾ [معافى [يوسف: ١٠، ١٥]، و﴿أَيَّتُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت:

٥٠]، و﴿فِي الْعُرْفَتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، و﴿عَلَى يَدَيْتِ مِنْهُ﴾

[فاطر: ٤٠]، و﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَتِ مَنْ أَكْمَامَهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، و

﴿جَمَلْتُ صَفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣].

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في هذا القسم:

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ ويونس وغافر،

و﴿يَدَيْتِ﴾ [فاطر: ٤٠]، و﴿ثَمَرَتِ﴾ [فصلت: ٤٧]، بغير

ألف على التوحيد ورسمها بالتاء^(١) ووقف عليها بالهاء.

(١) وقد أجمعت المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في

الحرف الثاني من يونس، وهو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٩٦]، قال:

تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيت مرسومًا بالهاء؛ وكذلك اختلف أيضًا في قوله في غافر:

﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦] فكتابه بالهاء على قراءة الإفراد، بلا نظر، وكتابه

بالتاء على مراد الجمع. ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفردًا. ولكن

الذي هو في مصاحفهم بالتاء قرءوه بالجمع فيما نعلمه - والله أعلم - ١هـ من النشر (١٣١/٢).

❖ وقرأ بقيت الكلمات المذكورة، نحو: ﴿ءَايْتُ لِلْسَّالِينَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿غَيَّبَتِ الْجُبِّ﴾ معاً في [يوسف: ١٠، ١٥]، و﴿ءَايْتُ مَنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، بالألف على الجمع، ووقف عليها بـ(التاء) كسائر الجموع، وهكذا الحكم فيما ماثلها.

(وأما الكلمات المخصوصة) فهي ست: ﴿مَرْضَاتٍ﴾ حيث وردت -وقد وردت في أربع مواضع موضعان في البقرة، وموضع في النساء، وموضع في التحريم-، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] معاً، و﴿أَلَّتْ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [مريم: ٤٢]..

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في الوقف على هذه الكلمات:

وقف الإمام أبو عمرو بن العلاء على الكلمات الستة بالتاء، وقد نظم الملا علي القاري في شرحه على المقدمة الجزرية هذه الكلمات فقال:

(١):

واللات مع لات كذا مرضات *** ويا أبت وذات مع هيهات

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٧٩):

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/ ٤٧٠).

وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتِ بَهْجَةٍ *** وَلَا تَرْضَى هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُفْلًا^(١)

(والقسم المتفق عليه من الإبدال) نوعان:

أحدهما: المنصوب لمنون غير المؤنث يبدل في الوقف ألفاً مطلقاً، نحو:

﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة:

٢٨]، ﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

والثاني: الاسم المفرد المؤنث ما لم يرسم بالتاء تبدل تاؤه وصلاً، هاء

وقفاً، سواء كان منوناً، أو غير منون نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة:

٢١١]، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [الزخرف: ٧٢]، ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾

[البقرة: ٧].

(١) أمر بالوقف بالهاء على قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَلَّتْ﴾ [النجم: ١٩] ، و

﴿مَرَضَاتٍ﴾ كيف جاء و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] ، للمشار إليه بالراء في قوله:

(رضا)، وهو الكسائي فتعين للباقيين الوقف بالتاء ثم أخبر أن: ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:

٣٦] كهذه الكلمات يعني في الوقف عليها بالهاء للمشار إليهما بالهاء والراء في قوله:

(هاديه رفلًا) وهما: البزي والكسائي؛ فتعين للباقيين أيضا الوقف بالتاء وليس الكلام في

(بهجة)؛ فإن الوقف عليها بالهاء إجماع؛ لأنها رسمت كذلك، بل الكلام على (ذات) التي

قبل (بهجة) بخلاف: ﴿ذَاتَ يَنِّكُمْ﴾ [الأنفال: ١] ونحوها، ومعنى (رفل): عظم.

انظر: سراج القارئ (ص ١٣٠).

(وأما الإثبات) فهو على قسمين:

أحدهما: إثبات ما حذف رسمًا، **والثاني:** إثبات ما حذف لفظًا، فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

الأول: وهو في هاء السكت، وتسمى الإلحاق، والثاني: أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك، وهذان القسمان لا خلاف فيهما بين الإمام أبي عمرو وحفص، إلا فيما حذف من الألفات لساكن وينحصر في كلمة واحدة، وهي: (أيه) وقعت في ثلاثة مواضع: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، و ﴿وَقَالُوا يَتَّيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، و ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء فيها:

وقف الإمام أبو عمرو بن العلاء بألف بعد الهاء على كلمة [أَيُّهُ] في مواضعها الثلاث على الأصل - خلافاً للرسم - كما هو الحال في سائر كلمات: ﴿أَيُّهَا﴾، فإذا وصل حذف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨٢):

وَيَا أَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيُّهَا *** لَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافَقْنَ حُمَلَا

(وأما المحذف): فهو أيضاً على قسمين: أحدهما: حذف ما ثبت رسمًا،

والثاني: حذف ما ثبت لفظاً.

(فالأول) من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي: ﴿وَكَايِّنَ﴾ وقعت في سبعة مواضع: في آل عمران، ويوسف، وفي الحج موضعان، وفي العنكبوت، والقتال، والطلاق.

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في هذه الكلمة:

حذف الإمام أبو عمرو بن العلاء النون من ﴿وَكَايِّنَ﴾ ، ووقف اضطراراً أو اختباراً على الياء هكذا: ﴿وَكَايَّ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨٩):

..... وَكَايِّنِ الْ *** وَقُوفُ بُنُونٍ وَهُوَ بِإِلْيَاءٍ حُصِّلَا^(١)

(والقسم الثاني): وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق عليه أصل مطرد، وهو: (الواو) و(الياء) الثابتان في هاء الكناية لفظاً مما حذف رسماً، وذلك فيما وقع قبل الهاء فيه متحرك نحو: (إنه)، و(به) كما تقدم، أول باب هاء الكتابة.

(١) الوقف على (وكاين) بالنون حيث وقع للجماعة، وأن الوقف عليه للمشار إليه بالحاء في قوله: (حصلا)، وهو أبو عمرو فمن وقف على النون اتبع الرسم ومن وقف على الياء نبه على الأصل؛ أصل الكلمة أي: بالتنوين ثم دخل عليها كاف التشبيه؛ فهي مجرورة منونة مثل كعلي، فوقف أبو عمرو على (أي) بحذف التنوين؛ لأن التنوين يحذف وقفاً، وإنما كتبت في المصحف نونا على لفظ الوصل.. اهـ من المصدر السابق، بتصرف.

وأما وصل المقطوع رسمًا فوق مختلفا فيه في (ما) في أربعة مواضع:
﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف:
٤٩]، و﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
[المعارج: ٣٦].

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في (ما) من (مال):

وقف الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري على (ما) من: ﴿مَالِ﴾ في مواضعها الأربع، نص على ذلك أكثر الأئمة كالداني، وابن الفحام، وأبي العز، وسبط الخياط، وابن سوار، والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن شريح، وأبي معشر وغيرهم.^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨١):

وَمَالٍ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَاءِ * وَسَالٍ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتَلَا

(١) وهذه الأربعة كتبت في المصحف (مال)، (فمال) بانفصال اللام مما بعدها؛ فمن وقف على (ما) ابتداءً بـ(اللام) متصلة بما بعدها، ومن وقف على (اللام) ابتداءً بما بعدها من الأسماء، وكذلك قرأت من طريق المبهج والتذكرة، ونص عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير. انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص ١٣١).

تنبيه: صوب صاحب النشر جواز الوقف على كل من (ما) و (اللام) في هذه المواضع لجميع القراء، ويجب أن يعلم أن الوقف على (ما)، أو على (اللام) إنما هو وقف اختباري بالباء الموحدة أو اضطراري، وليس وقفا اختياريًا يصح البدء باللام أو بما بعدها، فإذا وقف على (ما) أو على (اللام) اختياراً أو اضطراراً؛ وجب عليه أن يرجع ويبتدئ بقوله تعالى (ما ل هذا)، أو (فما ل) إلخ.^(١)

(والمتنق عليه): من هذا الفصل جميع ما كتب مفصلاً سواء كان اسماً، أو غيره فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء. وأما قطع الموصول فوق مختلفاً فيه في (ويكأن)، (ويكأنه) وكلاهما في القصص فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة.

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء فيه :

وقف الإمام أبو عمرو بن العلاء اضطراراً أو اختباراً على الكاف، من لفظي: (ويكأن ، ويكأنه) من قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآتُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مِّنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَآتُهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] ،

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ١٨١).

هكذا: ﴿ويك﴾ ، وعند الابتداء بهما يتدئ القارئ بـ ﴿ويكأن﴾ ،
ويكأنه ﴿﴾ ، ويجوز البدء بـ ﴿أن﴾ في الأول، و ﴿أنه﴾^(١) في الثاني،
والصحيح الوقف على الكلمة بأسرها والبدء بقولك: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾
اتباعاً للرسم، وعملاً بالقياس^(٢).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨٥):

وَقِفْ وَيَكُنَّهْ وَيَكُنَّ بَرَسْمِهِ *** وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلًّا

تنبيه: المقصود من الوقف على هذه الكلمات - وليست بموضع وقف؛
لكونه غير تام، ولا كاف، ولا حسن - أحد أمرين: إما اختبار معرفة
القارئ كيف يقف على هذه الكلمات، وإما إرشاده إلى صحة الوقف
عليها عند طرؤ طارئ عليه من ضيق نفس، أو نسيان، أو غلبة عطاس، أو
بكاء أو نحو ذلك^(٣).

وهذا معنى قول الداني رحمه الله في «باب الوقف على مرسوم الخط»:
وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه

(١) ولم يذكر الناظم الابتداء، ونص عليه الصفراوي، وابن غلبون وسبط أبي منصور في
تصانيفهم نحو ما ذكرته. انظر: سراج القارئ (ص ١٣٠).

(٢) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ١٨٢).

(٣) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (ص ١٧٩).

عند انقطاع النفس عنده لخبر ورد عنهم، أو لقياس يوجه قولهم لا على سبيل الإلزام والاختيار إذ ليس الوقف على ذلك، ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب تام، ولا كاف، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير اهـ^(١).

تبيه أيضًا: قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات، وغيره إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدر مما حذف تخفيفا لاجتماع المثليين، أو نحو ذلك أجمعوا على الوقف على نحو: (ماء)، و(دعاء)، و(ملجأ) بالألف بعد الهمزة. فهذا ما أردت ذكره من المرسوم في هذا الباب مما له تعلق بقراءة أبي عمرو، وأما ما بقي، مثل: الياءات وجملة من الكلمات فليس هذا مكانها، فأما الياءات فإن لها بابا تذكر فيه، وأما غيرها فذكرها في أماكنها مع فرش الحروف أولى لمعان تدعو إليه، والله أعلم.

(١) انظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨٢١).

الياءات

اعلم أنها قسمان: قسم اتفقوا على رسمه: وقسم اتفقوا على حذفه.
فالأول: إن كان ضمير متكلم، متصلا بالاسم، أو الفعل، أو الحرف،
يسمى اصطلاحاً: ياء إضافة.

فيجر محله مع الاسم، نحو: ﴿نَفْسِي﴾، وينصب مع الفعل، نحو:
﴿فَطَرَنِي﴾ وينصب ويجر مع الحرف، نحو: ﴿أَنِّي﴾، و﴿لِي﴾.
وهذا في القرآن العظيم، على ثلاثة أضرب:

الأول: ما أجمعوا على إسكانه. وجملته: ستة وستون وخمسمائة ياء.

الثاني: ما أجمعوا على فتحه. وجملته: إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر
موضعا.

الثالث: ما اختلفوا في فتحه وإسكانه، وهو المقصود بالذكر هنا.

وجملته: مائتا ياء، وثلثا عشرة ياء، على قول الشاطبي، أو: وأربع عشرة،
على قول الداني؛ لأن: ﴿فَمَاءَاتِنِ ٱللَّهُ﴾ بالنمل، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ بالزمر:
اختلف في فتحهما، وإسكانهما.

فالثاني: نظر لذلك، فجعلهما من هذا الباب.

والأول: نظر لحذفهما من الرسم، فجعلهما من باب الزوائد.

وزاد آخرون اثنتين أخريين، وهما: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣]، و

﴿إِنْ يُرِدَنَّ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٣].

قال شيخ مشايخ بعض مشايخنا: وذكر هذه الأربع في باب الزوائد أولى؛ لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب، من حيث فتحها، وإسكانها، أيضا، ولذلك ذكرناها ثم. اهـ

فتسع وتسعون: قبل الهمز المفتوح، واثنان وخمسون: قبل الهمز المكسور، وعشر: قبل الهمز المضموم، وأربع عشرة: قبل (أل) المعرفة، وسبع: قبل همز الوصل المجرد عن اللام، وثلاثون فقط، أو: وثنان، على ما تقدم، عند باقي الحروف. وسنورد ذلك جليا إن شاء الله تعالى.

والقسم المتفق على حذفه رسما: ضربان:

متفق على حذفه تلاوة، وصلا ووقفا، وهذا يسمى: محذوفات، فقط وسأذكره.

ومختلف في إثباته، وحذفه تلاوة، وهذا يسمى اصطلاحا: ياءات زوائد.^(١)

(١) انظر: كتاب الشمعة المضوية بنشر قراءات السبعة المرضية (١/ ٢٣٨).

باب ياءات الإضافة^(١)

ياء الإضافة: هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم، نحو: (كتابي)، وهي زائدة عن بنية الكلمة.

فخرج بقولنا: **[الزائدة]** الياء الأصلية التي تكون في مكان اللام من الكلمات التي توزن سواء كانت اسمًا نحو: ﴿الدَّاعِي * الْمُهْتَدِي﴾، أم فعلًا ماضيًا نحو: ﴿أَلْقِي إِلَيَّ * وَأَوْحِي إِلَيَّ﴾، أم مضارعًا نحو: ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا * أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ﴾، وخرج أيضًا الياء التي تكون من بنية الكلمة وأصولها، وذلك في الأسماء المبهمة التي لا توزن نحو: ﴿الذي، التي، اللاتي، وياء هي﴾.

وخرج بقولنا: **[الدالة على المتكلم]:** الياء في جمع المذكر السالم نحو: ﴿بِرَادِّي رَزَقِهِمْ * عَابِرِي سَبِيلٍ﴾، والياء في نحو: ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي﴾؛ لدالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم.

وياء الإضافة تدخل على الأسماء، والأفعال، والحروف، نحو: **(سبيلي، ذروني، فإني)**.

(١) ينظر: سراج القارئ (ص ١٣٢)، وإبراز المعاني (ص ٢٨٢)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ١٨٣).

فتكون مع الفعل منصوبة المحل نحو: ﴿أَوْزَعْنِي﴾ * ﴿سَتَجِدُنِي﴾ ، ومع الاسم مجرورة المحل نحو: ﴿فَنَسِي﴾ ، ﴿ذَكَرَى﴾ ، ومع الحرف منصوبة المحل [إذا جاءت مع إن وأخواتها]، نحو: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ، ومجرورة المحل نحو: ﴿وَلِي دِينَ﴾ .

وقد جاءت في المصحف على ضربين: محذوفة وثابتة، فالمحذوفة يأتي الكلام فيها في الباب الآتي، والثابتة فيها لغتان: الفتح والإسكان، فوجه الفتح: أنها ضمير على حرف واحد، قابل لحركة الفتح، واقع في موضع النصب والجبر، فحرك، كالكاف والهاء، وقولنا: قابل لحركة الفتح؛ لأن الياء المكسور ما قبلها لا تحرك بغير الفتح إلا في ضرورة شعر، وقولنا: واقع في موضع النصب والجبر، احترازًا من باب (افعلي)، في خطاب المرأة، ووجه الإسكان التخفيف؛ لأن حرف العلة تثقل عليه الحركة، وإن كانت فتحة؛ ولأن المد يخاف الحركة، فيصير الحرف بالمد كأنه محرك، وكلاهما لغة فصيحة، وقد جمعهما امرؤ القيس في بيت واحد، فقال:

ففاضت دموع العين مني صباة ** على النحر حتى بلّ دمعي محملي
فقال: (مني)، بالإسكان، و(دمعي) بالفتح، وعند هذا نقول: كل ضمير مفرد متصل: منصوب أو مجرور لا ينفك من أن يكون ياء المتكلم أو

كاف الخطاب أو هاء الغائب، فالياء تسكن؛ لما فيها من المد؛ ولأنها حرف علة تثقل عليه الحركة، وإن كانت فتحة بدليل إجماعهم على إسكان الياء من (معدى كرب)، ولزموا الفتح في نحو: (القاضي)؛ لأجل الإعراب، والكاف حرف صحيح محرك، والهاء مع كونها حرفاً صحيحاً فيها ضعف، فقويت بالصلة إما بواو، أو ياء، على حسب ما قبلها من الحركة، ثم ياء الإضافة الثابتة في المصحف (٨٧٦) ياء جاءت على ثلاثة أقسام^(١):

أ- ما اتفق القراء على إسكانها، وهي الأكثر لمجيئه على الأصل نحو: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ ، ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ ، ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾ ، ﴿يُطْعِمُنِي﴾ ، وجملتها (٥٦٦) ياءً.

ب - ما اتفق القراء على فتحها، نحو: ﴿بَلَّغَنِي الْكِبَرُ﴾ ، ﴿أُرُونِي﴾ ، ﴿الَّذِينَ﴾ ، ﴿نَعِمَتِي أَلَيْتَ﴾ ، وجملتها (٩٨) ياءً.

(١) صنف الإمام أبو بكر بن مجاهد **سرحه الله** كتاباً مستقلاً في الياءات: إثباتاً، وفتحاً وإسكاناً، وذكر المتفق عليه والمختلف فيه، على ترتيب القرآن، سورة سورة، وهو من أنفس وأجود ما كتب في هذا الباب.

ت- ما اختلف القراء فيها بين الفتح والإسكان، وقد وردت في

المصحف في (٢١٢) ياء^(١).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨٨):

وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرُ مُنِيفَةٍ *** وَثْنَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

وتأتي على أقسام ستة بالنسبة لما بعدها^(٢).

(١)- همزة قطع مفتوحة وهي (٩٩ ياء)، نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ٣٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٩٠):

(١) وعدّها صاحب التيسير مائتين وأربع عشرة ياء فزاد ثنتين وهما: ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾

[النمل: ٣٦] ، وقوله في الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] ، وذكرهما الناظم -أي

الشاطبي- في باب الزوائد؛ لأن الياء حذفت منهما في الرسم وهذا حقيقة باب الزوائد، ثم

إن صاحب التيسير لما ذكر: ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾ في سورتها، عدّها مع الزوائد، ولم يعدّها

مع ياءات الإضافة وعد: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ في سورتها مع ياءات الإضافة، ولا شك أنهما أخذتا

من كل باب من هذين البابين حكمه؛ فإن الخلاف فيهما في فتح الياء وإسكانها وفي إثباتها

وحذفها، وأما: ﴿يَتَعَبَّدُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨] فذكرها في باب ياءات

الإضافة وبين حكمها؛ لأن المصاحف لم تجتمع على حذف يائها. اهـ من إبراز المعاني

(ص ٢٨٦).

(٢) وقد سردتها كلها في الأصل وذكرت أمثلتها.

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتَسْعُهَا

(٢) - همزة قطع مكسورة وهي (٥٢ ياء)، نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ

الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٠٠):

وِثْنَتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ

(٣) - همزة قطع مضمومة وهي (١٠ ياءات)، نحو: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾

[القصص: ٢٧].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٠٥):

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

(٤) - همزة وصل في (أل) التعريف وهي (١٤ ياء)، نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذِي

يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٠٧):

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةٍ

(٥) - همزة وصل مفردة وهي (٧ ياءات)، نحو: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾

[الفرقان: ٣٠].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤١١):

وَسَبْعٌ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتْحُهُمْ

(٦)- ليس بعدها همزة وهي (٣٠ ياء)، نحو: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾
[البقرة: ١٢٥].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤١٣):

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ

وعلمة ياء الإضافة:

علامة ياء الإضافة: صحة إحلال الكاف والهاء محلها، فتقول في (فَطَرَنِي)، فطرك، فطره؛ فيعرف الفرق بين ياء الإضافة والياء الأصلية: بصحة إحلال الهاء والكاف محل ياء الإضافة، وعدم صحة إحلالهما محل الياء الأصلية.

وتسميتها ياء إضافة: باعتبار الغالب، وهو دخولها على الأسماء، وإلا فليست الداخلة على الأفعال والحروف ياء إضافة، والعرب كانت أحياناً تسكنها وأحياناً تفتحها.

وقد قيل: إنّ الإسكان هو الأصل؛ لأنها مبنية والأصل في البناء السكون، كما أن الأكثر في القرآن هو السكون، والبعض قال: إنّ الفتح أصل ثانٍ، أي: أن الإسكان أصل، والفتح أصل، ولكن الرأي الأول أقوى.^(١)

(١) قال صاحب إتحاف فضلاء البشر (ص ١٤٥): الفتح والإسكان فيها لغتان فاشيتان في القرآن، وكلام العرب، والإسكان فيها هو الأصل الأول؛ لأنها مبنية والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثانٍ؛ لأنه اسم على حرف غير مرفوع فقوي بالحركة، وكانت فتحة للتخفيف.

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في ياءات الإضافة

(١) - الفتح:

❖ يفتح الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ياء إضافة تلتها همزة قطع مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياء، وذلك نحو: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] هكذا: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٨٩):

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتَسْعُهَا *** «سَمَا» فَتَحُهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلَا
والمستثنى من ذلك أربع ياءات، هذه الياءات الأربع، وإن كان بعدها همزات مفتوحة فقد أجمع القراء على إسكانها، وليست من جملة التسع والتسعين التي سبق ذكرها، وهي: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿نَفْتِيَّ أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ﴾ [هود: ١٤٣].

[٤٧]، ﴿فَاتَّبَعْنِي أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣] فلم يأت عنهم فيها خلاف، فقليل

للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكن إجماعاً، وقيل غير ذلك.^(١)

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٩٠):

فَأَزْنِي وَتَفْتِنِي أَتَّبِعْنِي سَكُونُهَا *** لِكُلِّ وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا^(٢)

ويستثني من ذلك أيضاً الياءات التي يجب إسكانها، وهي: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾

[البقرة: ١٥٢]، ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ [هود: ٥١]، ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ [يوسف: ١٣]

[١٣]، ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٣]

(١) (واتفقوا) أيضاً على فتح: ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأُ﴾ [طه: ١٨]، ﴿وَإِنِّي أَتَهَلَّكُنَا﴾

[الأعراف: ١٥٥]، ونحو: ﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبِرَت﴾ [ص: ٧٥]؛ لضرورة الجمع بين الساكنين

- والله أعلم - اهـ من النشر.

(٢) وفائدة ذكره لهذه المواضع الأربعة من بين المجمع عليه أن لا يلتبس المختلف فيه

بها؛ لأنها داخلية في الضابط المذكور، وهو: ما بعده همزة مفتوحة، فلولا تنصيبه عليها

بالإسكان للكل؛ لظن أنها من جملة العدة، فتفتح لمن يفتح تلك العدة، فعلم من ذكره

لهذا المواضع أن المختلف فيه غيرها مما بعده همزة مفتوحة، وكذا يفعل فيما بعده

مكسورة ومضمومة فلهذا قال: (ولقد جلا) أي: كشف مواضع الخلاف وبينها، وفاعل

جلا ضمير يرجع إلى الناظم أو إلى المذكور، وقيل يعود الضمير على السكون أي كشف

فصاحة هذه اللغة وهي الإسكان بسبب الاتفاق عليه في هذه المواضع. اهـ من إبراز

المعاني (ص ٢٨٧).

﴿ ١٢٥ ﴾، ﴿ أَوْزِعْنِي أَنْ ﴾ في الموضعين [النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥]،
 ﴿ لِبَلُونِي ۖ أَشْكُرْ ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ تَأْمُرُونِي ۖ أَعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٤]،
 ﴿ ذُرُونِي ۖ أَقْتُلْ ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿ ادْعُونِي ۖ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠]،
 ﴿ اتَّعِدَانِي أَنْ ﴾ [الأحقاف: ١٧].

❖ فتح الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ياء إضافة تلتها همزة قطع
 مكسورة في جميع القرآن، وجملة ذلك اثنتان وخمسون ياء،
 وذلك نحو: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [هود: ٨٨]، ونحو: ﴿ أَبَاءِيَ
 إِبْرَاهِيمَ ﴾ [يوسف: ٣٨]، هكذا: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾،
 ﴿ أَبَاءِيَ إِبْرَاهِيمَ ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٠٠):

وِثْنَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ *** بِفَتْحِ أُولَى حُكْمٍ سَوَى مَا تَعَزَّلَا
 وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ الْيَاءَاتِ التَّالِيَةِ الَّتِي يَجِبُ إِسْكَانُهَا، وَهِيَ: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى
 اللَّهِ ﴾ في الموضعين [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٥]، ﴿ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ
 [الأعراف: ١٤]، ﴿ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٣]، ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي
 إِنْ ﴾ [الحجر: ٧١]، ﴿ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٦٩]،

القصص: ٢٧، الصافات: ١٠٦، ﴿عِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾ [الشعراء: ٥٢]، ﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ [ص: ٧٨]، ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣]، ﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَرُسُلِي إِيَّاكَ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

❖ فتح الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ياء إضافة تلتها همزة الوصل

المفردة المجردة من لام التعريف في المواضع التالية: و ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، و ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (٤١) ﴿أَذْهَبَ﴾ [طه: ٤١ - ٤٢]، و ﴿هَزُونِ أَخِي﴾ (٣٠) ﴿أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠] - ٣١، و ﴿وَلَا نُنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (٤٢) ﴿أَذْهَبَا﴾ [طه: ٤٢ - ٤٣]، و ﴿يَلِيَّتَنِي أَخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، و ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤١١-٤١٢):

وَسَبَّحَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتَحَهُمْ أَخِي مَعَ إِنِّي حَقَّهُ لِيَتَنِي حَلَا
وَنَفْسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا قَوْمِي الرُّضَا حَمِيدُ هُدَىٰ بَعْدِي سَمَا صَفْوُهُ وَلَا

(٢) - الإسكان:

❖ يسكن كل ياء إضافة تلتها همزة قطع مضمومة، في كل القرآن نحو:

﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٠٥-٤٠٦):

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلَا

فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحْ وَأَسْكِنْ لِكُلِّهِمْ *** بِعَهْدِي وَأَتُونِي لِتَفْتَحَ مُقْفَلَا

❖ أسكن ياء الإضافة التي تلتها (أل) التعريف في لفظ [عبادي]

المقرون بحرف النداء وهو في موضعين: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾

[العنكبوت: ٥٦]، ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]،

هكذا: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾، وفتح ياء: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي

الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، هكذا: ﴿عَهْدِي﴾.

❖ أسكن الإمام أبو عمرو بن العلاء الياء في الكلمات التالية:

❖ أسكن الياء في كلمة: ﴿بَيْتِكَ﴾ وقد وردت في ثلاثة مواضع:

﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وفي: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾

وَالْقَائِمِينَ ﴿الحج: ٢٦﴾، وفي: ﴿وَلَمَن دَخَلَ بَيْتَكَ مُؤْمِنًا﴾

[نوح: ٢٨]، تقرأ هكذا: ﴿بَيْتِي﴾.

❖ أسكن الياء في كلمة: ﴿وَجْهِي﴾ في الموضعين: قوله: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ

وَجْهِي﴾ [آل عمران: ٢٠]، و﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام:

٧٩]، تقرأ هكذا: ﴿وَجْهِي﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤١٤):

وَعَمَّ عَلًا وَجْهِي وَبَيْتِي بُنُوحَ عَنْ *** لَوَى وَسَوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُحْفَلَا

❖ أسكن الياء من ﴿لِي﴾ في: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم:

٢٢]، و﴿وَلِي فِيهَا مَثَارِبُ﴾ [طه: ١٨]، و﴿مَا لِي لَا أَرَى

أَلْهَدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، و﴿مَا كَانَ لِي﴾ [ص: ٦٩]، و﴿وَلِي

نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، ﴿وَلِي دِينٍ﴾ [الكافرون: ٦]، هكذا

تقرأ: ﴿وَلِي﴾، ﴿لِي﴾.

❖ أسكن الياء من كلمة ﴿مَعِيَ﴾ في ثمانية مواضع: ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ

بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، و﴿وَلَن نُّقْتِلُوكَ مَعِيَ عَدُوًّا﴾

[التوبة: ٨٣]، في ثلاثة مواضع بالكهف، ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾

[الأنبياء: ٢٤]، ﴿إِنَّ مَعَ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ﴿وَنَجِّنِي﴾

وَمَنْ مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، هكذا: ﴿مَعِيَ﴾.

باب ياءات الزوائد^(١)

الياءات الزوائد عند علماء القراءات هي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، ولكونها زائدة في التلاوة على رسم المصاحف عند من أثبتها سميت زوائد، وهذا معنى قول الإمام الشاطبي رحمه الله في الشاطبية في البيت رقم (٤١٩):

وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا *** لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا

وتقع في الأسماء والأفعال دون الحروف، نحو قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ [البقرة: ١٨٦].

وتكون في آخر الكلمات ولكن لا تكتب موصولة مع الكلمات، بل تُذِلُّ بها وترسم في طرفها.

والياءات على قسمين:

١- ما هو زائد عن الكلمة، نحو: ﴿نَكِيرِي، عَيْدِي، أَكْرَمَنِي﴾.

٢- ما هو أصلي، نحو: ﴿الْمَنَادِي، يَسْرِي﴾.

(١) ينظر: سراج القارئ (ص ١٤٠)، والوافي في شرح الشاطبية (ص ١٩٢)، و إبراز

المعاني من حرز الأمان (ص ٢٨٤).

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في ياءات الزوائد

يثبت الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري ياءات الزوائد لفظاً عند الوصل، وإذا وقف عليها حذفها، ووقف على الحرف الذي قبلها، نحو: ﴿قَالَ أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]، وعند الوقف يقف هكذا: ﴿أَتَمِدُّونَنِي﴾.

كلمات مخصوصة للإمام أبي عمرو في ياءات الزوائد

(١) - في قوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ وَأَمَّا﴾، ﴿أَهَنَنِ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥-١٦]، فقد أسقط الإمام أبو عمرو الياء فيهما وقفًا، وله في الوصل وجهان: الأول: الحذف - وهو المقدم -، والثاني: الإثبات.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٢٨):

وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهَانَنِ إِذْ هَدَى *** وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

(٢) - قرأ الإمام أبو عمرو ياء ﴿فَمَا ءَاتَسْنَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٣٦]، بإثبات ياء مفتوحة وصلًا، ووقفًا وجهان: الإثبات والحذف، سبقت الإشارة إليه.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٢٩):

وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي *** حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عَلَا

(٣) - قرأ الإمام أبو عمرو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ

﴾ [الزخرف: ٦٨]، بإثبات ياء ساكنة وصلًا ووقفًا، فهي ثابتة في المصحف البصري محذوفة في المصحف الكوفي.

٤- قرأ الإمام أبو عمرو بإثبات الياء الزائدة وصلًا فقط، في لفظ: (دعاء) من قوله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

٥- للسوسي في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾  الَّذِينَ [الزمر: ١٧، ١٨]، ياء ثابتة مفتوحة وصلًا؛ ساكنة وقفًا، وللدوري حذف الياء، وذلك وصلًا ووقفًا.

وذكر بعض شيوخنا أن إثبات الياء وصلًا في ياءات الزوائد لعلتين هما:

❖ اتباع النقل الوارد عن الشيوخ بسندهم لرسول الله ﷺ، وهو إثبات هذه الياءات.

❖ اتباع الأصل، والأصل في الياءات الإثبات، وإنما حذفت تخفيفًا أو بناء.

فائدة: الفرق بين ياءات الزوائد وياءات الإضافة:

١- الياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو: ﴿الدَّاعِ * الجوار﴾ وفي الأفعال نحو: ﴿يَأْتِ * يسر﴾، ولا تكون في الحروف بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف.

٢- الزوائد محذوفة من المصاحف بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها.

٣- الياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة، فمثال الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾ *
الْمُنَادِ﴾، ومثال الزائدة: ﴿وَعِيدِ﴾ * وَنُذِرِ﴾، وهذا لا ينافي تسميتها كلها
زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف، بخلاف ياءات الإضافة فلا
تكون إلا زائدة على الكلمة، وليست من أصولها، فهي كهاء الضمير
وكافه.

٤- الخلاف في ياءات الزوائد بين القراء دائر بين الحذف والإثبات،
بخلاف ياءات الإضافة، فإن الخلاف بينهم فيها دائر بين الفتح
والإسكان^(١).

٥- أن ياءات الإضافة كلها ضمير متكلم أما الزوائد فهي عامة.

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية (ص ١٩٣)، ومن أراد التوسع في معرفة الفروق بين
ياءات الزوائد وياءات الإضافة فعليه بالنشر في القراءات العشر لابن الجزري رحمه الله
(١٧٩ / ٢) وما بعدها.

□ ألفاظ مطردة خالف فيه الإمام أبو عمرو حفصاً

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بخلف عن الدوري بإسكان ضمة الراء، والوجه الثاني للدوري هو اختلاس حركة الضم للراء، وذلك في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ * ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ * ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ *
﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ * ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾^(١).

(١) تبييه: لا إشكال في ترفيق الراء لمن سكن عملاً بقول الإمام الشاطبي في البيت رقم (٣٤٩):

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْفِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ *** إِذَا سَكَنْتَ يَ صَاحٍ لِلْسَّبْعَةِ الْمَلَا وَقرأ السوسي بإسكان الراء. وأما مع الاختلاس فقد تحير فيه كثير من المتصدرين إذ لم يجدوا فيه نصاً للمتقدمين، ولا للمتأخرين ولا وجه لتوقفهم؛ لأنهم وإن لم يصرحوا بذلك فهو مأخوذ من قوة كلامهم إذ لم يقل أحد إن الاختلاس هو السكون بل صرحوا أنه حركة، قال الإمام أبو عمرو الداني في «المنبهة»: والاختلاس حكمه الإسراع *** بالحركات كل ذا إجماع وقد صرحوا أيضاً بأن من وقف على الراء بالروم حيث يجوز فتحه حكم الوصل، قال ورومهم كما وصلهم، ومن المعلوم كما ذكره الجعبري، والأهوازي وغيرهما أن الثابت من الحركة حالة الاختلاس أكثر من الثابت حال الروم فعلى هذا إجراؤه مجرى الحركة التامة أخرى، والله أعلم. انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٧٨).

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بخلف عن الدوري بإسكان الهمزة، والوجه الثاني للدوري هو اختلاس حركة الهمزة، وذلك في قوله تعالى: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في الموضعين من سورة البقرة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٥٤-٤٥٥):

وَإِسْكَانُ بَارِئُكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا
وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكُمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا

❖ في لفظي: ﴿أَرَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨، النساء: ١٥٣، فصلت: ٢٩]،

﴿أَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قرأ الدوري باختلاس كسرة الراء،
وقرأ السوسي بإسكان الراء.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٨٥-٤٨٦):

وَأَرَنَا وَأَرِنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمُ يَدًا *** وَفِي فَصَّلَتْ يُرَوِي صَفَا دَرَّهُ كُلا
وَأَخْفَاهُمَا طَلَّقُ ***

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظ: ﴿نِعَمًا﴾، في موضعين في سورة

البقرة، وسورة النساء، بوجهين:

الأول: باختلاس كسرة العين، وهذا هو الذي ذكره الشاطبي.

والثاني: إسكان العين^(١)، وعلى هذا الوجه أكثر أهل الأداء وقد ذكره في التيسير فلا يضر عدم ذكره في الشاطبية إذ هو مذكور في أصلها، قال في

(١) وهو الذي اختاره أبو عبيد القاسم بن سلام وإمام اللغة والعلوم وقال: هي لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - في قوله لعمر بن العاص: "نِعْمًا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ" هكذا روي الحديث بسكون العين، واختار كثير له إخفاء كسرة العين يريدون الاختلاس فرارا من الجمع بين الساكنين .

قال صاحب إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص ٣٧٤): واعلم أن: "نِعْمًا" كلمتان كتبتا متصلتين، والتقى المثلان فأدغمت (الميم) في (الميم)، واتفق القراء على الإدغام موافقة لخط المصحف؛ فإنهما كتبتا بميم واحدة، وهذا موضع اتفق عليه من باب الإدغام الكبير؛ لأن (الميم) من نعم متحركة مفتوحة، وقد أدغمت في الميم من (ما) الداخلة عليها، وكان الأصل (نعم ما) كما تقول: (بئس ما)، ولما أريد الإدغام لم يمكن مع سكون العين قبلها فكسرت، فمن القراء من أشبع الكسر في الموضعين معا، وهم ابن كثير، وورش، وحفص، وكل من فتح النون، ومنهم من أخفى الكسر، واختلسه تنبيها على أن أصل هذه العين السكون، وهم أبو عمرو، وقالون، وأبو بكر، وما أحسن ما عبر عنهم الناظم بقوله: "صيغ به حالا"، وباقي القراء، وهم ابن عامر، وحمزة، والكسائي فتحوا النون، وكسروا العين، وهذه هي اللغة الأصلية في هذا الفعل كـ (حمد)، و(علم) ثم سكن عينه تخفيفا لكثرة استعماله، ونقلت كسرة العين إلى النون فصارت هذه هي أفصح اللغات فيه كما قال تعالى في موضع لا يتصل به (ما): ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾، فلما اتصلت به ما وجب الإدغام؛ لأجل الخط، ولزم كسر العين؛ لأجل الساكنين بقيت كسرة النون على حالها، ومن فتحها عدل عن اللغة الأصلية؛ ليأتي بالكسر الأصلي للعين، ولا يحتاج إلى كسر لالتقاء الساكنين، =

= ويجوز أيضا في اللغة أن يقال في (نعم) المجردة عن كلمة (ما) نِعَم بكسر النون، والعين، ونَعَم بفتح النون، وسكون العين نص على ذلك أبو جعفر النحاس، وغيره، وقد ذكر بعض المصنفين في القراءات إسكان العين مع الإدغام، وذلك غير مستقيم في التحقيق، ونسبه صاحب التيسير إلى من حكى لهم الإخفاء هنا فقال قالون، وأبو بكر، وأبو عمرو بكسر النون، وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس. اهـ قلت: ولم يعرج الناظم على هذه الرواية، وترك ذكرها، وأصاب في ذلك قال مكي في التبصرة، وقد ذكر عنهم الإسكان، وليس بالجائز، وروى عنهم الاختلاس، وهو حسن قريب من الإخفاء، وقال في الكشف: روي عن أهل الإخفاء الاختلاس، وهو حسن، وروى الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأت به؛ لأن فيهما جمعا بين ساكنين ليس الأول حرف مد، ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين، وقال أبو علي: من قرأ: ﴿فَنِعَمًا﴾ بسكون العين لم يكن قوله: مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بمد، ولين، وقد أنشد سيبويه شعرا قد أجمع فيه الساكنان على حد ما اجتماعا في (نعما)، وأنكره أصحابه قال: ولعل أبا عمرو أخفا ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿بَارِكُمْ﴾، و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع، وخفائه، وقال أبو جعفر النحاس: فأما الذي حكى عن أبي عمرو، ونافع من إسكان العين فمحال.

حكى عن محمد بن يزيد أنه قال: أما إسكان العين، والميم مشددة فلا يقدر عليه أحد أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين، ويحرك، ولا يأبه؛ أي: لا ينتبه للتحريك، ولا يفطن به.

وقد اختار قراءة الإسكان الإمام أبو عبيد: القاسم بن سلام، وهو من عجيب اختياراته، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أولا ثم ذكر قراءة فتح النون، وكسر العين ثم قال: وبالقراءة

الأولى قرأت؛ لأنها فيما يروى لغة النبي -صلى الله عليه وسلم- حين قال لعمر بن العاص: "نعم المال الصالح للرجل الصالح". قال: هكذا يروى عنه -صلى الله عليه وسلم- على هذا اللفظ، قال: ثم أصل الكلمة أيضا إنما هي "نعم" زيدت فيها "ما"، وإنما قرأت تلك القراءة الأخرى من قرأها لكرهه أن يجمعوا بين ساكنين: العين، والميم، فحركوا العين، قال: وهو مذهب حسن في العربية، ولكنه على خلاف الحديث، والأصل جميعا.

قال أبو إسحاق الزجاج بعد ذكره كلام أبي عبيد: ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مد، ولا لين.

قلت: صدق أبو إسحاق فكما قيل عمن روى قراءة الإسكان: إنه سمع الإخفاء فلم يضبط، كذلك القول في رواية الحديث بل أولى؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات، على خلاف فصيح اللغة.... اهـ بتصرف.

قال صاحب غيث النفع (ص ١٢١): فإن قلت ذكرت لأبي عمرو الإسكان المحض، ولم يذكر الشاطبي له سوى الإخفاء بقوله: (وإخفاء كسر العين صيغ به حالا) قلت: نعم لكن كان حقه رحمه الله أن يذكره؛ لأنه في أصله ونصه ويجوز الإسكان بذلك ورد النص عنه، والأول أقيس.

وهو مذهب أكثر أهل الأداء كذا في اللطائف، بل كثير منهم كالبعوي لم يعرف سواه. وقال المحقق: هو رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة، ولم يعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم، وعزاه الجعبري لجماعة كالأهوازي وأبي العلاء والصقلي قال وبه قرأت فلا وجه لإسقاط الناظم ذكره إلا لحيل المتحيلين أو حمل كلام التيسير على حكاية مذهب الغير.

النشر: والوجهان صحيحان عنه، وعلى هذا كان ينبغي للشاطبي ذكر هذا الوجه حيث إنه ذكره في التيسير، وورد به النص عن أبي عمرو، وصرح بجواز هذا الوجه صاحب التيسير فيكون للإمام أبي عمرو في العين وجهان اختلاس كسرتها وإسكانها ومع كل من الوجهين في العين كسر النون وعلى وجه إسكان العين يتعين تشديد الميم وغنها. والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما آخذ.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٣٦):

نِعْمًا مَعًا فِي النُّونِ فَتَحٌ كَمَا شَفَا *** وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغٌ بِهِ حُلَا

= وقد اعتذر له في الفتح الداني بهذا، وهذه حجة لا دليل عليها وقد صرح المحقق في نشره أن الداني روى الوجهين جميعاً ثم قال: والإسكان أثر والإخفاء أقيس. وهو قراءة أبي جعفر والحسن وغاية ما فيه الجمع بين الساكنين، وليس أولهما حرف مد ولين وهو جائز قراءة ولغة ولا عبرة بمن أنكره ولو كان إمام البصرة، والمنكر له هنا يقرأ به لحمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾ بالكهف إذ فيه الجمع بين الساكنين وصلاً بلا شك إذ السين ساكن والطاء مشددة وهذا مثله، والله أعلم. اهـ بتصرف. وهو تحقيق نفيس وهو الصواب والعلم عند الله.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا

يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، بفتح الهاء مع اختلاسها.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٤٨):

وَيَا لَا يَهْدِي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ *** وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخَفَّفَ شُلُشَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى: ﴿وَهُمْ

يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٨٨):

وَخَا يَخْصِمُونَ افْتَحْ سَمًا لُذَّ وَأَخْفِ حُدَّ * وَبَرَّ وَسَكَّنَهُ وَخَفَّفَ فُتُكِمَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري لفظ:

﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠، والنجم: ٤، والواقعة: ٦٢]، بفتح

الشين وألف بعدها، وتكون من باب المد المتصل،

هكذا: ﴿النَّشَاءُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٥٢):

يَرَوْا صُحْبَةً خَاطِبٌ وَحَرَّكَ وَمُدَّ فِي الذِّ *** نَشَاءَةً حَقًّا وَهُوَ حَيْثُ تَنَزَّلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، حيث ورد، بتشديد

الذال هكذا: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٦٧٧):

وَتَذَكَّرُونَ الْكُلَّ خَفَّ عَلَى شَدَا *** وَأَنَّ اكْسِرُوا شَرْعًا وَبِالْخِفِّ كَمَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿يَحْسَبُ﴾ حيث وقع، سواء

كان بالياء أو بالتاء متصل به ضمير أو غير متصل وكيفما تصرف

فردًا وجمعًا، بكسر السين، هكذا: ﴿يَحْسِبُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٣٨):

وَيَحْسَبُ كَسْرُ السَّيْنِ مُسْتَقْبَلًا سَمَا *** رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُؤَصَّلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظ: ﴿خُطَوَاتٍ﴾ حيث ورد^(١)، بسكون

الطاء، هكذا: ﴿خُطَوَاتٍ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٩٤):

وَحَيْثُ أَتَى خُطَوَاتُ الطَّاءِ سَاكِنٌ *** وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلَا

(١) وهي خمسة مواضع في القرآن، وقرأ غيره بضمها وهي لغتان: الأولى تميمية، والثانية

حجازية.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بإسكان السين المضمومة في (رسل) المضاف إلى نون العظمة وضمير المخاطبين والغائبين في لفظ: ﴿رُسُلْنَا﴾ ، ﴿رُسُلُهُمْ﴾ ، ﴿رُسُلُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠]، هكذا: ﴿رُسُلْنَا﴾ ، ﴿رُسُلُهُمْ﴾ ، ﴿رُسُلُكُمْ﴾ ، ولا خلاف بين القراء في ضم المضاف إلى ضمير المفرد، وفيما لا ضمير معه نحو: ﴿رُسُلٌ﴾ ، ﴿رُسُلُهُ﴾ .

❖ وقرأ الإمام أبو عمرو أيضاً: ﴿سُبُلْنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩، إبراهيم: ١٢]، بإسكان ضم الباء، هكذا: ﴿سُبُلْنَا﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٦١٦):

وَفِي رُسُلْنَا مَعَ رُسُلُكُمْ ثُمَّ رُسُلُهُمْ * وَفِي سُبُلْنَا فِي الضَّمِّ الْإِسْكَانُ حُصَّلاً

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بحذف الألف الواقعة بعد الواو في

لفظ: ﴿وَأَعَدَّنَا﴾ ، هكذا: ﴿وَعَدَّنَا﴾ ^(١) .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٥٣):

وَعَدَّنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلْفَ حَلَا

(١) وقد ورد هذا اللفظ في القرآن في ثلاثة مواضع: سورة البقرة: ٥١، والأعراف: ١٤٢،

وطه: ٨٠.

❖ قرأ أبو عمرو لفظ: ﴿مُتٌ﴾ ، ﴿مُتَّمٌ﴾ ، بضم الميم في جميع القرآن الكريم.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٧٤):

وَمِثْمٌ وَمِثْنًا مُتٌ فِي ضَمٍّ كَسْرُهَا *** صَفَا نَفَرٌ وَرَدًا وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿الْمَيِّتِ﴾ ، بإسكان الياء

وتخفيفها حيث ورد- المعرف والمنكر- هكذا: ﴿الْمَيِّتِ﴾ ،

باستثناء موضع الزمر، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾

[الزمر: ٣٠]، فقرأه كحفص.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٥٠):

وَفِي بَلَدٍ مَيِّتٍ مَعَ الْمَيِّتِ خَفَّفُوا *** صَفَا نَفَرًا وَالْمَيِّتَةُ الْخِفُّ خُولا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظ: ﴿كِسْفًا﴾ بإسكان السين هكذا:

﴿كِسْفًا﴾ ، حيث ورد، باستثناء موضع الروم، وهو قوله

تعالى: ﴿وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [الروم: ٤٨]

[، قرأه كحفص.

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بتخفيف الزاي وسكون النون في الفعل المضارع^(١) ﴿يُنَزِّلُ، تُنَزِّلُ، نُنَزِّلُ﴾، هكذا: ﴿يُنَزِّلُ، تُنَزِّلُ، نُنَزِّلُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٤٦٨-٤٧٠):

وَيُنَزِّلُ خَفَّفَهُ وَتُنَزِّلُ مِثْلُهُ وَنُنَزِّلُ حَقُّ وَهُوَ فِي الْحَجْرِ ثَقَلًا
وَحُفِّفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ الَّذِي فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّيِّ عَلَى أَنْ يُنَزَّلَا
وَمُنَزَّلَهَا التَّخْفِيفُ حَقُّ شِفَاؤُهُ وَحُفِّفَ عَنْهُمْ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مُسَجَّلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُرْسِلُ أَقْنَتَ﴾ [المرسلات: ١١]، بإبدال الهمزة واوًا على الأصل؛ لأنها من الوقت، هكذا: ﴿وَإِذَا أُرْسِلُ وَقَّتْ﴾، وذلك وصلًا وابتداءً.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٩٨):

وَقَّتْ وَאוּهُ حَلَا وَبِالْهَمْزِ بَاقِيهِمْ

(١) إلا ما وقع الإجماع على تشديده وهو قوله: ﴿نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ بالحجر [الآية

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء وحده قوله: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾

[الأعلى: ١٦] بالياء على الغيب، هكذا: ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ وفيها

إبدال الهمز للسوسي.

❖ وقرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٤]،

بضم التاء، هكذا: ﴿تُصَلَّى﴾.

❖ وقرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية:

١١]، بياء التذكير وضمها ورفع ﴿لَغِيَةً﴾، هكذا: ﴿لَا يُسْمَعُ

فِيهَا لَغِيَةً﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١١٠٩-١١١٠):

وَبَلْ يُؤْثِرُونَ حُزْ وَتَصَلَّى يُضَمُّ حُزْ * صَفَا تُسْمَعُ التَّذْكِيرُ حَقٌّ وَذُو جَلَا
وَضَمَّ أُولُوا حَقٌّ وَلَاغِيَةً لَهُمْ

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾

[المنافقون: ١٠]، بفتح النون، وواو ساكنة بعد الكاف ،

هكذا: ﴿وَأَكُونُ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٧٣):

أَكُونُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبُوا الْجَزْمَ حُقْلًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى: ﴿لَا تُفْتَحُ

لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ بالتأنيث والتخفيف، هكذا: ﴿لَا

تُفْتَحُ﴾ [الأعراف: ٣٩].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٦٨٥-٦٨٤):

وَيُفْتَحُ شَمَلًا وَخَفَّفَ شَفَا حُكْمًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾، نحو قوله

تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف:

٦٨]، بتخفيف اللام هكذا: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾، وقد ورد في ثلاثة

مواضع [الأعراف: ٦٢، ٦٧، والأحقاف: ٢٣].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٦٩٠):

وَالْخِفُّ أُبَلِّغُكُمْ حَلًا مَعَ أَحْقَافِهَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿الْأَسْرَى﴾ من قوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال:

﴿٧٠﴾، بضم الهمزة وبألف بعد السين بوزن فعالي، هكذا: ﴿

الْأُسْرَى﴾، ولا تخفى عليك إمالة الراء.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٢٣):

يَكُونُ مَعَ الْأُسْرَى الْأُسَارَى حُلًّا حَلًّا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ

فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، بفتح التاء وكسر الجيم، هكذا: ﴿

تُرْجَعُونَ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٥٤٠):

وَتَصَدَّقُوا خِفُّ نَمَا تُرْجَعُونَ قُلْ بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنْ سِوَى وَلَدِ الْعَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿تَتَّخِذُوا﴾ من قوله

تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢] بالياء

التحتية أوله الغيبة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨١٦):

وَتَتَّخِذُوا غَيْبٌ حَلًّا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿رُشْدًا﴾ من قوله تعالى:

﴿أَنْ تَعْلَمَ مِنْ مِمَّا عُلِّمَتْ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، بفتح الراء والشين

هكذا: ﴿مِمَّا عُلِّمَتْ رُشْدًا﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٦٩٨-٦٩٩):

وَفِي الرُّشْدِ حَرَكٌ وَافْتَحَ الضَّمُّ شُلْشُلًا *****

وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ بَكَسْرٍ شَفَا وَافٍ وَالْإِتْبَاعُ ذُو حُلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿سبأ﴾، ولسبأ بفتح الهمزة

من غير تنوين ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث: اسم للقبيلة،

أو البقعة، وقد ورد ذلك في موضعين في قوله: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ

بَنِيَّ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي﴾ [سبأ: ١٥].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٣٣):

مَعَا سَبَأٌ افْتَحَ دُونَ نُونٍ حِمَى هُدَى * وَسَكَّنَهُ وَأَنَوِ الْوَقْفَ زُهْرًا وَمَنْدَلًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿شُغْلٍ﴾ من قوله تعالى:

﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهُونٍ﴾ [يس: ٥٥] بإسكان

الغين استثقل الضمتين في كلمة واحدة فسكن الغين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٨٩):

وَسَاكِنَ شُغْلٍ ضَمَّ ذِكْرًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿بَلِ أَدَّارَكَ﴾ من قوله

تعالى: ﴿بَلِ أَدَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]

بسكون اللام وهمزة قطع مفتوحة بعده وتخفيف الدال وسكونها

من غير ألف بعدها هكذا: ﴿بَلِ أَدَّارَكَ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٤١):

وَشَدَّدَ وَصِلْ وَامْدُدْ بَلِ أَدَّارَكَ الَّذِي *** ذَكَأَ قَبْلَهُ يَذْكُرُونَ لَهُ حُلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ من قوله تعالى:

﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] بهمزة وصل بعد

الفاء وفتح الميم هكذا: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٧٧):

فَأَجْمَعُوا صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿نُجْزِي﴾ من قوله

تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبا: ١٧]

بياء مضمومة وفتح الزاي وألف بعدها، ورفع راء الكفور
هكذا: ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٧٩):

نُجَازِي بِيَاءٍ وَافْتَحَ الزَّايَ وَالْكَفُورُ * رَفَعَ سَمًا كَمْ صَابَ أَكُلٍ أَضِفْ حُلَا
❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ
كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦] بياء مضمومة وفتح الزاي ورفع لام
(كَلَّ) هكذا: ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٨٤):

وَنَجْزِي بِيَاءٍ ضُمَّ مَعَ فَتْحِ زَايِهِ *** وَكُلٌّ بِهِ ارْفَعْ وَهُوَ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا
❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿وَأَخْرُ﴾ من قوله تعالى:
﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجُ﴾ [ص: ٥٨]، بضم الهمزة وحذف
الألف لفظا هكذا: ﴿وَأَخْرُ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٠٣):

وَأَخْرُ لِلْبَصْرِيِّ بَضْمٌ وَقَصْرُهُ *** وَوَصَلُ اتَّخَذْنَاهُمْ حَلَا شَرْعُهُ وَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿جِبَلًا﴾ من قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [يس: ٦٢] بضم الجيم

وإسكان الباء وتخفيف اللام هكذا: ﴿جُبَلًا﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٩٠):

وَقُلْ جُبَلًا مَعَ كَسْرِ ضَمِّيهِ ثِقْلُهُ * أَخُو نُصْرَةٍ وَاضْمُمْ وَسَكَّنْ كَذِي حَلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُمْ﴾ [الحديد:

٨]، بضم الهمزة وكسر الخاء ورفع القاف هكذا: ﴿أُخَذَ

مِيثَاقَكُمْ﴾ ولا إدغام للسوسي في: ﴿ميثاقكم﴾؛ لسكون ما

قبل القاف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٦١):

وَقَدْ أَخَذَ اضْمُمْ وَاكْسِرِ الْخَاءَ حَوْلًا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾،

من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾

[المتحنة: ١٠] بفتح الميم وتشديد السين هكذا: ﴿ وَلَا

تُمْسِكُوا ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (١٠٧٠):

وَفِي تُمْسِكُوا ثِقْلٌ حَلَاً

❖ قرأ الإمام أبو عمرو ولفظ: ﴿ خَطِيئَتِهِمْ ﴾ من قوله تعالى:

﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] بفتح الخاء

والطاء وألف بعدها وبعد الألف ياء بعدها ألف مع ضم الهاء من غير همز ولا تاء بوزن قضاياهم، عطاياهم،

هكذا: ﴿ خَطِيئَتُهُمْ ﴾^(١).

(١) توضيح: اعلم أن الموضع الذي بالأعراف فيه أربع قراءات (خطيئتكم) بالتاء مرفوعة وقبلها همزة وياء من غير ألف على التوحيد لابن عامر و(خطيئاتكم) بياء ساكنة وبعدها همزة وألف وتاء مرفوعة على جمع السلامة لنافع و(خطيئاتكم) بياء ساكنة وبعدها همزة وألف وتاء مكسورة على الجمع أيضا لابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي والرابعة (خطاياكم) بألفين بينهما ياء من غير همز بوزن قضاياكم على جمع التكسير لأبي عمرو وأما الذي في نوح ففيها قراءتان: (خطاياهم) بوزن قضاياهم لأبي عمرو والثانية: (خطيئاتهم) بياء ساكنة وبعدها همزة وألف وتاء مكسورة للباقيين؛ فإذا تأملت ذلك

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٠٣):

وَلَكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَنُوحَهَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿يُظْهِرُونَ﴾ من قوله

تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ﴾ بفتح

الياء وتشديد الظاء والهاء وفتحها من غير ألف

هكذا: ﴿يُظْهِرُونَ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٩٦٧-٩٦٨):

وَتَظَاهَرُونَ اضْمُمْهُ وَاكْسِرْ لِعَاصِمٍ وَفِي الْهَاءِ خَفَّفْ وَامْدِدِ الظَّاءَ ذُبَّالًا

وَخَفَّفَهُ ثَبَّتْ وَفِي قَدْ سَمِعْ كَمَا هُنَا وَهُنَاكَ الظَّاءُ خَفَّفَ نَوْفَلًا

وجدت القراء كلهم يقرءون بنوح كما يقرءون بالأعراف إلا نافعا وابن عامر. اهـ من سراج

القاري (ص ٢٣٠).

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قوله: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه]:

[٦٣]، ﴿إِنْ﴾ بتشديد النون و﴿هَذَا﴾ بالياء مع تخفيف النون،

هكذا: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^(١).

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٧٦-٨٧٧):

وَتَخْفِيفُ قَالُوا إِنْ عَالِمُهُ دَنَا

وَهَذَيْنِ فِي هَذَا حَجٌّ وَثَقْلُهُ دَنَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١-]

[٥١] بألف بعد الشين في الوصل، هكذا: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٧٩):

مَعًا وَصَلُ حَاشَا حَجَّ

(١) وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب والمعنى؛ لأن (هذين) اسم (أن) نصب بالياء، و(لساحران) خبرها ودخلت اللام للتأكيد، لكن استشكلت من حيث خط المصحف، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها، وافقه اليزيدي والمطوعي. اهـ من إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (٣٨٥).

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ ، بكسر اللام

حيث ورد في القرآن الكريم هكذا: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧٧٨):

وَفِي كَافٍ فَتُحِ اللّٰمُ فِي مُخْلِصًا ثَوَىٰ وَفِي الْمُخْلِصِينَ الْكُلُّ حِصْنٌ تَجَمَّلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو لفظي: ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثُ﴾ [مريم: ٥] بجزم الشاء

في اللفظين هكذا: ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثُ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٨٦٠):

وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُوٌّ رَضَىٰ وَقُلْ

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدٌ

الْكُفْرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨] ، (موهن) بتحريك الواو وتشديد

الهاء بالتنوين ونصب (كيد)، هكذا: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدٌ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٧١٧):

وَمُوْهِنٌ بِالتَّخْفِيفِ ذَاغٌ وَفِيهِ لَمْ *** يُنَوِّنْ لِحَفْصِ كَيْدٍ بِالْحَفْضِ عَوَّلَا

❖ قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء لفظ: ﴿نُنِجْ﴾ من قوله تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنِجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] ، بفتح النون

وتشديد الجيم، هكذا: ﴿نُجَّ﴾، والوقف عليه بغير ياء

للجميع كما رسم في المصحف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية:

الْخِفُّ نُجِّ رَضِيَ عَلا وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي^(١)

❖ كيف نقراً: ﴿تَأَمَّنَّا﴾ [يوسف: ١١].

اضطربت في هذه اللفظة أقوال العلماء؛ فمنهم من يجعل فيها وجهين، ومنهم من يجعل ثلاثة، والوجهان هما: الإدغام مع الإشمام، أو الإخفاء.

والثالث: هو الإدغام المحض من غير إشمام، ولا روم، ومنهم من يجعل الإشمام بعد الإدغام، ومنهم من يجعله مع أوله، ومنهم من يخير في ذلك، ومنهم من يقول: إن الإخفاء لا بد معه من الإدغام، ومنهم من يقول لا إدغام معه، ومنهم من ظاهر عبارته ذلك، وهذا الاضطراب يوجب للقاصر الحيرة والتوقف، وللماهر الثبوت والتعرف، والحق أن فيها للقراء السبعة وجهين:

(١) ومن ضرورته فتح النون وهذا هو الموضع الثاني، واحترز به عن الموضع الأول وهو:

ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا. فقد اتفق القراء السبعة على قراءته بتشديد الجيم وفتح النون.

الأول: الإدغام مع الإشمام فيشير إلى ضم النون المدغمة بعد الإدغام؛ للفرق بين إدغام ما كان متحركاً، وما كان ساكناً؛ لأن ﴿تَأْمَنَّا﴾ مركبة من فعل مضارع مرفوع، وضمير المفعول المنصوب، وأجمعت المصاحف على كتبه على خلاف الأصل بنون واحدة كما يكتب ما آخره نون ساكنة واتصل به الضمير نحو: (كنا)، و(عنا)، و(منا)، وهذا الإشمام كالإشمام في الوقف على المرفوع، وهو: أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت كهيتتهما عند التقيل؛ لأن المسكن للإدغام كالمسكن للوقف بجامع أن سكون كل منهما عارض، الثاني: الإخفاء وهو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاماً غير تام: لأن التام يمتنع مع الروم؛ لأن الحرف لم يسكن سكوناً تاماً فيكون أمراً متوسطاً بين الإظهار والإدغام، ولا يحكم هذا إلا بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين عن أمثالهم، والله الموفق.

وأما الوجه الثالث: فلم يرو عن أحد من الأئمة السبعة إلا من طرق ضعيفة. (١)

(١) غيث النفع في القراءات السبع (٣١٩).

مميزات قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري

لهذه القراءة مميزات تفرد بها وتحتص بها دون بقية القراءات الأخرى، منها:

[١] اختصت هذه القراءة بمسائل الإدغام الكبير، ولم يقرأ به غيره من القُرَّاء السبعة.

[٢] أنَّ أبا عمرو كان يميل فيها إلى التخفيف ويترك الثقل الذي يختاره غيره من القُرَّاء، قال ابن مجاهد في «السبعة» عند استعراضه لأقوال الرواة عن أبي عمرو عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾، يقول: وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو؛ لأنَّه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً، ثم يقول مرة أخرى في نهاية حديثه والقول ما أخبرتك به من أنَّه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إثارة التخفيف أنَّه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره ويلين الساكن من الهمز ولا يهمز همزتين وغير ذلك^(١).

(١) انظر: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، طبع دار المعارف بمصر،

(ص ١٥٤).

[٣] ولم يكن يلتزم التخفيف تماماً في كل قراءته بل نجده أحياناً يختار الثقيل ويكون اختياره هذا عندما تكون قراءته بالتشديد واختياره له يحمل وجهاً في القراءة وعمقاً في اللغة لا يحمله التخفيف.

[٤] ومن أبرز هذه السمات التي تميّز هذه القراءة أنّ أبا عمرو كان يخالف القُراء كثيراً في حروف أجمعوا عليها حيث يقول علماء القراءات: قرأ جمهور السبعة كذا وقرأ أبو عمرو كذا، وعند توجيه القراءة نجد اختيار أبي عمرو يحمل عمقاً في اللغة يكون أكثر دلالة على المعنى.

[٥] تجده أحياناً يخيّر بين القراءتين وذلك إذا كان كل وجه يقرأ به يحمل معنى في اللغة جديراً بالاهتمام عنده، وفي اختياره للقراءة في كل ما ذكرنا عنه نجده أكثر القُراء تمسكاً بالأثر والتزاماً به، ودليل ذلك ما قاله عن منهجه في القراءة: "لولا أن ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قُريء به لقرأت كذا كذا وكذا كذا"^(١). فالقراءة عنده سنة متبعة. قال الشاطبي: **وما لقياس**

في القراءة مدخل

(١) غاية النهاية في طبقات القُراء لابن الجزري، (١/ ٢٩٠).

[٦] أمال إمالة محضة كلمة (النَّاس) المجرورة ولم يملها غيره من القُرَّاء.

[٧] إسقاط إحدى الهمزتين المتفتحتين في الحركة، ومن المميزات التي اقتصت بها قراءة أبي عمرو إسقاط إحدى الهمزتين المتفتحتين في الحركة، وقد انفرد أبو عمرو بهذا الإسقاط للهمزة عن بقية القُرَّاء السبعة اختياراً للتخفيف الذي هو سمة بارزة في قراءته.

وقد ذكرت في الأصل الشيء الكثير من هذا مع ذكر المصادر والمراجع، ولعلي أفردته، إن يسر الله تعالى.

تم المرار بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.



خاتمة

وقد منَّ الله تعالى بإتمام هذه الرسالة الجامعة لفوائد ومحاسن وقواعد معينة على فهم القراءة المقصودة، مع مقدمة موجزة شاملة لأمر هامة يحتاج إليها طالب علم القراءة، ولا أدعي أنه جمعُ سلامة، كيف! والبشر محل النقص بلا ريب؟ هذا وإنني أضرع إلى الله جل جلاله، وعز سلطانه، كما منَّ عليَّ بإتمام هذه الرسالة، أن يتم النعمة بقبولها، وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله ﷺ، وألا يُخيِّب سعيينا، وأملنا، فهو الجواد الذي لا يُخيِّب من أمله، ولا يخذل من انقطع عن سواه، وأمر له.

هذا ما يسره الله القوي القادر، وأجراه على فكري الفاتر، وعقلي القاصر فله الشكر على ما أنعم، والمنّة والطول على ما تفضل به وتمم، فوالله لست أهلا لشيء لولا فضله العميم، وأحق من أن أذكر لولا رفته الجسيم، فأستغفر الله واستعذره مما زلت به القدم، أو طغى به القلم، وأستعينه وأستنصره على كل حاسد سد باب الاعتذار، وظلم فتكلم بما لم يعلم، وخاض فيما لم يفهم، وأما من كمل ما نقصنا وبين ما أبهمنا وأصلح ما فيه ذهنا ونبه على ما عنه غفلنا فالله يختم لنا وله ولجميع محبينا بالحسن ويمنحنا جميعا ما يليق بفضله في المقام الأسنى.

وكتبه العبد الفقير إلى الله المعترف بالتقصير، الراجي عفوره الكريم /
أبو عبد الله عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله السوداني الدارفوري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة ليلة الجمعة الثالث من شهر رجب لعام

١٤٤٣ من هجرة النبي ﷺ، بدار القرآن والحديث - المهرة - حصوين .

أهم المصادر والمراجع

- (١) - القرآن الكريم برواية الدوري ط: دار أفريقيا - السودان - الخرطوم.
- (٢) - المصحف الشريف برواية السوسي عن أبي عمرو ط: دار أفريقيا - السودان - الخرطوم.
- (٣) - الجامع لأحكام القرآن: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- (٤) - تفسير القرآن العظيم: ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، دار طيبة.
- (٥) - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين محمد آلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٦) - حرز الأماني ووجه التهاني الشهير بالشاطبية: للإمام القاسم بن محمد بن فيرة الشاطبي الأندلسي (ت ٥٩٠ هـ)، مطبعة المعاهد، القاهرة.
- (٧) - فتح الوصيد، في شرح القصيد وهو شرح على الشاطبية: تأليف علم الدين السخاوي.
- (٨) - إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة المقدسي عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدمشقي الشافعي (ت ٦٦٥ هـ).
- (٩) - سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي: لابن القاصح، مطبعة حجازي، القاهرة.

- (١٠) - الوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي. ط / معهد الشاطبي.
- (١١) - شرح الشاطبية المسمى بإرشاد المريد إلى مقصود القصيد: لعلي محمد الضباع.
- ١٢ - غيث النفع في القراءات السبع: لأبي الحسن علي النوري (ت ١١١٨ هـ).
- ١٣ - النشر في القراءات العشر. للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري. المتوفى سنة ٨٣٣، ط: دار الفكر.
- (١٤) - إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: لأبي العز القلانسي محمد ابن الحسن بن بندر (ت ٥٢١ هـ)، ت. عمر حمدان الكبيسي، ط مكة المكرمة.
- (١٥) - إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد: لعلي محمد الضباع، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
- (١٦) - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لأحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت ١١١٧ هـ).
- (١٧) - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة: لعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (١٨) - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: لابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٩) - التبصرة في القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب القيسي، ت. د. محيي الدين رمضان.

- (٢٠) - الغاية في القراءات العشر: لابن مهران أحمد بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٨١ هـ)، ت. محمد غياث الجنباز، الرياض، ط ١ / ١٤٠٥ هـ.
- (٢١) - التذكرة في القراءات الثمان: لابن غلبون طاهر بن عبد المنعم الحلبي (ت ٣٩٩ هـ)، ت. أيمن رشدي سويد.
- (٢٢) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي القيسي، ت. د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٣) - الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي.
- (٢٤) - الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري (ت ٥٤٠ هـ)، ت. د. عبد المجيد قطامش، مطبعة نصر، دمشق، ط ١ / ١٤٠٣ هـ.
- (٢٥) - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، منشور ضمن كتاب (نصوص محققة في علوم القرآن الكريم)، د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة، الموصل.
- (٢٦) - التلخيص في القراءات الثمان: أبو معشر الطبري عبد الكريم بن عبد الصمد (ت ٤٧٨ هـ)، ت. محمد حسن عقيل.
- (٢٧) - العنوان فيما اختلف فيه القراء السبعة: تأليف أبي طاهر إسماعيل ابن خلف بن سعيد الأنصاري الصقلي النحوي المتوفى سنة (٤٥٥ هـ).

- (٢٨)- جمال القراء: علم الدين السخاوي على بن محمد (ت ٦٤٣ هـ)، تح. د. علي حسين البواب، مطبعة المدني، القاهرة.
- (٢٩)- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، ت. د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت.
- (٣٠)- لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)، ت. عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين.
- (٣١)- السبعة في القراءات: لابن مجاهد أحمد بن موسى البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، ت. د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- (٣٢)- قراءات النبي ﷺ: تأليف أبي عمرو حفص بن عمرو الدوري.
- (٣٣)- مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار لأبي عمرو عثمان عمرو بن سعيد الداني ط: دار الكتب العلمية بيروت.
- (٣٤)- موجز في القراءات من طريق السبعة تأليف أبي الحسن علي بن إبراهيم المعروف بالأهوازي المتوفى سنة ٤٤٦ هـ.
- (٣٥)- امثال الأمر في قراءة أبي عمرو: للعلامة أمين الدين بن وهبان (٧٢٦).
- (٣٦)- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: د. أحمد عمر مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم / مطبعة ذات السلاسل، الكويت.
- (٣٧)- العنوان فيما اختلف فيه القراء السبعة تأليف أبي طاهر إسماعيل ابن خلف بن سعيد الأنصاري الصقلي النحوي المتوفى سنة ٤٥٥ هـ.

- (٣٨) - المبسوط في القراءات العشر المؤلف: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، ت/ سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م، عدد الأجزاء: ١
- (٣٩) - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، المؤلف: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، الناشر: دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (٤٠) - الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي ابن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، ت/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب.
- (٤١) - جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٤ .
- (٤٢) - معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، ن مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ٣.

(٤٣)- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ن وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢

(٤٤)- الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، ت/ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ن دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(٤٥)- كتاب الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، المؤلف: أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبَّلاوي، سبط ناصر الدين محمد ابن سالم (المتوفى: ١٠١٤هـ)، ت/ د. علي سيد أحمد جعفر، ن/ مكتبة الرشد - السعودية / الرياض ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٤٦)- الكنز في القراءات العشر، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن ابن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التَّاجِر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، ت/ د. خالد المشهداني، ن/ مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٤٧)- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر.

- (٤٨)- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ابن الجزري أبو الخير، تح. محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤٩)- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد بن عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٥٠)- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، بيروت.
- (٥١)- البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان: ابن معاذ الجهنني أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد القرطبي (ت ٤٤٢ هـ)، تح. د. غانم قدوري حمد، مجلة المورد العراقية.
- (٥٢)- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تح. مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٥٣- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١ هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت.
- ٥٤- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر. بقلم الأستاذين: قاسم أحمد الدجوي ومحمد صادق قمحاوي. مطابع الشمري بالقاهرة.
- ٥٥- الدر الثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)»، المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى: ٧٠٥ هـ).

ت/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق،

ن/ دار الفنون للطباعة والنشر - جدة

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٧٩ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.

٥٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني أبو الحسن نور الدين بن محمد المصري (ت ٩٢٩ هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٥٨- شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر: محمد بن حسن بن محمد السمنودي (ت ١١٩٩ هـ)، مطبعة المعاهد، القاهرة.

٥٩- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢ هـ)، ن/ دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. ط: دار الفكر.

فهرس المحتويات

تقديم فضيلة شيخنا المفضل أبي اليمان عدنان المصقري حفظه الله	٥
مقدمة المؤلف	٧
قبل الشروع في المقصود، لابد من ذكر مقدمات	٢١
المقدمة الأولى: في ذكر المبادئ العشرة	٢١
المقدمة الثانية: في التعريف بأشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات وتبيينها وإيضاحها	٥٨
مصطلحات علم القراءات يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام	٥٨
أشهر المصطلحات المتداولة في كتب القراءات، والمستعملة بين القراء	٦٠
(١) - الأحرف السبعة:	٦٠
(٢) - الروايات:	٦٨
(٣) - الطرق:	٦٨
(٤) - الأوجه:	٦٩
(٥) - الاختيار:	٧٠

المقرئ:

٧١.....

والقارئ:

٧١.....

٦- الانفرادة: ٧٢.....

٧- الأداء: ٧٢.....

٨- أهل الأداء: ٧٢.....

أهل البصرة:

٧٢.....

أهل الحجاز:

٧٣.....

أهل العالية:

٧٣.....

أهل العراق:

٧٣.....

أهل الكوفة:

٧٣.....

أهل المدينة:

٧٣.....

المكي

٧٤.....

٩- الأسانيد: ٧٤.....

١٠- القراءة سنة: ٧٥.....

(١١) - القراءات المتواترة ٧٦

(١٢) - القراءات الشاذة: ٧٦

(١٣) - القراءات العشر: ٧٧

(١٤) - القراءات العشر الصغرى: ٧٧

(١٥) - القراءات العشر الكبرى: ٧٨

(١٦) - القراءات الأربع: ٧٨

(١٧) - القراءات الثلاث: ٧٨

(١٨) - تركيب القراءات: ٧٩

(١٩) - السماع: ٧٩

(٢٠) - الجمع: ٨٠

الجمع بالحرف:

..... ٨٠

الجمع بالوقف:

..... ٨٠

الجمع بالآية:

..... ٨٠

الجمع بالتوافق:

..... ٨٠

الجمع بالتناسب:

٨١.....

(٢١)- الأصول (أصول القراءات) ٨٣

(٢٢)- الفرش: ٨٤

(٢٣)- الابتداء: ٨٥

(٢٤)- الأربع الزهر: ٨٥

(٢٥)- القبائل الثلاثة: ٨٦

(٢٦)- الاستفهام المكرر: ٨٦

(٢٧)- التحقيق: ٨٦

(٢٨)- التسهيل: ٨٦

(٢٩)- الإبدال: ٨٧

(٣٠)- النقل: ٨٨

(٣١)- الحذف = الإسقاط: ٨٨

(٣٢)- بَيْنَ بَيْنَ: ٨٨

(٣٣)- مد الحجز: ٨٨

- ٨٩..... (٣٤) - الفتح:
- ٨٩..... (٣٥) - الإمالة:
- ٨٩..... (٣٦) - التقليل:
- ٩٠..... (٣٧) - الإشمام:
- ٩٠..... والإشمام يقع عند علماء القراءات بمعان أخرى غير هذا، منها:
- ٩١..... (٣٨) - الاختلاس:
- ٩١..... (٣٩) - الروم:
- ٩١..... (٤٠) - الإشارة:
- ٩٢..... (٤١) - الإتمام = الإشباع:
- ٩٢..... (٤٢) - الإدغام:
- ٩٣..... (٤٣) - الإظهار:
- ٩٣..... (٤٤) - الترقيق:
- ٩٤..... (٤٥) - التفخيم:
- ٩٥..... (٤٦) - الاعتبار:

- ٩٥..... (٤٧) - الحركة:
- ٩٥..... (٤٨) - الإسكان:
- ٩٥..... (٤٩) - ألف التأنيث:
- ٩٥..... (٥٠) - ذوات الراء:
- ٩٥..... (٥١) - ذوات الواو:
- ٩٦..... (٥٢) - ذوات الياء:
- ٩٦..... (٥٣) - هاء التأنيث:
- ٩٦..... (٥٤) - هاء السكت:
- ٩٦..... (٥٥) - هاء الكناية:
- ٩٦..... (٥٦) - صلة هاء الكناية:
- ٩٧..... (٥٧) - صلة ميم الجمع:
- ٩٧..... (٥٨) - ياء الإضافة:
- ٩٨..... (٥٩) - الياء الزائدة:
- ٩٨..... (٦٠) - الإرسال:

- ٦١- السكت: ٩٨
- ٦٢- القطع: ٩٨
- ٦٣- الوقف: ٩٩
- ٦٤- المراقبة في الوقف: ٩٩
- ٦٥- الوقف التام: ٩٩
- الوقف الكامل: ٩٩
- الوقف الكافي: ٩٩
- الوقف الواجب: ١٠٠
- الوقف الجائز: ١٠٠
- الوقف الحسن: ١٠٠
- الوقف القبيح: ١٠١
- وقف البيان: ١٠١
- الوقف الاختباري: ١٠٢
- الوقف الاختياري: ١٠٢

- الوقف الاضطراري: ١٠٢
- الوقف التعريفي: ١٠٢
- الوقف على رؤوس الآي: ١٠٢
- الوقف المتعسف: ١٠٣
- المقدمة الثالثة: في ذكر أهم العلوم المتصلة بالقراءات: ١٠٥
- أولاً: علم التجويد: ١٠٥
- التجويد لغة: ١٠٥
- وفي الاصطلاح: ١٠٥
- أهمية علم التجويد: ١٠٦
- ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟ ١١٠
- من أهم المراجع والمؤلفات في علم التجويد: ١١٤
- ومن أشهر المنظومات في التجويد: ١١٦
- ثانياً: علم الرسم وعلم الضبط: ١٢٠
- من أهم هذه المصنفات التي تعتبر المراجع الأساسية لهذا الفن: ١٢٣

- ثالثاً: علم التحريات: ١٢٥
- من أهم المؤلفات والمصنفات في علم التحريات: ١٢٨
- رابعاً: علم التوجيه القراءات: ١٢٩
- خامساً: الوقف والابتداء ١٣٤
- من أشهر المؤلفات في الوقف والابتداء: ١٣٦
- سادساً: علم الفواصل: ١٣٨
- علاقة علم العدد بعلم القراءات: ١٣٨
- من أهم المؤلفات والمراجع في علم الفواصل: ١٤١
- سابعاً: علم تراجم القراء (طبقات القراء): ١٤٢
- من أحسن وأبرز المؤلفات في تراجم القراء على سبيل الأفراد ١٤٣
- من أشهر القراءات الشاذة أربعة ١٥٩
- (١) - قراءة الإمام ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٩
- (٢) - قراءة يحيى اليزيدي: ١٦٠
- (٣) - قراءة الحسن البصري: ١٦٠

- ١٦٠ (٤) - قراءة الأعمش:
- ١٦٤ حكم القراءات الشاذة:
- ١٦٥ للقراءات الشاذة مصنفات خاصة بها، ومن أهمها:
- ١٦٦ طريقة معرفة القراءة الشاذة:
- ١٦٧ المقدمة الرابعة: في ذكر أسئلة وأجوبة حول القراءات:
- السؤال الأول: حول القراءات المنسوبة إلى الأئمة أو القراء السبعة، وصلتها بحديث: أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٦٧
- السؤال الثاني: حول مصطلح قرأ فلان بالأحرف السبعة ١٦٨
- السؤال الثالث: سبب اختلاف القراءة فيما يحتمله خط المصحف ١٦٩
- السؤال الرابع: في معرفة القراءات المقبولة والمردودة ١٧١
- السؤال الخامس: سبب اشتهاار القراء السبعة بالقراءة دون غيرهم ١٧٤
- السؤال السادس: سبب جعل القراء سبعة ١٧٦
- السؤال السابع: فائدة تعدد القراءات ١٧٧
- السؤال الثامن: العلة في كثرة اختلاف المروي عن الأئمة القراء ١٧٩

السؤال التاسع: حكم من يقوم بالتغيير بين القراءات السبعة المتواترة في الصلاة	١٨٠
المقدمة الخامسة: في ذكر آداب معلم القرآن ومتعلمه:	١٨٥
ترجمة موجزة للإمام أبي عمرو بن العلاء	١٩٨
توطئة وتمهيد:	١٩٨
أشهر رواته:	٢٠٨
ترجمة الإمام يحيى اليزيدي	٢٠٩
ترجمة حفص الدوري	٢١٣
ترجمة الإمام صالح السوسي	٢١٧
أصول قراءة أبي عمرو البصري	٢٢٠
باب الاستعاذة	٢٢١
فائدة: أوجه الاستعاذة	٢٣٦
باب البسملة	٢٤٠
مذهب الإمام أبي عمرو في البسملة بين السورتين	٢٤٣

٢٥١	تنبيهات
٢٥٥	سورة أم القرآن
٢٦٢	باب هاء الكناية
٢٦٢	الهاء في اللغة على أربعة أنواع
٢٦٤	أحوال هاء الكناية في القرآن الكريم
٢٦٦	أحكام هاء الكناية للإمام أبي عمرو بن العلاء البصري
٢٧٣	باب هاء الضمير
٢٧٦	باب أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٨٤	تنبيهات عامة
٢٩٠	باب المد والقصر
٣٠٠	تنبيهات
٣٠٥	باب ميم الجمع
٣٠٥	من علامات ميم الجمع
٣٠٥	أحوال ميم الجمع

- اختلاف القراء في كسر ميم الجمع وضمها ٣٠٨
- باب التقاء الساكنين ٣١١
- باب السكت والإدراج ٣١٤
- مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في السكتات ٣١٦
- باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ٣١٩
- والنقل لغة ٣١٩
- واصطلاحًا ٣١٩
- باب الهمز ٣٢٢
- باب الهمز المفرد ٣٢٥
- الهمز المفرد الساكن ٣٢٥
- ألفاظ خاصة للبصري من الهمز المفرد ٣٣٧
- باب الهمزتين من كلمة ٣٥٢
- باب الهمزتين من كلمتين ٣٦٥
- والهمزتان في هذا الباب قسمان ٣٦٥

- فالقسم الأول: الهمزتان المتفقتان في الحركة ٣٦٥
- مذهب الإمام أبي عمرو البصري في الهمزتين المتفقتين في الحركة ٣٦٨
- والقسم الثاني: الهمزتان المختلفتان في الحركة ٣٧٠
- مذهب الإمام أبي عمرو في الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين ... ٣٧١
- باب الألفات ٣٧٦
- باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ٣٧٩
- المراد بالفتح ٣٧٩
- والإمالة لغة ٣٨٠
- الإمالة في اصطلاح القراء ٣٨٠
- وتنقسم في اصطلاح القراء قسمين: كبرى، وصغرى ٣٨١
- اختلف العلماء في أيهما الأصل الإمالة أم الفتح؟ ٣٨٢
- فائدة الإمالة ٣٨٤
- ما الغرض من الإمالة؟ ٣٨٥
- مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الكبرى ٣٩٠

- مذهب أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الصغرى (التقليل) ٣٩٨
- كلمات مخصوصة أمالها الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري ٤٠٣
- تنبيهات في الإمالة ٤٠٩
- باب الإدغام ٤٢٧
- الإدغام لغة ٤٢٧
- واصطلاحاً ٤٢٧
- وينقسم الإدغام إلى قسمين: كبير وصغير ٤٢٨
- أولاً: الإدغام الصغير: ٤٣٠
- وينقسم إلى قسمين ٤٣٠
- القسم الأول: المتماثل الصغير ٤٣٠
- القسم الثاني: المتقاربين والمتجانسين الصغير ٤٣١
- ثانياً: الإدغام الكبير ٤٣٩
- القسم الأول: المتماثلان الكبير ٤٤٥
- القسم الثاني: في المتقاربين والمتجانسين الكبير ٤٥٤

٤٥٤	مذهب السوسي في المتقاربين والمتجانسين الكبير
٤٨٥	تنبيهات عامة في باب الإدغام
٥٠١	باب الوقف على مرسوم الخط
٥١٥	الياءات
٥١٧	باب ياءات الإضافة
٥٢٢	وعلامه ياء الإضافة:
٥٢٤	مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في ياءات الإضافة
٥٣١	باب ياءات الزوائد
٥٣٢	مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في ياءات الزوائد
٥٣٣	كلمات مخصوصة للإمام أبي عمرو في ياءات الزوائد
٥٣٦	ألفاظ مطردة خالف فيه الإمام أبو عمرو حفصًا
٥٦٤	أهم المصادر والمراجع
٥٧٢	فهرس المحتويات

كتبت علوماً ثم أيقنت أنني

سأبلى ويبقى ما كتبت من العلم

فإن كنت عند الله فيها مخلصاً

فذاك لعمر الله قصدي في الحكم

وإن كانت الأخرى فبالله فاسألوا

إليه غفراناً من الذنب والجرم

قاله إمام القراء سبط الخياط رحمه الله تعالى "ت ٥٤١هـ":